

نقود مصر العثمانية

دكتور
أحمد السيد الصاوي



الكتاب : نقود مصر العثمانية
(١) التداول النقدي

الكاتب : د. أحمد السيد الصاوي

الناشر : مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى : نوفمبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع : ١٧٧٤٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي : I.S.B.N.977-291-263-5

الجمع والصف الإلكتروني :

وحدة الكمبيوتر بالمركز

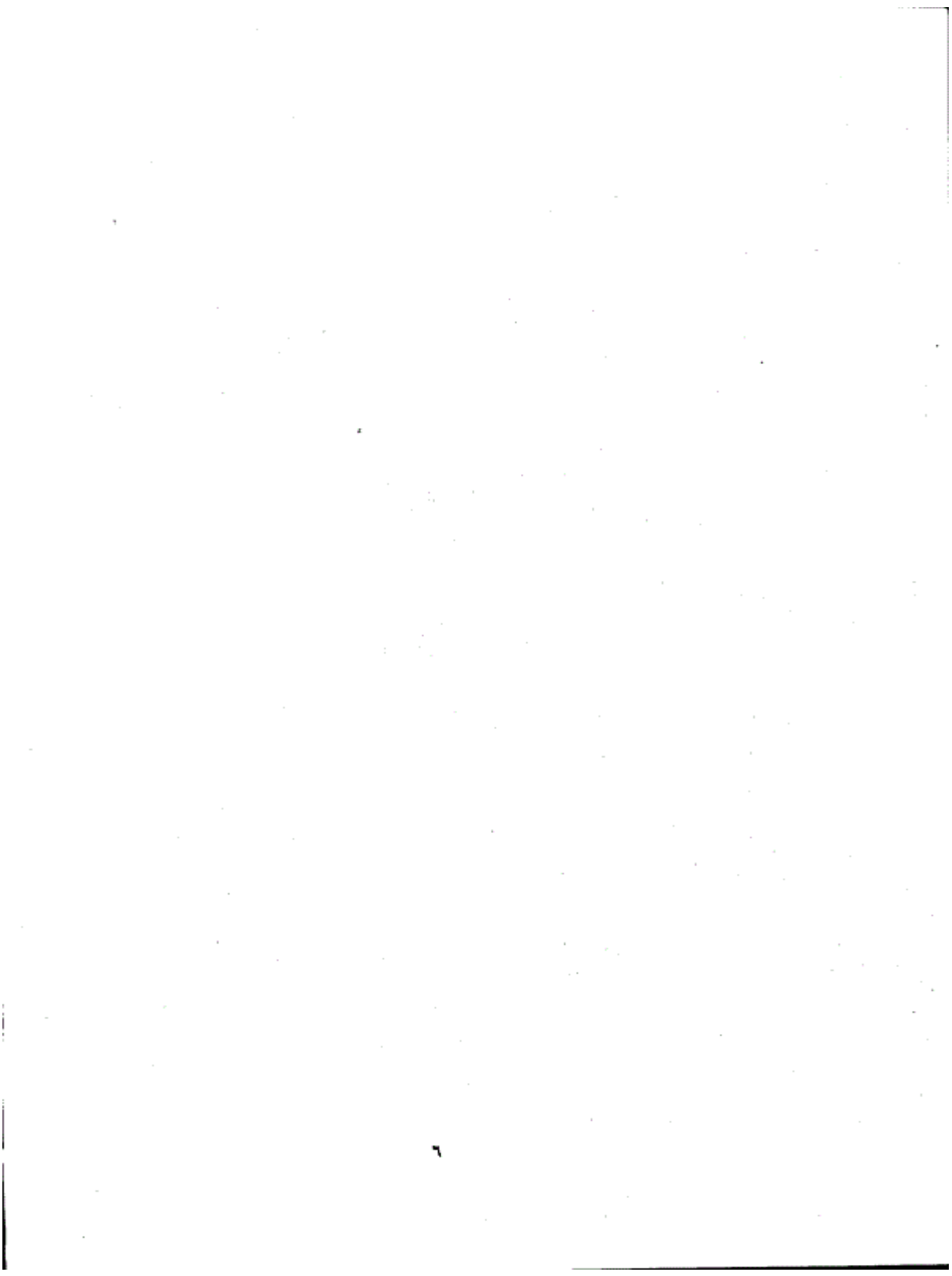
تنفيذ : سيد مكاوي

تصحيح : زكريا منتصر

كمال عبد الرسول

الإهداء

إلى أستاذي الذي علمني
الأستاذ الدكتور حسن الباشا
اعترافاً بالفضل وعرفاناً بالجميل



نقود مصر العثمانية



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة ، تستهدف المشاركة في استنهاض وتأكيد الانتماء والوعي القومي العربي، في إطار المشروع الحضاري العربي المستقل .
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافي والعلمي مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات ، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب ، ونشره وتوزيعه .
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه .
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات بيتها مركز الحضارة العربية .

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت : ٣٤٤٨٣٦٨ ، فاكس : ٣١٤٨٠٤٢

المقدمة

حظى العصر العثماني في السنوات الأخيرة بجملة من الدراسات والأبحاث التي تناولت تاريخ وآثار هذا العصر في مصر، ورغم تعدد هذه الدراسات وتنوعها، إلا أن النقود التي تم تداولها في هذه الحقبة، لم تفرد لها دراسة مستقلة، وغالباً ما أحاط ذكرها عرضاً في بعض الدراسات التاريخية غموض وخلط بسبب تناقض المصادر التاريخية من جهة، ولعدم الاهتمام بدراسة المسكوكات ذاتها من جهة ثانية.

وتكتسب دراسة النقود المتداولة بمصر العثمانية، أهمية خاصة لاتصالها الوثيق بالتاريخ الاقتصادي للبلاد إبان الحكم العثماني، وطبيعة العلاقات التجارية بين مصر وغيرها من بلدان الشرق والغرب، مثلما يرسم ملامح التاريخ الاجتماعي ومستويات المعيشة والأسعار خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد علم النميات والمسكوكات الإسلامية، فقد توفر على دراسة نقود مصر في عصورها المختلفة ثلة من خيرة الباحثين، الذي أثروا المكتبة العربية بعدد من الأبحاث التي تناولت أنواع المسكوكات وطرزها المختلفة وقيمها النقدية حتى نهاية العصر المملوكي الجركسي، بينما بقيت نقود مصر العثمانية دون دراسة حتى الآن، باستثناء ما نشر من قطع النقود العثمانية، التي ضربت بمصر وغيرها من ولايات الدولة.

ونظراً للحدثة النسبية للعصر العثماني، فقد توفرت أعداد كبيرة من نقود هذا العصر في متاحف العالم المختلفة، لاسيما في تركيا ومصر وبريطانيا وفرنسا وروسيا، حتى لا يكاد يخلو أى «كتالوج» لعملات المتاحف الكبرى في هذه البلاد من ذكر المسكوكات العثمانية. ولذا فقد كان من غير المجدي أن يقتصر مثل هذا البحث على دراسة نقود مصر التي سكّت بها في العصر العثماني أو حتى تلك التي ضربت في دور الضرب العثمانية وعرفت طريقها إلى مصر.

ليس فقط لأن جل طرز هذه المسكوكات قد تم نشرها، بطريقة أو بأخرى، حتى ليصبح من العبث التحدث عن قطع غير منشورة (إلا إذا كان الحديث عن قطع بعينها وليس طرزها) ولكن قبل ذلك لأن اقتصار الدراسة على النقود العثمانية دون سواها، يغفل أهم ملامح التداول النقدي لمصر في هذا الوقت، ألا وهو تداول النقود الأجنبية على نطاق واسع، حتى

باتت هذه النقود هي الغالبة في الأسواق ، بل والتي تنسب إليها قيم المبيعات وتقدر وفق قيمتها، نقود حسابية، ضرائب الأراضي الزراعية.

إن ظاهرة تداول النقود الأوربية التي بدأت «جنينية» في نهاية عصر المماليك، قد تضخمت بصورة كبيرة في العصر العثماني حتى باتت الأسواق تعتمد في عمليات الدفع التجارية على هذه النقود التي تدفقت على مصر بفضل موقعها الحاسم في تجارة الشرق مع الغرب.

ولكل ما سبق فقد عنى البحث بدراسة النقود المتداولة في مصر العثمانية شاملاً بذلك نقود سلاطين آل عثمان والنقود الأجنبية التي أشير إلى تداولها في الوثائق والمصادر التاريخية.

ولما كانت الصلة وثيقة بين علم الآثار وعلم التاريخ العام، فقد خطط لهذه الدراسة أن تتجاوز الوصف الأثرى لقطع العملة وطرزها الشكلية، إلى تناول عدة موضوعات تفيد الباحثين في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكلها ذات صلة حميمة بالنقود المتداولة.

وقد تناولت في التمهييد أهم العوامل المؤثرة في التداول النقدي، لاسيما العوامل السياسية، كخضوع مصر للحكم العثماني وسيطرة المماليك على إدارة شئونها الداخلية، والعوامل الاقتصادية كحجم التجارة وميزان المدفوعات، وأيضاً العوامل المتصلة بالنقود ذاتها كالوزن والعيار والشكل والهيئات التي تتولى الإشراف على ضربها وتداولها بالأسواق.

وأفردت الفصل الأول للدراسة التاريخية والوصفية لأنواع ومسميات وطرز النقود العثمانية التي تم تداولها بمصر بما في ذلك النقود الذهبية والفضية والنحاسية. وقد اعتمدت بصفة رئيسية في هذه الدراسة على مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة وإلى حد ما على مجموعة متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة، إضافة إلى ما نشر من العملات العثمانية في كتالوجات المسكوكات.

وحوى الفصل الثاني دراسة تاريخية ووصفية للنقود غير العثمانية المتداولة بمصر خلال فترة الدراسة، وقد شمل ذلك، النقود المملوكية التي استمر التعامل بها في بداية العصر العثماني، والنقود الأجنبية من معدني الذهب والفضة.

واختص الفصل الثالث بدراسة القيم النقدية للنقود المتداولة في مصر العثمانية. وقد ضم

ذلك الفصل دراسة مستفيضة لأسعار إبدال النقود (أسعار الصرف) سواء في حال تداولها بالأسواق أو عند إقدام السلطات المحلية على فرض قيم إلزامية للنقود سواء بسبب الاحتجاج الشعبى أو بإيعاز من السلطة العثمانية. كما أشرت إلى القيم الشرائية للنقود من خلال علاقتها بأسعار السلع الغذائية لاسيما القمح والأرز والشعير والفول.

وقد زودت هذا الفصل بعدد من الرسوم البيانية التى توضح أسعار صرف العملات بالأنصاف الفضة ورسوم أخرى لتوضيح علاقة النصف فضة بالأردب من القمح والأرز، فى حالات التداول العادى وغلاء الأسعار والتسعير أيضاً.

أما الفصل الرابع فقد اقتصر على دراسة أحوال دار ضرب مصر فى العصر العثمانى، وتناولت فيه : موقع دار الضرب ، ونزاعات طوائف العسكر للسيطرة عليها ، ومصادر معادن النقود ، ونظام العمل فى دار الضرب ، وطرق إعداد النقود بها ، ثم الهيئة الوظيفية للعاملين بالضربخانة.

بينما اهتم الفصل الخامس والأخير بالصرافين، الذى لعبوا دوراً حيوياً فى تيسير وتقنين إبدال النقود ، وخاصة عند عقد الصفقات التجارية. ولولا وجود هؤلاء لما أمكن إيجاد علاقات مستقرة بين أنواع النقود المتعددة التى تم تداولها بمصر، وقد تعرضت لمهنة الصيرفة وموقف الشرع منها والتوزيع الجغرافى للمصارف فى أحياء القاهرة وكيف تأثر هذا التوزيع بمواقع الأسواق والمنشآت التجارية، وأخيراً خاتمة بأهم نتائج هذا البحث.

أما الملاحق فتضم وثيقة من وثائق الديوان العالى وهى تدور حول تسعير بعض السلع وأنواع النقود فى عام ١١٣٩ هـ ، وهى محفوظة بدار الكتب المصرية. وهناك أيضاً نص وثيقة أخرى من وثائق الديوان العالى المحفوظة بأرشيف الشهر العقارى بالقاهرة وهى تتعلق بتوزيع صلاحيات الهيئة الوظيفية لدار الضرب المصرية فى عام ١١٧٧ هـ.

وينتهى الكتاب بقائمة لأهم الوثائق والمصادر والمراجع المستخدمة فى هذا البحث.

أما الكتابات فىضم وصفاً وصوراً لبعض قطع العملة التى تناولتها الدراسة بما فى ذلك النقود العثمانية وبعض الريالات الأوربية.

وقد أفدت فى إعداد هذا البحث وملاحقه فائدة جمّة من وثائق المحكمة الشرعية التى حفظت سجلات محاكمها المختلفة فى أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة وأجد لزماً على أن أتوجه بالشكر للمسؤولين عن هذه الثروة القومية لما أبدوه من تعاون صادق وجهد مخلص لتيسير الاطلاع على هذه السجلات ، ولا يفوتنى توجيه الشكر المستحق لقسم المسكوكات

بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة ولأمناء متحف كلية الآثار جامعة القاهرة على ما بذلوه من
عون ومساعدة، وأيضاً لأساتذتي وزملائي بقسم الآثار الإسلامية لمساعداتهم التي أبدوها من
أجل إنجاز هذا العمل.

◆●●●●◆

تهديد

بدأ الغزو العثماني لمصر، كما لو كان نتيجة لخلاف فقهي نشب بين الدولة العثمانية ودولة المماليك حول محتوى النقوش التي كانت تضرب بها نقود المماليك في مصر والشام. ففي سياق محاولة سليم الأول لإكساب حربه ضد دولة إسلامية مجاورة صفة المشروعية أجلس المفتي على الجمالي بين يديه يستفتيه في الحرب ضد المماليك، طارحاً عليه أسئلة ثلاثة كان آخرها: ما رأيك في أمة (المماليك) تنقش على دنائيرها ودراهمها آيات من القرآن الكريم، يستخدمها النصارى واليهود والملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها مرتكبين أفظع الخطايا بحملهم إياها وهم في بيت الخلاء؟ ولم تكن إجابة المفتي بأقل غرابة من السؤال، إذ أباح الرجل إبادة هذه الأمة إن لم تقلع عن ارتكاب ذلك الفعل الشائن!!^(١).

وحتى بعد انتصار سليم على جيوش الغورى في مرج دابق، وتوجهه إلى مصر «مصمم العزيمة» على قتال المماليك وجلادهم^(٢)، نجد «السكة» موضوعاً للتفاوض بين السلطان المنتصر، وطومان باى سلطان المماليك الجديد، إذ أرسل الأول محذراً آخر سلاطين دولة المماليك «وإن أردت أن تنجو من سطوة بأسنا فاضرب السكة في مصر باسمنا وكذلك الخطبة وتكون نائبنا في مصر، ولك من غزة إلى مصر ولنا من الشام إلى الفرات...»^(٣).

ليس ذلك فحسب، فبعد نجاح سليم الأول في إلقاء القبض على غريمه طومان باى، خاطبه، مؤنباً «أولاً إنى أرسلت لك من الشام أن تجعل السكة والخطبة باسمى وأنت مقيم على ملك مصر... والله ما كان قصدى أذيتك ونويت الرجوع من حلب ولو أظعنتى من الأول وجعلت السكة والخطبة باسمى ما جئت لك ولا دُست أرضك»^(٤).

لقد كانت السكة «ميرراً» واهياً لرغبة العثمانيين في توسيع حدود دولتهم على حساب جيرانهم في الجنوب، وبعد أن تم لهم ما أرادوا، استمرت نقود المماليك متداولة بين رعاياهم

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية وسكنها المدنية الأجنبية - القاهرة ١٩٨٩ - ص ٢٢١.

(٢) على بن محمد اللخمي الأشيللي: الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان - تحقيق هانز أرنست - القاهرة ١٩٦٢ - ص ١٢.

(٣) د. محمد فؤاد شكرى (وآخرون): نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر - القاهرة (د.ت) ص ١٥.

(٤) الشيخ أحمد الرمال بن زنبيل: وقعة الغورى والسلطان سليم وما جرى بينهما - تحقيق عبدالمنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢م ص ١٣٤ و ١٣٦.

بمصر والشام من المسلمين وأهل الذمة دون تخرج من حملها وهي بهذه النقوش المنكورة إلى مجلس القضاة الأتراك في المحاكم الشرعية.

وقد كان من نتائج الغزو العثماني أن تحولت مصر من دولة كبرى إلى ولاية^(١) عثمانية، ومنذ عام ٩٢٣ هـ أصبحت النقود التي تضرب في الضربخانة بالقلعة، محددة بأوامر السك التي تصدر من الأستانة، كلما تولى عرش السلطنة سلطان جديد فتسك باسمه النقود بطراز تحدده قوالب السك المرسلة مع خط شريف يشتمل عادة على أوامر بالخطبة والشك (إعلان السرور بإطلاق الصواريخ) إلى جانب الأمر بالسكة^(٢).

وأضحى هذا التغيير السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في النقود المتداولة بمصر العثمانية، إذ كانت السلطات العثمانية تقوم أحياناً بسحب بعض العملات من التداول وتنزل بغيرها إلى السوق.

وتقرر لها قيمة جديدة لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية، فضلاً عن هذا فإن ارتباط العملة المصرية بنظيرتها العثمانية يجعل الأولى تتأثر بالتقلبات التي تتعرض لها الثانية^(٣).

والواقع أن الأثر غير المباشر لخضوع مصر لحكم العثمانيين كان أشد قوة في تحديد ملامح التداول النقدي بمصر، إذ تأثرت بمجمل الحالة السياسية الاقتصادية للدولة العثمانية، التي أدت في التحليل الأخير إلى نقص كميات النقود العثمانية المتداولة.

فبعد انتهاء عصور التوسع الأولى أخذت الدولة العثمانية في الضعف والتحلل في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تأخذ بأساليب العلم والقوة العسكرية والاقتصادية وساعدها على ذلك اكتشافات مناجم الذهب والفضة في العالم الجديد، وأسهمت معادن الأمريكتين باتحادها مع التزايد السكاني في القرن السادس عشر الميلادي وبعده في زيادة التضخم المزمن والجماعة والأزمات الاقتصادية والسياسية التي شكلت جميعها صورة المجتمع العثماني خلال القرون الباقية من حياة هذه الدولة^(٤).

ونتيجة لذلك اتجه أصحاب الثروات إلى استغلال مدخراتهم في شراء العقارات أو الأراضي

(١) محمد عبد المنعم الرافد ود. أحمد أحمد الحجة: الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي - الإسكندرية ١٩٧٢ ص ٢٠٧.

(٢) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة في مصر في العصر العثماني - القاهرة ١٩٧٨ - ص ١٤١.

(٣) د. راشد البراوي و(محمد حمزة عليش): التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (ط ٤) - القاهرة ١٩٤٩ - ص ٤٠.

(٤) د. عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن ١٨م القاهرة ١٩٨٢ - ص ٢٨.

الزراعية وأوقفوها وقفاً خيرياً أو أهلياً خشية مصادرة السلطات الحاكمة لها^(١).
وزاد الطين بلة ما قام به مراد الثالث في أواخر القرن العاشر الهجرى (١٦م) بالتوسع في
الإنفاق العسكرى على قوات الإنكشارية مما أدى إلى ندرة العملات المتداولة وهو ما استتبع
إجراء تخفيض هائل لوزن وعيار «الأقجة» الفضية، وأدى ذلك فى النهاية إلى تزايد معدلات
التضخم^(٢).

وفضلاً عن هذه الأسباب العامة التى أفضت إلى قلة النقود العثمانية وانخفاض قيمتها،
فقد نتج عن أنظمة الحكم والإدارة العثمانية لمصر أن تدهور الاقتصاد المصرى وانحطت
الزراعة والصناعة والتجارة^(٣).

وتعرضت التجارة الخارجية لمصر، لاسيما فى القرن ١٨م لصعاب وعقبات، أهمها، التزام
البلاد بسياسة الاكتفاء الذاتى وانحطاط شأن الصناعة المحلية الذى لم يجعل لمصر ميزة تصدير
بعض منتجاتها كما كانت تفعل بالمنسوجات، ثم ضعف البحرية العثمانية فى البحر الأحمر
وتعرض طرق القوافل لاعتداءات المماليك والعربان وأخيراً اعتداءات المماليك على التجار
الأجانب وفرض رسوم جمركية بالغة الارتفاع^(٤).

وبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية فقد أدى تكرار عزل الباشوات منذ أواخر القرن
السادس عشر. نتيجة لثورات الجند ومنازعات ومطامع الأمراء المماليك وسعيهم للسيطرة
على إدارة مصر إلى مزيد من التردى فى الأوضاع الاقتصادية^(٥).

وزيادة على تدهور الأوضاع الاقتصادية والتضخم الذى أدى لانخفاض قيمة العملة، فقد
تأثرت حالة التداول النقدى بمصر بنقص العملات العثمانية الذى كان أكثر خطورة فى مصر
عن سواها من الولايات نتيجة لقيام مصر بدفع الخزانة الشريفة للسلطان وكانت تقدر بألف
ومائتى كيس^(٦) وتزايد النفقات العسكرية حيث كانت خزانة مصر تنفق على حملات
الدولة فى البلقان ووسط أوروبا وروسيا واليمن من نفقات المرتبات وأجور المواصلات، وأيضاً
كثرة قدوم رسل الدولة العثمانية لمصر وعودتهم بالهدايا للسلطان وحواشيه ولهم، وأخيراً

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة ١٩٨٤ - ج ١ ص ٧٢٧.

(٢) د. عبدالوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر - ص ٤٠.

(٣) د. عبدالمنعم الراقد (وأحمد الختة): الغزو العثمانى - ص ٣١٣.

(٤) د. راشد البراوى (وعليش): التطور الاقتصادى: ص ٣٠-٣١.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ٧٤.

(٦) كانت عبوة الكيس المصرى ٢٥ ألف نصف فضة: سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص ٢٢١ حجة

بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١١٧٨هـ

التكاليف المالية للبasha وحاشيته من رواتب ونسب من الضرائب على بعض أصناف المتاجر وعلى تولية الأمراء والصناع ونوابهم^(١).

كما تأثر إنتاج دار ضرب مصر من العملات بسيطرة البasha عليها في أوائل العصر العثماني^(٢) ثم طائفة المستحفظان من أوجاقات العسكر حتى خضعت الضربخانة إلى سيطرة البasha مرة أخرى ثم شيوخ البلد الأقوياء، مثل على بك الذى أدخل تعديلات في العملة اخلية شملت عيار سبكها ونقشها^(٣)، وما أن نجحت الدولة العثمانية في القضاء على حركة الاستقلالية حتى خضعت مصر لسيطرة محمد بك أبى الذهب ومن بعده لسيطرة الأميرين مراد وإبراهيم^(٤).

وقد حاول كل هؤلاء الإفادة مالياً من سيطرتهم على دار الضرب بتخفيض وزن وعيار العملات والاستحواذ على الفارق لصالحهم.

ولا شك أن التخفيض المستمر في الإصدارات النقدية كان يسبب اضطراباً في المعاملات يزيد منه تداول أنواع كثيرة من العملات الأجنبية مما يستدعى وضع تسعيرة تحدد قيمتها ونسبها^(٥).

وكان من أثر ذلك كله اضطراب العملة بين الأفراد والموازن والمكايل التى كانت مستعملة في مصر^(٦).

وهو ما استدعى وجود «الصرافين»^(٧) في معظم عمليات البيع والشراء ليتولوا تقويم العملات المختلفة وأصبح هؤلاء الصرافون بحوانيتهم الموزعة بين أخطاط القاهرة من أهم معالم التداول النقدى حسبما يتضح من وثائق المحاكم الشرعية. وقد توافقت الزيادة في أعداد الصرافين مع تزايد الاضطراب في تحديد أوزان وعيارات النقود المتداولة، وبعد أن كان اليهود يمثلون غالبية الصرافين في بداية العصر العثماني تزايدت أعداد المسلمين المشتغلين بالصيرفة وتحول بعضهم عن مهنته القديمة إلى هذه المهنة المربحة، وما أن جاء القرن ١٢ هـ إلى قرب

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية ج ٣ ص ١٤٥٤-١٤٥٧.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك الكبير - القاهرة ١٩٥٠ - ص ٨٤.

(٣) المرجع السابق ص ٨٥.

(٤) د. ليلى عبداللطيف الإدارة ص ٥٦-٥٧.

(٥) د. راشد البراوى (وعليش): التطور الاقتصادى - ص ٢٨.

(٦) د. أمين مصطفى عفيفى عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٥١ ص ١٣.

(٧) عن الصرافين وموقف الشرع منهم وتاريخهم في مصر انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية

والوظائف على الآثار العربية - القاهرة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ج ٢ ص ٧٠٤-٧٠٥.

نهائيه حتى كانت الصيرفة مهنة متوارثة، ويعمل بها عدد لا بأس به من «الأشراف» على الرغم من كراهية الشرع لها.

ومن العوامل التي تأثر بها التداول النقدي في البلاد، انتشار تزيف العملات وهو ما يعد في جانب منه محض استمرار لهذه الظاهرة التي عرفت في مصر في عصر المماليك الجراكسة خاصة، إذ يذكر ابن إياس في تاريخه لحوادث عام ٩١١هـ أنه في رمضان من هذه السنة قبض على التركي سنبطي، وكان يدعى التصوف وكان مقيماً بالمدرسة السنقرية التي تجاه خانقاه سعيد السعداء، فوُشى به عند السلطان أنه يضرب الدراهم والدنانير الزغل فأرسل من قبض عليه فوجد عنده عدة ضرب الزغل، وكان عنده جماعة يفعلون ذلك فأمر السلطان بقطع أيديهم^(١).

ويرجع صامويل برنار انتشار النقود المزيفة في مصر إلى زيادة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية أو الحقيقة للنقود مما كان يغري رعايا الدولة العثمانية في الداخل وكذلك الأجانب في الخارج على تزيف العملات سعياً للكسب مفيدين من تساهل حكومة مصر وسماحها بتداول نقود البلدان المجاورة فيها، وقد لاحظ برنار انتشار النقود المزيفة في البلاد عند بداية الغزو الفرنسي، وكانت جميعها مصنوعة بشكل رديء، وقد قلدت على وجهيها وبطريقة منفرة الأنماط القديمة والأطر الجديدة بل وكذلك أسماء وصور الحكام المسيحيين والأمراء المسلمين^(٢).

ومما ساعد على انتشار الزغل والزيوف، الطريقة البدائية التي سكنت بها إصدارات الضربخانة المصرية حيث لم تتماثل قطع النقود في أقطارها، ونادراً ما تكون كاملة الاستدارة أو ذات سمك مستو فضلاً عن أنها كانت تتآكل في بعض الأحيان عند حوافها وأن نقش أحد الوجهين لا يظهر كلية إذا كانت قطعة العملة بالغة الصغر أو إذا ما أساء العامل وضعها تحت الرقاص وهو ما كان يؤدي أيضاً إلى أن يضيع جزء من النقوش أو سنة الضرب أو غموض الكتابة^(٣).

وقد أغرى انخفاض وزن وعتار النقود العثمانية واضطراب التعامل بالنقد في بداية العصر العثماني بعض الزغلية بتزيف العملات وهو ما دفع بخايربك (٩٢٣-٩٢٨هـ) إلى التزام الشدة والقسوة لمقاومة هذه الظاهرة من ذلك مثلاً أنه في يوم السبت ١٨ جمادى الأولى عام

(١) ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفى، بدائع الزهور في وقائع الدهور - تحقيق د. محمد مصطفى -

القاهرة ١٩٨٤ - ج ٢٠ ص ٨٨

(٢) وصف مصر - ترجمة زهير الشايب - القاهرة (د.ت) - ج ٦ ص ٨٧.

(٣) المرجع السابق ص ٩٤-٩٥.

٩٢٨هـ أمر خاير بك بشنق أربعة أشخاص منهم يهودى ونصرانى لقيامهم بتزييف العملة^(١)، وفى سؤال من نفس العام شنق والى القاهرة فى يوم واحد أربعة وعشرين إنسانا وخوزق منهم جماعة «وكان أكثرهم حرامية وزغلية»^(٢).

وظلت النقود المزيفة متداولة بالأسواق، حتى إن العامة كانوا يرفضون التخلص منها ويرتضون التعامل بها، وليس أدل على ذلك مما ذكره الجبرتى من أن السلطات أمرت فى ٢ شعبان عام ١٢٠٣هـ بإبطال العامل بالزئوف المغشوشة والذهب الناقص، على أن يقوم الصيارفة بقطع الدراهم الفضة المنحسة أى اغلوطه بالنحاس وكذلك الذهب المغشوش الذى يقل الدينار منه عن العيار بمقدار ثلاثة قراريط. وأوجبت الحكومة على الصرافين ضرورة توريد هذه الدنانير إلى دار الضرب بسعر المصاغ ليعاد سكه من جديد، ومع ذلك فإن أكثر الناس لم تمتثل لهذه الأوامر «لأن غالب الذهب على هذا النقص وأكثر وإذا بيع على سعر المصاغ خسروا فيه قريبا من النصف»^(٣) وظلوا يتداولون الزئوف.

ويستفاد من النص السابق، إضافة إلى تداول الزئوف، أن النقود العثمانية كانت لها قيمة اسمية تزيد مقدار الضعف عن قيمتها الجوهرية أى نسبة المعدن الخالص بها، ورغم ذلك فقد كانت النقود الذهبية منها تتداول كنقود رئيسية وليس كنقود اختيارية^(٤) ومهما يكن من أمر، فقد تضافرت هذه العوامل المختلفة على تشكيل ملامح التداول النقدى بمصر فى العصر العثمانى متناوبة فيما بينها صدارة قائمة هذه العوامل من آن لآخر، كما يتضح من سياق البحث الذى نبدأه بدراسة النقود العثمانية المتداولة بمصر.

●<<<<<

(١) وقد ذكر ابن إياس أنه «قد ظهر عليهما أمر شىء من الزغل فى الذهب والفضة وقد تم النصرانى على اليهودى فكبسوا بيته فوجدوا عنده آلة الزغل فى بيته فخوزقوه عند باب الصاغة بالقرب من المارستان (القلاوونى)» - ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٤٥.

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٧٦.

(٣) عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - مطبعة الأنوار اغمدية - القاهرة (د.ت) ج ٢ ص ٢٦١.

(٤) النقود الرئيسية Monnaie Légale هى النقود التى تكون قيمتها الرسمية المقررة من قبل الحكومة معادلة لقيمتها الحقيقية (أى نسبة المعدن الصافى بها) أما النقود الخيارية Monnaie d'appoint فهى التى تقل قيمتها الحقيقية عن قيمتها الاسمية أو الرسمية انظر: حسين عبد الرحمن: العملة المصرية - القاهرة ١٩٤٦ ص ١٦.

الفصل الأول

النقود العثمانية المتداولة في مصر

كان دخول مصر تحت سيطرة العثمانيين إيذاناً ببداية فترة جديدة في التاريخ المصري حيث تحولت مصر من دولة مستقلة مترامية الأطراف إلى ولاية تابعة للسلطان العثماني الذي تمتد ممتلكاته بين قارات العالم القديم، آسيا وإفريقيا وأوروبا.

ويعنى ذلك، على صعيد «التداول النقدي» أن السكة المضروبة باسم السلطان العثماني في أنحاء الولايات الخاضعة لحكمه، كانت قابلة، من الناحية النظرية على الأقل للتداول في مصر مثلها في ذلك مثل سائر أجزاء الدولة العثمانية.

ولا يوجد في المصادر التاريخية أو الوثائق ما يشير إلى منع تداول أى إصدارات نقدية للولايات العثمانية في ولاية مصر، بل على النقيض من ذلك فهذه المصادر والوثائق حافلة بالإشارات التي تدل بوضوح على تداول نقود عثمانية من ضرب الولايات الأخرى فضلاً عن النقود غير العثمانية.

ومن بين النقود العثمانية المتداولة في مصر نقود القسطنطينية (إسلامبول) وبعض الولايات المغربية، وقد أشارت إليها المصادر التاريخية ووثائق المحكمة الشرعية باعتبارها جزءاً من النقود المتداولة، ذلك أن العلاقات بين ولاية مصر وبين المدينة أو مقر الحكومة (القسطنطينية) كما لاحظ برنار Bernar لابد أنها كانت تؤدي إلى أن تصب في مصر بعض نقود هذه العاصمة والعواصم الأخرى^(١). فضلاً عن أن العلاقات التقليدية الحميمة بين مصر وكل من بلاد الشام والمغرب كانت تساعد على انتقال إصداراتها النقدية وتداولها في هذه البلاد.

وقد أشارت المصادر التاريخية كثيراً إلى الذهب الإسلامبولي^(٢)، كما ذكرت وثائق المحاكم الشرعية القروش الرومي^(٣). وقد كانت لهذه العملات دائماً قيمة أكبر في التداول، ومصداقية أكثر لدى المتعاملين بها نظراً لاهتزاز الثقة في القائمين على أمر دار الضرب المصرية (انظر فصلي التداول النقدي ودار ضرب مصر).

ونظراً للعلاقات التاريخية التقليدية بين مصر وبلاد المغرب والتي توطدت بصورة ملحوظة

(١) وصف مصر - ج ٦ ص ٦٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.

(٣) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٣١١ حجة (٤٢٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٢١١ هـ.

فى العصر العثمانى حتى أصبحت هناك جالية مغربية كبيرة مقيمة بالقاهرة إضافة إلى انتظام ورود البضائع المغربية المختلفة إلى مصر^(١) كان من المنطقى أن تتداول بالأسواق نقود من ضرب دور الضرب المغربية الخاضعة للعثمانيين وهى طرابلس غرب وتونس والجزائر^(٢).
وفضلاً عن ذلك فإن العلاقات الاقتصادية التى ازدهرت فى عصر المماليك فيما بين مصر والشام لم تنقطع، كما يستفاد من تداول النقود المصرية على نطاق واسع فى فلسطين^(٣)، وبديهى أن تصب حركة التبادل التجارى بمصر جزءاً من نقود الشام التى تركز ضربها فى دمشق وحلب وخاصة النقود الفضية.
ومن العوامل المساعدة على تداول إصدارات دور الضرب العثمانية من النقود بمصر أن هذه العملات كانت تسك وفق طراز موحد وخاصة الذهبية منها، يرسل به أمر شريف^(٤) وصحته قوالب السك ذاتها من القسطنطينية.
وعادة ما كان يتم ذلك عند بداية عهد سلطان جديد، فيرسل الخط الشريف مشتملاً السكة والخطبة والشك أى إعلان السرور بإطلاق الصواريخ فى القلعة باسم السلطان الجديد^(٥).

(١) انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى - تونس ١٩٨٢

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٩ ص ٣٦٠ حجة (٩٠٦) بتاريخ ١٥ شعبان ١١٨٤هـ

(٣) انظر: سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - القاهرة - ١٩٨٩م.

(٤) هو الأمر أو فرمان أو الإرادة التى تصدر عن السلطان العثمانى ويطلق عليه أيضاً أمر عال (الأمر العالى) - نجاتى أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثمانى - فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول - ترجمة: صالح سعداوى صالح - الجامعة الأردنية - عمان (١٩٨٦) ص ٤٦٥.

(٥) د. لىلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى - القاهرة (١٩٧٨) ص ١٤١.

أولاً : النقود الذهبية العثمانية

كان نجاح العثمانيين في الاستيلاء على مصر بداية لحقبة جديدة في تاريخ المجتمع المصري، كما كان ذلك الحدث أيضاً نقطة تحول بارزة في مسار المسكوكات الذهبية العثمانية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة.

فقد كانت العملات الذهبية الأولى التي ضربها محمد الفاتح على نخط الدوكات الذهبية الأوربية (من البندقية أو النمسا) تحمل في البداية أسماء ألقابها الأجنبية، حتى أتم سليم الأول فتح مصر فأصبحت العملة الذهبية العثمانية تعرف باسم الشريفي^(١)، وهو اشتقاق لفظي من نقود سلاطين المماليك الجراكسة المتأخرين التي عرفت بألقابهم (الأشرف= الأشرفي)، وبخاصة دنانير الأشرف بارسبای (٨٢٥-٨٤١ هـ/ ١٤٢٢ - ١٤٣٧ م) التي قام بضربها عام ٨٢٩ هـ (١٤٢٥ م) بنفس عيار دوكات البندقية فشاع تداولها في وقت قصير^(٢). وقد ظلت العملة الذهبية العثمانية بعد فتح مصر تعرف باسم الشريفي طيلة القرنين التاليين^(٣) حتى في مقر الحكم بالقسطنطينية.

والواقع أنه في السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر، لم تعرف النقود التي ضربت باسم سليم الأول إلا باسم الأشرفي مع تميزها عن نقود المماليك بنسبتها فيقال «أشرفي ذهب عثماني» أو الأشرفي العثماني ضرب الخندكار بينما تذكر النقود الأشرفية المملوكية ملحقاً بأسماء السلاطين المصدرين لها كالأشرفي إبرسبيهي (بارسبای) والأشرفي القايتبهي (قايتبای) والأشرفي الغوري^(٤)، بل إن أنصاف الدراهم الفضية كانت تعرف أيضاً بالأشرفي^(٥)، وكان يقال لها في هذه الحالة أشرفي فضة^(٦).

(١) هاملتون جب وهارولد بووين: المجتمع الإسلامي والغرب - ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى - القاهرة ١٩٨٩ - ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) Sehem El Mahdi: Cains struck in Egypt in the name of Selim - in Afestschrift present-ed to Ibrahim Artuk on the Occasion of the 20 th Anniversary of the Turkish Numis-matic Society Istanbul 1988 P.191

(٣) هاملتون جب: المرجع السابق ج ٢ - ص ١٠٧.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٥) Sehem El Mahdy: op.cit p.192.

(٦) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥.

١- نقود السلطان سليم بن بايزيد^(١) :

حرص السلطان سليم منذ دخوله إلى مصر على ضرب النقود باسمه ليس فقط لأن كتابات نقود الممالك كانت هي الذريعة العقائدية التي برر بها غزوه لدولتهم بل وقبل ذلك لأن السكة هي إحدى شارات الملك الرئيسية وعلامة على خضوع مصر لحكمه وقد استمرت السكة والخطبة باسمه بعد خروجه من مصر عائداً إلى بلاده^(٢).

وتعكس نقود سليم الذهبية مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشتها مصر قبل إصدار السلطان سليمان بن سليم لقانون نامة الذي نظم به إدارة ولاية مصر وكافة شئونها، فقد كانت هذه الفترة انتقالية بطبيعتها، تعايشت فيها تأثيرات الفاتحين العثمانيين مع ميراث الدولة المملوكية الأقلية.

وفيما يخص العملة كانت دار الضرب المصرية تحت مسئولية ملك الأمراء خيربك والمعلم إبراهيم اليهودي معلم دار الضرب^(٣) وقد ترك ذلك أثراً واضحاً في العملات الذهبية التي ضربت بمصر في عهد السلطان سليم إذ جمعت في نقوشها بين رغبة السلطان العثماني في تسجيل اسمه مع إغفال كتابة العبارات المقتبسة من القرآن الكريم وشهادتي التوحيد، وبين التقاليد التي كانت سائدة في نقوش نقود الممالك.

وإذا شئنا الدقة فإن نقود السلطان سليم الذهبية كانت عثمانية في محتوى كتاباتها، مملوكية في طرازها وهو ما تؤكدته المقارنة بين دنانيره المصدرة قبل دخوله إلى مصر في عام ٩٢٣هـ والتي سككت بعد هذا التاريخ.

ففي دار الكتب المصرية دينار باسم سليم شاه من ضرب قسطنطينية في عام ٩١٨هـ^(٤) وهو العام الذي تولى فيه الحكم، وقد نشره لين بول Lane Poole^(٥)، وتخلو كتاباته من أى عبارات

(١) تولى الملك من سنة ٩١٨هـ إلى سنة ٩٢٦هـ بعد أن قتل جميع إخوته، انظر ترجمته في: يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبد الوهاب - دار البصائر - دمشق - ط٣ - ١٩٨٥ ص ٦٧.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٢١٥.

(٣) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٤٤٤، ويعكس تلقيب المملوكي خيربك بلقب ملك الأمراء طبيعة هذه المرحلة الانتقالية وأن هذا اللقب يطلق على أكابر الأمراء من نواب السلطنة بالممالك أى كان الملقب قام بين الأمراء مقام الملك في التصرف والتنفيذ وكان السلطان لا يخاطب أحداً بهذا اللقب - انظر: د. حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨ ص ٥٠٢-٥٠٣.

(٤) رقم السجل ٢٥٠٢ - الوزن ٣ر٤٦ جرام - القطر ٢٠ر٢٥ مم.

(٥) Lane-poole (S): Catalogue of the collection of Arabic Coins - London 1897- P.283.

وثمة دينار مماثل أكبر وزناً (٤٥٧ر٣ جرام) - انظر: Sothbey's: Catalogue of Gold Coins of the Offonan Empire and the Republic of Turkey - London- 1982 No.2.

قرآنية، إذ اكتفى بكتابة اسم السلطان وتاريخ ومكان السك على وجه الدينار، بينما نقش على الظهر عبارة ضارب النضر (أى ضارب الذهب^(١)) صاحب العز والنصر فى البر والبحر).

الوجه	الظهر
سلطان سليم شاه (بن)	ضارب النضر
بايزيد خان عز نصره ضرب	صاحب العز والنصر
قسطنطينية	فى البر والبحر
فى سنة ٩١٨	

وقد صار هذا الإصدار نموذجاً يحتذى عند ضرب دنانير سليم الأول بمصر، مثلما يتضح من قطعة أخرى محفوظة بدار الكتب المصرية^(٢)، جاء فى نقوشها:

الوجه	الظهر
سلطان	ضارب النضر
خا بن بايزيد	صاحب العز والنصر
سليم	فى البر والبحر
والبحر	
٩٢٣	
بمصر	

وقد نشرت هذه القطعة فى كتالوج دار الكتب^(٣)، ونشر أيضاً دينار يحمل ذات النقوش، ولكنه من ضرب حلب فى عام ٩٢٣هـ^(٤)، وهو ما يؤكد أن السلطان سليم قد فرض نموذج دنانيره المصدرة فى عام ٩١٨هـ ليكون طرازاً لنقوده الذهبية التى ضربت فى عام إسقاطه للدولة المملوكية فى مصر والشام.

إلا أن الطابع المملوكى سرعان ما فرض نفسه على النقود الذهبية التى ضربت فى هذا العام والسنة التالية (٩٢٤هـ)، مع الحفاظ على جوهر الكتابات العثمانية. وفى مجموعة دار

(١) النضر والنصار والأنضر اسم الذهب والفضة وقد غلب على الذهب وهو النضر والنضر الذهب وجمعه أنضر والنضرة: السبيكة من الذهب - انظر: ابن منظور (محمد بن مكرم) لسان العرب-بيروت ١٩٥٦- ج ٥ ص ٢١٣.

(٢) رقم السجل ٤٥٤١ - الوزن ٣٣٤ جرام - القطر ١٩ مم.

(٣) Nicol (N.), El Nabarawy (R.) Bachrch (J.): Cataloge of the Islamic Coins in the Nation- (CIC) al Library, Cairo, Malibue. U.S.A. 1982 - No. 3478. (CIC)

(٤) Islamic coins-Bank Leu Ltd. Zurich- 1982 - No. 85 (٤)

الكتب المصرية ثلاث قطع ذهبية عثمانية تشبه إلى حد بعيد النقود المملوكية التي ضربت بمصر قبيل الغزو العثماني^(١). الأولى نجد بها^(٢):

الوجه	الظهر
سلطان خا	... نصر ..
سليم	ZZZZZZZZZZZZ
*	لعز * والنصر
.. زيد خاعز نصر	ZZZZZZZZZZZZ
نصر	.. البر والبحر
بمصر ٢٣ (٩)	

والثانية والثالثة مثلها ولكن تاريخ الضرب هو عام ٩٢٤هـ^(٣). وتتمثل التأثيرات المملوكية في طراز هذه القطع في الزخرفة الشبيهة بأمواج متكسرة تتجه في صف أفقي ناحية اليسار وهي من الأشكال الزخرفية الشائعة في نقود الجراكسة^(٤) وفي ترتيب الكتابات التي تملأ وجهي القطعة في صفوف أفقية، بالإضافة إلى حقيقة أن السلطان سليم ضرب نقوده الذهبية في مصر بذات العيار المنخفض الذي ضربت به نقود آخر سلاطين المماليك الأشرف قانصوه الغوري^(٥).

ونجد صدى هذا التشابه بين نقود سليم وعملات الغوري الذهبية واضحاً في شكوى الناس من غش معاملة الذهب والفضة في جمادى الأولى عام ٩٢٦هـ^(٦) وما ذكره بعض المؤرخين من أن نقود الغوري كانت منخفضة العيار هي الأخرى^(٧). وهو ما دفع بسليم أن يرسل في أواخر أيامه إلى ملك الأمراء طالباً منه إصلاح المعاملة من الذهب والفضة (شوال ٩٢٦هـ) ولكن خايربك، بمشورة رجال الحكم أبقى كل شيء من

(١) CTC. P. IX

(٢) رقم السجل ٥٠٨٣ - الوزن ٣٣٠ جرام - القطر ١٩ مم.

(٣) على التوالي : SIC: P. 119 Nos 3479, 3481, 3483

(٤) رأفت محمد محمد النبراوي : مسكوكات المماليك الجراكسة في مصر - نظمها وقيمها النقدية - رسالة مخطوطة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية بإشراف أ.د. حسن الباشا - كلية الآثار جامعة القاهرة - ١٩٨٩ - كاتالوج اللوحات شكل (١١).

(٥) Sehem El Mahdi: op. cit. p. 192.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٧) المصدر السابق ج ٥ ص ٢.

المعاملة على حاله ريثما يراجع الخوندكار في ذلك «لأن الذهب ينقص في هذه الحركة الثلث»^(١)

ومما له دلالة أن سعر صرف كل من الأشرفي العثماني والغوري كان واحداً في التداول وأوامر التسعير^(٢).

وثمة ملاحظة هامة هنا، فمكان الضرب في النقود العثمانية كان مسبوفاً عادة بحرف (في) ولكننا نجده هنا مسبوفاً بحرف الجر (ب) في (بمصر) وهو ما لن يتكرر بعد نهاية عهد سليم الأول، باستثناء قطعة ذهبية من عهد سليمان الأول سنأتي لذكرها لاحقاً.

ومهما يكن من أمر التشابه بين دنانير سليم والغوري، فإن هذه العملات العثمانية الأولى التي ضربت بمصر جاءت غفلاً من شهادة التوحيد التي استمرت تنقش على النقود الإسلامية منذ تعريبها أيام عبدالملك بن مروان^(٣)، ومن آنذاك فصاعداً لم تعد النقود الذهبية تحمل سوى أسماء وألقاب، السلطان ويعتقد «صامويل برنار» أن هذا التقليد العثماني قد بدأ في عهد مراد بن أورخان^(٤) ولكننا نرجح أن ذلك قد بدأ في وقت تال لحكم مراد بن أورخان، إذ يشير «أحمد ضيا» إلى عملات تحمل على ظهرها اسم «مراد بن أورخان خلد الله ملكه» بينما نجد على الوجه، «لا إله إلا الله محمد رسول الله»^(٥).

وقد استمرت نقود سليم الذهبية التي عرفت «بالأشرفي الذهب السليمي شاهی أيضاً متداولة في أيام خلفه سليمان الأول بنفس قيمة الأشرفي الغوري^(٦)، وتشير وثائق المحكمة إلى هذه النقود بوصفها «دنانير ذهب سليمي» تميزاً لها عن الذهب السلطاني أي سكة السلطان سليمان القائم في الحكم^(٧) وعثرنا في المحكمة الشرعية على ذكر لنقود السلطان سليم يرجع إلى بداية أربعينيات القرن العاشر الهجري^(٨)، ويبدو أن أهميتها في التداول قد قلت بعد ذلك حيث إنه لم نصادف ذكراً لها بعد ذلك التاريخ.

ومن الجدير بالملاحظة أن نقود السلطان سليم المضروبة في العاصمة أشارت إليها باسم

(١) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٣٥٤.

(٢) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٣) د. حسن الباشا: مدخل إلى الآثار الإسلامية - القاهرة ١٩٧٩ ص ٤٠٠.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١١٠.

(٥) Ziya (A.) Islamic Coins-Istanbul- 1910 p. 43.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٦٢.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم ٩٣٤هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (١) ص ٥١ حجة (٢٢٧) بتاريخ ١٧ رمضان ٩٤٣هـ.

«قسطنطينية»، ولم نجد أثراً لاسم استانبول الذى ذكره د. الشناوى أن محمد الفاتح قد أطلقه على القسطنطينية عقب استيلائه عليها فى ٢٩ مايو ١٤٥٣م^(١).

٢- النقود الذهبية للسلطان سليمان القانونى^(٢):

تولى سليمان الأول الحكم فى عام ٩٢٦هـ وظل به حتى توفى فى عام ٩٧٤هـ وقد صرف هذا السلطان سنوات حكمه التى قاربت الثلاثين فى تنظيم الأمور الداخلية للدولة العثمانية فوضع عدة قوانين تتعلق بالإدارة ولذلك لقب بالقانونى.

وكانت النقود الذهبية من بين ما اهتم به السلطان، فرسم فى «قانون نامة مصر» الذى ينظم أمور مصر أن تضرب النقود الذهبية فى دار ضرب مصر بنفس الوزن والعيار المعمول بهما فى القسطنطينية (المخروسة)^(٣).

وقبل أن يسن سليمان قانونه لحكم مصر، حاول أن يصلح من إصدارات دار ضرب بمصر فأوعز إلى ملك الأمراء أن يعين القاضى حمزة العثمانى متكلماً على دار الضرب فى رمضان عام ٩٢٧هـ (١٥٢١م)^(٤)، وأردف ذلك بمرسومين فى العام التالى يطلب فيهما من خايربك النظر فى أمر المعاملة من الذهب والفضة^(٥).

بيد أن وفاة خايربك، لم تساعد سليمان الأول على فرض إرادته كاملة على دار الضرب المصرية، إذ قام الوالى العثمانى الذى عين مكانه بقطع سلسلة النقود العثمانية المضروبة فى مصر، فبعد وصول الوالى الجديد أحمد باشا الكرجى إلى مصر وصعوده للقلعة فى ٢٨ شوال ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) استخف بالسلطان حديث العهد بالحكم وحدثه نفسه بالاستقلال عن الحكم العثمانى وإحياء دولة المماليك الجراكسة، فجمع حوله عصاة الجراكسة وأعلن نفسه سلطاناً على مصر باسم «الملك المنصور السلطان أحمد» وأمر بأن تقرأ الخطبة وتسك العملة باسمه^(٦).

وحاول الصدر الأعظم إبراهيم باشا فى عام ٩٣٠هـ (١٥٢٤م) إغراء أمراء القاهرة بقتل الوالى المتصرد، فعلم هو بالدسياسة وقبض على الكتب الواردة قبل أن تصل لأصحابها ثم

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها - القاهرة ١٩٨١ ج ١ ص ٦٣.

(٢) يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٧٢.

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة مصر - القاهرة (١٩٨٦) ص ٩٢.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٠٢.

(٥) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٣٦ و ٤٥٩.

(٦) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة ص ٤.

استدعاهم وأخبرهم أنها أوامر من السلطان بقتلهم ثم قتلهم^(١). ولكن الأمير جاثم الحمزاوى وبقية الأمراء ثاروا عليه بعد ضربه للسكة باسمه ونجحوا فى قتله وأرسلوا رأسه للسلطان^(٢). ولم يعثر على أى نقود من هذه المسكوكات الفريدة فى تاريخ الحكم العثمانى لمصر، ولعل ذلك بسبب قصر الفترة التى مكثها أحمد باشا الذى عرف فى التاريخ العثمانى بالخائن، وقيام الوالى الجديد كوزلجة قاسم باشا بجمع ما أصدر منها فور وصوله إلى مصر عام ٩٣١هـ (١٥٢٤م)^(٣).

وقد ضرب سليمان نقوده على طراز سكة والده سليم الأول، ولهذا السلطان عشرون سكة من الذهب وقد أطلق على نقوده الذهبية اسم الأشرفى وأجياناً «زرمحبوب» سواء فى مصر أو الشام أو اليمن^(٤).

ويذكر الكرملى أن الزر محبوب نقد ذهبى مصرى الاستعمال والكلمة مركبة من (زر) أى ذهب بالفارسية و(محبوب) اسم أحد المماليك فى سنة ٦٩٨هـ (١٢٩٩هـ)^(٥)، والواقع أنه لا يوجد من الأدلة التاريخية ما يسند هذا الزعم، والثابت أن هذه التسمية تعنى الذهب اغيوب^(٦) فحسب.

وتظهر النقود الذهبية التى ضربت فى عهد سليمان القانونى، قدراً كبيراً من التشابه فى طرازها بغض النظر عن دور الضرب التى أنتجتها، فهى تحوى ذات الكتابات من الوجهين مع اختلافات يسيرة فى ترتيب بعض الكلمات.

وطراز هذه النقود وثيق الصلة بالطراز الذى سكته وفقه نقود سليم الأول، وإن اختلفت فيه التأثيرات المملوكية التى سبق أن شاهدها على القطع الذهبية المضروبة بمصر. وقد نشر لين بول (Lane - Poole) قطعتين مؤرختين بعام ٩٢٦هـ الذى تولى فيه سليمان الحكم، إحداهما من ضرب قسطنطينية والأخرى من ضرب مصر، وهما يحملان نفس

(١) جرجى زيدان. تاريخ مصر الحديث (جزءان) - القاهرة ط ٢ - ١٩١١ - ج ٢ ص ١٩

(٢) محمد بن أبى السرور الصديقى البكرى: كتاب الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المغروسة - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ - ورقة ١٦ (ب).

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامة ص ٥.

(٤) سليم عرفات الجبىض: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٢٤

(٥) أنستاس الكرملى (الأب): النقود العربية وعلم النميات - القاهرة (١٩٣٩) - ص ١٧٥.

(٦) د. أحمد السعيد سليمان: تاصيل ما ورد فى الجبرتى من الدخيل - القاهرة (١٩٧٩) - ص ٧٤. وانظر أيضاً عن الزر محبوب: Dazy (R): Supplément aux Dictionnaires Arabes Deuxième Édition - Paris 1927 - Tome Ip. 583.

الكتابات على الظهر (ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر)، أما وجه الأولى فيه خمسة أسطر أفقية :

سلطان سليمان^(١)
بن سليم خان
عز نصره ضر (ب)
قسطنطينية في
سنة ٩٢٦

ولا تختلف كتابات الوجه في القطعة الثانية سوى في الأسطر الأخيرة

عز نصره ضرب في^(٢)
مصر سنة
٩٢٦

وإن أضيف في قطعة أخرى لقب «شاه» بعد اسم سليمان، وهي من ضرب قسطنطينية ومحفوظة بدار الكتب المصرية (رقم السجل ٤٢٩٨ - الوزن ٣ر٤٤ جرام - القطر ١٩م)^(٣).

وقد ضربت عملات ذهبية باسم سليمان في مصر عام ٩٣٠ هـ ورغم اتفاقها في الطراز العام إلا أن هناك ثمة اختلافات طفيفة بين بعضها نظراً لتعدد قوالب السك. ففي القطعة المنشورة هنا، واخفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٤)، نجد بعض الاختلاف في كتابات الوجه والظهر عن قطعة أخرى من ضرب مصر في ذات السنة وهي من مجموعة دار الكتب المصرية^(٥).

(١) Lane-Poole: op. cit p. 284

(٢) Ibid: p. 286

(٣) وقد أشار سليم عرفات إلى قطعة مماثلة من ضرب دمشق انظر النقود العربية ص ٢٢٤ - CIC No 3515

(٤) رقم السجل ١/ ١٧٣٦٦ - الوزن ٣ر٤٦ جرام - القطر ٢٠ مم - انظر اللوحة (١) بالكتالوج.

(٥) رقم السجل ٤٤٩٠ - الوزن ٣ر٣٧ جرام والقطر ١٨ مم - CIC. op. cit No.3524

قطعة متحف الفن الإسلامي	قطعة دار الكتب المصرية
الوجه	الوجه
شاه سليمان هـ بن سليم خان عز نصره بمصر ضرب سنة ٩٣٠	السلطان سليمان شاه بن سلطان سليم شاه عز نصره ضرب في مصر سنة ٩٣٠
الظهر	الظهر
ضارب النظر صاحب العز والنصر في البر والبحر	رب ضاً النظر صاحب العز والنصر في البر والبحر

وبغض النظر عن التباين في ترتيب الكلمات فإن أهم ما يفرق بين القطعتين هو استخدام لقب «شاه»^(١) ملحقاً باسم كل من سليمان وسليم وهو ما لم يتكرر بعد ذلك في نقود هذا السلطان أو غيره إذ كان المتبع في مسكوكات أوسكة سليمان القانوني ومن تبعه استخدام لقبى شاه وخان على التوالي^(٢).

ويظهر دينار متحف الفن الإسلامي اتصاله الوثيق بتقاليد دار الضرب المصرية في عهد سليم الأول من حيث استخدام حرف الجر «الباء» عند الإشارة لدار الضرب (ضرب بمصر)، في حين يبدو دينار دار الكتب المصرية أكثر تعبيراً عن التقليد الذي شاع طوال العصر العثماني بذكر دار الضرب مسبقة بحرف الجر (في).

وقد نشر أرتق (Artuk) ديناراً باسم سليمان من ضرب مصر في عام ٩٣٢هـ ووضح فيه

(١) «شاه» لفظ فارسي بمعنى ملك أو سيد وكان يطلق على ملوك الفرس أو من تشبه بهم. انظر: د. حسن الباشا الألقاب الإسلامية - ٣٥٢.

(٢) «الخان» لقب المغول وينقش تارة منفرداً على النقد وطوراً يضم إليه كلمة العظم، وكان يطلق في الأصل على شيوخ الأمراء في قبائل التتر ثم صار علماً على السلطنة - أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٣٤، وقد دخل هذا اللقب في العالم الإسلامي عن طريق خانات التركستان وظهر على عملاتهم في بخارى عام ٣٩٠هـ وفي فرغانة عام ٣٩٩هـ كما ظهر على منشآت السلاجقة انظر د. حسن الباشا: الألقاب ص ٢٧٤ واستخدم هذا اللقب في نقود السلطان السعيد بركة خان المملوكى - انظر: سهام المهدي: دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بإشراف أ.د. حسن الباشا كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٨٨ - ج ١ ص ٥٦٠.

استقرار دار الضرب على صيغة « سليمان شاه بن سليم خان » واستمرارها في استخدام حرف الباء في « بمصر »^(١).

و بمتحف كلية الآثار جامعة القاهرة دينار نادر من ضرب مصر عام ٩٣٤هـ^(٢) (لوحة ٢). وهو بتشابهه مع الدينار المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة والمضروبة في نفس التاريخ بكل من خايينة^(٣) وسروز^(٤) وجزاير^(٥) يثبت أن ضرب النقود الذهبية في أنحاء السلطنة العثمانية كان يتم في وقت واحد ووفق « خط شريف » من السلطان يحدد طراز هذه النقود.

ويمكن القول بأن عام ٩٣٤هـ (٢٧-١٥٢٨م) على أقل تقدير كان هو العام الذي بدأت فيه الدولة العثمانية في إرسال أوامر السكة إلى مختلف الأقاليم الخاضعة لحكمها، ولعل المسكوكات، بوصفها أحد مصادر دراسة التاريخ كانت أسبق في إثبات هذه الحقيقة من المصادر التاريخية المختلفة التي لم تأت إلى ذكر تقليد إرسال السكة من الآستانة إلا في القرن الثاني عشر الهجري، إذ ترجع أقدم الإشارات إلى ورود خط شريف بالسكة في المصادر التاريخية العربية إلى عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م)^(٦).

وطبقاً لهذه الحقيقة فإننا يمكن أن نؤرخ الدينار المحفوظ بمتحف الفن الإسلامي من ضرب سدره قيسى والذي تبقى من تاريخ ضربه رقم المئات (٩) فقط بأنه من ضرب سنة ٩٣٤هـ نظراً لتشابه طرازه مع القطع المؤرخة بهذا العام^(٧).

ويبدو أن تمييز وثائق المحكمة الشرعية بين الذهب السليماني الجديد والقديم^(٨) قائم على التفرقة بين الإصدارات الأولى وبين الطراز الموحد الذي ضرب بدءاً من عام ٩٣٤هـ على الأقل.

(١) Artuk, Ibrahim and Gevriye: Istanbul Arkeoloji Muzeleri Teshiredeki Islami Sikkeler Katalogu. 2 vols, Istanbul 1971/1974. No 1555.

(٢) رقم السجل ٢٥٢/ع - الوزن ٣ر٢٠ جرام - القطر ١٩ مم (قطعة رقم ٧ بكتالوج المسكوكات)
(٣) رقم السجل ١٧٣٦٦/٣ - الوزن ٣ر٤٨ جرام - القطر ٢٠ مم (قطعة رقم ٨ بكتالوج المسكوكات).
(٤) رقم السجل ١٧٣٦٦/٤ - الوزن ٣ر٤٥ جرام - القطر ١٩ مم (قطعة رقم ٩ بكتالوج المسكوكات).
(٥) رقم السجل ١٧٣٦٦/٥ - الوزن ٣ر٤٦ جرام - القطر ٢٠ مم (قطعة رقم ١٠ بكتالوج المسكوكات)
(٦) أحمد الدمرداش، كتحذا عزبان : كتاب الدرة المصانة في أخبار الكنانة - تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٥.

(٧) رقم السجل ١٧٣٦٦/٦ - الوزن ٣ر٤٥ جرام - القطر ٢٠ مم (قطعة رقم ١١ بكتالوج)

(٨) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص ٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان سنة ٩٤٥هـ

وقد عرفت دنانير سليمان القانوني في بداية حكمه «بالأشرفي الذهب السليماني» أو «بالدينار السليماني»^(١). وهي بالقطع المعروفة في وثائق المحكمة بالسليماني القديم، أما إصدار عام ٩٣٤هـ فقد أشارت إليه وثائق المحكمة «بالسلطاني»^(٢). أو «بالذهب السلطاني الجديد السليماني»^(٣)، ولعل ذلك بسبب نقش لقب سلطان^(٤) على هذه الدنانير والذي طفق يرد على العملات العثمانية حتى سقوط السلطنة ذاتها.

وتبقى بعد ذلك الإشارة إلى الزخارف التي ظهرت على دنانير سليمان القانوني وأهمها إطار الحبيبات المتماصة الذي يحيط بهامش الوجه والظهر في القطع (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١) في كتالوج الرسالة.

وقد ظهرت هذه الحبيبات المتماصة في نقود الممالك الجراكسة^(٥)، مثلما كانت معروفة في النقود العثمانية قبل الاستيلاء على مصر^(٦).

وكذلك عنصر زخرفي على شكل قلب يتخلله خطان مقوسان يخرجان من جانبيه الأيمن والأيسر، وقد ظهر على القطع (٦، ٩، ١٠، ١١) من الكتالوج وقد استخدم في نقود سليم الأول الفضية المضروبة عام ٩١٨هـ^(٧)، وفي تلك التي ضربت بعد دخوله^(٨) إلى مصر وهو أيضاً من العناصر الزخرفية التي شاع استخدامها في نقود الجراكسة^(٩).

وقد تفرد الدينار الذهبي المضروب في مصر عام ٩٣٤هـ بزخرفة على شكل وريداث جاءت على ظهر القطعة (رقم ٧- لوحة ٢).

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٦٢ وص ٤٤٣.

(٢) محكمة الصاحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم ٩٣٤هـ.

(٣) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٦٨ حجة (٢٩) بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٩٨٤هـ أى أن هذه النقود كانت متداولة بعد وفاة سليمان القانوني بنحو عشر سنوات.

(٤) والسلطان في اللغة من السلاطة بمعنى القهر ومن هنا أطلق على الوالي ولم يصبح السلطان لقباً عاماً إلا بعد أن تغلب الملوك بالشرق مثل بنى بويه على الخلفاء ثم صار السلطان لقباً عاماً على المستقلين من الولاة يضرب على نقودهم - انظر: د. حسن الباشا: الألقاب ص ٣٢٣.

(٥) رآفت النبراوي: مسكوكات الممالك الجراكسة شكل (١٥) كتالوج اللوحات.

(٦) انظر القطعة رقم (١) بكتالوج المسكوكات وهي من الفضة باسم سليم الأول مؤرخة بعام ٩١٨هـ.

(٧) انظر القطعة رقم (٢) بكتالوج المسكوكات.

(٨) Seham EL Mahdi: op. cit p. 193.

(٩) رآفت النبراوي: المرجع السابق - شكل (١) بكتالوج اللوحات.

٣- النقود الذهبية للسلطان سليم بن سليمان (٩٧٤-٩٨٢هـ):

بدأ حكمه ببعض الإصلاحات فثار عليه الإنكشارية وأحمد ثورتهم وفتحت في عهده صنعاء وجزيرة قبرص^(١). وقد اقتفى هذا السلطان في سكته الذهبية أثر أبيه سليمان القانوني فجاءت الدنانير المضروبة باسمه في أنحاء الدولة العثمانية حاملة على ظهرها عبارة «ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر» بينما حمل الوجه اسم السلطان وأبيه ودار الضرب وسنته مع العبارة الدعائية «عز نصره». وهي أقدم الصيغ الدعائية الواردة على النقود العثمانية وكانت مستخدمة أيضاً في نقود المماليك^(٢)، وهذه العبارة كما لاحظ «برنار» تأتي بعد اسم السلطان وقبل كلمة ضرب^(٣).

وتمتاز الدنانير التي ضربت في مصر وفق طراز السلطان الموحد بالتزامها الشديد بنقش اسم السلطان على النحو الذي استقر في سكة سليمان القانوني المضروبة عام ٩٣٤هـ فيجىء على هذا النحو «سليم شاه بن سليمان خان» بينما اختفت منها أو بالأحرى من الإشارة لدار ضرب مصر حرف «الباء» واكتفى بنقش (ضرب مصر في سنة ٩٧٤هـ) وهو ما يعد ابتعاداً نهائياً عن تقاليد دار الضرب المملوكية كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

وهو ما نجده في القطعة^(٤) (٤١) (لوحة ٧)، وفي الدينار الذي نشره لين بول (Lane-Poole) من مجموعة دار الكتب المصرية^(٥) والدينار الذي نشره أحمد ضياء^(٦) وثالث نشر لدى أرتوك (Artuk)^(٧) ودينار آخر قام بنشره نوري (Nuri)^(٨).

ورغم اتفاق دنانير سليم الثاني المضروبة بمصر في طرازها مع ما ضرب من دنانيره في دور الضرب العثمانية، إلا أننا نجد ديناراً من ضرب سيروز^(٩) وآخر من ضرب جزاير^(١٠) في

(١) انظر ترجمته في: يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان - ص ٨٠.

(٢) Seham EL Mahdi: op. cit P. 192.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٤.

(٤) مجموعة متحف صنعاء الوطني باليمن رقم السجل (٧٠٧٥) الوزن ٣ر٤٤ جرام القطر ١٩ مم.

(٥) Lane-Poole: op. cit p. 287.

(٦) Ziya (A): op cit p. 49.

(٧) Artuk: (E.) op. cit. No 1601.

(٨) Pere (Nuri): Osmanhlarda Madeni Paralar, Istanbul 1968-No239.

(٩) Lane-Poole: op. cit p. 289.

(١٠) مجموعة متحف الفن الإسلامي رقم السجل ١٧٣٦٨ الوزن ٣ر٣٥ جرام والقطر ١٨ مم (قطعة: ٤٢).

لوحة ٨) ورقم الأحاد بها غير واضح ولكن يرجح أن تاريخها هو (٤٧٧٠هـ) بينما على لوحة أخرى رقم ٥ سليم المضروبة في هذا العام.

نفس العام وقد أغفل فيهما ذكر لقب «شاه بعد اسم السلطان سليم، ولم يتفق مع دار ضرب مصر في ذكر لقب شاه سوى دينار من ضرب دمشق عام ٩٧٤هـ أيضاً.

ولا تنفى وحدة طراز نقود سليم بن سليمان بعض التباين في ترتيب الكلمات في نقوش الوجه والظهر وكذلك الاختلاف في زخارفها، ففي القطعة المضروبة بمصر نجد رسوم الوريدات التي رأيناها سابقاً في نقود سليمان القانوني على وجه القطعة ورسم زخرفة القلب أيضاً على ظهرها (قطعة ٤١ لوحة ٧) (١)، بينما نلاحظ على وجه الدينار ضرب جزائر قضيبين متقاطعين وهو شكل زخرفي كان مألوفاً وشائعاً في النقود الذهبية التي ضربت بمصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٢).

٤- النقود الذهبية للسلطان مراد بن سليم (٩٨٢-١٠٠٣هـ):

جددت في عصره معاهدات الدولة مع الفرنج ورد هجومهم على الدولة العثمانية وأخضع أمير القرم وهزم النمسا.

وقد ضربت نقود السلطان مراد الثالث وفق طرازين، الأول هو ذلك الطراز الذي كان سائداً منذ فتح سليم لمصر الذي يضم في نقوش الوجه اسم السلطان ومكان وتاريخ السك، بينما تحتوي كتابات الظهر على عبارة «ضارب النصر صاحب العز والنصر في البر والبحر».

ومن القطع التي تمثل هذا الطراز دينار نشره لين بول (Lane-Poole) من ضرب قسطنطينية عام ٩٨٢هـ وهو يشبه ديناراً آخر محفوظاً بمتحف الفن الإسلامي (٥) بالقاهرة وإن كان الأخير يتميز بوجود لقب «شاه» عقب اسم مراد (قطعة ٤٣ - لوحة ٩)، وهو ما نجده مرعياً في دينار آخر من ضرب دمشق (٦) وثمة دينار من ضرب حلب أضيفت فيه كلمة سلطان قبل اسم سليم (سلطان مراد شاه بن سلطان سليم خان) (٧) وهو في ذلك يتطابق مع دينار ضرب بمصر في ذات السنة وفق هذا الطراز (٨).

(١) Lane-Poole op. cit p. 287.

(٢) رأفت النبراوى: المرجع السابق شكل (١٢) كنالوج اللوحات.

(٣) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٨٣-٨٤.

(٤) Lane-Poole: op cit. p. 288.

(٥) رقم السجل ١٧٣٩٤ الوزن ٣٥٠ جرام القطر ١٩م.

(٦) Lane-Poole op. cit p. 288.

(٧) Pere (N) op. cit No 269.

(٨) CIC. No 3560.

أما الطراز الثانى الذى نصادفه لأول مرة فى نقود العثمانيين^(١) فهو يتطابق مع الطراز الأول فيما يتعلق بكتابات الوجه أما الظهر فهو يحمل هذه العبارة: «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان».

وفى مجموعة دار الكتب عدة دنائير من هذا الطراز جميعها من ضرب مصر عام ٩٨٢هـ، وليس من بينهما قطع ضربت فى دور الضرب العثمانية الأخرى^(٢). وإن كان سليم عرفات قد أشار إلى دينار من هذا الطراز ضرب فى القسطنطينية عام ٩٨٢هـ^(٣). وفى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة دينار من هذا الطراز^(٤)، (قطعة ٤٤) نجد به:

الوجه	الظهر
سلطان مراد بن	شُلطا البرين
سليم خان عز	وخاقان البحرين
نصره <u>ضرب فى</u>	السلطان بن
مصر سنة	السلطان
٩٨٢	

كما يوجد بنفس المجموعة دينار مشابه^(٥) له ولكن رقم الآحاد فى تاريخ الضرب غير واضح (قطعة ٤٥) وإن كان المؤكد أن تاريخ ضرب هذا الدينار هو عام ٩٨٢هـ لأنه مضروب بذات القالب الذى سكّت به القطعة السابقة كما هو واضح من زخرفة القلب أسفل كلمة «سلطان» على الوجه فى كليهما.

والمقصود، هنا بالبرين والبحرين، أرض أوروبا وآسيا والبحرين الأسود والأبيض^(٦)، لخضوعهم لنفوذ العثمانيين منذ فتحهم للقسطنطينية وبلاد مصر والشام وشمال أفريقيا. وقبل الدولة العثمانية عرفت دولة المماليك لدى مؤرخى العصور الوسطى بدولة البرين

(١) ذكر سليم عرفات، دوغما سند أن سليمان القانونى ضرب هذا الطراز وهو ما لم نجده فى مجموعات السكة العثمانية المنشورة انظر - النقود العربية الفلسطينية ص ٢٢٤.

(٢) CIC: Nos 3565 - 3575.

(٣) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٦.

(٤) رقم السجل ١٧٣٦٩ والوزن ٣ر٤٥ جرام والقطر ٢٢ مم

(٥) رقم السجل ٢١٥٢٥ - وزن ٣ر٤٤ جرام والقطر ٢١ مم

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ١١٥

والبحرين^(١)، وكان أول من أطلق عليه لقب «ملك البرين والبحرين» السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب في نص تشييد بتاريخ ٦٤٧هـ في قلعة بصرى وأطلق أيضاً على السلطان قلاوون في نقش بتاريخ ٦٨٣هـ بمدرسته^(٢) كما ورد ضمن نعوت في رسالة أرسلها الأشرف شعبان بن حسين عام ٧٦٧هـ إلى عبدالله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن نصر بن الأحمر صاحب غرناطة ببلاد الأندلس^(٣).

وقد دعا الخطباء للسلطان سليم على منابر مصر بعد معركة الريدانية ولقبوه «ملك البرين والبحرين» كاسر الجيوش و«سلطان العراقيين» وخادم الحرمين الشريفين «كرمز لسيطرته على مملكة البرين والبحرين والعالم الإسلامي وإن كان واقع الأمر أن سلاطين بني عثمان قد وصلوا بنفوذهم ثلاثة برر (البر الأفريقي والبر الآسيوي والبر الأوربي) وثلاثة ببحار (البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر)^(٤).

ولم يكن العثمانيون هم أول من اتخذوا لقب سلطان البرين، إذ سبقهم إلى ذلك كيقباد بن كيخسرو الذي أطلق عليه في نص إنشاء مؤرخ بعام ٦٣٤هـ «سلطان البحرين والبرين» وكان يقصد بالبرين بر آسيا وبر أوروبا والبحرين بحر الروم والبحر الأسود^(٥) ويلفت النظر في كتابات هذا الطراز أيضاً لقب «خاقان» وأصله (قان قان) أي (قان القان) أو (قان القانات) ثم قصر وهو خاص بكبراء المغول أيضاً^(٦).

وقد دخل هذا اللقب في الإسلام فأطلق على رؤساء الترك من المسلمين ومن أقدم استعمالاته على النقود الإسلامية وروده على سكة من بخارى يغلب على الظن أنها من عصر

(١) د. نظير حسان سعداوي: دولة البرين والبحرين - المجلة التاريخية المصرية - القاهرة ١٩٦٧ مجلد ١٣ ص ١٢٩ - ١٣٠ ويرى د. نظير أن المقصود بذلك البرين المصري والشامي والبحرين الأحمر والأبيض، بينما ذكر د. حسن الباشا أن المقصود بالبرين، بر أفريقية وبر آسيا - انظر د. حسن الباشا الألقاب - ص ٥٠٣ ويذكر جب أن هذه الصيغة ضربت لأول مرة بمصر - انظر المجتمع الإسلامي والغرب ج ٢ ص ١١٥ ولا يوجد من النقود العثمانية ما يؤكد ما ذهب إليه د. العث من أن السلطان سليم كان يفضل لقب سلطان البرين وخاقان البحرين خادم الحرمين الشريفين وأنه ظهر على النقود، فلا توجد هذه الصيغة قبل عصر مراد بن سليم فضلاً الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطني قطر - ١٩٨٤ ج ١ ص ٤٥.

(٢) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٥٠٣.

(٣) د. نظير سعداوي: دولة البرين والبحرين - ص ١٣٠.

(٤) المرجع السابق ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٣٣٤.

(٦) أنستاس الكرملي: النقود العربية - ص ١٣٤.

الأمين أو المأمون وربما أشار اللقب فيها إلى عاهل إحدى قبائل التغرغز فيما وراء النهر وقد استمر هذا اللقب يطلق على خانات تركستان وينقش على نقودهم في القرن الخامس الهجري (١١١م) (١).

كما كان لقب «قان» الأعظم أو العادل شائعاً في نقوش النقود الإيلخانية التي حافظت في نقوشها على الأصل اللغوي للكلمة (قان) دونما تحريف (٢).

وقد دخل لقب خاقان مصر في عصر المماليك، فأطلق كلقب فخرى على السلطان الأشرف قايتباي في نقش بتاريخ ٨٨٥هـ في وكالة الباب النصر وفي آخر بوكالة السروجية وفي ثالث بصيغة السنية (الخاقاني) في نص بتاريخ ٩٠١هـ في ضريح الأمير يعقوب شاه، ويرى د. حسن الباشا أن إطلاق هذا اللقب على سلاطين المماليك يتصل بادعائهم أحقية السيادة على العالم الإسلامي عربيه وعجمه حتى إن هذا اللقب في النصوص السابقة الخاصة بالسلطان قايتباي كان يلحق بلقب آخر يشير إلى السيادة على العرب والعجم والترك (٣). أما لقب «السلطان ابن السلطان» فقد كان يطلق عادة على السلطان إذا كان أبوه من قبله سلطاناً (٤). وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دنانير مراد بن سليم بوصفها «من الذهب السلطاني الجديد الطيب الوزن» (٥) أو «من الذهب السلطاني الجديد التام الوزن» والعيار المرادى معاملة تاريخه بالديار المصرية (٦).

٥- النقود الذهبية للسلطان محمد بن مراد (٧) (١٠٠٣-١٠١٢هـ/ ١٥٩٤-١٦٠٣م) :

جاءت السكة الذهبية للسلطان محمد الثالث ممثلة في طرازها لنقود أبيه فظهرت بها على الظهر صيغة «ضارب النصر» وصيغة «سلطان البرين». وقد استقر الأمر على تسمية طراز هذه النقود التي اختلفت كتابات الظهر بها من عهد سليم الأول إلى زمن هذا السلطان

(١) د. حسن الباشا: الألقاب - ص ٢٧١

(٢) د. سهام المهدي: دنانير إيلخانية بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة - بحث ألقى في ندوة «العرب وآسيا» بكلية الآداب جامعة القاهرة في ١٩٩٠ - (تحت الطبع).

(٣) د. حسن الباشا: الألقاب ص ٢٧٢

(٤) المرجع السابق ص ٣٣١

(٥) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٢٧١ حجة (١٦٣٤) بتاريخ ٤ شوال ٩٨٤هـ

(٦) مبيعات الباب العالي سجل (٤٤) ص ٩ حجة (٣١) بتاريخ ١١ رجب ٩٨٨هـ

(٧) تولى محمد الثالث الحكم من سنة ١٠٠٣هـ إلى سنة ١٠١٢ - انظر ترجمته في يوسف آصاف: سلاطين آل عثمان ص ٦-٨٨.

بالزر محبوب^(١) تميزاً لها عن النقود الذهبية التي ضربت فيما بعد باستخدام الطغراء .
ومن القطع التي حملت على الظهر صيغة «ضارب النصر» دينار من ضرب قسطنطينية
عام ١٠٠٣هـ في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٢) (قطعة ٥٢ - لوحة ١٢)

الوجه	الظهر
سلطان محمد	ضارب النصر
بن مراد خان عز	صاحب العز والنصر
نصره ضرب في	في البر والبحر
قسطنطينية	
١٠٠٣	
سنة	

مثله دينار من ضرب سدره قيسى وهو أيضاً محفوظ^(٣) بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة
(قطعة ٥٤).

أما الدنانير التي تحمل صيغة «سلطان البرين» فمنها ما هو من ضرب قسطنطينية^(٤) في
عام ١٠٠٣هـ، وهو ذات التاريخ الذي تحمله القطع المضروبة على هذا النسق في كل من
حلب^(٥) ودمشق بالإضافة إلى مصر^(٦).

وفي كتاب وصف مصر نشر «برنار» ديناراً من ضرب مصر يحمل صيغة «سلطان
البرين» وهو من ضرب عام ١٠٠٣هـ وأشار إليه كنموذج لدنانير الزر محبوب^(٧)، كما
نشر في كتالوج دار الكتب المصرية دينار مماثل (رقم السجل ٤٣١٩ - الوزن ٣ر٣٩ والقطر
٥ر٢١م^(٨))، وأشار نوري (Nuri) إلى دينار من ذات الطراز من إنتاج دار ضرب مصر في عام
١٠٠٣هـ^(٩).

(١) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية مطبعة
بولاق القاهرة ١٣١١هـ ص ٥٠٢

(٢) رقم السجل ١ / ٢٤٣٧١ - الوزن ٣ر٤٤ جرام - القطر ٢٠ مم

(٣) رقم السجل ١٧٣٧٤ - الوزن ٣ر٣٧ جرام - القطر ٢٠ مم

(٤) Lane-Poole op. cit p. 290

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧

(٦) Ziya (A.) op. cit p. 51

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ اللوحة الثانية قطعة (١٠)

(٨) CIC: No 3598.

(٩) Pere (Nuri): op. cit No 323.

ويحتفظ متحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(١) بدينار زر محبوب ضرب فى مصر بصيغة سلطان البرين: (قطعة ٥٣ - لوحة ١٣)

الوجه	الظهر
السلطان محمد مراد خان (عز) نصره ضرب فى مصر سنة ١٠٠٣	سلطان البر (ين) لخاقان البحرين السلطان بن السلطان

وهو يتميز عن الدينار المضروب فى سدره قيسى^(٢) واخفوظ بنفس المجموعة بزخرفة «القلب» الموجودة أسفل كلمة سلطان على الوجه.

ويلاحظ فى نقوش الوجه فى جميع القطع التى ضربت فى عهد محمد الثالث أن كلمة «شاه» التى كانت تأتى تالية لاسم السلطان قد اختفت حتى من الدنانير المضروبة بمصر.

وقد ضربت دنانير الزر محبوب فى مصر بذات الوزن المقرر لها تقريباً وهو ٣ر٤٤٨ جرام بينما كان عيارها المضروبة به وهو ٩٨٣هـ (من الألف) أقل مما هو مقدر من قبل الدولة فعيارها الرسمى كان ٩٩٦ من الألف^(٣).

وكانت دنانير محمد الثالث^(٤) معروفة فى التداول عند بداية ضربها بالذهب السلطانى الجديد، وعرفت أيضاً فى وثائق المحكمة «بالذهب الشريفي الجديد الوزن»^(٥) أو «الذهب الشريفي الجديد معاملة تاريخية بالديار المصرية»^(٦) وبلغت قيمة الدينار الزر محبوب من عهد محمد الثالث فى تقسيم الحملة الفرنسية حوالى ٣٠٠ نصف فضة فى عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨م)^(٧).

(١) رقم السجل ٢٦٢١٧ - الوزن ٣ر٤١ جرام والقطر ٢٠ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٣٧٤ - الوزن ٣ر٣٧ جرام والقطر ٢٠ مم.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة حجة ٢٠ ص ١٢٤

(٤) محكمة البرمشية سجل (٧٠٨) ص ٩٥ حجة (٤٦٣) بتاريخ ١٢ شعبان ١٠٠٣هـ

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٥٥ حجة (١٤٨) بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٠٨هـ

(٦) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ٢٢٥

(٧) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٠٢

٦- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن محمد^(١) (١٠١٢-١٠٢٦هـ / ١٦٠٣-١٦١٧م):

ضرب النقود الذهبية لهذا السلطان بطراز الزر محبوب الذي درج السلاطين من قبله على سك نقودهم وفقه، ویدار الكتب المصرية عدة دنانير منها، أحدها ضرب حلب عام ١٠١٢هـ^(٢) وخمسة ماثلة ولكنها من ضرب مصر في هذا التاريخ^(٣)، كما أشار نوري (Nuri) إلى دينار من ضرب مصر في عام ١٠١٣هـ^(٤)، وثمة دينار آخر عرض في لندن^(٥) عام ١٩٨٢م وكلاهما يحمل ضمن نقوش الظهر صيغة «ضارب النصر» وهي بذلك تتفق في الطراز، مع بعض التعديلات الطفيفة في ترتيب الكلمات، مع دينار ضرب باسم أحمد بن محمد ولكن دار الضرب والتاريخ غير واضحين عليه وهو من مجموعة متحف الفن الإسلامي^(٦) بالقاهرة (قطعة ٦٨ لوحة ١٦) وكتابات هذا الدينار.

الوجه	الظهر
سلطان أحمد	ضارب النصر
بن محمد خان	صا العز والنصر
عن نصره ضرب ب فم	البر والبحر في
سنة	
علمات	

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دنانير هذا السلطان بوصفها «من الذهب الشريفي التام الوزن والعيار»^(٧) أو «من الذهب الشريفي الخاقاني»^(٨).

٧- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن محمد :

جلس هذا السلطان الموصوف بضعف العقل على كرسي العرش مرتين أولاهما لمدة ثلاثة

(١) تولى أحمد الأول السلطنة فيما بين عامي ١٠١٢ و ١٠٢٦هـ ورغم أنه تولى الحكم وهو في الرابعة عشرة إلا أنه نجح في مطاردة المفسدين واستولى على قبرص وأمر بمنع زراعة التبغ في بلاد السلطنة - انظر: يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٨٩-٩١

(٢) CIC No 3601

(٣) CIC Nos. 3602-3606

(٤) PERE (N.): op. cit No. 357

(٥) Satheby's: op. cit No. 41

(٦) رقم السجل ١٧٣٧٥ - الوزن ٣ر٤٠ جرام القطر ١٩ مم

(٧) مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) حجة بتاريخ ١٧ صفر ١٠١٧هـ.

(٨) مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) حجة بتاريخ ٢١ صفر ١٠١٧هـ.

أشهر في عام ١٠٢٦هـ، وخلع لضعف عقله ليجلس مكانه السلطان عثمان، ولكن مصرع الأخير على يد الانكشارية، جاء بالسلطان مصطفى من محبسه إلى السلطنة عام ١٠٣١هـ فمكث بها إلى سنة ١٠٣٢هـ لينخلع مرة أخرى في ثورة السباهية (الفرسان) الذين قتلوا الوزير داود باشا لتأميره على السلطان عثمان وعاد مصطفى إلى السجن حيث توفي به عام ١٠٤٨هـ^(١).

ودنانير هذا السلطان نادرة بحكم قصر الفترة التي قضاها في الحكم واضطرابها، ومن الفترة الأولى نجد دينارين من طراز الزر محبوب نشر أحدهما^(٢) وهو في مجموعة دار الكتب ونشر الثاني (Nuri) وكلاهما من ضرب مصر في عام ١٠٢٦هـ^(٣). أما الفترة الثانية فقد سك بها دنائيره الزر محبوب، وعلى ظهرها عبارة سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان، وهي من ضرب عام ١٠٣١هـ^(٤).

٨- النقود الذهبية للسلطان عثمان بن أحمد :

جلس عثمان الثاني على عرش السلطنة عام ١٠٢٦هـ وله من العمر ثلاثة عشر عاما، وفي عهده انتصر الجيش العثماني على الفرس في موقعة أرزييل الشهيرة عام ١٠٢٨هـ، ثم ثار عليه الإنكشارية وقبضوا عليه وقتلوه بعد تشهيره في شوارع استانبول عام ١٠٣١هـ ونصبوا بعده مصطفى الأول الذي كان محبوسا^(٥).

والنقود الذهبية لهذه السلطان نادرة للغاية، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بأحد دنائيره^(٦) (قطعة ٧١ لوحة ١٨) وهو من طراز الزر محبوب، وتاريخ ومكان الضرب مفقودان منه.

الظهر	الوجه
سلطان البرين	سلطان عثمان بن
خاقان البحرين	أحمد خان عز
السلطان بن	نصره ضرب في
السلطان	

(١) يوسف آصاف : تاريخ آل عثمان - ص ٩٥-٩٧

(٢) رقم السجل ٤٣٣٠ - الوزن ٣ر٣٠ جرام والقطر ٢٤ مم CIC: No 3626

(٣) Pere (N.): op cit No 378.

(٤) Ziya (A.): op. cit: p. 52.

(٥) يوسف آصاف : المرجع السابق ص ٩٢-٩٤.

(٦) رقم السجل ١ / ٢٤٣٧٠ - الوزن ٣ر٣٩ جرام - القطر ٢٢ مم

أما السلطان مراد بن أحمد^(١)، فالمنشور من سكته الذهبية يشير إلى أنها ضربت على ذات النسق (المحبوب) الذي ضربت به دنائير عثمان بن أحمد كالدينار الذي نشره سليم عرفات من ضرب مصر عام ١٠٣٢هـ وبظهره لقب سلطان البرين^(٢)... ونشر أحمد ضيا دينارا نقش على ظهره عبارة «سلطان البرين...» وهو من ضرب حله في عام ١٠٤٣هـ^(٣).
ويبدو أن وجود لقب خاقان بين كتابات الظهر كان سببا في تعريف دنائير السلطان مراد في وثائق المحكمة بأنها من «الذهب الشريفى السكة الوازن الخاقاني»^(٤).

٩- النقود الذهبية للسلطان إبراهيم بن أحمد^(٥) (١٠٤٩ - ١٠٥٨هـ / ١٦٣٩ - ١٦٤٨م):
ضرب نقوده الذهبية من طراز واحد هو النزر محبوب، وبصيغة واحدة على ظهر القطعة وهي «سلطان البرين...»
وبمجموعة دار الكتب ديناران باسم إبراهيم بن أحمد من ضرب مصر عام ١٠٤٩هـ، أحدهما يحتوى ضمن كتابات الوجه على اسم السلطان دون إشارة لاسم أبيه^(٦).

سلطان

(١) إبراهيم خان

عز نصره ضرب في

مصر سنة ١٠٤٩

أما الدينار الثانى (رقم السجل ٢٦١٥ - الوزن ٣ر٤٠ - القطر ٢٣م) فيحتوى على اسم السلطان ووالده بنفس الصيغة المعتادة^(٧) وهو يشبه، مع اختلافات يسيرة فى ترتيب الكلمات دينارين بمجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة أحدهما^(٨)

(١) حكم مراد الرابع من عام ١٠٣٢ إلى عام ١٠٤٩هـ واسترد بغداد من الصفويين وفى عهده دمر حريق حدث عام ١٠٤٢هـ نصف القسطنطينية - يوسف آصاف: المرجع السابق ص ٩٨-١٠٤.

(٢) سليم عرفات: المرجع السابق - ص ٢٢٨

(٣) Ziya (A.) op. cit p. 53

(٤) محكمة الصالحية سجل (٤٩٢) ص ٢١ حجة (٩٠) بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٤٠هـ.

(٥) وصف إبراهيم بن أحمد بأنه كان جباناً ضعيف الرأى فسلم قياده إلى أمه ووزير الصدارة قره مصطفى باشا وانهمك فى الملذات فخلع وجلس مكانه ولده وهو ابن سبع سنوات ثم قتله الإنكشارية بناء على فتوى المفتى لبيعه الوظائف بالمال فى عام ١٠٥٨هـ

(٦) رقم السجل ٢٦١٦ - الوزن ٣ر٣٤ جرام والقطر ٢٤ مم CIC. No 3645

(٧) Lane-Poole: op. cit. p. 291

(٨) رقم السجل ١٦٤١٣ - الوزن ٣ر٤٨ جرام - القطر ٢٢م.

(قطعة ٧٤ - لوحة ١٩) نجدية:

الظهر	الوجه
ش لطا البرين	ش لطا ابراهيم
و	بن
خاقان البحرين	أحمد خان عز
السلطان بن	نصره ضرب في
السلطان	مصر سنة
	١٠٤٩

أما الدينار الثاني فمضروب بسكة أخرى ويتضح ذلك من بعض الاختلافات في الزخارف وتنسيق الحروف^(١) (قطعة ٧٥)

فعلى الوجه من القطعة الأولى زخرفة من قضيبين متقاطعين أسفل كلمة «سلطان» التي كتب حرف النون فيها فوق حرف اللام، أما الظهر فحرف النون في كلمة سلطان يأتي فوق حرف الطاء.

أما القطعة الثانية فينقوش الوجه منها زخرفة لأربعة قضبان متقاطعة، اثنان منها في وضع أفقي والآخران في وضع رأسي، ولم نألف هذا العنصر الزخرفي في نقود الممالك الجراكسة التي عرفت زخرفة القضيبين المتقاطعين وأيضاً زخرفة مؤلفة من ثلاثة قضبان تتقاطع في مركز واحد على شكل معين^(٢).

وكلمة سلطان في الوجه مكتوبة بطريقة معتادة بحيث يأتي حرف النون بعد حرف الألف، أما في الظهر فحرف النون في كلمة سلطان، يجده فوق حرف السين.

وقد عرفت دنانير السلطان إبراهيم في التداول بعدة مسميات، «كالشريفى السلطاني^(٣)» والشريفى السليم الأحمر الخاقاني^(٤) ونسبت أيضاً إليه فيقال «دنانير إبراهيمية^(٥)».

(١) رقم السجل ٢ / ٢٤٣٧١ - الوزن ٣ر٤ جرام القطر ٢٣م

(٢) رأفت النبراوى: المرجع السابق - كتالوج اللوحات شكل (١٠) وشكل (١٢)

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة ١٥١ بتاريخ أول ربيع آخر ١٠٥١هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة ٤٦٢ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٠٥١هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٧١ حجة (٤٦١) بتاريخ ٦ شعبان ١٠٥٨هـ.

١٠- النقود الذهبية للسلطان محمد بن إبراهيم :

تولى محمد الرابع العرش وهو فى السابعة تحت وصاية جدته ماهبيكر المعروفة باسم «كوسم سلطان»، ثم قتلها هى وقره باشا الصدر الأعظم، ورغم بعض الانتصارات التى حققتها السلطنة فى عهده إلا أن الهزائم حلت بها فى أواخر أيامه وعانت البلاد من القحط وحريق دمر عدة منازل بالعاصمة فلما رأى الإنكشارية انهماكاه فى الصيد والملاذات ثاروا عليه وخلعوه فى سنة ١٠٩٩ هـ وظل حبيساً حتى توفى عام ١١٠٤ هـ^(١).

ودنانير محمد الرابع المنشورة جميعها من «الزر محبوب» وبصيغة واحدة هى «سلطان البرين» نشر أحدها لين بول (Lane Poole) وهو من ضرب قسطنطينية وتاريخ الضرب غير واضح^(٢) وإن كان ناشرو كتالوج دار الكتب المصرية يرون أن هذا الدينار الموجود بدار الكتب (رقم السجل ٢٦٢١ - الوزن ٣ر٣ جرام - القطر ٢١ مم) من ضرب عام ١٠٥٨ هـ^(٣).

وعلى ذات النسق ضرب بمصر عام ١٠٥٨ هـ دينار زر محبوب باسم محمد الرابع بن إبراهيم خان^(٤).

وقد اشتهرت السكة الذهبية لهذا السلطان «بالشريفى احمدى»، ونجد هذه التسمية ترد فى سجلات المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية أيضاً. فهو فى بعض الوثائق «الذهب الشريفى السلطانى احمدى»^(٥) أو «الذهب الشريفى احمدى»^(٦).

وقد ظل الشريفى احمدى متداولاً بالأسواق، بعد عزل محمد الرابع، فتشير إليه وثائق المحكمة فى عام ١١٠٩ هـ^(٧)، ولم ينقطع ذكره بها حتى عام ١١١٣ هـ^(٨) على الأقل بينما تشير المصادر التاريخية إلى تداوله فى عام ١١١٤ هـ حيث ورد فى قائمة الأسعار

(١) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان - ص ١٠٥-١١٤

(٢) Lane - Poole: op. cit p. 291.

(٣) CIC: No. 3650

(٤) Artuk (E.); op. cit No. 1706

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٣٢ حجة (٦١٧) بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٠٩٣ هـ

(٦) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٣) ص ٦١٧ حجة (٤٩٤) بتاريخ ٢ محرم ١٠٩٩ هـ وتشير إليه

المصادر التاريخية بالشريفى احمدى: أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٦٣

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (١٧٥) ص ٣٥٤ حجة (١٣٦٠) بتاريخ ١٤ رمضان سنة ١١٠١ هـ

(٨) محكمة الصالح سجل (٣٤١) ص ٨١١ حجة (٢٥٥٨) بتاريخ ١٠ شعبان ١١١٣ هـ

التي نادى بها على أغا في هذا العام^(١).

١١- النقود الذهبية للسلطان سليمان بن إبراهيم :

قضى سليمان الثاني سنوات حكمه الثلاث القصار (١٠٩٩-١١٠٢هـ) في ظل ثورات الإنكشارية والسباهية الذين تجمعوا في فسحة أق ميدان وطفقوا يولون ويقتلون من يريدون، وكان من أثر اضطراب الأحوال الداخلية للسلطنة في عهده أن نجحت النمسا في الاستيلاء على بلغراد^(٢). وفور توليه للسلطنة حضر أغا من إسلامبول إلى مصر بأن الخطبة والسكة والزينة باسم السلطان سليمان خان نصره الله^(٣).

سكت دنانيره الذهبية وفق طرازين الأول هو طراز الزر محبوب القديم بصيغة «ضارب النضر» ومن أمثلته دينار بمجموعة دار الكتب المصرية (رقم السجل ٢٦٣٠ - الوزن ٣ر٣٠ جرام والقطر ١٦ مم) وهو من ضرب تونس عام ١١٠٠هـ وأسماء Lane-Poole بأنه من طراز «الفندقلي»^(٤) وربما التبس الأمر عليه نظراً لما عرف عن قيام هذا السلطان بسك نقوده بطغراء تحمل اسمه على الوجه وهو الطراز الذي اشتهر بالفندقلي، ولكن الحقيقة أن طراز الطغراء (فندقلي) قد سك في السنة الأولى من حكم سليمان الثاني، كما يظهر من القطع التي نشرها كل من أحمد ضيا (Ziya) وهي من ضرب قسطنطينية عام ١٠٩٩هـ^(٥) وكتالوج دار الكتب من ضرب مصر بنفس السنة^(٦) والدينار الذي أشار إليه نوري (Nuri) من ضرب مصر في سنة ١٠٩٩هـ^(٧).

وفي وثائق المحكمة عرفت دنانير سليمان الثاني بالدنانير الجديدة تميزاً لها عن المحمدية القديمة^(٨).

١٢- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن إبراهيم :

حفلت سنوات حكمه الأربع (١١٠٢-١١٠٦هـ) بالحروب والاضطرابات في ممتلكات

(١) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ١ ص ١٣٦

(٢) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١١٥ - ١١٧.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٥

(٤) Lane-Poole: p. 293

(٥) Ziya (A.): op. cit. p54

(٦) CIC: Nos 661, No 662.

(٧) Pere (N): op. cit No 465

(٨) محكمة بولاق سجل (٥٩) ص ١١١ حجة (٢٨٩) بتاريخ ٦ شوال ١١٠١هـ

الدولة فشارت الفتن في جبل لبنان وجبل حوران والبصرة، وهزمت الجيوش العثمانية أمام النمسا بعد شهر من جلوسه على تخت الملك، إلا أنه نجح في هزيمة النمسا واسترداد بلاد الصرب من قبضتها، وتوفي أحمد الثاني عام ١١٠٦هـ وبلاده تخوض الحرب ضد جيوش أوروبا^(١).

واقترنت سكته الذهبية على طراز الزر محبوب بصيغة «سلطان البرين» كالدينار المحفوظ بدار الكتب المصرية (رقم السجل ٢٦٣٤ الوزن ٣ر٤٢ جرام القطر ٢٤مم) والذي اعتبره لين بول (Lane-Poole)، خطأ من طراز فندقلي^(٢)، وقد أشار نوري (Nuri) إلى دينار مماثل له تماماً^(٣) وفي مجموعة دار الكتب دينار آخر من الزر محبوب (رقم السجل ٤٣٣٣ - الوزن ٣ر٣٢ جرام - القطر ٢٤مم) ولكنه من ضرب مصر عام ١١٠٥هـ^(٤).

ويبدو أن دنانير أحمد الثاني لم تضرب بأعداد كبيرة، إما لاضطراب أحوال السلطنة أو لقصر فترة حكمه، إذ لم نعثر في سجلات الخكمة على إشارات محددة لها بل على العكس من ذلك فإن الدينار الحمدي كان هو الأكثر تداولاً، كما يظهر من أوامر تسعيره عام ١١٠٤هـ التي لم يرد فيها وفي مناداة الأغا أي ذكر لدنانير أحمد الثاني^(٥).

وقد احتفظت لنا المصادر التاريخية بتفاصيل الأمر الشريف بسكته في مصر، فيذكر أحمد كتنخدا عزبان أنه عند تولية السلطان أحمد الثاني «أتى قابجي باشا بخطوط شريفة ناول الباشا أول خط الشريف بالسكة والخطبة والشك بالمدافع في القلعة باسم السلطان أحمد خان. فأخذ من دار الضرب سكة السلطان سليمان خان طاب ثراه وحطها في كيس السك وختم عليها وأعطاه السكة الجديدة»^(٦).

ويبدو أن سكة «الحمدي» كان معمولاً بها وتضرب النقود بقوايلها في عهد هذا السلطان وسلفه سليمان خان، حيث لم يرد الأمر بوقف سكة الشريف الحمدي إلا عند تولية السلطان مصطفى الثاني وبدأ سكته بمصر عام ١١٠٧هـ^(٧).

(١) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان - ص ١١٨

(٢) Lane-Poole op. cit p. 294

(٣) Pere (N.) op. cit. No. 475.

(٤) رقم السجل (٤٣٣٣) - الوزن ٣ر٣٢ جرام والقطر ٢٤مم CIC: No. 3671

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٦) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥.

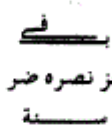
(٧) المصدر السابق ص ٢٥

١٣- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن محمد :

رغم انتصار الدولة في عهد مصطفى الثاني على جيوش النمسا وإغراقها مراكب جمهورية ونديك في المتوسط إلا أنه اضطر إلى عقد اتفاق «قار لوفجة» عام ١١١٢ هـ مع النمسا وبمقتضاه تنازلت تركيا عن بعض أملاكها لكل من النمسا وبولونيا وجمهورية ونديك وروسيا وفي عام ١١١٢ هـ ثارت العامة على تدخل فيض الله أفندي صهر الشيخ واني ومفتي الأنام في الأحكام في تعيين أقاربه بالمناصب، فكره السلطان الحكم وتكدر من ثورة العامة فسلم الحكم لأخيه^(١).

وسكة الذهب في عهده، حافظت على صيغة «سلطان البرين» في كتابات الظهر، أما الوجه فكان مشغولاً في الجزء العلوي منه بطغراء باسم السلطان مصطفى خان بن محمد وأسفل منها العبارة الدعائية عز نصره مع تاريخ ومكان الضرب.

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة دينار من هذا الطراز^(٢) (قطعة ٨٨ لوحة ٢٦) :

الوجه	الظهر
طغراء السلطان مصطفى خان	سلطان البرين
	وخاقان البحرين
عز نصره ضر	السلطان ابن
مسنة	السلطان
مصر ١١٠٦	

وتحتفظ دار الكتب المصرية بدينار مماثل (رقم السجل ٢٦٣٩ - الوزن ٣ر٤٦ جرام القطر ١٨ مم) من ضرب مصر في نفس السنة^(٣)، وقد نشر نوري (Nuri) ديناراً ثالثاً من ضرب مصر يشبه الدينارين السابقين^(٤).

وقد نشر لين بول (Lane-Poole) ديناراً من هذا الطراز وقرأ كتابات الوجه به على أنه من ضرب «أرمينية»^(٥) وإن كان ناشرو كتالوج دار الكتب المصرية يرون أن هذا الدينار (رقم السجل ٢٦٣٧ الوزن ٣ر٤١ جرام والقطر ٢٠ مم) من ضرب «أزمير» وأن «لين

(١) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٢٠-١٢٢.

(٢) رقم السجل ٢٩٧٣ - الوزن ٣ر٣٤ جرام والقطر ١٩ر٥ مم

(٣) CIC. No 3674.

(٤) Pere (N.) op. cit. No. 488.

(٥) Lane-Poole: op. cit p. 294.

بول «أخطأ في القراءة لأن القطعة بها ثقب ذهب بجزء من كلمة أزمير وبحرف «السين» من كلمة سنة»^(١).

الطغراء: ظهرت الطغراء على النقود الذهبية العثمانية كما رأينا في دنانير السلطان أحمد الثاني، وقد أثار ظهور اسم السلطان في هذه الهيئة على النقود العثمانية اهتمام العديد من الباحثين لاستجلاء أصل الطغراء.

والطغراء كما عرفها الزبيدي بالضم مقصوراً «طغرى» كلمة أعجمية استعملها العرب ويعنون بها العلامة التي تكتب بالقلم في طرة الأوامر السلطانية^(٢). ويذكر أستاذي الدكتور حسن الباشا أن الطغرى «عبارة عن وصل كان يوضع في عصر المماليك البحرية في مناشير الإقطاعات بين وصل الطرة والبسملة وترد فيه ألقاب السلطان وهي (السلطان الملك الفلاني فلان الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين ملك البسيطة) بألقاب طوال ذهب مزدوجة سطر واحد ويكتب الاسم بين الألقاب قاطع ومقطوع وتحت (خلد الله سلطانه) وقد بطل استعمالها في القرن ١٥م^(٣).

أما عن الأصل اللغوي للطغراء، فيرى بعض المؤرخين أن أصله من بلاد فارس، وأن رسم اللفظ باللغة العربية قد ثبت في فارس بالصيغة طغرى أو طغرا ثم جرى استعمال اللفظ في لغة الأدب التركي بصيغة التانيث فيقال «طغرا غرة» أى الطغراء المثيرة^(٤).

ويذكر المؤرخ التركي محمود قشغارلى في قاموسه «ديوان لغة الترك» أن «طغراء» و«تورا» هي ختم الخاقان وأمره وأصلها من لغة الأوغوز^(٥).

والأرجح أن هذا اللفظ من أصل تركى، وأنه مشتق من اللفظ الأوغوزى «تفراغ» الذى يدل على طابع الملك الأوغوزى وتوقيعه وأيضاً على الجواد الذى يعار إلى الجيش بصورة مؤقتة في أيام العرض العسكرى أو أوقات الحروب ولعل مرد ذلك إلى العلامة

(١) CIC: No 3673 p. 125

(٢) محمد على حامد بيومى: الطغراء العثمانية - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة - ١٩٨٥ - ج ١ ص ١١.

(٣) د. حسن الباشا: الألقاب ص ٣٣. وقد ذكر القلقشندي أن الطغراءات المملوكية كانت تختلف في تركيباتها باعتبار كثرة منتصباتها من الحروف وقلتها - القلقشندي (أبو العباس أحمد): صبح الأعشى في صناعة الإنشا - المطبعة الأميرية القاهرة ١٩١٨ - ج ٣ ص ١٦٣.

(٤) غالب جاسم الدجيلي: نقود السلطان عبد الحميد الأول في المتحف العراقي - مجلة الميسكوكيات -

العدد ٩٨ - بغداد ٧٧-١٩٧٨ - ص ٧٩.

(٥) محمد على بيومى: الطغراء العثمانية ج ١ ص ١٤٦.

الملكية التي كانت تدمغ بها الجياد^(١).

أما تحويل تفراغ أو فراغ إلى طغرا فنتاج عما درج عليه الاستعمال في قواعد اللغة العثمانية من حيث إسقاط حرف الغين الذي يخرج من الحلق في نهاية الكلمات^(٢).

وقد أخذ الأتراك العثمانيون استخدام الطغراء عن السلاجقة منذ حكم السلطان أورخان بن عثمان^(٣) وكان لهذا السلطان اثنتان من الطغراوات، إحداهما تحمل تاريخ ١٣٢٤م والثانية ١٣٤٨م، وكانت الطغراء حتى عهد السلطان جلي محمد تحمل اسم السلطان واسم والده فحسب مثل أورخان بن عثمان ومراد بن أورخان وفي زمن جلي محمد أضيفت كلمة (خان) ثم أضيف عبارة (مظفر دائماً) اعتباراً من عهد مراد الثاني^(٤).

وكان كل سلطان يتولى العرش يأمر بعمل طغراء خاصة به^(٥). وقد أطلق العثمانيون على الطغراء المستخدمة في الوثائق التاريخية أسماء متعددة مثل: «توقيع همايون» و«نيشان همايون» و«مثال ميمون»، و«نيشان شريف عاليشان» و«علامت شريف» و«طغراى غرا»، أى أن هذه الكلمة كانت تعنى في التركية ما تعنيه كلمة «نيشان» الفارسية وكلمة: «توقيع» العربية^(٦).

وكان النشائجي يضع ختم الطغراء على الوثائق والمراسيم وسائر الأوراق الرسمية من بعد فتح القسطنطينية في عهد محمد الفاتح^(٧).

ويطلق على النشائجي الطغرائي أو التوقيعي وهو أحد أعضاء الديوان الهمايوني ويعد خبيراً بقوانين الدولة يؤلف بينها وبين القوانين الصادرة وأحكام الشرع ويعد الرسائل التي تقرر تحريرها للحكام الأجانب ومسودات المناشير والبراءات التي منح للوزراء وختم المعاهدات والبراءات والمناشير والرسائل الهمايونية^(٨).

(١) غالب جاسم الدجيلي: المرجع السابق ص ٧٩

(٢) محمد علي بيومي: المرجع السابق ج ١ ص ١٤٧

(٣) د. عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية ج ١ ص ٣٧٨. وإن كان فون هامر يرى أن الطغراء تقليد للعلامة الخطية المتخلفة من يد السلطان مراد الأول حيث كان لا يعرف القراءة والكتابة فوضع يده في

المداد ويصم بها معاهدة أبرمت بين الدولة العثمانية وأهل راغوسة: غالب جاسم: المرجع السابق ص ٨٠

(٤) نجاتي أقطاش وعصمت بينارق الأرشيف العثماني: ص ٤٧٦

(٥) د. عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية ج ١ ص ٣٧٨ -

(٦) نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: المرجع السابق ص ٤٧٦٠٥

(٧) د. عبدالعزيز الشناوي: المرجع السابق ج ١ ص ٣٧٨-٧

(٨) نجاتي أقطاش وعصمت بينارق: المرجع السابق ص ٤٧٠ وكان النشائجي يعرف بمفتي القانون وهو بدرجة وزير وكان يرتدى ملابس خاصة - غالب جاسم: المرجع السابق ص ٨١

وقد تولى «نشائجي» ولاية مصر في القرن ١٧م وهو الصدر الأعظم مصطفى باشا النشائجي^(١).

أما على المسكوكات فإن أقدم الطغراوات العثمانية الواردة عليها هي تلك التي سكها الأمير سليمان (١٤١٦م) وقد اشتملت على العناصر التالية:

أ - الحروف الرأسية وعددها ثلاثة أخذت من الألفات في اسم الأمير وأبيه وقد علت كلمة «ابن» الكلمتين «الأمير سليمان» كما علت كلمة «بايزيد» كلمة (بن).

ب - بيان الأقواس البيضاوية وعددها اثنان يتلاقيان في الجزء الأسفل من اسم الأمير ويلتقيان أولاً إلى اليسار ويصعدان ثم يلتقيان إلى اليمين ليقطعا الحروف الرأسية في أجزائها العليا ثم يختفيان إلى اليمين ويندر أن نجد قوساً واحداً أو ثلاثة فقد أصبح الرقم «٢» منذ وقت مبكر مقدساً بالنسبة لشخص السلطان العثماني^(٢).

ومن ناحية الشكل فقد حاول البعض الربط بين الطغراء التي يقال أنها تمثل شكل طائر وبين الطائر الخرافي الذي كان شارة أو طوطم خاقان الأوغوز على أنه لا توجد أدلة علمية أثرية تثبت ذلك^(٣).

ويشبهها صامويل برنار بفرس يجرى وقد أطلق لخصانه العنان وهو أمر يبدو بالنسبة للمسلمين اختراعاً حاذقاً يتناسب بصفة عامة مع الروح القتالية عند الأتراك وهم الذين كانوا يفضلون القتال على ظهور الخيل فيما مضى^(٤).

بينما يرى علماء المسكوكات أن الطغراء ترمز إلى فكرة الزخرفة بالحروف لا غير^(٥). ويحيط بسكة السلطان مصطفى في مصر بعض الغموض فيما يتصل بتاريخ ضرب الدنانير التي تحمل طغراءه، فيذكر أحمد كتحدا عزبان أنه في عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) ورد لمصر خط شريف قرئ في ديوان الغوري على يد إبراهيم بك أبي شنب قائمقام «وبحضور السناجق والأغوات واختيارية السبعة أوجاقات وكان أمين دار الضرب مصطفى جوريجي بن الحصري داخل باب الإنكشارية أخذ منه قائمقام الذهب احمدي وسكة الفضة والجديد الذين

(١) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ - القاهرة ١٩٨٥ ص ٩٣.

(٢) غالب جاسم الدجيلي: نقود السلطان عبد الحميد ص ٨٠.

(٣) نفسه.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١١٢.

(٥) غالب جاسم الدجيلي: المرجع السابق ص ٨٠.

باسم المرحوم أحمد خان وأعطاه السكة الجديدة وحط السكك القدم في كيس السكك وختمهم وسلمها ليد خازن دار الديوان حطهم في خزنة الديوان»^(١). وتذكر د. ليلي عبد اللطيف أن العملة المطلوب سكها كانت ذهب بطرة (طغراء) بمائة نصف فضة^(٢).

بيد أن الجبرتي وأحمد شلبي يتحدثان عن تغيير سكة الأشرفي (الزر محبوب) بسكة عليها طره تعرف بالطرلى في ١٨ صفر ١١٠٩ هـ وأن الباشا أحضر الصناجق والأغوات بالديوان وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة وأمره أن يطبع بها. وأن يكون عيار الذهب ٢٢ قيراطاً وكل مائة طرلى وزنها مائة وخمسة عشر درهماً^(٣).

ولا يمكن القطع بأن سكة ١٨ صفر ١١٠٩ هـ هي ذاتها التي ذكرها أحمد كتخدا عزبان في حوادث سنة ١١٠٧ هـ أو بأنها سكة جديدة. ولكن بمقارنة ما جاء في المصادر التاريخية الثلاث نجد أن الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان الذي عاصر بنفسه أحداث النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري^(٤) لم يذكر نوع السكة التي وردت عام ١١٠٧ هـ رغم وصفه الدقيق لإجراءات تغيير قوالب السك وهو ما يعني أن هذه السكة لم يكن بها ما يلفت النظر كتغيير طرازها عما سبقها من دنائير.

ولذا فإنه يمكن القول بأن السكة الأولى للسلطان مصطفى الثاني كان كما ذكر على مبارك من الزر محبوب^(٥) أو كما عبر محمد مختار من الشريفة^(٦). ويكون صحيحاً ما قرره أحمد شلبي من أنه في ١٨ صفر ١١٠٩ هـ «غيرت سكة ذهب الأشرفي بسكة عليها طرة»^(٧).

أما ما ذكرته د. ليلي عبد اللطيف عن سكة الطرة وعيارها ووزنها فإنه في الواقع ينطبق على السكة التي وردت عام ١١٠٩ هـ^(٨) فحسب، لاسيما وأن أحمد عزبان لم يشر إلى

(١) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥

(٢) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ١ ص ٤٠، أحمد شلبي أوضح الإشارات ص ٢٠١. وقد نقل عنهما فيما يبدو كل من علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩ وأمين سامي تقويم النيل القاهرة ١٩٢٨ - ج ٢ ص ٦٧.

(٤) د. محمد فؤاد شكرى (وآخرون) نصوص ووثائق التاريخ الحديث والمعاصر القاهرة د. ت ص ٣٢

(٥) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ٤٩ وذكر أنه ضرب في عام ١١٠٨ هـ وكان يسمى بالقسطنطينية أشرفى اطون أوزر إسلامبول.

(٦) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٥٥

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠١

(٨) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

تاريخ ضرب الذهب الأبي طرة وسعر صرفه مكتفياً بالإشارة إلى أن ذلك كان في بداية عهد مصطفى الثاني^(١).

ويعنى ذلك أن التاريخ الوارد على هذه الدنانير ذات الطغراء وهو عام ١١٠٦ هـ يشير إلى السنة التي تولى فيها مصطفى بن محمد السلطنة وليس إلى تاريخ سك هذه النقود الثابت تاريخياً أنها ضربت عام ١١٠٩ هـ.

وإذا كان صامويل برنار يقرر أن عادة سك النقود العثمانية بتاريخ سنة التتويج لا الضرب ترجع إلى عهود قديمة^(٢)، فإن أقدم تاريخ مؤكد لبداية التقليد، وفقاً لما ورد على المسكوكات وما جاء بالمصادر التاريخية، إنما هو سنة ١١٠٦ هـ التي تولى فيها مصطفى الثاني العرش.

ويعد ضرب هذا الطراز من النقود الذهبية التي عرفت في القسطنطينية «بالطغراالى»، محاولة لإصلاح النقد الذهبى الذى تأثر بهبوط قيمة الشريفيات المتداولة فى مصر والنيابات الإفريقية حتى باتت تطرد مسكوكات الآستانة من التداول وكانت هذه الشريفيات (الزر محبوب) المضروبة فى عهد سليمان الثانى وأحمد الثانى وتعرف باسم فندق ألتينى أو الذهب البندق أخف وزناً من الشريفى القديم ولذا فقد سك الطغراالى الجديد بنفس وزن الشريفى القديم^(٣).

وقد عرفت دنانير مصطفى الثانى ذات الطغراء فى التداول بمصر «بالشريفى الطرة»^(٤) و«ذهب بطرة»^(٥) و«أبى طرة»^(٦) وجاءت فى وثائق المحكمة باسم الطرلى^(٧) أو دينار طرلى، ولم تعرف هذه الدنانير عند ضربها بالفندقلى كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين^(٨).

(١) أحمد كتحدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٢٥.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ١٣٠.

(٣) هاملتون جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١١٤ - ١١٥ وألتينى أو التون بمعنى الذهب. انظر: Dazy: op. it Tone I.p.33.

(٤) أحمد كتحدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٦٦.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

(٦) الجهرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٠.

(٧) محكمة جامع الصالح سجل (٣٤١) ص ٨١١ حجة (٢٢٥٨) بتاريخ ١٠ شعبان ١١١٣ هـ ومبايعات الباب العالى سجل (١٨٥) ص ٢٨٧ حجة (١٤٠٣) بتاريخ ٤ رجب ١١١٤ هـ.

(٨) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٣٢ ويسمىها برنار بالزر محبوب - وصف مصر ج ٦ ص ١٣١.

١٤- النقود الذهبية للسلطان أحمد بن محمد :

جلس السلطان أحمد الثالث على عرش السلطنة عام ١١١٥ هـ وقضى خلال سلطنته على تحكم الإنكشارية في أمور الحكم وخاص حروباً ضد النمسا وروسيا ووندك واستولى العثمانيون في عهده على تبريز ثم تنازل عن العرش لأخيه محمود عام ١١٤٣ هـ وبقي بعيداً عن الحكم حتى توفي سنة ١١٤٩ هـ^(١)

وقد شهد حكمه محاولة إصلاح النقود الذهبية فضرب الطغرى الذى كان من الذهب الخالص، وتميز بوجود الطغرى على الوجه ولم ينقش على الظهر سوى ختم دارسك النقود وتاريخ اعتلاء السلطان للعرش وهو عام ١١١٥ هـ^(٢).

وعن هذه السكة وورودها لمصر يشير أحمد كتنخدا عزبان إلى قدوم آغا بالسكة والخطبة والزينة باسم أحمد خان، فأخذ باشا مصر السكة القديمة (سكة أبو طرة)، ووضعها في كيس السكك القديمة وختم عليه وسلمه ليد خاز ندار الديوان وأعطى أمين دار الضرب «سكة ذهب زنجرى بطرة في وسطه»^(٣).

وقد عرف هذا الطراز من العملة ذات الطغرى في البداية باسم ذهب استانبول بينما أطلق عليه في المصطلح الشعبى اسم زنجيرلى^(٤) والزنجير (أو جنزير) إطار يحيط بهامش قطعة النقود^(٥)، والزنجيرلى أو الجنزيرلى تحريف للكلمة الفارسية المركبة زنجير بمعنى السلسلة والجنزيرلى هو ذو السلسلة^(٦).

والذى لاشك فيه أن تسمية الجنزيرلى أو (ذو السلسلة) قد جاءت من إطار القطع الذهبية المزخرف بأشكال الحبيبات المماسية الشبيهة بالسلسلة وإن كان ذلك لا يعد مبرراً كافياً لإطلاق تسمية الجزء على الكل، لاسيما وأن أغلب النقود الذهبية العثمانية كان لها ذات الإطار الشبيه بالسلسلة (انظر الكتالوج)، فضلاً عن أن المسئول عن طبع زخرفة هذا الإطار بدار ضرب مصر كان يعرف بالجنزيرلى (انظر الفصل الخاص بدار ضرب مصر).

ويبدو أن هذه الدنانير قد اكتسبت هذه التسمية نظراً لأن الدوائر الصغيرة التى كانت

(١) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان ص ١٢٣-١٢٦.

(٢) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١١٦.

(٣) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩.

(٤) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١١٦.

(٥) Dozy: 224 op. cit - Tome I.

(٦) د. أحمد السيد سليمان: المرجع السابق ص ٦٧-٦٨.

تشكل زخرفة إطاراتها كانت تظهر بشكل واضح إزاء مكان الطغراء وكانت توحى بحلقات سلسلة أو دوائر صغيرة^(١). ويزيد من وضوح الحبيبات المماسية تلك المساحة الخالية من الزخرفة أو الكتابة فيما بين الطغراء الصغيرة المنقوشة بوسط القطعة وبين إطارها.

إلا أنه بمرور الزمن أصبحت تعرف القطع الذهبية التي تحمل الطغراء على أحد وجهيها بالفندقلي^(٢) وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كان العامة يعرفون القطع الذهبية التي تحمل طغراء السلطان أحمد الثالث بالفندقلي^(٣)، في حين اختفت من سجلات المحاكم الشرعية تسمى الزنجرلى منذ الربع الأخير من القرن الثاني عشر الهجري^(٤).

ومن أمثلة طراز «الزنجرلى» دينار من ضرب مصر محفوظ بمتحف الفن الإسلامي^(٥) بالقاهرة (قطعة ٩٦) على وجهه طغراء السلطان أحمد بن محمد خان يحيط بها إطار من حبيبات متماسة بينما نجد على الظهر مكان الضرب (مصر) وتاريخه وهو عام ١١١٥ هـ الذي تولى فيه السلطان الحكم.

وقد أشار «صامويل برنار» إلى دينار مماثل بوصفه ديناراً من طراز «فندقلي»^(٦)، وفي مجموعة دار الكتب المصرية دينار زنجرلى من ضرب تبريز وهو يحمل تاريخ جلوس السلطان على العرش عام ١١١٥ هـ^(٧)، إذ أن تبريز لم تخضع للعثمانيين إلا بعد عدة سنوات من حكم أحمد الثالث^(٨).

كما نشر نوري (Nuri) ديناراً من طراز «زنجرلى» مماثلاً من ضرب تبريز^(٩) وترجع الأهمية التاريخية لهذه الدنانير إلى أنها تسجيل وثائقي لحقيقة استيلاء العثمانيين على عاصمة الصفويين «تبريز» لعدة سنوات، فضلاً من تأكيدها لصحة فرضية ثانية، وهي أن التواريخ الواردة على مسكوكات أحمد الثالث كانت في الغالب الأعم مجرد تسجيل لسنة توليه السلطنة وليست للإشارة إلى سنة الضرب.

(١) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٦.

(٢) محمد مختار: التوقيعات - ص ٥٦٤.

(٣) كما يتضح من الأشكال ١، ٢، ٣، ٤ التي نشرها برنار في اللوحة الأولى - انظر وصف مصر - ج ٦ ص ٢٧١ لوحة (١).

(٤) انظر ملحق أسعار الصرف.

(٥) رقم السجل ٢٤٦١٠ - الوزن ٣ر٣٥ جرام والقطر ١٨ر٥ مم.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (٢).

(٧) ووزنه ٣ر٣٦ جرام والقطر ١٩ مم. CIC. No 3676.

(٨) انظر يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٢٦.

(٩) Nuri (P) op. cit No. 513.

وإلى جانب الدينانير من طراز الزنجرلى، فقد سكت أيضاً مضاعفات وأجزاء هذا الدينار فنجد باللوحات المنشورة في «وصف مصر» أنصاف دنانير، من ضرب مصر، أطلق عليها «أنصاف فندقلي» وأيضاً ضعف الدينار (دينار مجوز)^(١).

ويلاحظ على الدينار المجوز أن الكتابات على وجهيه قد نقشت بنفس الحجم الذى نقشت به على الدينار (المفرد) بحيث صارت الطغراء وكتابات الظاهر محصورة فى وسط القطعة بينما تركت مساحة كبيرة من إطار القطعة الذهبية خالية من الزخرفة أو الكتابات ويبدو أن سبب ذلك هو أن هذه الدينانير المضاعفة قد سكت بنفس القالب الذى سكت به الدينانير^(٢).

ولعل المشرفين على دار الضرب لم يجدوا أنه من الضرورى عمل قالب خاص بالدينانير المجوز، لأنها فيما يبدو لم تضرب بأعداد كبيرة.

وقد أشارت الوثائق والمصادر التاريخية إلى تداول هذا الطراز، بمسميات متقاربة، فهو فى بعضها «زنجرلى بطرة»^(٣) أو «جنزولى»^(٤) وفى بعضها الآخر «الجنزيرى»^(٥) أو «الزنجرلى»^(٦). كما عرف أيضاً بالبندقى ذى السلسلة^(٧).

ويظهر أن دنانير الزنجرلى ظلت تضرب بمصر فى عهد أحمد الثالث حتى عام ١١٣٧ هـ على أقل تقدير، ففي غرة شوال عام ١١١٩ هـ ورد أمر صحبة كيخية حسن باشا بأن تضرب دار ضرب مصر ذهباً زنجرلياً وفق قوالب سك أحضرت من الآستانة، وقد وافق الأمراء على ضرب سكة الجنزولى^(٨). كما ورد مرسوم آخر فى جمادى الأولى من عام ١١٢٢ هـ بأن «تضرب سكة الجنزولى ظاهرة ويحرر عياره على ثلاثة وعشرين قيراطاً»^(٩).

أما وقف ضرب الزنجرلى فقد جاء الأمر به فى جمادى الأولى عام ١١٣٧ هـ ليحل مكانه طراز

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (١) وأشار سليم عرفات إلى دنانير المجوز أيضاً - النقود العربية - ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق ج ٦ ص ١٤٨.

(٣) أحمد كتحدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩ وأشار إليه أيضاً «بالأحمر» - انظر ص ١٢٨.

(٤) زينب محمد حسين الغنام - تجار القاهرة فى القرن الثامن عشر - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى التاريخ - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - ١٩٨٣ - ص ٢٣٩.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص ٢٥٦.

(٦) انظر لوحة التسعير بالملحق رقم (١) سطر ٣٧.

(٧) أمين سامى: تقديم النيل ج ٢ ص ٧٥ هامش (١).

(٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢١٥.

(٩) الجبرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

جديد من العملة وهو المعروف بالفندقلي^(١). وبناء على هذا الأمر العالي أحضر الباشا المعلم داود صاحب عيار الضربخانة المصرية وأعطاه سكة الفندقلي بعد أن أخذ منه سكك الجنزلى وأودعها فى كيس بخزانة الديوان^(٢).

ولكن عزل الباشا محمد النشاجى صدر أعظم فى ١٠ ذى القعدة عام ١١٣٨هـ^(٣)، كان سبباً فى تشجيع المسئولين عن دار الضرب وموردى الذهب لإعادة ضرب الزنجلى ووقف سك الفندقلي إذ كان من شأن سك الفندقلي بعيار مرتفع^(٤) أن يسبب خسارة واضحة لموردى الذهب الذين اعتادوا تخفيض عيار السبائك التى يوردونها لدار الضرب بالتواطؤ مع صاحب العيار. وكان هؤلاء الموردون قد توقفوا بالفعل عن توفير الذهب اللازم لضرب الفندقلي فبطل ضرب الذهب من دار الضرب^(٥).

وعند نزول الباشا من القلعة معزولاً، اجتمع الموردون للذهب عند المعلم داود صاحب عيار، وطلبوا منه إخراج سكة الجنزلى مقابل مصلحة (رشوة) لقائمقام الباشا، على أن يضرب الجنزلى بعيار أقل قيراطاً «تحت المصلحة»، وبالفعل نجح المعلم داود فى رشوة قائمقام الذى أرسل «فرماناً» أخرجت بمقتضاه أربعة سكك جنزلى من كيس السكك وسلمت ليد المعلم داود^(٦).

ويبدو أن داوداً لم يجد تعاوناً كافياً من بقية موظفى الضربخانة لضرب سكة الجنزلى التى تقرر وقفها، فذهب صاحب عيار إلى منزله بالجيزة وشيد هناك فرنًا للذهب وأرسل الحدادين والذهب وصاحب العيار المعروف بسيد موسى سكة زان وشريكه وخلال ستين يوماً وليلة ضرب المعلم داود ٢٠٠ ألف شريفى جنزلى فى تقدير المؤرخ كتخدا عزبان و ٩٨٠ ألف دينار حسبما ذكر الجبرتى^(٧). ولأن هذه الدنانير ضربت بعيار أقل قيراطاً واحداً من سابقتها، فقد نقص سعرها خمسة أنصاف «وصارت الصيارف يقولون ضرب الجيزة.. يعجز

(١) أحمد شلى: المصدر السابق ص ٤٤٠.

(٢) الجبرتى: المصدر السابق ج ١ ص ١٨٠.

(٣) أحمد شلى: أوضح الاشارات ص ٣٢١.

(٤) ذكر الأمير أحمد الدمرداش كتخدا عزبان أن عيار الفندقلي كان على ٢٤ قيراطاً - الدرة المصانة ص ١٥٥ بينما جاء فى عجائب الآثار أن العيار المطلوب لسكة الفندقلي هو ٢٣ قيراطاً - الجبرتى عجائب الآثار - ج ١ ص ١٨٠.

(٥) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥. انظر ترجمة المعلم داود فى «الجبرتى الآثار» - ج ١ ص ١٨٠-١٨١.

(٧) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥ وعجائب الآثار - ج ١ ص ١٨١.

خمسة أنصاف». وبعد ضربها أعاد دواود سكك الجنزولي لقائم مقام وسدد بقية الرشوة وديونه^(١).

ومع عودة محمد باشا النشجي لولاية مصر مرة ثانية في ١١ جماد آخر عام ١١٣٨هـ^(٢) بدأ ضرب الفندقلي. وتوقفت سكة الجنزولي، مع استمرار تداول دنانير هذا الطراز بين الناس والفندقلي يتردد في سجلات المحاكم الشرعية بدءاً من عام ١١٣٩هـ^(٣). طراز الفندقلي: وهو الطراز الثاني للنقود الذهبية التي سكّت في عهد أحمد الثالث، وأصل الكلمة من (Venedik) أو (Veneding) مع النسبة التركية (لى)^(٤). والفندقلي نسبة تركية إلى البندقية من مدن إيطاليا التي كانت تصدر نقداً ذهبياً كان منتشرًا بالشرق ومعروفاً بالبندقى^(٥).

وقد اكتسب هذا الطراز تسميته من محاولة الدولة العثمانية إصدار دنانير قريبة من عيار وشكل البندقى الإيطالى الذى كان قد حل بمرور الزمن مكان الدينار^(٦)، لاسيما وأن العثمانيين كانوا يطلقون مسميات أجنبية على نقودهم الذهبية التي ضربوها بعد فتح القسطنطينية وفق أقرب نمط أوروبى تشبهه^(٧) وعُرف الفندقلي أيضاً بالجر المصرى^(٨)، وفى ذلك أيضاً جرى على عادة العثمانيين السابق ذكرها، إذ كانت نقود الإمبراطورية النمساوية من الدوكات الذهبية تعرف لديهم بالجر التينى^(٩).

وكما سبق القول فإن الفندقلي لم يضرب بمصر إلا بدءاً من الفترة الثانية لولاية محمد

(١) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق ص ١٥٥.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٤٧٧.

(٣) انظر سطر ٣٧ من لوحة تسجيل المواد الغذائية بالملحق رقم (١).

(٤) د. فؤاد حسين على: الدخيل فى اللغة العربية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - ديسمبر ١٩٤٩ مجلد ١ ج ٢ ص ٨.

(٥) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٦٩.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٦٦، وإن بدأت الدولة العثمانية فى إصدار نقود ذهبية تحاكي دوكات البندقية منذ عهد محمد الفاع فى عام ١٤٧٨م (٨٨٣هـ) - انظر Ives (Hervert) and Grierson (Phlip) The Venetian Gold Ducat and its Initiation. The American Numismatic Society - New York - 1954 - p. 4.

(٧) هاملتون جب: المجتمع الإسلامى ج ٢ ص ١٠٦.

(٨) محمد رفعت رمضان: على بك الكبير - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٥٠ - ص ٨٣.

(٩) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٦، أى الذهب المجرى حيث تعنى كلمة التون أو الطون فى التركية الذهب - انظر Dazy: op cit. Tome I 33.

باشا النشجي (١١٣٨ - ١١٤١هـ) (١).

وحسبما يذكر على مبارك فإن دنانير الفندقلي قد ضربت في مصر بوزن رسمي قدره ٣٥١ جرام بينما جاء وزن الدينار الفعلي بين ٣٥ و ٣٤١٥ جرام، وكان عيارها ٩٤٤ من الألف بنقص ٢٤ من الألف عن العيار الرسمي المفترض لها (٢).

وفي متحف الفن الإسلامي دينار من فندقيات أحمد الثالث (٣) يشبه طراز «الطرلي» الذي ضرب في عهد مصطفى بن محمد، فعلى الوجه طغراء السلطان أحمد بن محمد خان مع العبارة الدعائية «عز نصره» واسم دار الضرب (مصر) مع سنة التتويج وهي عام ١١١٥هـ. بينما نجد على ظهر القطعة تلك الصيغة التي ميزت دنانير الزر محبوب وهي «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان» (القطعة رقم ٩٥). وقد نشر لين بول (Lane-Poole) ديناراً مماثلاً في مجموعة دار الكتب المصرية (٤)، وكذلك نوري (Nuri) وكلاهما يحمل تاريخ التتويج وصيغة سلطان البرين (٥) ويلاحظ أن الدنانير التي نشرت كان متوسط وزنها قريباً من متوسط الوزن الفعلي الذي ذكره على مبارك باستثناء الدينار المحفوظ بمتحف الفن الإسلامي إذ جاء أقل من هذا الوزن بقليل (٣٢١ جرام مقابل ٣٤١ - ٣٥١ جرام).

ولا تختلف فندقيات القسطنطينية عن تلك المضروبة بمصر في شيء فعلى الوجه منها طغراء السلطان أحمد بن محمد خان والعبارة الدعائية (عز نصره) مع سنة جلوس السلطان على العرش واسم دار الضرب (القسطنطينية) وعلى الظهر صيغة سلطان البرين المعتادة (٦). وقد ضربت من طراز الفندقلي أجزاء ومضاعفات الدينار، فسكت أنصاف الفندقلي في عهد أحمد الثالث (٧)، ورغم تماثل الأنصاف المضروبة في إسلامبول ومصر من ناحية الوزن إلا أن عيار أنصاف الفندقلي من ضرب العاصمة كان ٩٦٥ من الألف مقابل ٩٥٤ لتلك المضروبة بمصر (٨).

(١) ذكر الدكتور يوسف صلاح الدين أنه لا يعرف على وجه الدقة من هو السلطان الذي أمر بضرب الفندقلي أو سمح بتداوله لأول مرة في مصر - انظر. دراسة لبعض العملات التركية - مجلة دراسات

آثارية إسلامية - القاهرة ١٩٧٨ مجلد (١) ص ١١٩.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٢.

(٣) رقم السجل ١٧٣٨٩ - الوزن ٣٢١ جرام والقطر ٢٣ مم.

(٤) Lane-Poole: op. cit p. 295.

(٥) Nuri (P.) op. cit No 509.

(٦) CIC: No. 3611.

(٧) د. يوسف صلاح الدين: دراسة لبعض العملات التركية - ص ١١٩.

(٨) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٢.

وكانت هذه الأنصاف تشبه الفندقلي في كل شيء عدا أن سطحها كان أقل اتساعاً وأن حروف نقوشها أرفع^(١).

وفي آخر عهد أحمد الثالث انخفض وزن وعيار أنصاف الفندقلي المضروبة بمصر فكان وزنها ١ر٦٤ جرام وعيارها لا يتعدى ٩٣٨ من الألف^(٢). ويعتقد برنار أن أرباع الفندقلي التي شاهدها علماء الحملة الفرنسية في مصر لم تكن تصنع بشكل معتاد في مصر، وأنها ربما كانت مجرد قطع للزينة أو كانت تسك بقصد تقديمها هدايا أو باعتبارها عملة تذكارية أو استهلاكية تضرب في غرة الأعوام الهجرية^(٣).

كما سكت بمصر قطع توازي ضعف الفندقلي^(٤)، وهي المعروفة بفندقلي العيضية المجوز، وكان مقدراً لهذه القطع أن تضرب بوزن ٧ر٢٠ جرام وعيار ٩٦٨ من الألف ولكنها سكت بوزن ٦ر٧ جرام وعيار قدره ٩٦٦ من الألف^(٥).

ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بدينار نادر من الفندقلي المجوز (المضاعف) ضرب بمصر^(٦)، وهو لا يحمل ذات النقوش الواردة على دنانير الفندقلي فحسب بل إنه أيضاً قد سك بنفس قالب السك الذي تضرب به الدنانير، فجاءت كتاباته بوسط القطعة التي يبلغ قطرها ٣٣ مم، تاركة هامشاً كبيراً خالياً من كل زخرفة أو نقش (قطعة ٩٤). وهو أكبر وزناً (٦ر٨٦ جرام) من الوزن الفعلي الذي ذكره على مبارك وإن كان أقل من الوزن الرسمي المقرر.

ووفق هذا الطراز سكت أيضاً قطع تذكارية تعادل خمس فندقيات، وتمتاز هذه القطع التي نجد مثلاً لها في مجموعة متحف الفن الإسلامي^(٧) بإطار يشبه الجداول يحيط بكتابات الوجه والظهر، ورغم احتفاظها بذات الكتابات الواردة على دنانير الفندقلي والفندقلي المجوز إلا أنها تفردت بأن سكتها، قد تمت بقالب خاص يناسب حجم قطرها الكبير وأن نقوشه جاءت على درجة كبيرة من الإتقان والتناسق (قطعة ٩٣ - لوحة ٢٨).

وفضلاً عن ضرب الفندقلي فقد قام أحمد الثالث بضرب نقود ذهبية على غرار الشريفى

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٦٦.

(٢) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٢.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٦٦-٦٧.

(٤) د. يوسف صلاح الدين: المرجع السابق ص ١١٩.

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٢.

(٦) رقم السجل ١٧٩٧٥ - الوزن ٦ر٨٣ جرام والقطر ٣٣ مم.

(٧) رقم السجل ٢٥٩٩٤ - الوزن ١٦ر٦٩ جرام والقطر ٢٤ مم.

أو السلطاني القديم^(١) (زر محبوب)، وقد ضرب الزر محبوب في مصر بوزن ٣ر٥ جرام وعيار ٩٩٦ من الألف^(٢).

وفي متحف الفن الإسلامي دينار من الزر محبوب ضرب الجزائر، وهو مؤرخ بعام ١١٣٦هـ ويشبه في طرازه دنانير مراد الثالث المضروبة بمصر^(٣).

فعلى الوجه نجد اسم السلطان وتاريخ ومكان الضرب في خمسة أسطر (قطعة ٩٧- لوحة ٢٩)

سلطان
أحمد بن محمد
خان عز نصره
ضرب الجزائر
١١٣٦

أما على الظهر فهناك صيغة (سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان) موزعة على أربعة أسطر.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن السلطان أحمد الثالث التزم في إحيائه للشريفي القديم بما كان متبعاً في سكه من نقش لتاريخ الضرب وليس سنة صعود السلطان لكرسي الحكم، ولذا يعد من الخطأ إطلاق القول بأن سلاطين آل عثمان كانوا «يؤرخون نقودهم بسنة توليهم السلطة فقط وليس بالسنة التي ضربت فيها العملة»^(٤).

والخلاصة أن السلطان أحمد الثالث قد ضرب نقوده الذهبية وفق طرز ثلاثة هي الزنجري والفندقلي والزر محبوب، ويبدو أن الطراز الأخير قد ضرب في أواخر أيام السلطان إذ لم تشر إليه لوحة التسعير المنشورة بهذا البحث والمؤرخة بعام ١١٣٩هـ، على الرغم من ذكرها للزنجري والفندقلي^(٥).

١٥- النقود الذهبية للسلطان محمود بن مصطفى :

تولى محمود الأول الموصوف بالعدل وعلو الهمة الحكم في عام ١١٤٣هـ وقام خلال سلطنته بإخماد فتن الإنكشارية وخاض غمار الحرب ضد الصفويين وجيوش النمسا وروسيا

(١) جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب ج ٢ ص ١١٦.

(٢) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٥.

(٣) رقم السجل ١٧٨٢٣ - الوزن ٣ر٢٠ جرام والقطر ٢٤ر٥ مم.

(٤) حسن الشافعي: العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص ١١١.

(٥) انظر الوثيقة بالملحق رقم (١) سطر ٣٧.

ووقع معهما معاهدة عام ١١٥٢هـ. وقد توفي عام ١١٦٨هـ^(١). وبعد توليه الحكم جاء إلى مصر قابى باشا ومعه أمر بالسكة والزينة والخطبة باسم السلطان محمود، فنادى عبدالله باشا وإلى مصر على أمين دار الضرب «وأخذ منه سكة الفندقلى وأعطاه زرمحبوب»^(٢)، وكان مقدراً للزر محبوب أن يضرب بوزن يتراوح بين ٢٥٩٦ جرام و٢٥٩٨ جرام وبعيار يدور بين ٨٧٥ و٩٥٨ من الألف، ولكنه ضرب بوزن ٢٣١ جرام وبعيار ٨٧١ من الألف^(٣). وتدهور وزن الزر محبوب بصورة كبيرة عام ١١٤٥هـ عندما قام باشا مصر بضرب بعض قطعه بوزن أقل من السابق^(٤). ولعل ذلك هو ما دفع السلطان لأن يرسل أمراً فى عام ١١٤٧هـ بضرب الزر محبوب كاملاً وكذلك أنصاف الزر محبوب^(٥). وقد عرفت الأخيرة بمصر على سبيل الاختصار باسم النصفية^(٦). وفى مجموعة دار الكتب المصرية دينار من طراز زر^(٧) محبوب، يحمل على ظهره أول نقوش الشريفيات العثمانية (ضارب النضر صاحب العز والنصر فى البر والبحر) بينما نجد على الوجه.

سلطان محمود
بن مصطفى
خان عز نصره
ضرب فى
طرابلس غرب
١١٤٣هـ

وحسبما جرت به تقاليد ضرب الزر محبوب فإن التاريخ المسجل هنا هو تاريخ ضرب هذه القطعة مما يجعلنا نرجح أن الزر محبوب الذى ضرب بمصر عند تولية محمود الأول كان على ذات النسق.

- (١) يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ١٢٧، ١٢٩.
- (٢) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٩٤.
- (٣) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٢.
- (٤) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٧٣.
- (٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٢. وعلى مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٠، ويذكر أحمد شلبي أن الخط الشريفي الذى ورد فيه الأمر بسك الزر محبوب قد جاء فى ١١ شوال عام ١١٤٨هـ أوضح الإشارات ص ٦١٢.
- (٦) وصف مصر - ج ٦ ص ٦٨.
- (٧) رقم السجل ٢٦٩٠ - الوزن ٣٣٣ جرام والقطر ٢٣ مم.

أما أنصاف الزر محبوب فلدينا منها عدة أمثلة جميعها من ضرب تونس والجزائر، من ذلك تلك النصفية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(١) (قطعة ١٠٢ - لوحة ٣٣) والتي اختصرت نقوشها لتلائم حجم القطعة وهو ما أصبح تقليداً مرعياً في أنصاف الزر محبوب، إذ أصبحت نقوش الوجه قاصرة على اسم السلطان، بينما ينقش على ظهر القطعة تاريخ ومكان الضرب، كما نرى في هذه النصفية.

الوجه	الظهر
<u>سلطان</u>	<u>وارير (?)</u>
<u>محمود خان</u>	<u>ضرب في</u>
عز نصره	جراير
	١١٤٥

وإذا كانت الأنصاف قد تخلت عن العبارات المألوفة في سكة الزر محبوب إلا أنها ظلت محتفظة بصلات واضحة بطرازها، خاصة كتابة اسم السلطان بدون استخدام الطغراء، وترتيب الكلمات في سطور أفقية، وأخيراً تسجيل تاريخ الضرب على القطعة لا تاريخ جلوس السلطان على العرش.

وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة «نصف زر محبوب» تتطابق^(٢) كتابات الوجه فيه مع ما جاء بدينار الجزائر (قطعة ١٠٣ - لوحة ٣٤) أما الظهر فيه:

ضرب في
تونس
١١٦٦
سنة

وقد نشر «لين بول» نصف زر محبوب مثيلاً لهذه النصفية^(٣)، وإن اختلفت فيه المناطق البيضاء التي تحيط باسم السلطان «محمود خان» وعبارة «عز نصره» في نصفية متحف الفن الإسلامي.

ورغم أن برنار قد قرر أنه لم ير مطلقاً أى أرباع من طراز الزر محبوب^(٤)، إلا أننا نجد في

(١) رقم السجل ١٧٤٠٢ - الوزن ١٤٨ جرام والقطر ١٨ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٤٠٣ - الوزن ١٧٢ جرام والقطر ١٥ مم.

(٣) وأشار إليها على أنها نصف فندقلى Lane-Pool: op. cit. P.296.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٦٨، وإن لم يستبعد وجودها.

مجموعة دار الكتب المصرية ربع زر محبوب (ربعية) من ضرب جزاير عام ١١٦٥هـ ونقوشها أكثر اختصاراً من نقوش النصفيات فعلى الوجه فى سطرين (سلطان - محمود) وعلى الظهر ثلاثة أسطر بها (ضرب / جزاير / ١١٦٥^(١)). وقد نشر Olcer ربعية أخرى من ضرب الجزائر فى نفس السنة^(٢).

والى جانب إصدارات الزر محبوب فقد سك محمود الأول نقوداً ذهبية أكبر من الفندقلي أطلق عليها اسمه (المحمودية) وكانت تزن درهماً ونصف ولكنها لم تستعمل على نطاق واسع^(٣).

وحتى عام ١١٤٧هـ كانت تضرب بمصر نقود ذهبية من طراز الفندقلي باسم محمود الأول، ثم جاء أمر سلطاني فى ولاية عثمان باشا بإبطال سكة الذهب الفندقلي^(٤). ومنذ عهد هذا السلطان أصبحت النقود الذهبية التى تحمل طغراء السلطان تعرف بالفندقلي، وجميعها مؤرخة بالعام الذى تولى فيه السلطنة وهو عام ١١٤٣هـ.

ومن نماذج الفندقلي الذى ضرب فى عهد محمود الأول دينار بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(٥) (قطعة ١٠١ - لوحة ٣٢) وهو من الطراز الذى يجمع بين كتابات الزر محبوب والذهبيات ذات الطغراء، فعلى الظهر منه عبارة «سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان» المألوفة فى الشريفي أما الوجه فيه طغراء السلطان ومكان الضرب وتاريخ جلوس السلطان على كرسى الحكم على هذا النحو:

طغراء السلطان محمود بن

مصطفى خان

بسم

عز نصره ضر

مصر سنة

١١٤٣

(١) CIC No 3729 ووزن هذه القطعة ٨٤ر. جرام والقطر ١٣ر٥، وسبق للين بول أن نشرها ووصفها بأنها ربع فندقلي انظر p. 297، ومن قبله نشره Casanova «أنظر: Invetaire Sommaire de la Cillec-tion des Monnaies Musulmanes de S.A. la Princesse Ismail - Paris 1896 - No 3044.

(٢) olcer (Cuneyt) : Sovyet Rusya Muzelerindeki (Moskova vel Ieningrad) Nadir Osmanli Madeni Paralari - Istanbul - 1975 - Nos 28 - 29.

(٣) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب - ج ٢ - ص ١١٦-١١٧ وهامش (٢٩٨).

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٢، على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٠.

(٥) رقم السجل ٧١٢٧/١ - الوزن ٢ر٦٠ جرام والقطر ٢٠م.

وقد نشر سليم عرفات ديناراً مماثلاً له تماماً وإن ذكر خطأ أنه من طراز الزر محبوب ولعله في ذلك كان متأثراً بما جاء في المصادر التاريخية من أن سكة السلطان محمود عند توليه الحكم عام ١١٤٣ هـ كانت من الزر محبوب^(١).

كما سكّت بمصر دنائير الفندقلي التي اقتضرت نقوش الوجه فيها على طغراء السلطان، وكتب على ظهرها مكان الضرب وتاريخ صعود السلطان لسدة الحكم^(٢). ويشبه هذه الفندقيات في طرازها نصف فندقلي في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٣) (قطعة ١٠٠ لوحة ٣١)، حيث احتلت طغراء السلطان المحصورة في إطار من حبيبات متماسة وجه القطعة أما ظهرها فنجد به:

ضرب في

مصر

سنة

١١٤٣

ورغم توقف سك الفندقلي عام ١١٤٧ هـ إلا أنه استمر في التداول مع زيادة سعر صرفه^(٤).

وقد سكّت الدنائير التذكارية للسلطان محمود الأول وفق طراز الفندقلي الذي يضم الطغراء وحدها على وجه القطعة.

وتمتاز هذه الدنائير التي ضربت من فئة خمس فندقيات، كما نلاحظ من أحدها المحفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٥) (قطعة ٩٩) باعتناء الدولة بدقة وفخامة زخارفها، فهامشها محاط بإطار خارجي يشبه الجدائل يليه باتجاه الداخل إطار عريض من زخارف التوريق العربية (الأرابيسك) ثم إطار من جدائل محصور بين إطارين خطيين، وهذه القطعة من ضرب إسلامبول وتاريخ جلوس السلطان على العرش.

وقد ضرب من الفندقلي قطع من فئة ٢ر٥ فندقلي، وهي تحمل تاريخ جلوس السلطان (١١٤٣ هـ) واسم دار الضرب «إسلامبول»^(٦).

(١) سليم عرفات: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٣٤.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ١٧٣ لوحة ٢ شكل (٧).

(٣) رقم السجل ٤٣٨٧ - الوزن ١ر٦٩ جرام والقطر ١٣ر٥ مم.

(٤) علي مبارك: الخطط الجديد ج ٢٠ ص ١٥٠.

(٥) رقم السجل ٢٥٩٩٦ الوزن ١٥ر٢٤ جرام القطر ٤٢ مم.

(٦) Sothebys: op. cit. No. 53.

١٦- النقود الذهبية للسلطان عثمان بن مصطفى خان :

قضى عثمان الثالث معظم حياته بالسجن لطول سلطنة أخيه محمود الأول ، وعندما تولى الحكم فى عام ١١٦٨ هـ لم يلبث غير ثلاث سنوات توفى على أثرها بعد أن قتل أولاد السلطان أحمد الثالث خوفاً من أن يعزله الشعب ويولى أحدهم وكانوا ثلاثة أخوة . وفى عهده حدث حريق هائل بالقسطنطينية عام ١١٦٩ هـ ، أتلف عدة بنايات وأتى على ثلثى سكان المدينة وقسماً كبيراً من جامع أيا صوفيا (١)

والدنانير الذهبية المعروفة لهذا السلطان جميعها من طراز الفندقلی ، وفى متحف الفن الإسلامی بالقاهرة دينار فندقلی (٢) ، فى ظهره نقش عبارة سلطان البرين .. إلخ ، أما كتابات الوجه فيها : طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان

بـ

عز نصره ضر

إسلامبول

١١٦٨

وتتفق نقوش هذا الفندقلی مع الكتابات الواردة على دينارين بنفس المجموعة (٣) (قطعة ١٠٩ و ١١٠) إلا أن السطرين الأخيرين على الوجه بهما :

مصر سنة

١١٦٨

ونلاحظ هنا وجود كلمة «سنة» التى أغفلت فى فندقلی إسلامبول ، وقد نشر فى كتالوج مجموعة دار الكتب المصرية ديناران من ضرب مصر يمثلان دنانير متحف الفن الإسلامی (٤) وأشار (Nuri) إلى دينار آخر من نفس الطراز (٥) .

أما النقود الذهبية التذكارية التى تحمل اسم السلطان عثمان الثالث فقد سكّت على ذات الطراز الذى سكّت به تذكاريات سلفه محمود الأول ، وتظهر قطعة تذكارية محفوظة بمتحف

(١) يوسف آصاف : المرجع السابق ص ١٣٠ .

(٢) رقم السجل ١٧٤١١ - الوزن ٢ر٥٨ جرام والقطر ٢١ مم

(٣) رقم السجل ١٦٥٦٦ - الوزن ٢ر٤٨ جرام والقطر ٢٠ مم والثانى برقم سجل ١٧٤١٢ - الوزن ٢ر٥٩ جرام والقطر ٢١ مم .

(٤) CIC. Nos. 3734, 3735.

(٥) Nuri (P.) op. cit: No. 596.

الفن الإسلامي،^(١) (قطعة ١٠٧ - لوحة ٣٧) مدى التشابه بينهما وبين تذكارية محمود الأول (قطعة ٩٩) ليس فقط في أفراد مركز الوجه لطغراء السلطان فحسب، بل وأيضاً في الإطارات الزخرفية المحيطة بهامش القطعة، وإن فقدت هنا الإشارة إلى تاريخ ومكان ضرب هذا الدينار التذكاري الذي ضرب هو الآخر من فئة خمسة فندقلى.

ظاهرة الأحرف المميزة: نلاحظ هنا في فندقليات عثمان الثالث سواء المضروبة في إسلامبول أو مصر وجود بعض حروف الهجاء العربية على الظاهر وبالتحديد فوق حرف «النون» في كلمة (ابن)، فعلى القطعة رقم (١٠٨) وهى من ضرب إسلامبول نجد حرف (الباء)، وعلى القطعتين (١٠٩ و ١١٠) نلاحظ وجود حرف (الصاد) والقطعتان من ضرب مصر.

ويرجح «برنار» أن سبب وجود هذه الأحرف على الفندقلى المضروب بمصر - يعود إلى محاولة السلطات المحلية الإشارة إلى اسم أبرز المسيطرين على مجريات الحكم سواء أكانوا من مشايخ البلد والبكوات أو من الباشوات، ويرى أنه لو أمكن التوصل إلى معرفة أسماء هؤلاء الأشخاص وإلى معرفة الزمن الدقيق أو المحدد لتوليهم السلطة، لصار بإمكاننا تحديد تاريخ ضرب العملة التى لا تحمل إلا سنة تنصيب السلطان^(٢).

ونظراً لقصر الفترة التى شغل فيها عثمان الثالث كرسى السلطنة، فقد كان بمقدورنا أن نحصر الباشوات الذين تولوا مصر فى عهده وكذلك أبرز البكوات المماليك الذين سيطروا على مجريات الحكم فى البلاد.

ففى بداية حكمه كان مصطفى باشا والياً على مصر منذ ١٣ ربيع الأول عام ١١٦٧هـ واستمر والياً عليها إلى أن عزل فى أوائل شهر ربيع الآخر سنة ١١٦٩هـ، وحل مكانه «على باشا حكيم أوغلى» الذى ظل فى منصبه إلى ٢١ رجب عام ١١٧١هـ^(٣).

أما شيوخ البلد أو بكوات المماليك الأبرز آنذاك فهم إبراهيم كتخدا القاز دغلى ورضوان الجلفى ومن بعدهما عثمان بك الجرجاوى ثم حسين بك الصابونجى^(٤).

وليس من بين هؤلاء جميعاً من يبدأ اسمه بحرف (الصاد) اللهم إلا إذا اعتبرنا هذا الحرف إشارة إلى مصطفى باشا، وفى هذه الحالة فإن دنانير الفندقلى التى أشرنا إليها آنفاً تكون قد ضربت بمصر فيما بين عامى ١١٦٨هـ و ١١٦٩هـ.

(١) رقم السجل ١٧٩٧٤ الوزن ١٧ر١٩ جرام والقطر ٤٩ مم.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢-١٢٣.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) المصدر السابق ج ١ ص ٢٦٩.

وإن كان يغلب على الظن أن الحروف التي نجدها على قطع الفندقلي من ضرب مصر تومي إلى الأحرف الأولي من أسماء الولاة العثمانيين، فقد أشار برنار إلى وجود حرف (س) فوق بعض قطع الفندقلي المضروبة في سلطنة محمود الأول^(١)، ولعل هذه القطع قد ضربت في ولاية سليمان باشا الشامي الشهير بابن العظم الذي كان والياً على مصر خلال عامي ١١٥٢ و١١٥٣هـ^(٢).

ومن المستبعد أن تكون دار ضرب مصر قد نقشت هذه الأحرف للتعبير عن سنة السك وفق «حساب الجمل»، إذ أن حرف (الصاد) الموجود على قطع الفندقلي الخاصة بالسلطان عثمان الثالث يساوي الرقم (٦٠٠) في حساب الجمل بينما سنوات حكم هذا السلطان تقع بين العامين ١١٦٨ و١١٧١ هـ ومن الجدير بالملاحظة أن الأمير أحمد الدمرداش كتنخدا عزبان قد ذكر أن سكة هذا السلطان التي جاء بها أغا إلى مصر في عام ١١٦٨ هـ كانت من طراز الزر محبوب وبنفس عيار هذا الطراز الذي ضرب في عهد سلفه^(٣) وإن لم يصادفنا أمثلة من هذا الطراز باسم عثمان الثالث.

١٧- النقود الذهبية للسلطان مصطفى بن أحمد:

تولى مصطفى الثالث السلطنة عام ١١٧١ هـ، فأخذ في تنظيم أحوال الدولة، وخاضت الخلافة في عهده عدة حروب ضد جيوش روسيا وفي بلاد اليونان وانتهت بانتصار الروس الذين تحالفوا مع روسيا والنمسا لاقتسام بعض أملاك الدولة وتوفي السلطان عام ١١٨٧ هـ وهو يتأهب لمجاهدتهم^(٤).

وقد ضربت النقود الذهبية لهذا السلطان وفق طرازي الزر محبوب والفندقلي بنوعيه.

طراز الزر محبوب:

ضربت دنانير هذا الطراز في مصر بعيار ووزن أقل من المفترض لها فجاء متوسط الوزن بين ٢ر٦ جرام و٢ر٥٦ جرام، ومعدل العيار بين ٧٣٠ و٧٢١ من الألف لكل قطعة في حين كان الوزن الرسمي ٢ر٥٩٨ جرام والعيار الواجب الالتزام به هو ٧٥٠ من الألف^(٥).

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١١٨-١١٩.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ١ ص ١٩٨.

(٣) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥٥.

(٤) يوسف آصاف: المرجع السابق ص ١٣٧-١٣٩.

(٥) علي مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢٠ ص ١٢٥.

وفى لوحات كتاب وصف مصر^(١) نرى ديناراً من هذا الطراز وقد نقش على ذات النسق الذى نجده فى الشريفيات القديمة قبل عام ٩٨٢هـ:

الوجه	الظهر
سلطان مصطفى بن أحمد بن خا عز نصره	ضارب النضر صاحب العز والنصر البر والبحر
ضرب فى مصر سنة ١١٧١	

ونشر سليم عرفات أيضاً ديناراً يشبه الذى أشار إليه كتاب وصف مصر^(٢).
ويعتقد الفن الإسلامى بالقاهرة محبوب^(٣) يشبه الدينارين السابقين فى كتابات الوجه
أما الظهر ففيه بعض الاختلافات اليسيرة، إذ سجل عليه تاريخ الضرب برقمى الآحاد
والعشرات فقط (٨٦) أى أن هذا الزر محبوب من ضرب عام ١١٨٦هـ وجاءت كتاباته على
هذا النحو:

الظهر
حب ضارب النضر صا العز والنصر البر والبحر ٨٦

أى أن هذه القطعة تحمل تاريخين، هما تاريخ التسويج على الوجه وتاريخ السك على
الظهر، وقد ضرب هذا الدينار بعد هزيمة على بك وتولى محمد بك أبى الذهب مشيخة البلد
عوضاً عنه فى نهاية المحرم من هذا العام^(٤).
ويذكر علي مبارك أنه قد ضرب بمصر زر محبوب مجوز بوزن رسمى ٩٢-١٩٦ ر ٥ جرام
وججارى (فعلى) ٢٠ ر ٥ جرام وبعيار رسمى ٣٧-٩٥٨ وجارى ٩٥٨ من الألف^(٥).

- (١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٧١ لوحة (١) شكل (٦).
- (٢) سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٥.
- (٣) رقم السجل ١٧٩٧٦ الوزن ٢٤٩ ر ٢ جرام والقطر ٢٧ مم (قطعة ١١٦).
- (٤) الجبرتنى: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٤٨.
- (٥) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٥.

سأما أنصاف الزر محبوب، فيلدين عدة أمثلة منها خُصرت في مصر والولايات المغربية، وبلغت النظر بشدة نصف زر محبوب (١) في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ١١٥ لوحة ٤٠) وهو يشبه في كتاباته الدينار الذي سبق الحديث عنه، بل إنه على وجه اليقين قد سك بذات القالب الذي ضرب به الدينار، وما يؤكد ذلك:

١- وجود زخرفة القلب في القطعتين فوق كلمة (مصطفى) بالوجه وفوق حرف الجر (في) بالظهر.

٢- أن الكتابات التي ملأت سطح النصفية ذات القطر الذي لا يتجاوز ١٧ مم قد جاءت في وسط سطح الغيوب (قطر ٢٧ مم) تاركة هامشاً كبيراً خالياً من الكتابات

والزخارف. هذه صفات سالت بها زخرفة الدينار الذي سبق الحديث عنه. وتختلف أنصاف الزر محبوب التي سككت بالولايات المغربية عن مثيلاتها من ضرب مصر في كتاباتها سواء فيما يتصل بالصيغ أو تسجيل تاريخ الضرب. فهي تحتوي دائماً على تاريخ واحد فقط هو تاريخ الضرب. وفي ذلك الزام واضح يتقاليه ضرب الشريفيات القديمة. سنعلم فمن ضرب الجزائر نشر لين بول (Lane-Pool) نصفية من ضرب عام ٧٤٤هـ/١٣٤٣م وبمحف الفن الإسلامي بالقاهرة نصف زر محبوب يشبه (٣) القطعة السابقة (قطعة ١١٤ - لوحة ٣٩) ولكنه من ضرب سنة ١١٨٠هـ وكتاباته كما يلي:

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب
مصطفى خان	في

رصدت هذه القطعة من قبل الدكتور محمد عبد الحليم، رئيس مصلحة المتاحف، في سنة ١٩٦٤م. وتبين أنها من ضرب مصر. وتختلف عن مثيلاتها في كتاباتها سواء فيما يتصل بالصيغ أو تسجيل تاريخ الضرب. فهي تحتوي دائماً على تاريخ واحد فقط هو تاريخ الضرب. وفي ذلك الزام واضح يتقاليه ضرب الشريفيات القديمة. سنعلم فمن ضرب الجزائر نشر لين بول (Lane-Pool) نصفية من ضرب عام ٧٤٤هـ/١٣٤٣م وبمحف الفن الإسلامي بالقاهرة نصف زر محبوب يشبه (٣) القطعة السابقة (قطعة ١١٤ - لوحة ٣٩) ولكنه من ضرب سنة ١١٨٠هـ وكتاباته كما يلي:

- (١) رقم السجل ١٦٧٣٦ الوزن ١٨ جرام والقطر ١٧ مم. (٢) رقم السجل ١٦٧٣٦ الوزن ١٨ جرام والقطر ١٧ مم. (٣) رقم السجل ١٧٤٤٣ - الوزن ١٨.٥٨ والقطر ١٧ مم. (٤) رقم السجل ٣٧٣٧ - الوزن ١٨.٥٨ والقطر ١٧ مم. (٥) رقم السجل ٣٧٣٧ - الوزن ١٨.٥٨ والقطر ١٧ مم.

الوجه	الظهر
سلطان	١١٨٦
البرين والبحرين	ضرب في
السلطان مصطفى	تونس
خان عز نصره	

فقد جمع في الوجه بين كتاباته المعتادة وهي اسم السلطان مع العبارة الدعائية «عز نصره» وبين بعض كتابات الظهر وهي هنا جزء من صيغة سلطان البرين وخاقان البحرين المعروفة، بينما خص الظهر بتاريخ ومكان السك على غط الذهبيات ذات الطغراء (الطغرلى أو الزنجيرلى).

نقود على بك^(١) الذهبية:

تعد النقود الذهبية التي ضربت بمصر إبان سيطرة على بك على مقاليد الأمور بها خير دليل على المدى الذى ذهبت إليه حركته الاستقلالية، فهذه النقود مع غيرها من الشواهد والوثائق الرسمية تدل على أنه لم يعلن استقلاله أو انفصاله الكامل عن الدولة العثمانية رغم الحروب بينهما، وإنما كانت حركته التي جاءت أوسع نطاقاً وأعمق غوراً من سابقتها، تستهدف الانفراد بالحكم في مصر مع بقائها تابعه، من الناحية الاسمية للخلافة العثمانية^(٢).

وقد نوه برنار لقطعة ذهبية تحمل ذات الإطار الذى للمسكوكات الذهبية التذكارية (من التوريق) وفيها حرفاً العين واللام وهما الحرفان الأولان من اسم على بك موضوعين بعد كلمة سلطان وفوق كلمة مصطفى أما على الظهر فنجد الرقم (٨٣) الدال على سنة ١١٨٣ هـ الذى ضربت فيه وهي واقعة في فترة استقلال على بك، أى أنه ضرب النقود الذهبية بسكة السلطان مصطفى بن أحمد^(٣) مما يعد دليلاً على اعترافه بالسيادة العثمانية، وهذه القطعة حسب وصف برنار من طراز الزر محبوب.

وفضلاً عن ذلك فإن ناظر الضربخانة في عصره وهو المعلم رزق القبطي التزم في سكه للزر محبوب بذات الوزن والعيار الرسميين للدولة وهما ٢٥٩٦ جرام للوزن و ٧٥٠ من الألف للعيار^(٤).

(١) أنظر ترجمته في الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٩٩-٥٠٣.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٥٨.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٠.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٦.

وربما كان سبب ظهور اسم علي بك على الزر محبوب عائداً إلى حقيقة أنه لم يسمح لأى وال عثماني بدخول مصر منذ عام ١١٨١هـ حين تولى قائم مقام عقب عزل محمد باشا يوم الأحد غرة شعبان، ولم ترسل الدولة من بعده والياً مدة أربع سنوات، وكانت جميع الأوامر والفرمانات وتقاسيط الالتزام التي جرت العادة على صدورها بتوقيع باشا مصر، تصدر باسم «حضرة علي بك ميرلوا قائم مقام مصر الخروسة»^(١) ويبدو أن ذلك قد امتد إلى العملة الذهبية التي كانت تحمل في بعض الأحيان الأحرف الأولى من أسماء الباشوات بمصر.

وفي دار الكتب المصرية نصف زر محبوب، ضرب في زمن علي بك^(٢) وهو يشبه النصفية المحفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ١١٥ - لوحة ٤٠)، وإن تميز بأن التاريخ المسجل على ظهر القطعة هو (٨٣) أى عام ١١٨٣هـ، وبوجود اسم علي في نقوش الوجه، وقد كتب بطريقة يبدو معها وكأنه قد كتب كاملاً مع أنه في حقيقة الأمر لم ينقش منه سوى حرفي العين واللام، واستغل النقاش حرف الياء من كلمة (في) ليكون بامتداده إلى الخلف جزءاً من اسم علي، كما نرى هنا:

الوجه

سلطان مصطفى
بن أحمد خان عز نصر
ضرب على
مصر سنة
١١٧١

طراز الفندقلي: - وقد سكت نقود ذهبية أخرى من طراز الفندقلي في عهد مصطفى الثالث منها ما هو بطغراء على الوجه ومنها ما تضمن تاريخ ومكان الضرب مع الطغراء المنقوشة على الوجه ومن القطع ذات الطغراء دينار فندقلي نشره لين بول (Lane-Pool)، وهو من ضرب إسلامبول وبه تاريخ اعتلاء السلطان للعرش أى عام ١١٧١هـ وحسيما هو متبع في نقوش هذا الطراز، ولم تصادفنا قطع من هذا الطراز^(٣) من ضرب مصر. أما النوع الثاني من الفندقلي، فلدينا عدة نماذج منه ضربت في مصر، منها دينار محفوظ

(١) محمد رفعت رمضان: علي بك - ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) Nuri (P.) op. cit No 628 ، وقد نشر Nuri نصفية مثلها أيضاً انظر: CIC: No 3745.

(٣) Lane-Pool: op cit p. 298.

بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(١) (قطعة ١١٢ - لوحة ٣٨) نجد فى كتاباته:

الوجه	الظهر
طغراء السلطان مصطفى	سلطان البرين
ابن أحمد خان	وخاقان البحرين
<u>ف</u>	السلطان ابن
عز نصره ضر	السلطان
مصر سنة	
١١٧١	

وتوجد عدة فندقيات ماثلة لهذا الدينار، اثنان منها فى مجموعة دار الكتب المصرية^(٢) وثالث نشره نورى (Nuri)^(٣) كما أشار سليم عرفات إلى فندقلى رابع يشبه النماذج السابقة ولكنه من ضرب إسلامبول^(٤).

أما أنصاف الفندقلى فلدينا منها مثال نادر فى مجموعة متحف الفن الإسلامى^(٥) بالقاهرة (قطعة ١١٣) وهو يشبه فى نقوشه تلك الموجودة على دنانير الفندقلى المضروبة فى مصر والتي أشرنا إليها سالفاً وإن تفرد عنها بوجود الأحرف الثلاثة (امد) فوق كلمة (ابن) على ظهر القطعة. ويبدو أن هذه الأحرف قد جاءت اختصاراً لاسم الوالى أحمد باشا كامل المعروف بعطيلان الذى جاء إلى مصر فى أواخر سنة ١١٧٤هـ وكان حسيماً يذكر الجبرتنى «ذا شهامة وقوة مراسى فدقق فى الأحكام وصار يركب وينزل ويكشف على الأنبار والغلال فتعصب عليه الأمراء وعزلوه»^(٦)، وهو ما يرجح أن هذه القطعة قد ضربت عام ١١٧٤هـ.

١٨- النقود الذهبية للسلطان عبد الحميد بن أحمد:

شهد عصر هذا السلطان الذى جلس على العرش عام ١١٨٧هـ استمرار الحروب بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية، التى انتهت بعقد اتفاقية «كوجك قاينارجه» وقد توفى عبد الحميد الأول عام ١٢٠٣هـ^(٧).

(١) رقم السجل ١٣١٦٢ - الوزن ٢ر٢٥ جرام والقطر ١٩ مم.

(٢) CIC. Nos 3740 - 3741.

(٣) Nuri (P.) No 632.

(٤) سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٥.

(٥) رقم السجل ١٧٤١٠ - الوزن ٩٠ جرام - القطر ١٦ مم.

(٦) الجبرتنى: عجائب الآثار ج ١ ص ٣٢٣.

(٧) يوسف أصف: تاريخ آل عثمان ص ١٣٦ و ١٣٨.

وقد ضربت نقود هذا السلطان وفق طراز الزر محبوب وطراز الفندقلي بنوعية المعروفين:

١- طراز الزر محبوب:

ضربت نقود ذهبية من هذا الطراز بمصر عدة مرات، فقد سكت في بداية عهد السلطان عبدالحميد بوزن رسمى ٢٥٩٦ جرام وجارى ٢٥٥٥ جرام وبعيار رسمى ٧٥٠ من الألف وفعلى ٧٢١ من الألف، وسكت ذهبيات الزر محبوب أيضاً فى عام ١١٨٩ بأوزان وعتارات أقل من المقررة رسمياً، فكان وزنها ما بين ٢٥٦٣ جرام و٢٥٨٧ جرام وعتارها بين ٧١٥ و٧٠٦ من الألف كما ضربت دنائير الزر محبوب فى عام ١٢٠٢هـ^(٢)، وفى عام ١٢٠٣ قبل وفاة السلطان عبدالحميد فى ولاية إسماعيل باشا^(٣) الذى ورد الأمر بتعيينه والياً على مصر فى ٣ جماد أول من هذا العام^(٤).

ومن دنائير الزر محبوب، قطعة فى مجموعة دار الكتب المصرية^(٥) من ضرب مصر، وهى إضافة لنقش تاريخ اعتلاء السلطان للعرش (١١٨٧هـ) على وجهها تضم بين كتابات الظهر الرقم «٢» فوق كلمة (ابن) الواردة فى صيغة (سلطان البرين...) وهو ما يعنى أن هذا الدينار قد سك فى العام الثانى من حكم السلطان عبدالحميد الأول، أو بعد عامين من توليه السلطنة. وقد اقترح Lane Pool طريقة لحساب سنة الضرب فى مثل تلك المسكوكات، بأن يضاف عدد السنوات لسنة التنصيب مع إنقاص سنة واحدة للحصول على التاريخ^(٦).

بيد أن وجود بعض قطع الفندقلي المؤرخة بذات الطريقة وعلى ظهرها الرقم (١) وهو ما سنأتى إليه لاحقاً يجعلنا نرجح أن إضافة هذه الأرقام إلى سنة التنصيب دون حسم سنة من المجموع هو الأقرب إلى المنطق، إذ لا مبرر إطلاقاً لإضافة الرقم «١»، طالما كان التاريخ الوارد على وجه القطعة وهو سنة التتويج هو ذاته تاريخ ضرب الدينار.

ويحملنا على الاعتقاد بصحة ذلك أن إضافة الرقم (٢) إلى عام ١١٨٧ يشير إلى تاريخ ١١٨٩هـ الذى أشار على مبارك إلى ضرب دنائير الزر محبوب خلاله بمصر^(٧).

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٦.

(٢) محمد مختار: التوقيقات الإلهامية ص ٦٠١.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٧.

(٤) الجبرتى: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٥٨.

(٥) وقد نشر لين بول، ديناراً مماثلاً أيضاً انظر: CIC. No 3773.

Lane-Pool: Catalogue of Oriental coins in the British Museum London - Vol. VII NBo. 730.

(٦) Lane-Pool: Catalogue of the collection of Arabic Coins - p. 301.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٦.

و بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة ثلاثة دنانير من الزر محبوب^(١) (قطعة ١٢١-١٢٣)،
جميعها تحمل الرقم (٣) ضمن كتابات الظهر، أى أنها من ضرب عام ١١٩٠ هـ وكتاباتها
كالآتى:

الوجه	الظهر
السلطان حمد ن عبد الحميد ابن خا عز نصره ضرب في مصر سنة ١١٨٧	سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ٣ السلطان

وبنفس المجموعة قطعة ذهبية^(٢) يبدو من وزنها (٣٦٦ جرام) أنها توازى ديناراً ونصف
دينار زر محبوب (قطعة ١٢٤)، ورغم اتساع سطحها، إلا أنها ضربت بنفس القالب الذى
سكت به دنانير الزر محبوب السابقة (كما كان يحدث فى الفندقلى المجوز)، وهو ما جعل
للقطعة هامشاً كبيراً خالياً من الكتابات التى بدت بدورها محصورة بوسط القطعة.
أما أنصاف الزر محبوب فتمة فارق هام بين المضروبة بمصر وتلك التى ضربت بالولايات
المغربية.

الأنصاف المصرية كادت تماثل فى نقوشها ما ورد على دنانير الزر محبوب، ليس فقط فى
نقوش الوجه التى باتت تضم تاريخ اعتلاء السلطان للعرش بل وأيضاً بالنسبة لكتابات الظهر
التي ظهرت بها الأرقام الدالة على ترتيب سنوات حكم السلطان التى ضربت الأنصاف
خلالها.

وقد أشار Nuri^(٣) إلى إحدى هذه الأنصاف وهى تحوى بين كتابات الظهر الرقم (٢)،
وفى مجموعة دار الكتب المصرية نصفية مماثلة نشرها لين بول (Lane Pool)^(٤)، كما توجد
أيضاً نصفيات أخرى مشابهة لها ولكنها تحتوى على الأرقام ٧، ٨، ٩ على الظهر وفوق
حرف (النون) فى كلمة (ابن)^(٥).

(١) الأول برقم سجل ١٧٣١ بوزن ٢.٣٩ جرام وقطر ٢٢ مم والثانى برقم سجل ١٦٥٣٩ - الوزن ٢.٤٧
جرام والقطر ٢١.٥ مم والثالث وزنه وقطره كالسابق تماماً.

(٢) رقم السجل ١٧٨٨٣ - الوزن ٣.٦٦ جرام والقطر ٣.٤٥ مم.

(٣) Nuri (P.) op. cit No. 667.

(٤) Lane-Pool: Catalogue of the collection of Arabic coins - p. 302.

(٥) CIC No S. 3780-3788.

وفيما أبدت أنصاف الزر محبوب المضروبة بمصر التزاماً صارماً بالتقاليد الجديدة لنقوش الزر محبوب التي تأثرت بطريقة إثبات التواريخ على الفندقيات، ظلت أنصاف الولايات المغربية ملتزمة بذات الطريقة التي كانت متبعة في تأريخ نقود طراز الزر محبوب، وهي إثبات تاريخ واحد على القطعة هو تاريخ سكها.

ويبدو ذلك جلياً في أنصاف الزر محبوب المضروبة في ولاية تونس والتي حوت كتابات نسخية مختصرة من العبارات المألوف ورودها على دنائير المحبوب ويظهر أن ذلك أصبح من التقاليد الثابتة لدار ضرب تونس إذ سبق أن رأينا مثلاً مشابهاً في أنصاف السلطان مصطفى الثالث^(١).

ولدينا عدة أنصاف من ضرب تونس عام ١١٨٨ هـ، نشر نوري (Nuri)^(٢) إحداها، ونشر أيضاً لين بول (Lane-Pool) نصفاً مطابقاً له من مجموعة دار الكتب المصرية^(٣)، وكتابتهما على هذا النحو:

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب
البرين والبحرين	في
السلطان عبد الحميد	تونس
خان عز نصره	١١٨٨

٢- طراز الفندقلي:

من النوع ذى الطغراء المنفردة بوجه الفندقلي نشر «برنار» ديناراً على الظهر منه تاريخ اعتلاء عبد الحميد الأول للعرش وهو عام ١١٨٧ هـ، وأيضاً الرقم (٥) فوق حرف الباء في كلمة ضرب^(٤)، أى أن هذا الفندقلي قد ضرب في العام الخامس من حكم السلطان. وثمة فندقلي آخر من نفس الطراز ولكن من ضرب إسلامبول، وفوق حرف الباء في كلمة (ضرب) الرقم ١٦، بما يعنى أنه قد سك في العام الأخير من عهد عبد الحميد الأول، وهذا الدينار ضمن مجموعة دار الكتب المصرية^(٥).

(١) CIC No. 3737.

(٢) Nuri (P.): op. cit. No 671.

(٣) Lane-Poole: op. cit p. 302.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٧٣ لوحة (٢) شكل (٩).

(٥) CIC: No. 3762.

أما النوع الثاني من دنانير الفندقلي التي تميز بوجود كتابات مع الطغراء، فمن أمثلتها دينار من ضرب مصر نشره لين بول (Lane-Pool)^(١) وهو يشبه الفندقيات المماثلة التي ضربت في عهدي عثمان الثالث ومصطفى الثالث (القطع ١٠٩ - ١١٠ - ١١٢)، وتجد في كتابات الظهر التي نقش بها صيغة «سلطان البرين» الرقم ١ فوق حرف النون في كلمة ابن أي أنه قد سك بعد عام من صعود السلطان لسدة العرش.

وقد نوه أرتوك (Artuk) لدينار^(٢) مماثل، كما أشار Nuri إلى ثالث ولكن الرقم المنقوش على ظهره كان هو الرقم ٢^(٣).

وقد أظهرت دار ضرب طرابلس غرب تأثيراً واضحاً والتزاماً صارماً بتقاليد ضرب هذا النوع من الفندقيات بخلاف ما درجت عليه الولايات المغربية من مباينة نقوش مسكوكاتها بعض الشيء عن الطراز الذي تأمر الدولة بالسك وفقه، وهناك دينار يشبه الدنانير السابقة التي ضربت بمصر، ولكنه ضرب طرابلس غرب وعلى ظهره الرقم ٧^(٤)، مما يشير إلى أنه ضرب في العام السابع من سلطنة عبد الحميد الأول. وقد نشر نوري (Nuri) فندقياً آخر مماثلاً له أيضاً^(٥).

ومن الجدير بالذكر أنه نودي في مصر بإبطال المعاملة بالذهب الفندقلي الجديد في ٢٠ جمادى الآخر من عام ١٢٠١ هـ^(٦)، وهو ما يوحى بالتوقف عن سكّه في هذا التاريخ أو قبله على أقل تقدير.

١٩- النقود الذهبية للسلطان سليم بن مصطفى:

في عهد هذا السلطان الذي بقى في كرسي العرش من عام ١٢٠٣ إلى سنة ١٢٢٢ هـ، خسرت الدولة العثمانية حروبها مع روسيا والنمسا، وفي عهده استولى بونايرت على مصر وبعض جهات فلسطين، وثار على السلطان الإنكشارية وعزلوه بعد قتلهم رجال الدولة لأنهم وافقوا سليماً الثالث على إدخال النظام العسكري الجديد في بلاد الدولة^(٧).

(١) وذكر خطأ أنه من طراز الزر محبوب Lane - Pool: op. cit p. 301

(٢) Artuk: op. cit No. 1882.

(٣) Nuri (P.): op. cit: No. 666.

(٤) CIC: No. 3730.

وقد سبق أن نشره لين بول على أنه من دنانير الزر محبوب انظر : Lane-Pool: op. cit: p. 302

(٥) Nuri (P.) i op. cit No. 565.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ٢ ص ٢٠٤.

(٧) يوسف آصاف: تاريخ آل عثمان ص ١٣٩، ١٤١.

وفي بداية عهد هذا السلطان حاولت الدولة تحسين عيار الذهب المضروب بدار ضرب مصر فأرسلت أمراً عالياً في عام ١٢٠٣هـ بأن يكون عيار الذهب المصري ١٩ قيراطاً^(١). وقد ضرب دنانير الزر محبوب وأجزاؤها غير مرة في عهد سليم الثالث، فسكت في الأعوام ١٢٠٣هـ وفي زمن عزت محمد باشا (١٢٠٥ - ١٢٠٨هـ) وفي زمن صالح باشا (١٢٠٨ - ١٢١١هـ)، وكانت دائماً بوزن رسمي ٢٥٩٢ جرام وعيار رسمي ٦٩٨ من الألف وإن سكت بعتار ٦٧٩^(٢) من الألف، أما أنصاف وأرباع الزر محبوب فقد كان مقدراً لها أن تسك بنفس العيار في الأعوام ١٢٠٣هـ و ١٢٠٤، ١٢١١ - ١٢١٣هـ، ولكن الأنصاف سكت في عام ١٢٠٤هـ بعتار قدره ٦٦٨ من الألف وبوزن يتراوح بين ٢٩٠ و ١٢٣٠ جرام أي أقل دائماً من الوزن الرسمي وهو ١٢٩٦ جرام، أما الأرباع فقد ضربت في بداية عهد سليم الثالث بوزن قريب من الوزن الرسمي (٠٫٦٤٧ جرام) ولكن بعتار لا يتجاوز ٦٦٧ من الألف^(٣).

كما ضربت دنانير الفندقلي وأجزاؤها، ومن أمثلة هذا الطراز ذى الطغراء مع كتابات أخرى على الوجه، دينار محفوظ بدار الكتب المصرية، نجد على الوجه منه طغراء السلطان سليم بن مصطفى خان وأسفل منهما العبارة الدعائية «عز نصره» وضرب في إسلامبول مع تاريخ اعتلاء السلطان للعرش وهو عام ١٢٠٣هـ، أما على الظهر فكتابات عبارة عن صيغة «سلطان البرين» وفوق حرف (النون) في كلمة ابن رقم ٦ أي أنها سكت في العام السادس لحكم سليم الثالث (١) وقد نشر أرتق (Artuk) ديناراً مماثلاً ضرب في نفس التاريخ^(٤). وفي مصر ضربت دنانير من هذا الطراز، منها دينار بظهره الحرفان (اس) فوق (النون) في كلمة (ابن) بدلاً من الرقم الموجود على الدينار المضروب في إسلامبول^(٥)، ويبدو أنه قد سك في ولاية إسماعيل باشا الذي تولى الباشاوية قبيل وفاة السلطان عبدالحميد الأول، وأقصى عنها في غرة رمضان عام ١٢٠٥هـ^(٦)، أي أن هذه القطعة الذهبية قد ضربت بين عامي ١٢٠٣ و ١٢٠٥هـ.

(١) أمين سامي: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٧.

(٣) المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٧.

(٤) Lane-Pool: op. cit. p 304.

(٥) Artuk: op. cit No. 1900.

(٦) CIC: No 3809 وقد نشر Nuri ديناراً مشابهاً أيضاً، انظر: Nuri (P.) op. cit No. 702 قد وكذلك

سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٨ وإن كان خالياً من حرفي (اس).

ثانياً: النقود الفضية العثمانية

تعد دراسة النقود الفضية العثمانية المتداولة بمصر من أصعب مجالات البحث في المسكوكات العثمانية بصفة عامة، ذلك لأنه لا توجد عملة عثمانية سابقة على القرن التاسع عشر الميلادي (١٣هـ) تحمل ما يدل على تسميتها^(١).

كما لا تعدو محاولة تسمية القطع الفضية بناء على وزنها وما جاء بالمصادر التاريخية أو الوثائقية، أن تكون «مقاربة» تحمل من الشك قدر ما بها من اليقين.

ليس ذلك فحسب، بل يضاف إلى الصعوبة السابقة حقيقة أن الأتراك بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة كانوا يضربون قليلاً من العملات الفضية مما جعل استخدام العملات الفضية في العمليات التجارية الكبيرة بالقاهرة يكاد يكون قصراً على العملات الأجنبية^(٢). وعلى الرغم من أن النقود الفضية التي ضربت بالآستانة كان تتبع «النظام العشري» في سك مضاعفات البارة (٥ إلى ١٠ بارة ثم ٢٠-٤٠-٦٠-٨٠-١٠٠ بارة)، إلا أن مصر لم تأخذ على نحو معتاد بهذه السلسلة من العملات التي تشكل نظاماً نقدياً كاملاً من النقود الفضية أو البرونزية والتي تنهض على تقسيمات السلم العشري الذي تكون فيه البارة الواحدة هي أدنى درجاته^(٣).

وكما لاحظ جب (Geb) فإن إجراءات سك النقود العثمانية الفضية كانت عفوية إلى حد ما وغير منتظمة، حتى إننا لا نستطيع التأكد باستمرار وبدقة من القصد من أية عملة مفردة من تلك العملات التي وصلتنا^(٤).

وبعيداً عن هذه الصعاب فإن الثابت تاريخياً، من خلال الوثائق والمصادر التاريخية، أن النقود الفضية العثمانية المتداولة بمصر كان يتم التعامل بها عدداً ووزناً^(٥)، وأن أنواعها الرئيسية

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامي والغرب - ج ٢ ص ١١٤

(٢) Raymond (A.): Artisan et Commerçants Au Cairo. Au XVIII e Siecle. Institut Fran- cais de Damas, Damas. 1973 - Tome 1. p. 20.

(٣) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٤. وسيأتي ذكر البارة لاحقاً.

(٤) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٤.

(٥) يشار في وثائق المحكمة الشرعية أحياناً إلى الأنصاف الفضة العددية الديوانية كما في: محكمة بولاق سجل (١٠) حجة ٢١ بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٠٥١هـ «من الفضة العددية الأنصاف الديوانية، وفي أحوال كثيرة يتم وزن النقود ولا سيما في عمليات البيع والشراء التي تتم فيها معارضة النقود الذهبية أو الريالات الأوربية بالأنصاف الفضية وفي هذه الحالات يشار إلى أن الصراف قام بعد وزن النقد فيقال «نقادة وعدد ووزن» كما في: سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٧ حجة بتاريخ ١٩ ربيع آخر عام ١١٩٥هـ.

التي وردت فيها لا تعدو الأقجاة وأنصاف الفضة (البارات) والقروش والريالات العثمانية. وسنعرض فيما يلي لتاريخ كل نوع منها ثم نعرض بعد ذلك لدراسة وصفية للقطع الفضية التي وصلتنا خلال فترة الدراسة.

١- الأقجة:

وهي أصغر وحدات النقود الفضية العثمانية، ووردت غالباً بصيغة إخشاً في المصادر التاريخية المصرية، وهي كلمة تركية معناها اللغوى الضارب إلى البياض^(١).

وقد ضربت أول أقجة باسم «أورخان» في عام ٧٣٩هـ (١٣٢٨م)^(٢) وجاءت هذه السكة مماثلة للنقود التي ضربها السلاجقة على الفرار البيزنطي، وتعد كلمة «أقجة» التي أطلقت على هذه القطعة النقدية في آسيا الصغرى ترجمة لكلمة Asporn أى البيضاء الشائعة في بيزنطة منذ القرن ١٠م^(٣).

وتعرف هذه الأقجة باسم أقجة عثمانى أى قطعة صغيرة من الفضة العثمانية^(٤)، وسماها الفرس في حين انتشارها «أفجوى» وأطلق عليها العرب المقطعة لوجودها قطعاً صغيرة^(٥).

وقد استحدثت الأقجة تسميتها التي تعنى المبيضة أو البيضاء في البداية لغلبة الفضة على معدنها حيث كان عيارها يبلغ نحو ٩٠٪^(٦).

أما من حيث الوزن فقد كان في بداية سك الأقجة نحو ١ر١٥٤ جرام^(٧)، وظلت محافظة

(١) د. أحمد السعيد سليمان: تاصيل ما ورد في الجبرتي - حق ٢٣، ويذكر د. أحمد فؤاد متولى أن الأقجة مشتقة من كلمة آق التي تعنى في التركية أبيض اللون - قانون نامه ص ١٦ هامش (١)، بينما يرى سليم عرفات أن كلمة أقجة مغولية الأصل ومعناها القطعة البيضاء - النقود العربية الفلسطينية ص ٢٢٢.

(٢) وتعمل قطع الأقجة التي ضربت في عهد أورخان بن عثمان شهادة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وأسماء الخلفاء الراشدين الأربعة مع الإشارة إلى دار الضرب وتاريخه، وربما حملت أيضاً ضمن نقوشها البسملة. انظر: Artuk (Ibrahim): Early Ottoman Conis of Orhon Ghazi as Confir- mation of his Sovereignty in Near east N. V Iconography. Epigraphy and History Studies in Honour of George Miles - A.V.B. (U.S.A.) 1974 - pp457-459.

(٣) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي - بيروت ١٩٨٤ (ط ١٠) ص ٤١٢.

(٤) جب وبون: المجتمع الإسلامي - ج ٢ ص ١٠٤.

(٥) أنستاس الكرملي: النقود العربية ص ١٦٥.

(٦) عماد عبد السلام رءوف العطار: بعض العملات المستخدمة في الموصل في العهد العثماني وأقيامها - مجلة المسكوكات - العدد ٥ لسنة ١٩٧٤ - بغداد ١٩٧٤ - ص ٩٣-٩٤.

(٧) عماد عبد السلام: المرجع السابق - ص ٩٤.

على وزنها وعيارها إلى أن تم فتح القسطنطينية ومنذ عهد محمد الفاتح إلى عهد سليم الأول تعرضت الأقجة للتدهور على مراحل بحيث لم تعد تزيد كثيراً عن نصف قيمتها الأصلية وظلت على هذا المستوى إلى عهد مراد الثالث^(١).

وقد عرفت الأقجة في مصر بهذا الاسم وإن كتبها بعض المؤرخين اخشا أو اقشا^(٢) واشتهرت أيضاً بالعثماني ولعل ذلك اختصار لاسمها الكامل آقة عثمانى وكثيراً ما ورد في وثائق المحكمات الشرعية الإشارة إلى «عثماني فضة»^(٣)، وجمعها «عثمانية»^(٤). وكان بعضها يرد من بلاد السلطنة كما يستفاد من قيام أحد الأشخاص بتسلم «جملة من الفضة العثمانية معاملة الروم وقدرها خمسة عشر ألف عثمانى وذلك من جملة اثنين وعشرين ألف عثمانى وسبع مائة عثمانى»^(٥).

وقبل عهد محمد الفاتح كانت الأقجات تضرب بطراز واحد، فتحمل على الوجه اسم الأمير العثماني ودعاء «خلد الله ملكه» ويحمل الوجه الثاني «الشهادة»، دون ذكر لاسم والد الأمير أو إشارة إلى زمان الضرب ومكانه^(٦).

وظهر الأقجات التي ضربت في عهد سليم الأول قبل غزوه لمصر، تخليها عن نقش شهادة التوحيد فعلى وجه بعضها نجد اسم السلطان «سلطان سليم شاه بن بايزيد خان» وعلى الظهر عبارة «عز نصره» «قسطنطينية ٩١٨هـ»^(٧).

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة عدة أقجات، منها اثنان ضربتا بالقسطنطينية قبل دخول سليم إلى مصر نجد على وجه الأولى^(٨) (قطعة ١) في ثلاثة أسطر:

- (١) جب وبون: المجتمع الإسلامي - ج ٢ ص ٧-١٠٨.
- (٢) أنستاس الكرملي: المرجع السابق ص ١٦٥.
- (٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) - ص ٣٠ جة (١٤٦) بتاريخ ٢٧ جمادى الأول سنة ٩٤٣هـ.
- (٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٨٣ حجة (٤٤٧) بتاريخ ١٣ ربيع الأول سنة ٩٣٤هـ.
- (٥) مبایعات الباب العالي سجل (١) ص ٢١٨ حجة (٩١٢) بتاريخ ٣ رجب سنة ٩٣٧هـ.
- (٦) كارل برو كلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية - ص ٤١٢، وأورد د. أحمد فؤاد متولى أن أسماء الصحابة قد سجلت مع شهادة التوحيد على الأقجات العثمانية الأولى - انظر - قانون نامه - ص ١٦، ١٧ هامش (١) للمحقق.
- (٧) سليم: عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٢.
- (٨) رقم السجل ١/١٧٦٣٧. إلوزن، إلوزن، جردم، القطني، ١٧٦٥، غسان، غسان، تاج، يتسلا، شليخ.
- (٩) رقم السجل ١/١٧٦٣٧. إلوزن، إلوزن، جردم، القطني، ١٧٦٥، غسان، غسان، تاج، يتسلا، شليخ.

سليم
بن
بايزيد خان

بينما جاءت ألقاب السلطان كاملة على وجه القطعة الثانية^(١) (قطعة ٢) :

سلطا (ن)
سليم
شاه
بن
بايزيد خان

وتتفق نقوش الظاهر في القطعتين من حيث ورود العبارة الدعائية (عز نصره) وسنة
ومكان الضرب (قسنطينية ٩١٨) وإن تميزت القطعة رقم « ٢ » عن السابقة بوجود كلمة
« سنة » قبل تاريخ الضرب .

وبعد غزو مصر والشام وضم أجزاء من شمال أفريقيا تعددت دور الضرب التي ضربت
فيها الآقجة التي لم تعد تسك على نسق واحد أو وزن واحد^(٢) .
ومن الأمثلة الدالة على ذلك آقجة من ضرب تونس^(٣) (قطعة ٣) ، حملت على الوجه
اسم السلطان سليم في صيغة على هذا النحو :

سلطا
سليم
بن
بايزيد

أما الظاهر فقد جاءت نقوشه أكثر اختصاراً إذ اقتضرت على الإشارة لدار الضرب فحسب :

ضرب
تونس

ومهما يكن من أمر ، فإن دخول الآقجة إلى مصر مع جيوش سليم الأول ، قد أدى إلى

(١) رقم السجل ١٧٦٣٧ / ٤ - الوزن ٦٧ر . جرام - القطر ٥٥م .

(٢) د . أحمد فؤاد متولي : قانون نامة - ص ١٧ (هامش ١) .

(٣) رقم السجل ١٧٦٤٢ - الوزن ٧٠ر . جرام - القطر ٧م .

اضطراب واضح في التداول النقدي نظراً لخفة وزنها بالقياس إلى النقود المصرية، حتى إن المصريين امتنعوا عن قبول النقود الفضية التركية أى الأقبجة التي تحتوى على نسبة عالية من النحاس في سبيكاتها وهو ما اضطر خايربك إلى أن يعلن بالأسواق عن إعدام من يردها شتقاً^(١)، وإن لم يرد ما يفيد إعدام أحد لامتناعه عن التعامل بها.

ويبدو أن الأقبجة التي ضربت بمصر في ولاية خايربك كانت منخفضة العيار، وهو ما تعترف به صراحة قوانين السلطان سليمان التي قررت أنه مع تغيير خايربك لعيار الأقبجة التي كانت تضرب في دار الضرب بمصر تعذر استقرار سعر الأشرفي وتعددت أسعاره واختلفت في الأيام السيرة.. فصدر الأمر السلطاني بتصحيح عيار الأقبجة وجعلها خالصة العيار^(٢).

غير أن محاولات سليمان القانوني ومن أتوا بعده للحد من تدهور الأقبجة، أصيبت بانتكاسة كبيرة في عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢هـ - ١٠٠٣هـ)، إذ انتقلت في سلطنته الأزمة المالية التي نشبت في النصف الغربي من البحر المتوسط منذ عام ١٥٦٠م (٩٦٨هـ - ٩٦٩هـ) بسبب تدفق فضة أمريكا إلى الأملاك العثمانية أيضاً، ومما ضخ من هذه الأزمة وعجل بها توسع مراد بشكل مبالغ فيه في زيادة أعداد الجيش الثابت، وهو ما أدى إلى انخفاض ما تحتويه الأقبجة من الفضة بمقدار النصف^(٣).

ونجد صدق هذا الانخفاض واضحاً في سجلات المحكمة الشرعية التي ندرت فيها الإشارة إلى الأقبجة باسم العثماني^(٤)، وبدءاً من عام ١٠٢٦هـ على أقل تقدير، أصبحت الأقبجة تعرف في سجلات المحكمة بالفلوس النحاس تمييزاً لها عن «الفلوس النحاس الجدد»^(٥)، فيشار إليها «بالفلوس النحاسي الأنصاف»^(٦) أو «الفلوس النحاس»^(٧) أو «أنصاف فلوس نحاس»^(٨).

وقد حاول السلطان مصطفى الأول إبان سلطنته الثانية أن يتغلب على ثورات الجند بسبب تخفيض قيمة الأقبجة، فقام في عام ١٠٣١هـ (١٦٢٢م) بإصدار نقد فضي من

(١) ابن إياس: بدائع الزهور: ج ٥ ص ٣٣٥.

(٢) د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة ص ٥٩.

(٣) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٤) آخر هذه الإشارات في: مبيعات الباب العالي سجل (٨٥) ص ١٧ حجة ١١٧ بتاريخ ١٧ ذى الحجة سنة ١٠١٣هـ.

(٥) المقصود بالفلوس النحاس الجدد (مفردها جديد)، وتجمع أيضاً أجداد) تلك المضروبة من النحاس الخالص ويتم التمييز بينها وبين الأقبجة من أسعار الصرف أيضاً (انظر ملحق أسعار الصرف).

(٦) الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٧٦ حجة ٦٥٠ بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٠٢٦هـ.

(٧) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٣٠ حجة ٦٠٩ بتاريخ ٧ ربيع أول سنة ١٠٩٣هـ.

(٨) مبيعات الباب العالي سجل (١٧٥) ص ٦٤ حجة ١٩٩ بتاريخ ٩ غرة وبيع ثان سنة ١٠٢٦هـ.

فئة العشر آقجات^(١).

ويمكن القول بأن الأقجة ظلت متداولة بمصر إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجرى (١٨م) على أقل تقدير، فنسمع عنها فى أحداث عام ١١١٤هـ باسم «الفضة البيضاء»^(٢)، ورغم أن الإخشا قد أبطلت بصورة مؤقتة بسبب ثورة العامة فى شوال عام ١١٤٥هـ، حين عرض الأمر على الآستانة^(٣)، إلا أنها عادت للتداول بعد وقت قصير ربما بسبب رفض الدولة العثمانية لقرنان باشا مصر بإبطالها، ففى ٢٤ شوال سنة ١١٤٧هـ وأثناء مرور موكب الباشا الجديد «ياكير باشا» صرخت العامة فى وجهه بسبب فساد المعاملة وعلى رأسها الإخشا^(٤)، ومع ذلك فقد استمرت متداولة بين الناس بعد أن تجاهل الباشا نداءات العامة^(٥).

وأخر ذكر للإخشا فى المصادر التاريخية يرجع إلى ١١ شوال سنة ١١٤٨هـ وهو التاريخ الذى ورد فيه أمر شريف من استانبول بإبطال أنصاف الفضة المرادية وبيعها وزناً على أساس أن كل درهم منها «بأربعة أنصاف إخشا»^(٦).

وليس هناك ما هو أدل على تدهور الأقجة وتراجع أهميتها فى التداول النقدي من أن هذه العملة الصغيرة لم تعد تستخدم فى الحسابات الرسمية العثمانية بعد نهاية القرن السابع عشر الميلادى^(٧). كما وأن صامويل برنار الذى أشرف على دار ضرب مصر أثناء الاحتلال الفرنسى، لم يشر من قريب أو بعيد لأى آقجات من ضرب مصر عند دخول الحملة الفرنسية إلى البلاد، معتبراً أن أصغر فئات النقد الفضى تلك القطع الرقيقة المعروفة بالأنصاف الفضية^(٨).

(١) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٨.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر - ص ١٦٨. ولم يرد ذكر للإخشا فى لوحة التسعير المؤرخة بعام ١١٣٩هـ - انظر محلق (١) السطور ٣٩-٤١.

(٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٥٨٤.

(٤) الجيرتى: عجائب الآثار - ج ١ ص ٣-١٩٤.

(٥) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٥٩٥.

(٦) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٦١٢.

(٧) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٠ هامش (٢) ومن الجدير بالذكر أن الأتراك كانوا يسمون الآقجات التى ضربت منذ عهد محمد الرابع بأسماء ساخرة لكثرة النحاس فى خليطها المعدنى، فكانوا يسمونها باستخفاف «عجر» وهى دكان نبيذ «وهمر» - انظر - جب وبون - المرجع السابق ج ٢ ص ١١٠.

(٨) وصف مصر ج ٦ ص ٧٧.

٢- النصف فضة:

هو نقد مصرى قليل الثمن، واختلف سعره باختلاف السنوات ويجمع على أنصاف^(١). ويرجع أصل هذه التسمية التى تدل فى العصر العثمانى على وحدة النقد الفضى التالية للآقجة إلى العصر المملوكى، عندما قام الملك المؤيد أبو النصر شيخ بضرب أنصاف دراهم عرفها العامة باسمه فكان يقال لها مؤيدى أو ميدي^(٢). ويعود أقدم ذكر مؤكد لهذه العملة إلى عهد المؤيد شيخ نفسه، إذ جاء بوثيقة الوقف الخاصة بجامعة عند الحديث عن رواتب الأئمة أن هذه الرواتب تصرف من الفضة الأنصاف^(٣).

وقد استمر ضرب هذه الأنصاف، أى أنصاف الدرهم، فى العصر العثمانى حسبما يتضح من حوادث اضطراب التداول النقدي التى أوردها ابن إياس منذ عام ٩٢٣هـ وهو العام الذى دخل فيه العثمانيون إلى مصر^(٤).

وبمرو الزمن حل النصف فضة أو الميدي محل الدرهم كوحدة رئيسية للنقد الفضى فى مصر^(٥)، وظلت هذه العملة رديفاً من الزمن دون أن يكون لها علاقة بالنقود الفضية التى تضرب فى باقى أجزاء الدولة العثمانية فكانت هى الوحدة النقدية الوحيدة غير المتوافقة من أنماط النقود العثمانية المضروبة فى الآستانة^(٦).

وعلى الرغم من أن عامة المصريين كانت تعرف النصف فضة عادة بالمؤيدى أو الميدي وجمعها ميائده^(٧) إلا أننا لا نجد أثراً البتة لهذه التسمية سواء فى وثائق المحكمة الشرعية أو حجج الأوقاف^(٨).

(١) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٨٦.

(٢) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٦.

(٣) د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٠ ص ١٨٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٢١٤.

(٥) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة - النهضة المصرية - القاهرة - ط ٢١٤٥ - ص ٤٢.

(٦) Raymand (A.): op. cit p. 25.

(٧) د. يوسف صلاح الدين: المرجع السابق ص ١٢٠، وقد ترك ذلك أثره فى الأمثال الشعبية المصرية فكان يقال «الميدي الأبيض ينفع فى اليوم الأسود» أحمد تيمور: الأمثال العامية، مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ط ٤، ١٩٨٦ - ص ٢١١.

(٨) وأقدم إشارة للنصف فى وثائق المحكمة الشرعية ترجع إلى عام ٩٣٤هـ - انظر على سبيل المثال: محكمة الصالحية النجمية - سجل ٤٣٩ - ص ٨٤ حجة (٤٤٨) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ٩٣٤هـ. وتكاد أنصاف الفضة أن تكون النقد الأوحى المذكور فى مصارف حجج الأوقاف المصرية راجع على =

وقد عرف العثمانيون هذه العملة المصرية باسم «البارة»، كما يستفاد مما جاء في قانون نامة من أن خراج مصر كان يجبي منذ سالف الأيام وسابق السنين والأعوام «إشارة إلى العصر المملوكي»، على حساب الأشرفي «بخمسة وعشرين بارة»^(١).

وحدث أن قامت الدولة العثمانية في وقت لاحق بضرب «البارة» لتيسير عمليات التبادل التجاري^(٢) ويكتنف الغموض التاريخ الذي سكت فيه هذه العملة خارج مصر لأول مرة. وإن كان من المؤكد أن تسمية «البارة» كانت شائعة كمرادف للنصف فضة في مصر منذ عهد سليمان القانوني حسبما جاء في قانون نامة، وهو ما ينطبق أيضاً على فلسطين في القرن ١٠هـ/ ١٦م^(٣). كما عرف العراق البارة كعملة عثمانية منذ هذه الفترة أيضاً^(٤).

ورغم ذلك فإن التاريخ الأكثر ترجيحاً لقيام الدولة العثمانية بضرب البارة هو بداية القرن السابع عشر الميلادي، حيث حلت هذه العملة بسرعة محل الأقجة باعتبارها أدنى وحدات النقد^(٥). ولم تسطع تسمية البارة أن تفرض نفسها على التداول النقدي بمصر إلا في سجلات الضرائب الديوانية^(٦) ولاسيما في القرن ١٨م «١٢هـ»، كما لم تنجح هذه الكلمة الفارسية الأصل في حجب الجذور المصرية لهذه العملة التي سكت تقليداً للنصف فضة، إذ طفقت البارة تعرف في بعض البلاد العربية باسم «مصرية»^(٧) وهو ما أعطى للنقود عامة فيما بعد، وخاصة في المشرق العربي تسمية «مصارى»^(٨).

وقد سكت من «البارة» العثمانية عدة مضاعفات بدءاً بالقطع ذات الخمس بارات التي يسميها الأتراك بشلك والمصريون خمساوية وذات العشر بارات أو (تلك) ثم ذات الخمسة

= سبيل المثال لا الحصر: حجة وقف حسن الرومي (أوقاف ١٠٧٩) بتاريخ ٨ شوال ٩٤١هـ - سطر ٥١-٧٥، وأيضاً حجة وقف خاصة بتكية للخلوتية مؤرخة في ١٠ شعبان عام ٩٤٨هـ - انظر - ناهد حمدي أحمد: وثائق التكايا في العصر العثماني - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس (شعبة الوثائق) - ١٩٨٤ - ج ٢ ص ٥٦.

- (١) د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة - ص ٥٩.
- (٢) جب وبون: المجتمع الإسلامي - ج ٢ ص ١١.
- (٣) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧.
- (٤) عماد عبدالسلام - بعض العملات - ص ٩٧.
- (٥) دائرة المعارف الإسلامية - القاهرة ٣٤-١٩٣٥ - مجلد ٣ ص ٢٧٢ - ٢٧٣. ويبدو أن ذلك قد تم في عهد السلطان عثمان الثاني وبالتحديد في عام ١٠٢٩هـ (١٦٢٠م) - سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٨.
- (٦) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٨٣-٨٤.
- (٧) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص ٩٧، ويذكر الكرملى أن الأتراك أخذوا لفظ بارة عن الفرس ومنهم أي الأتراك، عرف العرب هذه التسمية - النقود العربية - ص ١٦٦.
- (٨) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٨٣-٨٤.

عشر بارة أو (نبشلك) ويسميتها المصريون نصف صلدى^(١). وكما حدث مع الآقجة، تدهورت قيمة النصف فضة أو البارة وفقدت نصف قيمتها بضرية واحدة في عصر مراد الثالث حوالى عام ٩٩٢هـ (١٥٨٤م)^(٢)، وذلك نتيجة لنقص غنائم الفتوحات التي توقفت وأدت إلى أزمة اقتصادية حادة خفضت بسببها قيمة العملة الفضية من أجل قيام الدولة بدفع رواتب الجند والموظفين وسد النفقات المالية الأخرى، وزاد الأمر سوءاً تدفق الفضة من أمريكا^(٣).

وترتب على الخفض المتواتر لقيمة النصف فضة (البارة) أن هذه العملة التي كانت تزن في الأصل ١ر٢٨ جرام أصبح من المفروض أن تزن ٦٨٩، جرام وبها ٧٠٪ من الفضة عام ١٦٩٨م (١٠-١١١هـ) وفي عام ١٧٠٣هـ (١١١٥هـ) لم تعد تزن سوى ٥٨١ جرام^(٤). وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر كانت قطع النصف فضة رقيقة للغاية^(٥) ونظراً لتضاؤل قيمة الأنصاف، كانت توضع في أكياس تيسيراً لإجراءات العدد في عمليات البيع والشراء الكبيرة أو عند تحصيل الأموال الحكومية، وكانت قيمة الكيس المصرى ٢٥٠٠٠ نصف فضة، فى حين كان الكيس فى القسطنطينية يقدر بعشرين ألف بارة فقط^(٦). كما أن الألف قطعة من هذه الأنصاف كان يوضع فى قراطيس ورقية^(٧).

ولما كانت قيمة هذه الأنصاف عرضة للتغير من فترة إلى أخرى فقد كانت تحرص بعض الوثائق على تحديد ماهية الفضة بنسبتها مثلاً إلى السلطان الذى سكت فى عصره، فكان يقال مثلاً للأنصاف التى ضربت فى عهد سليمان القانونى «من الفضة السليمانية الكبيرة مائة نصف واحدة»^(٨) أو «نصفه فضة من الفضة الجديدة السليمانية معاملة الديار المصرية»^(٩).

(١) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٧ وجاء بالأمثال الشعبية المصرية «ما ينفعك إلا خمستك اللي فى إيدك» إشارة للعملة ذات الخمس بارات وأصابع اليد أيضاً انظر أحمد تيمور: الأمثال العامة - ص ٥٤٠.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص ٥٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى - ص ٢٨٥.

(٤) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٧.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص ٢٢١ حجة بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١١٧٨هـ. وكلمة

كيس تعنى خزينة أو ما تحرز فيه الدراهم وتقابلها فى اللغة الفرنسية كلمة Caisse - انظر د. فؤاد حسنين: الدخيل - ص ٣٦.

(٦) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٢.

(٧) جاء فى الجبرتى فى حوادث عام ٢٠٠هـ، وجلس حسن باشا القبطان بمدرسة الغوزية لمشاهدة خروج المحمل ووزع على كل طائفة من طوائف الأشاير ألف نصف فضة فى قرطاس. انظر: عجائب الآثار - ج ٢ ص ١٧٣.

(٨) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٢٩ حجة (٥٤٨) بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ٩٣٤هـ.

(٩) حجة وقف محب الدين أبى الطيب (١١٤٢هـ) بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ٩٣٤ (الأسطر ١٧٣ - ٢٤٥).

وأيضاً «من الفضة الجديدة السليمانية ألفين نصف»^(١) وعندما استمرت الأنصاف السليمانية في التداول إلى ما بعد وفاة السلطان سليمان القانوني، كان يكتفى بالإشارة إليها بوصفها «أنصاف فضة سليمان»^(٢).

وكذلك وصفت الوثائق الأنصاف التي ضربت في عهد سليم الثاني بأنها «من الفضة الجديدة السليمية»^(٣)، والتي سكّت في سلطنة مراد بن سليم بأنها «من الفضة المرادية المتعامل بها بالديار المصرية»^(٤) أو «من الفضة الجديدة المرادية معاملة تاريخه بالديار المصرية»^(٥).

ولم يختلف الأمر عن ذلك فيما يتعلق بالأنصاف التي سكّت في زمن السلطان أحمد الأول، فوصفت «بالفضة الجديدة الأحمدية»^(٦)، واكتفى بوصفها «بالفضة الأحمدية معاملة مصر المحروسة»^(٧) في آخر سنة من مدة سلطنته.

ولعل أشهر أنصاف الفضة وأعظمها أثراً في التداول النقدي تلك المنسوبة للسلطان مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٤٩ هـ) والتي عرف النصف منها «بالمرادى» وتعد أعيد ضربها عند تولي السلطان مصطفى الثاني عام ١١٠٧ هـ^(٨) ولم يبطل التعامل بها في مصر إلا بموجب خط شريف في ١١ شوال عام ١١٤٨ هـ^(٩).

ويمكن الجزم، من خلال استقرار سجلات المحاكم الشرعية بأن الإشارة إلى الأنصاف الفضية، بنسبتها إلى السلاطين قد توقفت عند منتصف القرن الحادى عشر الهجرى ١١٧ هـ، وبينما اكتفت معظم حجج الأوقاف بالإشارة إلى مصارفها «بالنصف فضة» دون إلحاق أى صفة أخرى بها^(١٠)، نجد أن وثائق المحكمة تومئ في بعض الأحيان للأنصاف

- (١) محكمة بولاق سجل (٤) ص ١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ شوال سنة ٩٥٤ هـ.
- (٢) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٨٤ هـ (عهد مراد الثالث).
- (٣) حجة وقف محمود باشا (١٠٢٢ أوقاف) بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ٩٧٤ هـ ص ٦٤-٧٤.
- (٤) حجة وقف مسيح باشا (٢٨٣٦ أوقاف) بتاريخ ٢٨ جماد أول سنة ٩٨٨ هـ ص ١٤٣-١٨٧.
- (٥) مبيعات الباب العالي سجل (٥٧) حجة (٢١٢) بتاريخ أول محرم سنة ١٠٠١ هـ.
- (٦) ناهد حمدي: وثائق التكايا ج ٢ ص ٩ نقلاً عن وثيقة وقف يوسف ستان المررخة بعام ١٠١٦ هـ.
- (٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٢٣٢ حجة ٨٥٠ بتاريخ ٥ شوال سنة ١٠٢٦ هـ.
- (٨) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة - ص ١٤٢.
- (٩) أحمد شلبي: أوضاع الإشارات ص ٦١٢.
- (١٠) كما هو الحال في: حجة وقف رضوان بك (٩٩٥ أوقاف) مؤرخة بآخر رمضان ١٠٣٩ هـ - سطر ٤٨٠ وحجة وقف مصطفى جوريجي مرزة (٥٣٥ أوقاف) مؤرخة في ١٨ شعبان سنة ١١١١ هـ ص ٢١. وحجة وقف عثمان كتنخدا (٢٢١٥ أوقاف) وتاريخها ٢٥ ربيع الآخر ١١٤٩ هـ - ص ٢٣٩. وأيضاً حجة وقف أحمد كتنخدا الخربوطلى (٢٢٢٦ أوقاف) بتاريخ ٢١ جماد أول عام ١١٥٠ هـ ص ٧. وحجة وقف عبدالرحمن كتنخدا (٩٤٠ أوقاف) مؤرخة بآخر ذى الحجة سنة ١١٧٥ هـ - ص ٥٧ وحجة وقف محمود محرم (١٤٦٥ أوقاف) بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٠٨ هـ ص ٧٧.

الفضة العددية^(١) وهو ما يعنى ضمناً أن هناك أنصاف فضة أخرى كان يتعامل بها وزناً كما عرفت بعض الأنصاف الفضية بلفظ «ديوانى»^(٢) أى الكاملة كما أمر بسكها وتقابلها الأنصاف المقصورة (التقوصة) كما سترى بعد قليل^(٣).

أزمات تداول أنصاف الفضة:

شهدت السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر أزمة نقدية خطيرة فى تداول النقود الفضية وخاصة أنصاف الفضة، فتأثرت حركة البيع والشراء لكثرة ما فى النقود الفضية من النحاس وأخذ التجار والسوق بدءاً من عام ٩٢٥هـ فى الامتناع عن قبول الفضة^(٤).

وبلغت الأزمة النقدية ذروتها فى بداية عام ٩٢٦هـ، إذ صارت الفضة النحاس «تنكشف» أى يظهر ما بها من النحاس، فى ليلة واحدة، بينما أخذ الإنكشارية فى رمى هذه النقود الفضية الزائفة على أهل الأسواق وإجبارهم على قبولها ولما ازدادت حدة الصراع بين التجار والعسكر بسبب الفضة المغشوشة نادى خاير بك ملك الأمراء فى جمادى الأولى من هذا العام «بأن لا أحد من الناس يرد معاملة الفضة وكل من ردها شق من غير معاودة»^(٥). فاضطر الناس إلى التعامل بها على ما فيها من الغش البين^(٦).

ولم يدم الأمر على ذلك المتوال كثيراً، إذ ورد خطاب من السلطان سليم الأول، نودى على أثره فى شوال عام ٩٢٦هـ «بأن النصف الفضة النحاس يرمى وما عدا ذلك يمضى» وتكرر ذلك مرة أخرى فى شهر ذى القعدة مع توعد من يخالف ذلك بالشنق، فسكن الاضطراب قليلاً^(٧).

وبعد مجيء سليمان القانونى إلى السلطة، أرسل السلطان إلى مصر «قاضى عسكر» عرف بسيدى جلى، نودى بعد وصوله بيومين أى فى ١٢ رجب عام ٩٢٨هـ بإبطال الفضة العتيقة أى كل النقود الفضية التى ضربت فى عصر الماليك وزمن سليم الأول وأن يتم

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٨) ص ١٦٢ حجة (٥٩٣) بتاريخ ١٢ شعبان ١٠٢٦هـ

ومحكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٠٩١هـ.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٧) حجة (٢١) بتاريخ ٦ ربيع أول عام ١٠٥١هـ ومحكمة باب

الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٤٣ حجة (١١٥) بتاريخ ٥ ربيع ثان سنة ١١٤٥هـ وانظر: د. محمود

عباس حمودة: المدخل إلى دراسة الوثائق العربية - القاهرة (ط ٢) - ١٩٨٤ ص ٤٣٨.

(٣) يشير الجبرتى فى حوادث عام ١١١٤هـ، إلى قلة الديوانى وشيوع الفضة المقاصيص والزيوف - انظر:

عجائب الآثار - ج ١ ص ١٣٦.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٥) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٥.

(٦) أمين سامى: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠.

(٧) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ - ص ٣٥٤، ٣٥٦.

توريدها إلى دار الضرب^(١).

وقبيل نهاية عهد سليمان القانوني عرفت البلاد أزمة نقدية أخرى، وكان ذلك في أثناء ولاية علي باشا الصوفي الذي قدم إلى مصر في سنة ٩٧١هـ وولاهها لمدة سنتين وثلاثة أشهر، وكان علي الصوفي قبل ذلك، والياً لبغداد، مشهوراً باعوجاج الأحكام والخيانة، ولما تولى الباشاوية بمصر كثرت فيها السرقات والتعديات حتى غصت ضواحي القاهرة باللصوص^(٢). وقد أحضر صحبته جماعة من أهل حلب، استخدمهم في جباية الأموال، فتسلطوا عليه واستولوا على دار الضرب وأجروا تخفيضاً في وزن الأنصاف الفضة حتى اضطرب نظام المعاملة^(٣).

وفي عهد علي باشا الصوفي بدأت دار الضرب أيضاً في إخراج النقود الفضية وقد خلطت بها نسبة كبيرة من النحاس، حتى إن «أبا السرور البكري» يرجع اختلال نظام المعاملة حتى وقته (القرن ١١هـ/ ١٧م) لهذا السبب^(٤).

وكان من نتيجة خفض وزن وعتار أنصاف الفضة ليس فقط سخط الناس بمصر والشام^(٥) بل وثورة فرق الجند، وخاصة جند الإسماعية الذين أخذوا يقومون بالثورات ضد الولاة^(٦).

أزمات المقاصيص:

عرفت مصر نتيجة لانهايار وزن وعتار أنصاف الفضة بدءاً من ولاية علي باشا الصوفي، ثم من جراء الأزمة المالية في عهد السلطان مراد الثالث^(٧)، ظاهرة غريبة وهي قص أنصاف الفضة وتداول هذه الأنصاف المقصوفة في الأسواق.

ورغم أن أقدم الإشارات لهذه الظاهرة التي صادفتنا في المصادر التاريخية ترجع إلى عام ١١٠٤هـ حيث سجل تزايد الفضة المقاصيص^(٨)، إلا أن لدينا من وثائق المحكمة ما يفيد وجود أنصاف الفضة المقاصيص في التداول النقدي منذ عام ١٠٩٢هـ على الأقل، إذ أشارت إحدى الحجج إلى «ماية نصف فضة مقاصيص»^(٩).

(١) ابن إياس: بدائع الزهور - ج ٥ ص ٨-٤٥٩.

(٢) جرجي زيدان: تاريخ مصر - ج ٢ ص ٢٠.

(٣) أمين سامي: تقويم النيل - ج ٢ ص ٢٣.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة - ص ٥٩.

(٥) سليم عرفات: النقود العربية - ص ٢٢٥.

(٦) د. صلاح أحمد هريدي: دور الصعيد في مصر العثمانية - الإسكندرية ١٩٨٤ - ص ٤٧.

(٧) جب وبون: المجمع الإسلامي - ج ٢ ص ١٠٨.

(٨) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٩) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٦ حجة ٤٦١ بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

وبعد عدة سنوات، أصبحت المقاصيص بمثابة نقود رديئة بالنسبة للأنصاف الفضة وحسب قانون جريشام Gresham قامت النقود الرديئة (المقاصيص) بطرد العملة الجيدة (الأنصاف) من التداول، وما أن حل عام ١١٠٩ هـ حتى عدت الفضة الديوانية من مصر بالكلية وصار الناس يتعاملون بالفضة المقاصيص^(١). وهو ما تؤكد وثائق المحكمة التي أشارت إلى عقد بيع بين طرفين من نقوده «ما هو فضة مقاصيص معلومة لهما شرعاً»^(٢). وذكر الجبرتي أنه فيما بين عامي ١١٠٨ هـ و ١١١٤ هـ «فشا أمر الفضة المقاصيص والزيف وقل وجود الديواني، وإن وجد اشتراه الصاغة بسعر زائد وقصوه فتلفت بسبب ذلك أموال الناس»^(٣).

وقد ترك هذا العمل الذي يعكس طمع وجشع اليهود الذين يتولون توريد معدني الذهب والفضة لدار الضرب، ترك بصماته على مسميات الشوارع بالقاهرة، إذ تحولت تسمية «عطفة الصاغة» في ولاية الباشا قرا محمد (١١١ - ١١١٦ هـ) إلى تسمية جديدة هي «عطفة المقاصيص» بسبب قيام الصيارفة اليهود بقص أنصاف الفضة فيها^(٤). وترددت التسمية الجديدة في وثائق المحكمة الشرعية^(٥)، وظلت لصيقة بهذه العطفة إلى وقت دخول الفرنسيين، إذ يشير «جومار» إلى خط المقاصيص^(٦).

وبلغت أزمة الأنصاف المقصوفة ذروتها في رمضان من عام ١١١٤ هـ حين اختفت الأنصاف المسكوكة وإن وجدت لا يتعامل بها وإنما يأخذها اليهود ليقصوا النصف الواحد إلى أربعة أنصاف، ثم تمادى الأمر إلى أن صارت تتداول بالوزن «وصار أهل الأسباب يبيعون الأسباب وفي آخر النهار يذهبون إلى الصاغة ويبيعون ما تحصل معهم من المقاصيص»^(٧). عندئذ اجتمع التجار وأرباب الحرف ودخلوا إلى الأزهر رافعين إلى علمائه ما هم فيه من جراء شيوع تداول الفضة المقصوفة وعدم الفلوس الجدد النحاس أيضاً، وانتهى بهم المطاف إلى كتابة «عرضحال» إلى الباشا حملوه معهم إلى القلعة^(٨).

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٠٩) ص ٢٩ حجة (٩١) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١١١٠ هـ.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٤) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٤، وقد تولى قرا محمد باشا الولاية فيما بين ١٤ ربيع ثان سنة ١١١١ هـ وغرة رجب عام ١١١٦ هـ - انظر: أحمد شلبي: أوضح الإشارات - ص ٢٠٦.

(٥) سجلات القسم العربية سجل (١٢٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٠١ هـ.

(٦) جومار: وصف مدينة القاهرة - ترجمة وتعليق د. أمين فؤاد سيد - القاهرة ١٩٨٨ - ص ٢٩٢.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٩.

(٨) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٥.

وبعد قراءته للعرض حال أمر الباشا بعمل «جمعية» فى بيت حسن أغا بحضور نائبه وكامل الأمراء الصناعى والقاضى والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء وأعطاه ليد كتنخدا الجاويشية الذى أرسل بدوره «التنابيه» مع الجاويشية^(١).

وقد حدد قرا محمد باشا الغرض من عقد الجمعية فى إبطال الفضة المقصومة وضرب فضة جديدة واظنها الجدد النحاس فى الأسواق وتخفيض أسعار الأصناف وترك الباشا لأعضاء الجمعية حرية تنفيذ هذه الأغراض بأى وجه كان^(٢).

وانتهت الجمعية إلى عدة قرارات أهمها ضرب فضة جديدة «توزع على الصيارف بالقاهرة وينادى بإبطال المقاصيص أصلاً وأن كل من كان معه شيء من المقاصيص يطلع إلى الديوان ويتبدل وزنها فضة من دار الضرب أو الصيارف وكل من تعامل بالمقصوص يستاهل ما يجرى عليه»^(٣).

وعهد بتنفيذ قرارات الجمعية إلى أغا الإنكشارية «على أغا» الذى قبل هذه المهمة بشروط فى مقدمتها إبطال حماية فرق الجند للتجار وأرباب الحرف وإغلاق الصاغة ومغلق النحاس لإجبار الصاغة وتجار النحاس على توريد الذهب والفضة والنحاس إلى دار الضرب وتخفيض الأسعار^(٤).

ومنذ شهر شوال شرع على أغا فى تنفيذ قرارات الجمعية ويسجل لنا أحد المؤرخين الذين عاصروا تلك الفترة أنه لما رأى رجال الأغا دخل دهليز حمام الصلبة «وإذا بالمشاعلى واقف قصاد باب الحمام ينادى يا معشر الناس إن الفضة المقصومة بطالة»، وقد قام على أغا بتوفير الفلوس الجدد وأكياس ملأه فضة على اسم السلطان مصطفى خان فى الأسواق وعند حوانيت الصيارف^(٥).

إلا أن الأمر لم يستقر لهذه الإجراءات طويلاً، فعادت المقاصيص إلى الظهور، وهو ما اضطر الدولة إلى إرسال خط شريف فى ٢٧ شوال سنة ١٢٢٣ هـ بإبطال المقصوص ونودى بذلك فى شوارع القاهرة^(٦). وتكرر الأمر بإبطال المقصوص مرة أخرى فى

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٢) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص ١٦٧.

(٣) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٢٠٨.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص ١٦٨.

(٥) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٦-٦٧.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٥٦.

عام ١١٢٥هـ (١٧١٢م)^(١).

وفى ثانى محرم سنة ١١٢٨هـ، اتفق أعيان مصر أصحاب الربط والجل على إبطال المقاصيص، واتفقوا جميعاً وصعدوا إلى الباشا فى القلعة، وعرضوا عليه الأمر فأجابهم إلى ذلك وأعطاهم فرماناً^(٢). وقد أعلمت الأقاليم المصرية بهذا فرمان من خلال المحاكم الشرعية، إذ تشير إحدى حجج محكمة المنصورة فى عام ١١٢٨هـ إلى أن المقاصيص قد أصبحت ممنوعة من التداول (بطالة)^(٣).

وحدث فى ٨ ذى القعدة سنة ١١٣٤هـ أن ثارت الرعية بسبب الفضة المقاصيص، فنزل النادى ونادى فى البلد بإبطال المقاصيص وكان كذلك^(٤).

وتجددت أزمة المقاصيص مرة أخرى فى عام ١١٣٧هـ حيث قلت الفضة الديوانية الكاملة، فنادى أغا طايقة مستحفظان بأن المقاصيص جائزة فى التداول، ومع ذلك فقد امتنع الناس عن قبولها خوفاً من إبطالها على حين غفلة وهو ما اضطرت معه السلطات إلى تعيين رجل على كل طابونة للإشراف على قبول صاحبها للمقاصيص^(٥).

ويبدو أن مثل تلك الأزمات السابقة قد تكررت فى عام ١١٣٩هـ، إذ يستفاد من لوحة تسعير المواد الغذائية (ملحق ١) وجوب التعامل بالفضة الجديدة^(٦) التى ضربت، فيما يبدو لمواجهة اضطراب فى تداول المقاصيص..

وفى ١٦ جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ أمر الباشا بإبطال المقاصيص وقصر تداول الأنصاف على الديوانى الذى حددت وفقه الأسعار، ولم يكد يمر عام على ذلك الأمر حتى ثارت العامة لكثرة المقاصيص فى التداول النقدى، فركب الأغا فى شوال سنة ١١٤٥هـ ونادى فى القاهرة بتبديل المقاصيص^(٧).

وعند مرور موكب الوالى الجديد باكير باشا فى شوال من عام ١١٤٧هـ صرخت العامة فى وجهة بسبب فساد المعاملة، وكان من بينها «المقصوص»^(٨).

(١) د. عراقى يوسف: الوجود العثماني ص ٢٠٦.

(٢) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٢٨٦.

(٣) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة ص ٢٨١.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٣٤٧.

(٥) المصدر السابق ص ٤٤٠-٤٤١.

(٦) محلق (١) سطر ٣٨.

(٧) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٥٧٦ و ٥٨٤.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٣ - ١٩٤.

وقد تركت أنصاف الفضة المقصوفة (المقاصيص) أثراً عميقاً في الذاكرة الشعبية للمصريين حتى إن أحد أمثالهم العامة يقول مستوحياً أزمنة تداول المقاصيص «العب بالمقصوف لما يجيك الديوانى»^(١).

٣- الدرهم:

على الرغم من أنه لم يرد بالوثائق أو المصادر التاريخية ما يشير صراحة إلى ضرب الدراهم في مصر العثمانية إلا أن ثمة حوادث تاريخية بعينها جاء في سياقها ذكر لتداول دراهم صراحة أو ضمناً.

من ذلك ما جاء به ابن إياس في معرض حديثه عن القيم النقدية في عام ٩٢٦هـ، من أن الأشرفي الذهبي العثماني أو الغورى كان يصرف بأشرفين فضة أو ٥٠ نصف فضة^(٢).

وفى قانون نامه ذكر لنقد فضى عرف بالأشرفى، وأشار إليه د. أحمد فؤاد على أنه نوع من النقد أمر السلطان سليم الأول بضربه في مصر بعد فتحها والاكتفاء بذكر كلمة (سلطان) عليه^(٣). وبرغم أننا لم نعثر فيما نشر من مجموعات السكة العثمانية على نقود فضية من هذا الطراز، إلا أن بعض القطع الفضية التي ضربت في عهد سليمان القانوني يمكن اعتبارها، طبقاً للوزن، بمثابة دراهم^(٤).

ويكتشف الغموض واقعة ضرب نقود فضية جديدة في ولاية إبراهيم باشا عام ١٠٨١هـ، ففي عهد هذا الوالي ارتفع سعر الفضة حتى صار الدرهم منها (وحدة وزن) يباع بأربعة أنصاف^(٥) فقام هذا الباشا بإحضار «جانب من الفضة الصنفراء معاملة جريد (كرت) فقطعها في مصر وجعلها معاملة فما مكثت شيئاً قليلاً حتى صارت صنفراً وامتنعت الناس عن

(١) أحمد تيمور: الأمثال العامة ص ٣٩، وقد ذكر في تفسيره لأصل هذا المثل أن المراد بالمقصوف الدينار يقص منه فنقص وينبغي للإنسان أن يرضى به مادام لا يجد سواه حتى يأتيه الدينار الديوانى الكامل، ولكن حوادث التاريخ تؤكد أن المراد بالمقصوف هو النصف فضة المنقوص والكامل منه هو الديوانى، إذ لا ذكر لدنانير ديوانية في المصادر أو الوثائق التاريخية.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٤٤.

(٣) د. أحمد فؤاد متولى: قانون نامه ص ٢٨ وهامش (١) للمحقق.

(٤) مثل القطع ١٢ و ٣١ بالكتالوج وهما من ضرب مصر و (١٨، ٣٢) من ضرب تونس، ثم القطعتان (٣٣ و ٣٩) من ضرب بغداد وقد أشار سليم عرفات إلى أنه في عام ٩٥٤هـ عرف سكان فلسطين دراهم الفضة العثمانلى كنقد من النقود السلمانية وتعادل قيمة الدرهم ٢٥، من الأشرفى الذهب - سليم عرفات النقود العربية ص ٢٢٥.

(٥) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية - ص ٥٤١.

المعاملة بها^(١)

ولسنا نعرف على وجه اليقين ماهية هذه الفضة الصفراء المتداولة بجزيرة كريت وأغلب الظن أنها خليط من نحاس ومعادن أخرى منها الفضة وهو ما أدى إلى ظهور النحاس بها بعد أن تناولتها أيدي الناس بالتداول، ومهما يكن من أمر فإن هذه المعاملة الجديدة التي أعادت دار ضرب مصر لسك نقود فضية بعد طول توقف، ضربت دراهم صار الواحد منها بخمسة أنصاف أو أكثر^(٢)، ولا يمكن الجزم بالمقصود من «الدراهم» هنا وهل هي نقد «الدرهم» أم وزن درهم من الفضة الصفراء وإن كان من المرجح أن المعنى بذلك هو وزن درهم من هذا المعدن.

والذى لا شك فيه أنه ينبغي توخى الحذر عند قراءة بعض النصوص التاريخية التي تشير إلى دراهم كاسم عام لأنواع النقود الفضية، كذلك النص الذى جاء ضمن أحداث عام ١٠٧١هـ فى تراجم الصواعق: «وجعلوا لهم دراهم ليتوجهوا بهم إلى ناحية قنطرة اللاهون»^(٣)، أو ما أثبتته الجبرتي عن أنه فى أوائل شعبان ١٢٠٣هـ «ورد صحة التجار والمسافرين دراهم وعليها اسم السلطان سليم خان ابن مصطفى الذى ولى العرش فى حادى عشر رجب مكان عبد الحميد المتوفى وعلى الدراهم اسمه وطرته»^(٤)، إذ الواقع أن هذه النقود الفضية التى أشار إليها بوصفها دراهم ما هى إلا قروش عثمانية، كما سلاحظ لاحقاً.

٤- القروش:

كلمة «قروش» هى فى الأصل تحريف للمصفة اللاتينية grossus التى كانت تنطبق على أنماط مختلفة من الدينار denarius الذى سكه لأول مرة بعض الحكام الأوربيين فى القرن ١٣م وترد كلمة grossus فى اللغات الأوربية المختلفة بأسماء العملات gros و grosso و groschen^(٥).

وقد دخلت هذه الكلمة إلى التركية (gurus) من الألمانية Groschen، ومن التركية انتقلت إلى العربية (قروش) والمفرد منها قرش^(٦).

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص ١٧١.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٣) إبراهيم بن أبى بكر الصواخى العونى الخنبلى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق - تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٦٦.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٢.

(٥) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٥.

(٦) د. فؤاد حسين: الدخيل - ص ١٣.

ويعتقد «جب» أن أقدم إشارة إلى ضرب نقد فضي عثماني باسم قرش ترجع إلى بداية عهد سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢ هـ) وأن هذه القروش كانت أخف وزناً من العملات الأوربية التي كانت معروفة في التداول بنفس الاسم^(١).

بيد أن وثائق المحاكم الشرعية بمصر تشير إلى «القروش» منذ عام ١٠٢٦ هـ^(٢)، فصاعداً، ولعل هذه القروش قد ضربت منذ هذا التاريخ (أو قبله بقليل) في محاولة لوضع نقد فضي عثماني في التداول بنفس قيمة الريال الأسباني المعروف بالمشط^(٣) والريال الهولندي المشهور بأبي كلب^(٤)، وكان سعر صرف هذا القرش العثماني هو ذات سعر الصرف للريالين الأسباني والهولندي أي ٣٠ نصف فضة خلال النصف الأول من القرن ١١ هـ^(٥).

ومما له مغزاه أن هذه القروش كانت تعرف في وثائق المحاكم الشرعية «بالغروش المعاملة»^(٦) وأيضاً «بالغروش العددية»^(٧) وظلت محافظة على قيمتها التبادلية (٣٠ نصف فضة) منذ أول ظهور لها في وثائق المحكمة عام ١٠٢٦ هـ وحتى اختفائها بصورة مفاجئة عند بداية الثلث الأخير من القرن ١٢ هـ (١٨ م)^(٨).

ومن المرجح أن هذه القروش لم تكن سوى إحدى مضاعفات البارة، وهي القطع ذات الثلاثين بارة التي عرفها المصريون بالصلدى^(٩).

وقد عرفت هذه العملة التي أشير إليها تجاوزاً بالقرش في تركيا باسم زلط^(١٠) أو زولته وطلوته وذولته وزلولوطه أخذاً عن اللغة السلافية isolete, izlot, zolote, zalte^(١١) حيث كان هذا الاسم يطلق على عملة سلافية مشابهة من حيث وزن الفضة للقطع العثمانية التي كانت في حقيقتها تمثل ثلاثة أرباع القرش ذي الأربعين بارة^(١٢).

(١) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٢.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٥ حجة (٤٣٥) بتاريخ ١٩ رجب عام ١٠٢٦ هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٧ حجة (٤٤٤) بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٢٦ هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٢٣٨ حجة (٩٢٢) بتاريخ ١٩ جمادى آخر عام ١٠٤١ هـ.

(٥) انظر ملحق أسعار صرف العملات.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٢٣٨ حجة (٩٢٢) بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٠٤١ هـ.

(٧) محكمة جامع المحاكم سجل (٥٧٥) ص ٥٢ حجة (١١٢) بتاريخ ٢٠ ذي القعدة عام ١١٦٧ هـ.

(٨) محكمة جامع المحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٧٨ حجة (٤٠٠) بتاريخ ١١ رجب عام ١١٦٨ هـ وهي آخر مرة يرد فيها ذكر القرش.

(٩) محمد رفعت: على بك ص ٨٤.

(١٠) Dozy: op cit. Tome - I, p. 599.

(١١) عماد عبد السلام: المرجع السابق ص ٩٩.

(١٢) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٤.

ورغم تداول الزلنا أو الصلدى المعروف بالقرش ذى الثلاثين بارة أو نصف فضة، منذ الربع الأول من القرن ١١ هـ وحتى قبيل نهاية القرن ١٢ هـ، كما تثبت ذلك وثائق المحكمة، إلا أن المصادر التاريخية تشير إلى رفض الأمراء المصريين فى عام ١١١٩ هـ الانصياع لأوامر سلطانية بتحسين عيار الذهب وضرب الزلاطة الفضية، حيث رفضوا ضرب الزلاطة واضطر السلطان للنزول عند رغبتهم^(١).

إن تفسير هذا التناقض بين تداول عملة بمصر ورفض ضربها فى الضربخانة يمكن أن يتم بافتراضين أولهما أن هذه العملة كانت ترد إلى مصر من دور الضرب العثمانية الأخرى ويتم تداولها فى مصر كسائر العملات العثمانية والافتراض الثانى هو أن هذه القروش المعاملة ذات الثلاثين نصف فضة كانت فى حقيقتها عملة حسابية أكثر منها عملة حقيقية، وكان لها دورها الهام فى تسهيل حساب سعر صرف العملات الذهبية والأنصاف الفضية.

والأقرب إلى منطق تاريخ مصر كولاية عثمانية، أن هذه القروش كانت عملات حقيقية وردت إلى مصر ضمن غيرها من أنواع النقود العثمانية وتعامل بها المصريون عياناً ولكنها لم تشكل جزءاً كبيراً من النقود الفضية المحلية المتداولة، التى كانت قليلة بطبيعتها، إضافة إلى عدم ضربها بمصر، وأغلب الظن أن معظم الإشارات الواردة للقروش ذات الثلاثين نصف فضة فى وثائق المحكمة إنما تتعلق بعملة حسابية أكثر من الحديث عن عملات حقيقية، وهو ما يفسر حرص وثائق المحكمة على ذكر سعر صرف هذه القروش المعاملة العددية بالأنصاف الفضة.

إن ما سبق لا يخل بحقيقة تداول القروش العددية (الصلدى) فى مصر، إذ لا علاقة تلازمية بين عدم ضربها فى مصر والامتناع عن قبولها فى عمليات البيع والشراء.

القرش الطغرائى:

ضربت القروش ذات الطغراء بدءاً من عهد السلطان أحمد الثالث وكانت تزيد عن وزن القروش التى سكّت فى عهد سليمان الثانى^(٢) بمقدار الثلث، إلا أنها فقدت هذه الزيادة تدريجياً حتى أصبحت قريبة من وزن القروش العثمانية الأولى المضروبة فى عهد سليمان الثانى ففى بداية ضرب الطغرائى كان وزنه ٨ دراهم بعيار ٦٠٪، ثم نقص فى عهد مصطفى الثالث (٧١-١١٨٧ هـ / ٥٧-١٧٧٣ م) إلى ٦٢٥ درهماً وفى عهد عبد الحميد الأول (١١٨٧-١٢٠٣ هـ / ٧٣-١٧٨٩ م) صار وزن القرش الطغرائى ٥٥ بعيار ٤٧٪، أى أقل

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٦.. Raymond (A.): op. cit. p. 25. وأحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢١٥.

(٢) جب وبون: الجمع الإسلامى ج ٢ ص ١١٣.

من وزن القرش الذى سك فى عهد سليمان الثانى بنحو نصف درهم^(١). ولم يقدر للقروش الطغرائية أن تضرب بمصر ففى عام ١١٢٩هـ (١٧١٦هـ) جاء خط شريف بسك القرش الطغرائى الجديد فى مصر، ولكن الأمراء الذين تجمعوا عند عبدالرحمن أغا بالجمالية رفضوا أن يغيروا شيئاً من العملة الفضية، ويرجع André Raymond هذا الرفض إلى أن الدور الذى كان يلعبه الريال الأوروبى فى التجارة المصرية الكبيرة للبن والبيهار، لم يترك مبرراً لوجود عملة أخرى مساوية لهذه العملات المرتفعة العيار، لاسيما وأن العملات العثمانية كانت ذات قيمة واستقرار أقل، ولذلك يمكن افتراض أن تجار القاهرة والعامة الذين ارتبطوا مصلحياً بالريالات الأوروبية لم يرغبوا فى تداول قروش مصرية يمكن أن تربك التجارة بسبب تخفيض قيمتها^(٢). وإن كان المرجح لدينا أن معارضة الأمراء كانت بسبب العيار المرتفع لهذه القروش الطغرائية وهو ما كان سيحرمهم من المكاسب التى يجنونها من انخفاض عيار مسكوكات دار الضرب.

بيد إن ذلك الرفض لسك القرش الطغرائى لم يحل دون تداوله بمصر منذ بداية سكه فى عهد أحمد الثالث، فقد جاء فى إحدى حجج المحكمة الشرعية بالإسكندرية المؤرخة بشهر ربيع الأول عام ١١١٦هـ إشارة إلى القرش الأحمدي كعملة متداولة^(٣).

وفى إشارة واضحة إلى عدم ضرب هذه القروش بمصر عرفت وثائق المحكمة هذه القروش بالرومية سواء أتم تداولها فى استانبول^(٤)، أو جرى التعامل بها فى مصر وفى هذه الحالة كان ينص على سعر صرفها وهو ٤٠ نصف فضة^(٥)، وأنه تم تداول أنواع من هذه القروش الرومية قدر سعر صرفها فى عام ١٢١١هـ بمائة نصفة^(٦).

وقد أشارت المصادر التاريخية إلى تداول هذه القروش بمصر، فذكرها الجبرتنى باسم «قروش» دون تحديد لمكان ضربها فى حوادث عام ١١٩٠هـ وعام ١٢٠٠هـ^(٧)، ونوه فى

(١) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص ٩٥.

(٢) Raymond (A.): op. cit pp. 25-26.

(٣) د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة - ص ١٣٧.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٦١.

(٥) سجل الديوان العالى رقم (٢) - ص ٥٣ حجة (٥٧٢) مؤرخة فى ٤ شوال عام ١١٧٩هـ.

(٦) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٣١١ حجة (٤٢٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

(٧) أشار إلى مرتب يجرى إلى مصر قيده قرشين باسم الإمام وجيه الدين العيدروس فى عام ١١٩٠هـ (ج ٢ ص ٣٧) وأيضاً إلى تفريق عابدى باشا لقروش على العسكر من طائفة الدلاة فى ٢٠ ذى القعدة عام ١٢٠٠هـ - عجائب الآثار ج ٢ ص ١٨٠.

٢٢٤ - تاريخ الدولة العثمانية - ج ١ ص ١٨٠

حوادث شهر رمضان عام ١٢٠١هـ إلى تداول قرش رومى يصرف بأربعين نصف فضة^(١).
 وجدير بالتنويه أن وثائق المحكمة الشرعية عرفت هذه القروش أيضا بالقروش
 الإسلامبولي^(٢)، بينما لم تشر هذه الوثائق أو المصادر التاريخية إلى «القرش الصاغ» أى
 الصحيح وهو يساوى أربعين بارة^(٣)، ولا إلى القرش الرائج الذى يساوى ربع الصاغ أى عشر
 بارات^(٤).

نقود على بك الفضية:

وكما رأينا فى نقوده الذهبية، فإن كتابات مسكوكاته الفضية تنفى ما ذهب إليه بعض
 الباحثين من أن على بك استقل بحكم مصر، وأمر بذكر اسمه بدلاً من اسم السلطان فى
 الخطبة بالمسجد، ويسك العملة باسمه أيضاً^(٥). فنقوده الفضية من القروش ذات الأربعين
 والعشرين بارة حملت على وجهها طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان مما يعنى اعترافه
 بشرعية السلطان العثماني^(٦).

وقد تفرد على بك بأنه كان أول من ضرب بمصر قطعاً نقدية من ذوات الأربعين والعشرين
 بارة على غرار تلك التى تضرب بالقسطنطينية، بل يؤكد البعض كذلك أنه قد أمر بضرب
 قطع من ذوات الثمانين ومن ذوات المائة بارة ويعتقد «برنار» أن عدداً قليلاً من هذه العملات
 قد جرى تداوله رغم أنه لم يعثر على شئ منها^(٧).

إن إقدام على بك الكبير على خطوة إصدار القروش بمصر رغم امتناع أمرائها منذ عام
 ١١٢٩هـ عن ضربها، يرجع فى الواقع إلى عدة عوامل أهمها ولا شك نجاحه فى فرض
 سيطرته المباشرة على الضربخانه، فهو قد أبعد أحمد أغا «أغات الجوالى وأغات الضربخانه
 إلى جهة الروم» فى أوائل عام ١١٨٣هـ^(٨)، وعهد بنظارة الضربخانه إلى رجل من لدنه هو

(١) الجبرتي: المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٧.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢٦٢ حجة بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر عام ١١٩٨هـ ومحكمة
 الصاخية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥٦٩ حجة (١٠٧١) بتاريخ ١٩ شوال عام ١٢٠٦هـ.

(٣) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ١٧٩.

(٤) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص ٩٥.

(٥) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر - ترجمة د. أحمد
 عبدالرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى - القاهرة ١٩٦٨ - ص ٢٠.

(٦) حسن الشافعى: العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص ٦-١١٧.

(٧) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٤ - ٧٥.

(٨) الجبرتي: عجايب الآثار ج ١ ص ٤٣٦.

المعلم رزق النصراني^(١).

وكفلت له السيطرة المباشرة على نشاط دار الضرب، تحقيق ثلاثة أغراض، أولها الحصول على الأرباح الناتجة من صهر العملات الأوربية الفضية وتحويل سبائكها إلى نقود فضية، وضمان عيار المسكوكات الفضية التي تضرب بمصر، أما الغرض الأخير فهو تمكنه من سك أي مبالغ نقدية قد يحتاج إليها في تنفيذ أغراضه ونفقات مشروعه للاستقلال بمصر^(٢).

أما فئات النقود الفضية التي ضربت في عهد علي بك، فمنها البارة أو النصف فضة وقد ضربت عام ١١٨٣ هـ بوزن رسمي قدره ٣٥٤ ر جرام^(٣)، وقطع ذات خمس بارات (بشلك بالتركية وسماها المصريون خمساوية) وأخرى من فئة العشرة بارات (تلك)^(٤) وهي التي ذكرها الجبرتي بوصفها: «قطع صغار تصرف بعشرة وخمسة أنصاف»^(٥)، فضلاً عن القروش ذات الأربعين والعشرين بارة. وهي قطع نادرة بسبب سحبها من التداول.

وقد تميزت هذه الفئات النقدية المختلفة بوجود حرفي (علد) بحيث يتحد حرف اللام بحرف الباء من كلمة ضرب بطريقة تجعل منهما لأمًا وباء (لى) الأمر الذي تتكون معه لمة (على) بأكملها^(٦)، وهو ما أشار إليه الجبرتي بأن هذه النقود كانت تحمل علامة على بك^(٧). كما ميزت أيضًا بأن أقطار القطع كانت أكثر ثائلاً وأفضل استدارة لأنها قطعت بواسطة المخرطة^(٨).

ولا مراء في أن أهم التعديلات النقدية التي أدخلها «علي بك» منذ سيطرته على دار ضرب مصر هي إنتاج قروش أسماها الجبرتي «قروش مجوز ومفرد»^(٩).

والقروش المفرد هي ذات العشرين بارة أو مئدى وهي المعروفة في التركية باسم (يارم قرش) أو (نصف قرش) وعرفت عند المصريين بالعشرينية^(١٠). وقد سكّت في عام

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨٨.

(٢) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٨٧.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٤) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٨٣.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨٨.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٤٨.

(٨) وصف مصر ج ٦ ص ٩٥.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨٨، وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢، وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢.

(١٠) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٨٤.

١١٨٣هـ عند بداية سيطرة على بك وتولية منصب قائمقام الباشا بوزن قدره ٧ر٨٢٣ جرام
وبعيار رسمى ٥٠٠ من الألف وجارى ٤٤٤ من الألف^(١).
وقد نشر برنار قطعة من فئة العشرين مدينى^(٢)، على الوجه منها طغراء السلطان
مصطفى بن أحمد خان، أما على الظهر فنجد:

ضرب على

في

مصر

سنة

١١٨٣

ويسترعى الانتباه هنا إقدام على بك على تسجيل سنة الضرب دون إشارة إلى السنة التى
تولى فيها السلطان مصطفى الثالث الحكم، وقد اعتبر بعض المؤرخين هذه الخطوة بأنها
تخليد للسنة التى نجح فى أثنائها فى الانفراد بالسلطة^(٣). بينما رأى فيها برنار رغبة خفية
من جانب على بك فى تحسس الوقت الذى يمكنه فيه أن يعلن استقلاله أو هى فقط مجرد
تسجيل للسنة التى ضربت فيها هذه العملات^(٤).

والأرجح أن «على بك» قد تعامل مع «العشرينيات» باعتبارها قطع نقدية صغيرة لا تسرى
عليها تقاليد كتابة التاريخ الذى تولى فيه السلطان العرش، فضلاً عن أن تقليد نقش سنة
الضرب وحدها لم ينقطع فى العملات الذهبية لاسيما تلك المضروبة فى نقود تونس والجزائر
كما رأينا سابقاً.

ومما يؤيد ذلك أن القروش ذات الأربعين بارة (أو المحوز) التى أصدرها على بك قد سلك
فى تاريخ ضربها مسلكاً آخر.

ففى الإصدار الثانى لهذه القروش^(٥) الذى تم فى عام ١١٨٥هـ، سجل على بك تاريخ
تولى السلطان مصطفى الثالث للعرش وهو عام ١١٧١هـ، ووضع فوق حرف الباء فى كلمة

(١) على مبارك: الخطط ٢٠ ص ١٢٨.

(٢) وصف مصر ج ٦ - ص ٢٧٧ لوحة ٤ شكل (٢٢).

(٣) محمد رفعت رمضان: المرجع السابق ص ٦٣.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٢٢.

(٥) كان الإصدار الأول فى عام ١١٨٣هـ بوزن ١٥ر٨٣٥ جرام وبعيار ٣١٠ من الألف - على مبارك الخطط

ج ٢٠ ص ١٢٨ ونشر برنار إحدى هذه القطع وهى تحمل نفس نقوش العشرينيات - وصف مصر ج ٦

ص ٢٧٥ لوحة ٣ شكل (١١٦).

ضرب رقمي الآحاد والعشرات لسنة الضرب الفعلية^(١) «٨٥»، وهو تقليد كان مرعياً في النقود الذهبية من طراز الفندقلي.

ومهما يكن من أمر فإن تداول نقود على بك قد توقف تماماً بعد استيلاء محمد بك أبي الذهب على مشيخة البلد، في عام ١١٨٦ هـ، إذ نادى بإبطالها رأساً من الإقليم المصري وخسر الناس بسبب إبطالها حصة من أموالهم واقتصر إنتاج دار ضرب مصر^(٢) من الفضة على الأنصاف وحدها وأعقب إبطال قروش على بك إعدام الآلات التي كانت تستخدم في سكها ولم يعثر علماء الحملة الفرنسية على أثر لها في دار الضرب^(٣) بالقلعة.

ونتيجة لإجراءات محمد أبي الذهب فقدت العملات التي ضربها على بك نحو ٢٠٪ من قيمتها^(٤)، ويذكر فولني (Voliney) أنه قد سرى بين الناس زعم بأن قروش على بك كانت محملة بنسبة كبيرة من معادن خليطة غير الفضة، ويذكر كذلك أن واحداً من التجار قد سرب منها إلى مارسيليا عشرة آلاف قطعة فعادت عند صهرها بريح كبير، ولو لم تكن هذه العملات قد فقدت ٢٠٪ من قيمتها الاسمية لكان من المستحيل أن تحقق هذا الربح عند نقلها للخارج^(٥).

٥- الريال^(٦):

تحتوي الوثائق والمصادر التاريخية عدة إشارات مربكة توهم إلى تداول رiales مصرية، من ذلك ما ذكره أحمد شلبي من قيام الأمير إسماعيل بك في غرة جمادى الآخرة سنة ١١٣٣ هـ بإلقاء «الفضة وأرباع الريال» على مستقبله^(٧) من الناس وما جاء في الجبرتي عن إعطاء أبي الذهب لأخي على بن موسى عند موت الأخير «خمسائة ريال لتجهيزه ولوازمه»^(٨). وأيضاً ما ذكرته بعض وثائق المحكمة الشرعية عن «الريالات المعاملة المصرية»^(٩) ثم أخيراً

(١) محمد رفعت رمضان: على بك ص ٦٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٤ ص ٤٤٦.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٧٥.

(٤) محمد رفعت رمضان: على بك ص ٨٦.

(٥) وصف مصر ج ٦ ص ٧٥.

(٦) الريال من الأسبانية Real بمعنى «ثمن» - جب وبورون: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٥ وهي في الكرملى مأخوذة عن الأسبانية بمعنى الملكي - النقود العربية ص ١٧٤.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣١٦.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ص ٤٩٠.

(٩) سجل القسمة العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٤٠ حجة ٦١ بتاريخ ١١ محرم عام ١٢١١ هـ.

النص الذى جاء على لسان حسين أفندى الروزنامجى فى حديثه عن وظيفة قافلة باشا من أوجاق المتفرقة وخدمته «تشهيل القوافل ويطلب منه العربان حمل الأحمال وله عوائد على البن فى كل فرق ربع ريال مصرى»^(١).

ومن خلال استقراء النصوص التاريخية والوثائقية المختلفة نستطيع أن نقرر باطمئنان أن هذه الإشارات تنصب جميعها على وصف النقود الأوربية وبالتحديد الريال النمساوى المعروف بأبى طاقة، الذى عرف لكثرة تداوله بمصر باسم «ريال معاملة مصرى» ويؤيد ذلك هذا النص الذى ورد فى سجلات المحكمة:

«من الريالات المعاملة المصرية إلى عبرة كل ريال منها تسعون نصفاً فضة، خمسة وثمانون ريالاً حجراً بطاقة»^(٢)، وأيضاً ما جاء فى «عجائب الآثار» من حصر لأنواع النقود المتداولة بمصر بعد وفاة على بك الكبير، إذ كان من بينها الريال الفرنسية (اسم آخر للريال النمساوى) ونصفه وربعه^(٣).

ولم تعرف مصر نقداً عثمانياً باسم «الريال» إلا بدءاً من عهد السلطان عبد المجيد فى القرن ١٩م وهو الريال الجيدى^(٤).

وبقى بعد أن عرضنا لأنواع النقود الفضية العثمانية التى تم تداولها بمصر أن نتناول بالوصف القطع التى يحتويها كتالوج المسكوكات الملحق بهذا البحث، مع تحرى تصنيف هذه المسكوكات ضمن الأنواع التى ذكرناها قدر الإمكان والطاقة، حيث إن أياً منها لا يحمل مسمى يدل على نوع العملة فضلاً عما أشرنا إليه آنفاً من أن النقود الفضية كانت تضرب، غالباً، بشكل جزافى، ولما كنا قد عرضنا لقطع الآقجة من عصر سليم الأول عند الحديث عن الآقجة، فإننا سنبدأ بتناول النقود الفضية التى ترجع إلى عصر السلطان سليمان القانونى.

-
- (١) شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠٨م) - المقالة الأولى فى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحمد أفنديه الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - مجلد ٤ ج ١ مايو ١٩٣٦ - ص ١٨.
- (٢) سجل القسم العسكرية رقم (٢٢٥) ص ٤٣ حجة (٦٨) بتاريخ ١٧ محرم عام ١٢١١هـ.
- (٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٤ ص ٤٤٦.
- (٤) أنستاس الكرملى: النقود العربية ص ٤-١٧٥، وإن عرفت إحدى مضاعفات البارة العثمانية المضروبة فى عهد عبد الحميد الأول فى ولاية الموصل باسم الريال الطمشلق أى أنه من فئة الستين بارة ولكن يبدو أن إطلاق اسم الريال قد جاء فى وقت متأخر حيث كان يعرف بالريال العتيق - عماد عبد السلام - المرجع السابق ص ٩٩.

١- النقود الفضية للسلطان سليمان القانوني :

يمكن تصنيف القطع الفضية في عصر هذا السلطان إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب أوزانها :

أ - القطع الثقيلة :

وهي قطع يصعب الحديث عنها بوصفها دراهم فضية، إذ هي أكبر وزناً بشكل ملحوظ من الوزن الشرعي للدرهم وهو ٢٫٩٧ جرام^(١). والقطع الفضية من هذا النوع عددها ثمانى قطع توزعت بين دور ضرب مصر وتونس وبغداد. ونجد أن قدراً من التشابه في كتابات قطعتين من هذا النوع، وهو تشابه في المضمون أكثر منه في الشكل، ففي القطعة الأولى^(٢) (قطعة رقم ١٢)، نجد كتابات الوجه موزعة في خمسة أسطر :

سليمان
شاه

بن سليم

سلطاناً

عز نصره

أما الظهر فكتابات موزعة بين الهامش والمركز، في الهامش ضرب سنة (. .) خلد «الله» وبالمركز كلمة «مصر».

وتتفق القطعة الثانية وهي أيضاً من مجموعة متحف الفن الإسلامى^(٣) (قطعة رقم ٣١) مع القطعة السابقة في مضمون كتابات الوجه وطريقة نقشها في خمسة أسطر مع بعض الاختلافات اليسيرة كاختفاء لقب شاه وتكرار كلمة «سلطان» قبل اسمى سليمان وسليم، أما الظهر فقد شهد اختلافاً واحداً عن ظهر القطعة الأولى وهو انتقال كلمة «ضرب» من الهامش لتكون بجوار اسم مصر في المركز (لوحة ٥).

وفي متحف الفن الإسلامى بالقاهرة قطعتان فضيتان من ضرب تونس، إحداهما^(٤) (قطعة ١٨) تحمل تاريخ عام ٩٣٩هـ ضمن كتابات الوجه التي جاءت في أربعة أسطر بالمركز

(١) د. محمد باقر الحسيني: النقود العربية الإسلامية - بغداد ١٩٨٥ ص ٥١.

(٢) مجموعة متحف الفن الإسلامى - رقم السجل ١٧٣٧٩ / ١ - الوزن ٣٫٧٣ جرام والقطر ٢١ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٣٧٩ / ٢ - الوزن ٣٫٩٢ جرام - القطر ١٨ مم.

(٤) رقم السجل ١٧٣٧٩ / ٣ - الوزن ٣٫٨٧ جرام - القطر ١٧ مم.

مشيرة إلى اسم السلطان سليم مع العبارة الدعائية «عز نصره»، بينما اكتفى في كتابات مركز الظهر بكلمتي «ضرب تونس» وإن جاءت كلمة تونس فوق كلمة ضرب.

وتختلف القطعة الثانية^(١) (قطعة ٣٢) عن سابقتها بأنها ضمت في كتابات الوجه اسم السلطان ووالده فلم تعد هناك مساحة تكفي لكتابة العبارة الدعائية «عز نصره» في الوقت الذي حوى هامش الظهر العبارة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» واحتفظ المركز بكلمتي ضرب تونس في وضع معكوس وإن أحاطت بهما دائرة هندسية.

وآخر القطع الفضية من هذا النوع، قطعتان من ضرب بغداد وهما محفوظتان بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة، الأولى^(٢) منهما (قطعة ٣٣) تضم في كتابات الوجه اسم السلطان سليمان ووالده السلطان سليم مع العبارة الدعائية عز نصره، أما الظهر فبهامشه العبارة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» التي يبدو واضحاً التزام القطع الفضية من هذا النوع بنقشها سواء ضربت في مصر أو تونس أو بغداد، وهو ما يوحي بأن هذه القطع قد ضربت وفق أوامر من السلطنة وليس اعتباراً وإن لم نحصل على أى أدلة تاريخية أو وثائقية تجزم بذلك. وكما في كل القطع السابقة تقريباً فمركز الوجه به الإشارة لدار الضرب وهى هنا: ضرب بغداد في ذات الوضع المعكوس الذي شاهدناه في القطع المضروبة بتونس، أى أن كلمة «بغداد» تأتي فوق كلمة «ضرب»، وهنا أيضاً ثمة دائرة تحيط بكتابات المركز.

ومن الملفت للنظر أن القطعة الثانية^(٣) (قطعة ٣٤) تتفق تماماً في نقوش الظهر مع القطعة السابقة أما الوجه فيه بقايا كلمات يستفاد منها أنها كانت تضم عبارة «سلطان البرين وخاقان البحرين» التي سبق أن رأيناها على النقود الذهبية للسلطان مراد بن سليم.

وإذا كانت القطعتان المضروبتان في بغداد، قد أغفل فيهما (أو فقد) تاريخ الضرب، فإنه يمكن حصر تاريخها بين عامي ٩٤١هـ و ٩٧٤هـ، ذلك أن بغداد التي خضعت لحكم العثمانيين في عهد سليم الأول عادت مجدداً لحكم الصفويين في عام ٩٣٨هـ حتى تمكن سليمان القانوني من دخول بغداد عام ٩٤١هـ (١٥٣٤م)^(٤)، ولعل هذه النقود الفضية قد ضربت في نفس هذه السنة أو في وقت لاحق يسبق وفاة السلطان سليمان القانوني في عام ٩٧٤هـ. وتشبه القطع السابقة وخاصة المضروبة في كل من تونس وبغداد قطعة أخرى من مجموعة

(١) رقم السجل ١٧٣٧٦/٣ - الوزن ٣٧٤ جرام - القطر ٢٠ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٣٦٧/٢ - الوزن ٣٨٤ جرام والقطر ١٩ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٣٦٧/٤ - الوزن ٣٦٤ جرام والقطر ١٨ مم.

(٤) د. عبدالعزيز سليمان نوا: داود باشا والي بغداد. دارالكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٨ - ص ١٠.

متحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(١) (قطعة ٢٨) بكتابات الوجه فيها اسم السلطان سليمان ووالده سليم، وفي نقوش الظهر العبارة الدعائية «خلد الله ملكه» ولكنها هذه المرة جاءت في سطور المركز لا الهامش وأسفل الإشارة لدار الضرب التى فقد اسمها. وتبقى الإشارة إلى قطعة أخيرة^(٢) لا تحمل أى شارة لتاريخ أو مكان سكها فضلاً عن خروج كتابات الوجه والظهر فيها عن المؤلف، فهي جميعاً تحمل ذات المضمون من حيث إشارتها لاسم السلطان (انظر القطعة ٢٩ بالكتالوج).

ب- أنصاف الفضة:

وهي قطع النقد الفضية التى يزيد وزنها، أو يقل، بقدر يسير عن الجرام الواحد، وخلال حكم هذا السلطان كان ضرب هذا النوع من العملة قصراً على مصر وربما امتد ليشمل بعض الولايات التى كانت خاضعة للحكم المملوكى. وقد نشر^(٣) أحد الأنصاف من مجموعة دار الكتب المصرية وهو من ضرب مصر فى عام ٩٢٦هـ ويبلغ وزن هذا النصف ١ر١٠ جرام وقطره ١٦م.

وفى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة عدة أمثلة من أنصاف الفضة منها نصف من ضرب مصر عام ٩٣٨هـ^(٤) (قطعة ١٧)، نقش على وجهه اسم السلطان (سليمان شاه بن سليم) وعلى ظهره العبارة الدعائية «عز نصره» التى سبقت الإشارة إلى أنه «ضرب بمصر ٩٣٨». وقريب الشبه بهذا النصف، قطعة أخرى محفوظة بمتحف كلية الآثار^(٥) - جامعة القاهرة (قطعة ٢١ - لوحة ٣) لا تختلف كتابات الوجه بها عما جاء بالقطعة السابقة سوى فى إخفاء لقبه «شاه» أما الظهر فرغم اتفاقه فى مضمون النقوش مع النصف المضروب فى عام ٩٣٨هـ. عدا التاريخ، إلا أن كلماته رتبت بطريقة غير مألوفة كما نلاحظ هنا:

نصر ب

عزه ضر

مصر

سنة

٤٣(٩)

(١) رقم السجل ١٧٣٧١ / ٢ - الوزن ٣ر٨٠ جرام والقطر ١٧م.

(٢) رقم السجل ١٧٣٧١ / ١ - الوزن ٤ر٣١ جرام والقطر ٢١م.

(٣) CIC: No. 3530.

(٤) رقم السجل ١٧٣٧١ / ٣ - الوزن ١ر٨ جرام - القطر ١٤م.

(٥) رقم السجل ٢٥٤ / ع - الوزن ١ر٢١٠ جرام - القطر ١٥م.

وفى نفس المجموعة السابقة نصف آخر^(١) (قطعة ٢٢ - لوحة ٤) يكاد يتطابق فى توزيع الكلمات المنقوشة على الظهر مع النصف المؤرخ بعام ٩٤٣هـ وإن كان التاريخ هنا هو عام ٩٥١هـ وهو ما يجعلنا نرجح أنه من ضرب مصر رغم فقدان اسم دار الضرب، وكتابات الوجه فى هذا النصف تشبه تلك الواردة على النصف المضروب بمصر فى عام ٩٣٨هـ.

ويعتقد الفن الإسلامى^(٢) نصف فضة (قطعة ٢٣) شبيه بالقطعة السابقة وإن اختلفت من نقوش الوجه به كلمة «سلطان» وفقد من كتابات الظهر تاريخ الضرب بينما بقى اسم دار الضرب (مصر).

ويبدو أن نيابة حلب قد سكت بها أنصاف فضة استمراراً لتقاليد الحكم المملوكى الذى كان يشمل هذه المدينة قبل الغزو العثمانى لمصر والشام، إذ نجد فى مجموعة دار الكتب المصرية بالقاهرة قطعة فضة من ضرب حلب عام ٩٢٦هـ باسم سليمان بن سليم، وبناء على وزنها (١٠٧ جرام)^(٣) يمكن اعتبارها من أنصاف الفضة.

ج- الأقنعة:

ويدور وزن هذه القطع الفضية الصغيرة دون ثلاثة أرباع الجرام، ولدينا منها فى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة بعض قطع من إنتاج دور ضرب مختلفة. وتتفق القطع المضروبة فى «سدره قيسى» فى أفراد الوجه لنقش اسم السلطان وقصر كتابات الظهر على ذكر تاريخ الضرب واسم دار السك فيما عدا قطعة واحدة وردت بها صيغة دعائية فى الأقنعة المؤرخة بعام ٩٣٤هـ^(٤) (قطعة ١٤) نجد على الوجه اسم السلطان كما يرد على نقوده الذهبية:

سلطان
سليمان شاه
بن خان
سليم

أما نقوش الظهر فجاءت بمركز القطعة على هذا النحو:

(١) رقم السجل ٢٥٥/ع - الوزن ١٨٠ جرام والقطر ١٥ مم.

(٢) رقم السجل ٤/١٧٣٧١ - الوزن ٩٣ جرام والقطر ١٦ مم.

(٣) CIC No. 3528.

(٤) رقم السجل ١/١٧٣٦٧ - الوزن ٧٠ جرام والقطر ١٦ مم.

ضرب

سدره

قيسى

٩٣٤

وهناك آقجة^(١) أخرى (قطعة ٢٠) يقرأ فى نقوش الوجه بها «سلطان سليمان (بن) سليم» بينما لا تختلف نقوش الظهر منها عن المثال السابق سوى فى إضافة كلمة «سنة» قبل التاريخ الذى فقد منه رقم الآحاد وبقيت أرقام العشرات والمئات (٩٣٠٠). وأهم ما يميز القطعة الثالثة^(٢) من هذه الآقجات المضروبة فى سدره قيسى (قطعة ٢٤) أنها ضمت فى كتابات الظهر صيغة «عز نصره» الدعائية قبل الإشارة إلى اسم دار الضرب (سدره قيسى) وتاريخ الضرب الذى فقد تماماً فى هذه القطعة. وقد سكت الآقجات فى تونس بذات التقاليد التى رأيناها فى آقجات سدره قيسى من حيث ذكر اسم السلطان على الوجه وتسجيل تاريخ ومكان السك على الظهر. وفى مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(٣) آقجة من ضرب تونس سنة ٩٣٤هـ (قطعة ١٥) جاء اسم السلطان فيها على نحو مختصر (سليمان بن سليم شاه). ولدينا بذات المجموعة^(٤) آقجة أخرى من ضرب دمشق (قطعة ٢٦)، أهم ما يميزها ورود عبارة «عز نصره» الدعائية ضمن نقوش الظهر الذى يشتمل ما يفيد أنها «ضرب دمشق». وفضلاً عن الأمثلة السابقة نجد بمجموعة متحف الفن الإسلامى عدة آقجات لا تختلف كثيراً فى طرازها عما أسلف بيانه، منها ما هو من ضرب عام ٩٢٨هـ^(٥) (قطعة ١٣) وما هو من ضرب عام ٩٣٥هـ (قطعة ١٦)^(٦) وتمتاز هذه القطعة بتسجيل صيغة «عز نصره» مع كتابات الظهر مثلها فى ذلك مثل قطعة أخرى^(٧) تاريخ ومكان الضرب بها غير واضحين (قطعة ٢٥)، وهناك أيضاً قطعتان فى مجموع المتحف، إحداهما^(٨) مكان ضربها غير مقروء

(١) رقم السجل ٢٠٩٧٧ - الوزن ٣٢ر. جرام والقطر ٩مم.

(٢) رقم السجل ١٧٧٧٩ - الوزن ٧٢ر. جرام والقطر ٧مم.

(٣) رقم السجل ١٧٦٤٧/٢ - الوزن ٦٨ر. جرام والقطر ٧مم.

(٤) رقم السجل ١٧٣٧١/٦ - الوزن ٦٥ر. جرام والقطر ٦مم.

(٥) رقم السجل ١٧٣٦٤ - الوزن ٧٠ر. جرام والقطر ٥ر٦مم.

(٦) رقم السجل ١٧٣٧١/٧ - الوزن ٧٢ر. جرام والقطر ٦مم.

(٧) رقم السجل ١٧٤٢٨ - الوزن ٦٥ر. جرام والقطر ٥مم.

(٨) رقم السجل ١٧٦٤٧/١ - الوزن ٦٩ر. جرام والقطر ٦مم.

ورقم الآحاد من تاريخ السك مفقود (٩٣ (قطعة رقم ١٩) أما الآجلة الثانية^(١) فتاريخ ومكان الضرب غير موجود، ولم يتبق منه ضمن نقوش الظهر سوى كلمة «ضرب» وزخرفة من نجمة سداسية الأضلاع (قطعة ٢٧).

٢- النقود الفضية للسلطان مراد بن سليم:

ولدينا من نقود هذا السلطان قطعتان من النوع الأثقل وزناً، إحداهما وهي محفوظة^(٢) بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ٤٦) تظهر التزاماً واضحاً بطراز هذا النوع من العملات التي ضربت في عهد سليمان القانوني، فعلى الوجه نقش اسم السلطان في سطور أفقية مع العبارة الدعائية «عز نصره»، وكتابات الظهر موزعة بين الهامش والمركز، فبينما نقش بالهامش الصيغة الدعائية «خلد الله ملكه وسلطانه» وسنة الضرب «سنة ٩٨٨» اقتصرت كتابات المركز على «ضرب مصر» ولكن في وضع صحيح أى أن كلمة ضرب فوق «مصر»، بخلاف ما رأينا في بعض القطع التي سكت في عهد سليمان القانوني (لوحة ١٠).

وفي نفس المجموعة^(٣) قطعة فضية أخرى (قطعة ٤٧ - لوحة ١١) تشبه كتابات الوجه بها ما رأيناه في القطعة السابقة، أما الظهر، فقد تبقى من نقوش هامشه «خلد الله...» فيما توسط مركزه اسم دار الضرب «ضرب حلب» داخل دائرة كالتى رأيناها في نقود بغداد وتونس في عهد سليمان الأول وقد أشار (Nuri) إلى قطعة من هذا النوع من العملات الفضية الثقيل من ضرب بغداد عام ٩٨٢هـ^(٤).

أما أنصاف الفضة المرادية، ففي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة نصف^(٥) فضة منها (قطعة ٤٨)، فقدت كتابات ظهره أما الوجه فيمركزه:

مراد خان
بن السلطان سليم
عز نصره

(١) رقم السجل ١٧٣٧١/٥ - الوزن ٥٧ر. جرام والقطر ٥٥م.

(٢) رقم السجل ١٧٣٧٩/٤ - الوزن ٣٨٨ر. جرام والقطر ١٧ر٥م.

(٣) رقم السجل ١٧٧٥٣ - الوزن ٣٧٨ر. جرام والقطر ١٩م.

(٤) Nuri (p.): op. cit. No. 286.

(٥) رقم السجل ١٧٣٧٢ - الوزن ١٨٦ر. جرام والقطر ٢٠م.

٣- النقود الفضية للسلطان محمد بن مراد:

تثبت مجموعة النقود الفضية التي يضمها متحف الفن الإسلامى بالقاهرة من العملات الفضية المسكوكة باسم محمد بن مراد، ما ذهبنا إليه من أن البارة العثمانية (النصف فضة) قد ضربت فى وقت سابق على عهد السلطان عثمان الثانى، وتعد هذه القطع، لاسيما المضروبة فى أدرنة أول دليل قاطع على ضرب البارة فى تركيا.

ومن أسف أن أياً من هذه القطع لا يحمل تاريخ الضرب ولكنها تؤرخ بفترة حكم محمد الثالث (١٠٠٣ - ١٠١٢هـ)، وفى أول هذه القطع^(١) (قطعة ٥٥) نجد اسم السلطان مسجلاً على الوجه فى سطرين «محمد بن مرادخان» مع الدعاء «عز نصره»، واقتصرت كتابات الظهر المنقوشة بالهامش على «خلد ملكه ضرب أدرنة»، وفى القطعة الثانية^(٢) (قطعة ٥٦) اكتفى فى نقوش الوجه بكتابة اسم السلطان (مراد بن محمد) فى سطر واحد وهو ما نرى قد نقش خطأ بتقديم اسم والد السلطان أما كتابات الظهر التى رأيناها بهامش القطعة الأولى فقد انتقلت إلى مركز هذه القطعة فى سطرين.

وثمة ثلاثة قطع أخرى تتفق جميعها فى ظهور كتابات بهامش الوجه، فى البارة^(٣) الأولى، سجل بالهامش «(بن) مرادخان عز نصره» أما المركز فيه اسم السلطان (محمد) داخل دائرة ونقوش الظهر فى هذه البارة كالقطعة السابقة (قطعة ٥٧).

أما البارة الثانية^(٤) (قطعة ٥٨) فقد تميزت بوجود الكتابات بهامش كل من الوجه والظهر فعلى الوجه «محمد بن مراد خان عز نصره» وبالظهر «خلد ملكه ضرب أدر (نه)». وفى البارة الثالثة^(٥) التى يبدو أنها من ضرب أدرنة هى الأخرى (قطعة ٥٩ - لوحة ١٤) فقد نقش بهامش الوجه منها «مرادخان عز نصره» بينما نقش بوسط المركز «محمد بن»، ويظهر بهامش الظهر دعاء «خلد ملكه» تاركاً المركز لزخرفة هندسية.

ويبقى أن نشير إلى قطعة أخرى^(٦) من هذه البارات قد خلت من أى كتابات بهوامشها (قطعة ٦٠)، ورغم أن نقوش الوجه تشير إلى السلطان «محمد بن مراد خان عز نصره» إلا

(١) رقم السجل ١٧٣٥٤ / ٤ - الوزن ٩٩ ر. جرام والقطر ٧ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٣٥٤ / ٥ - الوزن ١١١ ر. جرام والقطر ٦ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٣٥٤ / ٣ - الوزن ١١١ ر. جرام - القطر ٦ مم.

(٤) رقم السجل ١٧٨١١ - الوزن ٨٥ ر. جرام - القطر ٩ مم.

(٥) رقم السجل ١٧٣٥٤ / ١ - الوزن ٩٣ ر. جرام - القطر ٥ مم.

(٦) رقم السجل ١٧٣٥٤ / ٢ - الوزن ٩٣ ر. جرام - القطر ٥ مم.

أن التاريخ المسجل في كتابات مركز الوجه وهو (٦٧٩) لا علاقة له بسنوات حكم هذا السلطان ولا غيره من أسلافه العثمانيين، ولسوء الحظ فإنه لم يتبق من كتابات مركز الظهر سوى جزء من الصيغة الدعائية التي اشتهرت بها نقود أدرة الفضية «خلد (ملكه)» وكلمة «ضرب».

٤- النقود الفضية للسلطان أحمد بن محمد (الأول):

النقود الفضية المعروفة للسلطان أحمد الأول جميعها من أنصاف الفضة أو البارات (وربما مضاعفاتها) وهي تمتاز بنقش اسم السلطان «أحمد بن محمد خان» على شكل طغراء بسيطة.

وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة قطعتان متشابهتان أولاهما^(٦) (قطعة ٦٩ لوحة ١٧) تحمل على الظهر كتابات غير مقروءة في ثلاثة مناطق أفقية وقد شغل مركز الوجه فيها بطغراء السلطان أحمد بن محمد خان، ويشبه الوجه بالقطعة^(٧) الثانية (قطعة ٧٠) وجه القطعة الأولى فيه طغراء السلطان أيضاً، أما الظهر فيه في المركز «خلد ملكه» و«قره ام» ولعل ذلك بقية اسم دار الضرب الواقعة فيما يبدو بالأناضول.

وقد نشرت قطعة مشابهة لهذه البارات ذات الطغراء وبظهرها الصيغة الدعائية «خلد ملكه»^(٨) وتضم مجموعة دار الكتب المصرية عدة أنصاف فضية جميعها من ضرب مصر عام ١٠١٢هـ، ويدور متوسط وزنها بين ١٠٧ و٨٠ جرام. جرام^(٩) وهي من القطع التي ضربها السلطان بمصر وعرفت بالمدينى^(١٠).

٥- النقود الفضية للسلطان عثمان بن أحمد:

ضربت في عهد هذا السلطان أنصاف فضة بمصر مؤرخة بعام ١٠٢٧هـ ويتردد وزنها بين ٩٣ جرام و٨٧ر. جرام^(١١). وفي متحف الفن الإسلامي نصف فضة^(١٢) لعله من ضرب مصر

(١) رقم السجل ١٧٣٨٦/١ - الوزن ١٣٠ جرام - القطر ١٧ر٥ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٣٨٦/٢ - الوزن ١٢٩ جرام - القطر ١١ مم.

(٣) Nuri (p.): op. cit No. 373.

(٤) CIC Nos. 3611 - 3623.

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٢٨، وقد أشار إلى ضرب دراهم باسم هذا السلطان بمدينة حلب في عام ١٠١٢هـ أيضاً وهي ذات طغراء بسيطة وعلى ظهرها كتابات داخل نجمة سداسية اشتهرت بها مدينة حلب.

(٦) رقم السجل ١٧٣٨٥/١ - الوزن ١٣٠ جرام - القطر ١٧ر٥ مم. (٧) رقم السجل ١٧٣٨٥/٢ - الوزن ١٢٩ جرام - القطر ١١ مم. (٨) رقم السجل ١٧٣٨٥/٣ - الوزن ١٣٠ جرام - القطر ١٧ر٥ مم. (٩) رقم السجل ١٧٣٨٥/٤ - الوزن ١٢٩ جرام - القطر ١١ مم. (١٠) رقم السجل ١٧٣٨٥/٥ - الوزن ١٣٠ جرام - القطر ١٧ر٥ مم. (١١) رقم السجل ١٧٣٨٥/٦ - الوزن ١٢٩ جرام - القطر ١١ مم. (١٢) رقم السجل ١٧٣٨٥/٧ - الوزن ١٣٠ جرام - القطر ١٧ر٥ مم.

(قطعة ٧٢)، لم يتبق من كتابات مركز الوجه به سوى «سلطان عثمان بن...»، ومن نقوش مركز الظهر العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب سنة».

كما قامت الدولة العثمانية في عهد السلطان عثمان الثاني بسك «البارة» في عام ١٠٢٩هـ^(١)، ويحتفظ متحف الفن الإسلامي بإحدى بارات هذا السلطان^(٢) (قطعة ٧٣) من ضرب قسطنطينية وإن فقد تاريخ ضربها، وبمركز الوجه في هذه القطعة اسم السلطان «عثمان» محصوراً داخل دائرة بينما يقرأ في الهامش «ضرب قسطنطينية خلد»، وتتميز كتابات الظهر بأنها كانت تضم الصيغة التي وجدناها على الدينار النادر من عصر هذا السلطان (سلطان البرين وخاقان إلخ) وقد تبقى منها بعض كلماتها.

٦- النقود الفضية للسلطان مصطفى بن محمد:

وهي نادرة كنقوده الذهبية نظراً لقصر الفترتين اللتين حكم فيهما، وقد نشر له نصفان من ضرب مصر، أولهما مؤرخ بعام ١٠٣١هـ ويزن ٩٥ر. جرام والثاني بدون تاريخ ووزنه ٨٢ر. جرام^(٣).

٧- النقود الفضية للسلطان مراد بن أحمد:

ضربت أنصاف فضية بمصر في عهد السلطان مراد الرابع، عرف النصف منها «بالمرادى»، وقد نشرت عدة أمثلة منها من ضرب مصر في عام ١٠٣٢هـ ومتوسط وزنها بين ٨٨ر. جرام و٧١ر. جرام^(٤).

٨- النقود الفضية للسلطان إبراهيم بن أحمد:

ضرب السلطان إبراهيم الأول في عام ١٠٤٩هـ نقداً فضياً كان يصرف بخمسة آفجات، ونسبة الفضة فيه منخفضة لكي يتفادى بل ويخفف من نزيف الخزينة العثمانية، وكان على وجهه طغراء السلطان إبراهيم^(٥).

وفي متحف كلية الآثار بجامعة القاهرة قطعة فضية^(٦) من هذا النوع (قطعة ٧٦ - لوحة

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٢٨.

(٢) رقم السجل ١٧٣٨٥ / ٢ - الوزن ١٩ر. جرام - القطر ١٦ مم.

(٣) CIC Nos 3627 - 3628.

(٤) Lan- Pool: Catalogu of Oriental Coins vol. VIII No. 360 وانظر أيضاً: CIC. Nos 3646-3649.

(٥) سليم عرفات المبيض: المرجع السابق ص ٢٢٨، ٢٣٠.

(٦) رقم السجل ٢٥٣ / ع - الوزن ٨٨ر. جرام - القطر ١٣ مم. ٢٢٠ تاريخها ١٠٤٥ / ٢ - الحروف على وجهها ١٠٤٥

٢٠) نجد على وجهها طغراء السلطان «إبراهيم بن أحمد عز نصره»، أما الظهر فيمركزه أربعة أسطر أفقية بها:

خلد الله (ملكه)

ضرب

قسطنطينية

٩ (١٠٤).

كما ضربت بدمشق قطع فضية أثقل وزناً وبطراز مختلف، منها قطعة محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(١) (قطعة ٧٧ - لوحة ٢١)، وقد نقش اسم السلطان في ثلاثة أسطر بمركز الوجه، وضمت كتابات الظهر المحصورة في مناطق هندسية العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب دمشق».

وإلى جانب الأنواع الثلاثة السابقة سكت الآقجات في عهد السلطان إبراهيم الأول، وتظهر آقجة^(٢) محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة مدى التدهور الذي طرأ على وزن الآقجات (قطعة ٧٨)، وهي تحتوي ببساطة على اسم السلطان إبراهيم بن أحمد خان في ثلاثة أسطر بمركز الوجه، وبكلمتي ضرب قسطنطينية في سطرين بمركز الظهر.

٩- النقود الفضية للسلطان محمد بن إبراهيم:

في عهد السلطان محمد الرابع ضربت أنصاف الفضة بمصر في عام ١٠٥٨ هـ وهو العام الذي جلس فيه السلطان على كرسي العرش ومتوسط وزن القطع التي نشرت من هذه الأنصاف يتراوح بين ٨٦ ر. جرام و ٧٤ ر. جرام^(٣). وقد أمر الوزير حمزة باشا والي مصر في سنة ١٠٩٨ بأن يكون وزن الألف نصف فضة ٢٣٠ درهماً وكل مائة درهم فضة يدخلها ٣٠ درهماً من النحاس وكان وزن الألف نصف قبل ذلك ٢٥٠ درهماً بها ٢٥ درهماً^(٤) فحسب كما سكت الآقجات بمصر في عهد هذا السلطان، وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، قطعتان من هذه الآقجات المؤرخة بعام ١٠٧١ هـ، القطعة^(٥) الأولى (قطعة ٨٢) تحمل بالوجه طغراء السلطان وهي غير مقروءة أما الظهر فيمركزه:

(١) رقم السجل ٩ / ١٧٣٨٤ - الوزن ١٣٩ ر. جرام القطر ١٨ مم.

(٢) رقم السجل ٢ / ١٧٣٨٤ - الوزن ٢١ ر. جرام والقطر ١٠ مم.

(٣) CIC. Nos. 3654 - 3657.

(٤) على مبارك - الخطوط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٥) رقم السجل ١ / ٢٥٤٠١ - الوزن ٢٩ ر. جرام - القطر ١٤ مم.

(ضـ) ربـ

فـ

مصر

سنة

١٠٧١

وتتفق القطعة الثانية^(١) (قطعة ٨٣) مع الأولى في وجود الطغراء بالوجه أما مركز الظهر فيه :

ضرب في مصر

(١)٠٧١

وقد استمرت دار ضرب حلب في إنتاج قطع فضية يقترب وزنها من وزن الدرهم الإسلامي من هذه القطع واحدة^(٢) بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ٨٤ لوحة ٢٤) وهي شأن النقود الفضية للسلطان محمد الرابع تحمل في الوجه طغراء السلطان، أما الظهر فيه الصيغة الدعائية «خلد الله (ملكه)» وضرب حلب.

وبنفس المجموعة قطعة فضية^(٣) بوزن نصف الدرهم القديم (قطعة ٨٥) وهي تختلف عن القطع السابقة في أن اسم السلطان نقش بدون طغراء على وجه القطعة أما الظهر فيه الصيغة الدعائية التي يكثر ورودها على النقود الفضية العثمانية «خلد الله ملكه» وكلمة «ضرب» بينما فقد تاريخ ومكان الضرب.

١٠- النقود الفضية للسلطان سليمان بن إبراهيم :

استمر في عهده ضرب أنصاف الفضة بمصر، كما يتضح من نصف فضة بمجموعة دار الكتب المصرية، تحمل كتابات الوجه فيه اسم السلطان «سليمان بن إبراهيم خان»، فيما يحوى الظهر العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب في مصر سنة ١٠٩٩»^(٤).

أما القسطنطينية، فقد ضربت بها مضاعفات الآقجة، ومن أمثلتها قطعة محفوظة بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة^(٥) (قطعة ٨٧) وقد نقشت بوجهها طغراء السلطان سليمان بن إبراهيم خان وبالظهر ما يفيد ضرب القطعة في قسطنطينية عام ١٠٩٩هـ.

بيد أن أهم النقود الفضية التي ضربت في عهد سليمان الثانى هي القروش الثابت ضربها

(١) رقم السجل ٢/ ٢٥٤٠١ - الوزن ٣١ر. جرام القطر ١٤م.

(٢) رقم السجل ٥/ ٧٣٧٩ - الوزن ٢٥٥ جرام - القطر ٢١م.

(٣) رقم السجل ١٣٥٠ - الوزن ١١٢ جرام - القطر ٧م.

(٤) CIC. No. 3665.

(٥) رقم السجل ١٧٨٠٢ - الوزن ١٥٠ جرام - القطر ١٨م.

في أيامه^(١)، وعلى الرغم مما ذكره «جب» من أن هذه القروش قد سكت بوزن ٦ دراهم^(٢) أي (١٣ر٨ جرام) إلا أنه في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة أحد هذه القروش^(٣) (قطعة ٨٦ - لوحة ٢٥) ويزيد وزنه عن ١٩ جراماً.
ونقوش وجه هذا القرش تتفق مع ما ألفناه من نقوش النقود الفضية العثمانية باستثناء ورود تاريخ ومكان الضرب على الوجه:

السلطان سليمان
بن إبراهيم خا
دام ملكه ضرب في
قسنطينية
١٠٩٩

أما كتابات ظهر هذا القرش فهي تتفق تماماً مع ما يرد غالباً في طراز «الزر محبوب» الذهب، من صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين...».

١١ - النقود الفضية للسلطان مصطفى بن محمد:

يحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بثلاثة قطع فضية من مسكوكات هذا السلطان، منها قطعتان من القروش التي كان وزنها آخذاً في الهبوط حتى أضحت تمثل ثلثي وزن الريال الهولندي (الأسدي) بالكاد^(٤).

والقطعة الأولى^(٥) (قطعة ٨٩ - لوحة ٢٧) تشبه في كتاباتها طراز الزر محبوب الذهبي باستثناء إحلال الصيغة الدعائية دام ملكه. عوضاً عن «عز نصره»، وفيما ضمت نقوش ظهر هذه القطعة صيغة «سلطان البرين وخاقان البحرين...» نجد كتابات الوجه على هذا النحو:

سلطان
محمد بن
مصطفى بن خا
دام ملكه ضرب في
قسنطينية
١١٠٦

(١) سليم عرفات المبيض: المرجع السابق ص ٢٣١.

(٢) جب وبون: المجتمع الإسلامي ج ٢ ص ١١٣، والدرهم يوازي ٢ر٣ جرام - المرجع نفسه ص ١٠٧.

(٣) رقم السجل ١٧٩٨٨ - الوزن ١٩ر٩ جرام - القطر ٤٠ مم.

(٤) جب وبون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٢.

(٥) رقم السجل ٥٧٧١ - الوزن ٩ر٣٠ جرام - القطر ٢٧ر٥ مم.

ويشبه القرش الثاني^(١) (قطعة ٩٠) سابقه وهو ما يرجح أنه يحمل ذات التاريخ وهو عام ١١٠٦ هـ الذى تولى فيه مصطفى الثانى العرش، رغم أن رقمى الآحاد والعشرات قد فقدوا، وإن كان قد ضرب بسكة أخرى حسبما يظهر من تفرد نقوش الظهر برسم العنصر الزخرفى الشبيه بالقلب الذى كان شائعاً فى زخارف النقود الذهبية العثمانية والمملوكية من قبلها. أما القطعة الثالثة^(٢) (قطعة ٩١) فتظهر تبايناً واضحاً عن القرشين السابقين ليس فقط فيما يتصل بالوزن، وهو هنا أقل بكثير من النصف، ولكن أيضاً فى كتابات وجهى القطعة، إذ نقشت على الوجه طغراء السلطان، وسجل على الظهر «ضرب فى إسلامبول» والملفت للانتباه هنا ذكر إسلامبول بدلاً من قسطنطينية المسجلة على القروش.

١٢- النقود الفضية للسلطان أحمد بن محمد:

قام السلطان أحمد الثالث بإصدار قروش تقترب فى وزنها من الريال الأسدى الهولندى، وقد عرفت بالطغرلى لأن وجهها كان مشغولاً بطغراء السلطان فى نصفه الأعلى وباسم دار السك وتاريخه فى النصف الأسفل^(٣).

وفى بداية عهده ضرب بإسلامبول نصف بارة بوزن جارى ٣٦٥ ر جرام و عيار جارى ٩٤٤ من الألف^(٤)، ولكن القطعة المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى^(٥) بالقاهرة من هذه المسكوكات (قطعة ٩٨ - لوحة ٣٠) تقل فى الوزن عن ذلك المقدار وهى تشبه فى طرازها (القطعة رقم ٩١) المضروبة فى عهد مصطفى الثانى فيضم الوجه طغراء السلطان أحمد الثالث، وبالظهر تاريخ الضرب وهو عام ١١١٥ هـ ومكان الضرب الذى سجل هنا باسم قسطنطينية وليس إسلامبول.

وقد حدث فى سلطنته أن ورد إلى مصر فى أوائل جمادى الأولى سنة ١١٢٢ هـ، مرسوم قرئ بالديوان العالى مضمونه «إن وزن الفضة المصرية زائد فى الوزن عن وزن إسلامبول والأمر بقطع الزائد»^(٦) والمعنى هنا ولاشك أنصاف الفضة (أو الميذى) التى كانت تضرب بالضربخانه المصرية.

(١) رقم السجل ١٧٣٩٨ - الوزن ٩ر٢٩ جرام - القطر ٢٩ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٣٩٩ - الوزن ٤ر٢٤ جرام - القطر ٢٤ مم.

(٣) جب وبوون: المرجع السابق ج ٢ ص ١١٣.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٩.

(٥) رقم السجل ١٧٨٢٣ - الوزن ٢ر٢٤ جرام - القطر ٢٤ مم - تاريخها ١٢٨٦ هـ - عيارها ٩٠٠ - عيارها ٩٠٠.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

١٣- النقود الفضية للسلطان محمود بن مصطفى:

استمرت دار ضرب مصر في عهد هذا السلطان في إصدار أنصاف الفضة التي سكنت في أول سلطنته بوزن يقترب من نصف الجرام^(١) وبمعيار يتراوح بين ٤٩٤ و ٥٨٠ من الألف^(٢). ومن هذه القطع الفضية الصغيرة نصف فضة^(٣) في مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة (قطعة ١٠٤ - لوحة ٣٥)، يشبه في نقوشه طراز الفندقيات العثمانية. فعلى الوجه طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان أما الظهر فيه:

ضرب في

مصر

سنة

١١٤٣

أى أن هذا النصف قد ضرب في العام الرابع من حكم السلطان محمود الأول الذي جلس على تخت الملك في عام ١١٤٣هـ.

وكما استمرت مصر في ضرب النصف (الميدى) بقيت ولاية تونس محافظة على عاداتها في إخراج قطع فضية من أوزان متوسطة لا تعرف مدى علاقتها بوحدات النقود الفضية العثمانية. وفي نفس المجموعة السابقة قطعة فضية^(٤) (قطعة ١٠٥ - لوحة ٣٦) يبدو في كتابات وجهها جمعاً بين نقوش الوجه والظهر المألوفة في طراز الزر محبوب الذهبى فبالإضافة إلى صيغة «سلطان البرين و خاقان البحرين» أكملت هذه الصيغة التي كانت ترد تقليدياً على ظهر الزر محبوب باسم «السلطان محمود بن مصطفى» بدلاً من «السلطان بن السلطان». وكما في نقود تونس الذهبية سجل تاريخ الضرب على الظهر دون ذكر لسنة التنصيب الخاصة بمحمود الأول.

١٤- النقود الفضية للسلطان عثمان بن مصطفى:

في عهده ضرب بمصر ميدى (نصف فضة) وزنه يقرب من عشر درهم و عياره النصف فضة تقريباً^(٥).

(١) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية - ص ٥٧٢.

(٢) على مبارك: الخطوط ج ٢٠ ص ١٢٩.

(٣) رقم السجل ١٧٤٢٢ - الوزن ٥٩ ر. جرام والقطر ١٥ مم.

(٤) رقم السجل ١٧٤٠٩ - الوزن ٣٩٤ ر. جرام - القطر ٢٢ مم.

(٥) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٨٦.

وقد ذكر سليم عرفات أن جميع فئات النقد الفضى المصدرة فى عهد عثمان الثالث ، كانت نقوشها تتألف من الطغراء وتاريخ ومكان الضرب على الوجه وصيغة «سلطان البحرين وخاقان البحرين» على الظهر^(١) ، إلا أنه لدينا قطعة فضية (بارة فيما يبدو) محفوظة بمتحف الفن الإسلامى^(٢) بالقاهرة . قطعة (١١١) تخالف نقوشها ما ذهب إليه سليم عرفات . فوجه هذه القطعة عليه نقش طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان أما الظهر فبه :

ضرب فى
قسطنطينية

١١٦٨

١٥- النقود الفضية للسلطان مصطفى بن أحمد :

لم تتوقف دار ضرب مصر عن سك أنصاف الفضة ولكن تدهور وزنها ومستوى عيارها بصورة ملحوظة ، الأمر الذى دفع استانبول إلى إرسال مندوب للتفتيش على العملة فى عام ١١٧٦هـ ، فأعيد تقويم البارة (أو المدين) بحيث أصبحت قطعة صغيرة تزيد على ثلث وزنها الأسمى من المعدن الذى انخفضت قيمته^(٣) .

وقد بلغ وزن نصف الفضة الذى ضرب وفق هذه التعديلات فى ولاية إبراهيم بك عام ١١٧٦هـ ٣٨ ر. جرام^(٤) . أما كتابات هذه الأنصاف فهى طغراء على الوجه وعبارة ضرب فى مصر مع ذكر سنة جلوس السلطان على العرش وهى ١١٧١هـ^(٥) على الظهر . ويبدو أن هذا الإجراء كان يهدف إلى توحيد وزن وطراز القطع الفضية الصغيرة ، التى سكّت فى سلطنة مصطفى الثالث ، كما يظهر ذلك جلياً فى «بارة» من ضرب قسطنطينية وهى محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة^(٦) (قطعة ١١٨) ، فهى تحمل نقش الطغراء على الوجه أما الظهر فبه :

ضرب فى
قسطنطينية

١١٧١

- (١) سليم عرفات المبيض : المرجع السابق ص ٢٣٥ .
- (٢) رقم السجل ١٧٤٢٠ - الوزن ٥٢ ر. جرام والقطر ١٤ ر.م .
- (٣) جب وبون : المرجع السابق ج ٢ ص ١١٨ .
- (٤) على مبارك : الخطط ج ٢٠ ص ١٣٠ .
- (٥) سليم عرفات : النقود العربية الفلسطينية - ص ٢٣٦ .
- (٦) رقم السجل ١٧٨٥٩ - الوزن ٣٨ ر. جرام والقطر ١٤ ر.م .

ونلاحظ هنا ذات التقليد الذى كان مرعياً فى تاريخ الذهب الفندقلي، من حيث ذكر سنة التنصيب وإضافة رقم يعبر عن ترتيب السنة التى ضربت فيها القطعة فى سنوات حكم السلطان، بما يعنى أن هذه البارة قد سكت فى العام الحادى عشر من سلطنة مصطفى الثالث أى عام ١١٨١هـ.

وتشبه هذه البارة قطعة فضية من نفس^(١) المجموعة (قطعة ١١٧ - لوحة ٤١) وهى إحدى مضاعفات البارة ولعلها من ذوات الخمس بارات (نبشلك) وهى تماثل البارة فى كل نقوشها فيما عدا أن القطعة الأولى حملت اسم دار الضرب «قسنطينية» بينما نقش على الأخيرة اسم «إسلامبول» وقد سكت فى نفس العام أيضاً.

أما قروش هذا السلطان فقد سكت بأربعة أوزان مختلفة أدناها دون العشر جرامات وأكبرها يزن أكثر من ٢٦ جراماً، وذلك تبعاً لسعر صرف هذه القروش بالبارات أو الأنصاف. ومن أصغر هذه القروش، قطعة فضية^(٢) محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٢٠)، لعلها من القروش التى تصرف بأربعين بارة (القرش الصاغ) ولا تختلف نقوشها عن طراز النقود الفضية السابقة من حيث ورود الطغراء على الوجه وكتابة دار الضرب وهى هنا إسلامبول، وسنة التنصيب الخاصة بمصطفى الثالث ثم الإشارة إلى السنة الحقيقية التى ضربت فيها العملة، وقد اتبع فى هذه القطعة نظام آخر غير ذكر ترتيب السنة فى مدة حكم السلطان، وقد رأيناه أيضاً فى النقود الذهبية العمانية، ألا وهو كتابة رقمى الآحاد والعشرات من سنة السك فوق حرف الباء من كلمة «ضرب» والتاريخ المسجل هنا هو «٨٧» أى عام ١١٨٧هـ وهو العام الأخير من حكم مصطفى الثالث.

وبنفس المجموعة قطعة فضية^(٣) أخرى (قطعة ١١٩ - لوحة ٤٣) أثقل وزناً من السابقة بمقدار النصف تقريباً وهو ما يرجح أن تكون قرشاً من فئة ٦٠ بارة وهو المعروف بالطمشلق^(٤). وهذا القرش ضرب فى تونس عام ١١٨٣هـ وهو شديد الصلة بطرز النقود الفضية التى أخرجتها دار ضرب تونس فى القرن ١٢هـ (١١٨٠م) من حيث الجمع بين صيغة سلطان البرين وخاقان البحرين وبين اسم السلطان فى نقوش الوجه وكتابة السنة الفعلية للضرب مع إغفال سنة التنصيب (ما فى القطعة ١٠٥ من عهد محمود الأول).

(١) رقم السجل ١٧٤٠٧ - الوزن ١ر٦٨ جرام - القطر ١٨ر٥ مم.

(٢) رقم السجل ١٧٤٢١ - الوزن ٩ر٤٩ جرام - القطر ٣٠ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٤٢٥ - الوزن ١٤ر٩٠ جرام - القطر ٣٤ مم.

(٤) عماد عبدالسلام: المرجع السابق ص ٩٩.

وقد نشرت قطع أخرى أقل وزناً جميعها من ضرب إسلامبول، منها اثنتان من المرجح أنهما من القروش ذات الثمانين بارة، (يزيد وزن الواحدة عن ١٨ جراماً) واحدة منهما تحمل الرقم (٨٥) أى أنها سكّت في عام ١١٨٥هـ^(١) والأخرى الرقم «٨٦» فتكون قد ضربت في عام ١١٨٦هـ^(٢).

وفي مجموعة دار الكتب المصرية قطعة فضية أثقل وزناً (٢٦,٥٢ جرام) لعلها تكون من القطع ذات المائة بارة، وهي لا تختلف في شيء عن طراز قروش إسلامبول التي ضربت في عهد هذا السلطان وهي تحمل على الظهر رقمي الآحاد والعشرات (٨٤) من عام ١١٨٤هـ الذي سكّت فيه^(٣).

١٦- النقود الفضية للسلطان عبد الحميد بن أحمد :

ضربت النقود الفضية بفئات مختلفة وطرز متعددة في زمن عبد الحميد الأول. ففي مصر ضرب ميدى أو نصف فضة في عام ١١٨٧هـ بوزن رسمى ٣٥٤ ر. جرام وجارى ٣٣٧ ر. جرام وبعيار جارى ٣١٠ من الألف^(٤)، وكانت هذه الأنصاف تحمل طغراء السلطان على وجه القطعة وضرب في مصر وتاريخ ١١٨٧هـ على ظهرها^(٥). كما سكّت الأنصاف الفضية بمصر عام ١١٩٤هـ ببعيار ٥٠٠ من الألف^(٦). وضربت في سنة ١٢٠١هـ بوزن يتراوح بين ٢٩٩ ر جرام و٢٨٧ ر جرام وبعيار يتأرجح بين ٤٥٥ و ٤٢٨ من الألف^(٧). أما في إسلامبول، فقد ضربت البارة في عهد عبد الحميد الأول مرتين الأولى في عام ١١٨٧هـ بوزن ٣٢١، جرام وبعيار ٥٢٠ من الألف والثانية في عام ١٢٠٠هـ بوزن ٤٨٧ ر جرام وبعيار ٤٨٠ من الألف^(٨).

وفيما يتصل بالقروش العثمانية التي سكّت في عهده، فقد تعددت أوزانها حسب مضاعفات البارة التي كانت تضرب في العاصمة. وأصغر هذه القطع يزن أكثر من ٤ جرام

(١) Lane - Pool. Catalogu of Oriental Coins vol. VIII No. 615. L.

(٢) CIC. No. 3749.

(٣) CIC No. 3746.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٢٩.

(٥) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٣٧. ولعلها هي الأنصاف التي أشارت إليها وثيقة وقف محمد بك.

أبى الذهب المؤرخة في ٨ شوال عام ١١٨٨هـ انظر: ناهد حمدي - وثائق التكايا ج ٢ ص ١٤٤.

(٦) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٩٧.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٨) المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢٢٠٤ جرام) وربما كان هو القرش الرائج من فئة العشرين بارة، وهو من ضرب قسطنطينية في العام الثامن من حكم السلطان عبدالحميد الذي تولى العرش في عام ١١٨٧هـ^(١). كما ضرب القرش الصاغ في عهده بنفس الطراز ذى الطغراء ونشرت منه قطعة تزن ٩٣٢ جرام ومؤرخة بالعام الثامن من حكمه وهى من ضرب قسطنطينية^(٢) وكذلك الطمشلق أى ذو الستين بارة بنفس الطراز ومن ضرب قسطنطينية في العام السادس عشر من حكم عبدالحميد الأول^(٣).

وقد ضربت قطع فضية أثقل وزناً (١٤٣٠٠ جرام) وبطراز مختلف يعيد إلى الذاكرة تقاليد النقود الفضية العثمانية منذ أواسط القرن ١١هـ (١٧م) وصيغ الزر محبوب الذهبى فى آن واحد:

الوجه	الظهر
عبدالحميد بن أحمد خان	سلطان البرين
دام ملكه ضرب فى	وخاقان البحرين
قسطنطينية	السلطان ابن ١
١١٨٧	السلطان

وهذه القطعة^(٤) كما نرى تستعيد الصيغة الدعائية «دام ملكه» التى اقتصر نقشها على النقود الفضية دون الذهبية وتستعيد نقوش الظهر من النقود الذهبية العثمانية المعاصرة لها بما فى ذلك كتابة سنة الضرب حسب ترتيبها بين سنوات حكم السلطان فوق حرف النون من كلمة ابن.

ويعتقد الفن الإسلامى بالقاهرة قطعة فضية أثقل وزناً من السابقة^(٥) (قطعة ١٢٥ - لوحة ٤٤) وكتابات الظهر بها تماثل تماماً ظهر القطعة السابقة أما الوجه فقد سجل به اسم السلطان على هيئة طغراء مع ذكر دار الضرب «قسطنطينية» وسنة تنصيب السلطان ١١٨٧هـ. وهى شبيهة فى طرازها بقطعة من الفضة وزنت ١٩ جراماً^(٦).

(١) CIC. No. 3792.

(٢) CIC. No. 3790.

(٣) Artuk: op. cit. No. 1872.

(٤) غالب جاسم الدجيلي: نقود السلطان عبدالحميد - ص ٨١.

(٥) رقم السجل ١٨٠٠١ - الوزن ١٦٤٧ جرام - القطر ٣٩ مم.

(٦) غالب جاسم الدجيلي: المرجع السابق ص ٨١.

وقد نشرت قطعة فضية وزنها ٢٤ر٨٩ جرام من ضرب قسطنطينية في العام الثامن من حكم عبد الحميد الأول^(١) وأشار أرتق (Artuk) إلى قطعة أخرى تزن ٢٣ر٠٧ جرام سكّت في العام السادس عشر من سلطنة عبد الحميد بن أحمد^(٢).

١٧- النقود الفضية للسلطان سليم بن مصطفى:

تواتر في عهد سليم الثالث ضرب الأنصاف الفضية بمصر، ف ضرب نصف فضة (ميدى) وفي ولاية إسماعيل باشا سنة ١٢٠٣هـ بوزن تراوح بين ٣١٢ر جرام و ٢٦٣ر جرام و بعبارة تردد بين ٣٩٧ و ٣٩٦ من الألف^(٣). وكان وجه هذه القطع الخفيفة الوزن مشغولاً بطغراء السلطان أما الوجه فيه تاريخ جلوس السلطان على العرش والتاريخ الفعلي للضرب فوق حرف الباء من كلمة «ضرب» حسب ترتيب السنة بين سنوات حكم السلطان^(٤). و ضرب ميدى زمن عزت محمد باشا سنة ١٢٠٥هـ كان وزنه ١٠ / ١ من الدرهم وعبارة ٤٤٠ من الألف وآخر بمثل وزنه فيما بين عامي ١٢٠٥ و ١٢٠٨هـ و بعبارة ٤١٨ من الألف ثم ميدى في زمن صالح باشا عام ١٢٠٨هـ وكان وزنه ٣٠٢ر جرام وعبارة ٣٩٦ من الألف^(٥). وفي نهاية عام ١٢١١هـ كان وزن نصف الفضة بمصر قد بلغ ربع جرام وثلاثة فضة والباقي نحاس^(٦). أما البارة الإسلامية فقد ضربت سنة ١٢٠٨هـ بوزن تأرجح بين ٢٧٧ر. جرام، و ٢٤٥ر جرام و بعبارة أقصاه ٤٧٩ وأدناه ٤٧٠ من الألف، ثم انخفض الوزن والعبارة أيضاً في عام ١٢٠٩هـ فبلغ الأول ٢٥٠ر جرام والثاني ٤٧٢ من الألف، وفي سنة ١٢١٠هـ ارتفع الوزن إلى ٢٦٠ر جرام ولكن على حساب العبارة الذي انحدر إلى ٤٦٨ من الألف^(٧). كما ضربت بمصر في عهده قروش فضية من ذات الأربعين مدينى أطلق عليها أحياناً «يزلك» وهي بنفس طراز الأنصاف المصرية ذات الطغراء^(٨). ولدينا بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة قطعة فضية^(٩) (قطعة ١٢٦ - لوحة ٤٥) هي

(١) CIC.No. 3971.

(٢) Artuk: op. cit No. 1871.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٤) سليم عرفات: النقود العربية - ص ٢٣٨.

(٥) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٣١.

(٦) محمد مختار: التوقيعات - ص ٦٠٦.

(٧) على مبارك: المرجع السابق ج ٢٠ ص ١٣٠.

(٨) سليم عرفات: المرجع السابق ص ٢٣٨.

(٩) رقم السجل ١٧٨٨١ - الوزن ٣ر٤٥ جرام - القطر ٢٣ مم.

ولاشك إحدى مضاعفات البارة التي كانت تضرب في إسلامبول، في الوجه منها طغراء السلطان سليم بن مصطفى خان، أما الظهر فبه:

ضرب في
إسلامبول
١٢٠٣

وهو ما يعنى تخلى مسكوكات هذا السلطان الفضية عن محاكاة كتابات النقود الذهبية التي رأيناها في عهد سلفه وقد اتبع ذات الطراز في القطع الأثقل وزناً من حيث إثبات اسم «إسلامبول» الذي قهر تسمية قسطنطينية في نقود مصطفى الثالث وتسجيل تاريخ جلوس السلطان على العرش وهو عام ١٢٠٣ هـ على ظهر القطعة وتاريخ سكها فوق حرف الباء من كلمة ضرب حسب ترتيب سنوات حكم السلطان^(١).

وكما هو الأمر دائماً فإن دور الضرب المغربية لم تبد أى التزام بهذا الطراز، كما يظهر ذلك واضحاً في قطعة فضية محفوظة بمتحف الفن الإسلامى^(٢) بالقاهرة (قطعة ١٢٧ - لوحة ٤٦) وهي من ضرب طرابلس غرب.

وأهم ما يميز طرازها الذى رأيناه سابقاً في إنتاج دار ضرب تونس هو كتابة اسم السلطان دون طغراء مع العبارة الدعائية التقليدية «دام ملكه» وتسجيل تاريخ الضرب دون ذكر سنة تولي السلطان للعرش:

الوجه	الظهر
سلطان	ضرب في
سليم ابن	طرابلس
مصطفى خان	غرب
دام ملكه	١٣١٠

ويلاحظ هنا استخدام خطوط تفصل بين أسطر نقوش الوجه وزخرفة السهم « التي تميزت بها قروش إسلامبول ذات الطغراء.

وجدير بالذكر أن تداول النقود الفضية للسلطان مصطفى خان لم ينقطع في مصر إبان الاحتلال الفرنسي^(٣)، وإن كان قد انقطع ورود أى سكان جديدة من إسلامبول التي ظلت تضرب مضاعفات البارة على نفس نسقها المعتاد^(٤).

(١) Arjuk: op. cit No. 1004 وأيضاً CIC. Nos 3812, 3813, 3817 - 3822.

(٢) رقم السجل ١٧٨١٧ - الوزن ٣٣١ جرام - القطر ٢٧ مم.

(٣) انظر وصف مصر، الجزء السادس.

(٤) Lane - Pool (S.): Catalogu of the Arabic Coins. - p. 306.

ثالثاً: النقود النحاسية العثمانية

عندما حل العثمانيون بمصر كانت البلاد قد استقرت في معاملتها على استخدام العملات النحاسية كعملات مقبولة في الدفع وقد سجل المقریزی في إغاثة الأمة أنه منذ عصر السلطان الظاهر برقوق، وللتناس بمصر ثلاثة نقود أكثرها الفلوس وهو النقد الرائج الغالب، وقد راجت هذه الفلوس وكثرت حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى هذه القطع النحاسية^(١).

وقد وجدت الفلوس النحاسية طريقها إلى وثائق الأوقاف في الفترة الأخيرة من عصر الدولة المملوكية حيث قدرت بالفلوس الجدد رواتب الطلاب والمدرسين في بعض الوقفيات كما هو الحال في وقفيات قراقجا الحسنى والسيفى قرقماس ويشيك من مهدى^(٢).

ولما كان الغرض من ضرب الفلوس^(٣) الجدد هو في الأصل توفير عملة نقدية «لشراء الأمور الحقيمة فقط» أو هي «لنفقات البيوت ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر واليقول ونحوها»^(٤) فإن هذه الجدد سرعان ما قلت أهميتها وتوقفت دار الضرب عن سكها في نهايات العصر العثماني نتيجة لارتفاع قيمة السلع الغذائية وانخفاض قيمة المديني (النصف فضة) لدرجة لم يعد الأمر يستوجب معها اللجوء إلى النقد الأدنى قيمة، وإن لم يمنع ذلك فقراء الناس من استخدام هذه الأجداد بأنواعها المختلفة لشراء بعض احتياجاتهم^(٥).

ونظراً لتضاؤل قيمة هذه الأفلس فإن السلطان سليم الأول أقدم عند دخوله إلى مصر والشام على إلغاء التعامل بالجدد المملوكية، بعكس ما كان مرعياً مع النقود المملوكية من معدنى الذهب والفضة التي سمح بتداولها جنباً إلى جنب مع النقود العثمانية، ولعل ذلك عائد إلى أن إبطال الأفلس المملوكية لم يكن ليؤثر بشدة على التداول النقدي.

(١) المقریزی: إغاثة الأمة ص ٧١ - ٧٢.

(٢) د. محمد أمين: الأوقاف - ص ٢٩٧.

(٣) اكتسبت هذه الفلوس النحاسية صفة الجدد عند ضربها لأول مرة ثم صار ذلك علماً عليها، ويقال لهذا القطع النحاسية جدد أو أجداد ومفردها جديد - انظر: Dozy op. cit. Tome I p. 175.

(٤) يتحدث المقریزی مطولاً عن دور هذه الفلوس النحاسية التي كان تتداول لشراء احتياجات المنازل التي تقل أسعارها عن الدرهم الفضى وأجزائه - المقریزی: إغاثة الأمة: ص ٧٠.

(٥) وصف مصر ج ٦ ص ٨١.

ففى ١٠ ربيع الأول عام ٩٢٣هـ نودى بدمشق أن الفلوس المملوكية ستلغى من التعامل بعد خمسة أيام وبعد يومين أظهر القاضى العثمانى الفلوس العثمانية الجدد^(١).

وفى ١٧ ربيع الأول من نفس العام نودى فى القاهرة بإبطال الفلوس العتق وضربت فلوس جدد عليها اسم سليم شاه كانت خفيفة الوزن فتضرر الناس منها^(٢). ولما كانت هذه الأفلس الجديدة تؤدى إلى خسارة مقدارها الثلث لحائزى الفلوس القديمة، فإن الناس استمرت فى التعامل بالجدد المملوكية وصارت البضائع تباع بسعرين سعر بالفلوس العتق وسعر بالفلوس الجديدة^(٣).

ويبدو أن فرض العثمانيين لنقودهم النحاسية بسعر أعلى من قيمتها الحقيقية قد أدى إلى تدمير فى الأسواق، مما أدى إلى تخفيض قيمتها سواء بالشام أو بمصر.

حدث ذلك التخفيض بدمشق فى أول شعبان من عام ٩٢٣هـ حيث «نودى على الفلوس الجدد التى ضربت باسم سليم خان كل ستة عشر فلساً بدرهم بعد أن كانت ثمانية بدرهم فذهب للناس مال كثير فى ذلك»^(٤).

أما فى مصر فقد تضرر الناس من صرف كل ١٦ جديداً عثمانياً بنصف فضة، فنادى الزينى بركات اختسب «بأن النصف فضة يصرف بأربعة وعشرين جديداً فنارت العثمانية على الزينى بركات فنادى فى يومه بأن كل شىء يبقى على حاله كل ستة عشر جديداً بنصف فغلقت الدكاكين واضطربت الأحوال»^(٥).

ورغم أننا لم نصادف قطعاً من هذه الجدد الخفيفة الوزن، إلا أن قطعة من النحاس السميك نشرها كل Jungfleisch و Edhems، كانت مشابهة فى وزنها وشكلها للأفلس المملوكية وهو ما رجح نسبتها فى رأى د. سهام المهدي إلى عصر السلطان سليم الأول حيث لم تحمل هذه القطع أسماء للسلطين^(٦).

وقد صوبت د. سهام المهدي قراءة وجه هذه القطعة لتكون: «بلغ الله نصره بمصر

(١) محمد بن طولون: مفاكهة الخلان - قسم ٢ ص ٥٩.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ١٧٤.

(٣) أمين سامى: تقويم النيل - ج ٢ ص ٦.

(٤) محمد بن طولون: المصدر السابق قسم ٢ ص ٦٥.

(٥) على مبارك: الخطط - ج ٢٠ ص ١٤٤.

(٦) Sham El Mahdei: op. cit. p. 194.

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى تداول فلوس جدد نحاس كبار وصغار. محكمة بولاق سجل (٤) حجة

(١١٣) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

المغروسة» أما الظهر الذى قرأه Edhems (ربيع الوقت سنة ٩٢٦هـ)^(١) فإن الأقرب للصحة هو قراءتها على هذا النحو (ربيع الوقت سنة ٩٢٦هـ) ذلك أن صفة «رائج» كانت لصيقة دائماً بالفلوس الجدد فى وثائق المحكمة الشرعية، فيقال «الفلوس الجدد النحاس الرائجة معاملة تاريخه»^(٢) بما يعنى قبولها فى التداول مع اختلاف تواريخ سكها وقد يضاف أيضاً «الرائجة معاملة تاريخه بمصر المغروسة»^(٣) وفى أحد وثائق المحكمة جاء ذكر «الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر رائج الوقت معاملة تاريخه»^(٤).

وكما كان الأمر فى العصر المملوكى، نظر إلى الفلوس النحاسية بوصفها نقوداً غير شرعية فكانت لا تذكر فى بعض الأحيان فى عقود البيع والشراء ويكتفى بالقول بأن المبلغ من الفلوس الجدد يساويه مقدار كذا من أنصاف الفضة^(٥).

وإذا كانت مصر قد عرفت تداول الفلوس النحاسية بالوزن لأول مرة فى سلطنة العادل كتبها عام ٦٩٥هـ^(٦)، فإن هذا التقليد ظل معمولاً به فى العصر العثمانى، ونجد ما يثبت ذلك فى وثائق المحاكم الشرعية، إذ ورد فى بعضها «ومن الفلوس ستة وثلاثون درهما»^(٧) أى مقدار من الفلوس يزن ٣٦ من وحدة الوزن المعروفة «بالدرهم»، وجاء فى إحدى الوثائق أيضاً «صرة فلوس جدد نحاس مجهولة العدد»^(٨).

وفضلاً عن ذلك فقد تم تداول الجدد النحاسية بالعدد، فيقال «من الفلوس الجدد المضروبة من النحاس الأحمر عشرين نصفاً»^(٩).

وبصفة عامة فقد كانت النقود النحاسية العثمانية تبدو أكبر مظاهر التشوه وعدم الاستواء فى أشكالها وعدم الدقة فى صنعها، إما لأن العاملين فى دار الضرب كانوا يتوقعون ولا بد أن يحصلوا على أدنى أجر حتى ولو أجادوا صنعها بسبب قيمتها الدنيا أو لأن هؤلاء العمال قد أبدوا الكثير من التعجل والقصور فى صنعها^(١٠).

(١) Seham El Mahdei: op. cit. p. 193.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) حجة (١٩٢٥) بتاريخ ١٠٣٢هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٦ حجة (٢٧) بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٠٤٠هـ.

(٤) محكمة قناطر السباع سجل (١١٩) ص ٤٣٥ حجة (٢٣٤٤) بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ٩٧٢هـ.

(٥) د. ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص ٢٥٧.

(٦) المقرئى: إغانة الأمة - ص ٧١.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٢٢ حجة ١١٠ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٥٥ حجة ١٤٨ بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٠٨هـ.

(٩) محكمة بولاق سجل (٧) حجة (١٢٦٦) بتاريخ مستهل جمادى الأولى سنة ٩٦٨هـ.

(١٠) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٥.

وتظهر الأمثلة التي وصلتنا من الفلوس النحاسية المضروبة في العصر العثماني أنها قد ضربت دون تقيد بطراز محدد، وإن أبدت الجدد المضروبة بمصر في بعض الأحيان التزاماً بتقاليد الجدد المملوكية من حيث عدم ذكر اسم السلطان عليها ولا سيما في بداية الحكم العثماني.

ففي عهد سليمان القانوني ضربت جدد نحاسية على وجهها العبارة الدعائية «عز نصره» و«ضرب مصر ٩٢٩» أما ظهر القطعة فكان منقوشاً بزخرفة^(١). وبتحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي^(٢) (قطعة ٣٤) نقش على وجهه:

ضرب بمصر

سنة

٩٣٠

بينما نقش على الظهر نجمة سداسية الأطراف وهذه القطعة تخلو أيضاً من ذكر اسم السلطان سليمان الأول.

وقد نشر في كتالوج دار الكتب المصرية فلس من ضرب مصر عام ٩٥٢هـ دون توضيح لطبيعة كتاباته^(٣) ولدينا أيضاً فلس من ضرب مصر عام ٩٧٠هـ بمجموعة متحف الفن الإسلامي^(٤) بالقاهرة (قطعة ٣٨) وهو وإن شذ في كتاباته عن مألوف نقوش الأفلس المملوكية من حيث تسجيل اسم السلطان إلا أنه فعل النقيض كتابات الظهر التي احتوت شهادة التوحيد بالخط الكوفي، وفي ذلك خروج واضح عن طراز النقود العثمانية ليس فقط من ناحية الشكل في استخدام الخط الكوفي بل وأيضاً من حيث المضمون، إذ سجلت شهادة التوحيد التي كان نقشها على نقود المماليك أحد مبررات الغزو العثماني لمصر. وهذا «الجديد» من القطع النادرة في مجموعات السكة العثمانية بمصر أو خارجها.

وبنفس المجموعة عدة قطع نحاسية منها واحدة^(٥) (قطعة ٣٥) من ضرب دمشق عام ٩٣٤هـ وقد نقش على وجهها اسم السلطان «سلطان سليمان بن سليم» بينما كتب على الظهر اسم دار الضرب (دمشق) وتاريخه (٩٣٤هـ).

(١) سليم عرفات: النقود العربية - ص ٢٢٤.

(٢) رقم السجل ٢٧٩٣٣ - القطر ١٥ مم.

(٣) CIC. No. 3533.

(٤) رقم السجل ١٩٧٢٣ = القطر ١٦ مم.

(٥) رقم السجل ١٧٤٥٩ = القطر ٢٧ مم. راجع أيضاً: (٣٣٢١) - ص ٧، راجع أيضاً: (٥).

(٦) رقم السجل ٥٥٠ - ص ٢٢٢.

وهناك أيضاً قطعة ثانية^(١) (قطعة ٣٦) من ضرب عام ٩٥٧ هـ وقد فقد من كتاباتها اسم دار الضرب، وهي تتميز بتسجيل اسم السلطان ودار الضرب (بقيت منها كلمة ضرب) والعبارة الدعائية «عز نصره» جميعاً على وجه القطعة في الوقت الذي اكتفى فيه بنقش زخرفة التوريق العربية (الأرابيسك) وتاريخ الضرب محصوراً داخل دائرة بالظهر. وثمة فلس بنفس المجموعة من ضرب قسطنطينية عام ٩٦٦ هـ^(٢) (قطعة ٣٧)، ومن الملفت للنظر أن نقوشه لا تضم اسم السلطان العثماني، فالوجه يحتوى اسم دار الضرب قسطنطينية وتاريخ (٩٦٦) والظهر به زخارف من خطوط متقاطعة في مركز واحد، وهو ما يذكرنا بطراز الجدد المملوكية.

وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي ضرب في عهد السلطان سليم ابن سليمان^(٣) (قطعة ٤٢ - لوحة ٦)، ولولا تاريخ الضرب المسجل على وجه القطعة لنسب هذا الجديد لعصر المماليك دون أدنى تردد من أى باحث متخصص.

فهذا الجديد يحمل على الوجه اسم دار الضرب (مصر) وعبارة «ضرب ٩٧٧» محصورة في منطقة بيضاوية تنتهي في أحد طرفيها برسم يشبه ورقتين نباتيتين، مع إغفال اسم السلطان أما الظهر فسطحه مشغول بالكامل بزخرفة من خطوط متقاطعة تشبه شبابيك الأسبلة المغشاة بمصبغات حديدية. ويحمل طراز هذا الفلس التزاماً واضحاً بطرز أشباهه من نقود السلطان الغوري النحاسية، والتي يذكر عنها ابن إياس أنها قد ضربت في رجب عام ٩٠٧ هـ، وقد نقش عليها «هيئة شباك» فوقف أمر الفلوس التي كانت قبل ذلك وصارت السوق لا تأخذ إلا الفلوس التي منقوش عليها الشباك^(٤)، ولعله في إعادة نقش رسم الشباك استجابة لما ألفه الناس من تداول هذا الطراز من الجدد النحاس.

وفي مجموعة دار الكتب المصرية جديد نحاسي^(٥) نادر من عصر السلطان مراد الثالث وهو من ضرب مصر في عام ٩٨٣ هـ، وأبرز ما في نقوش هذا الفلس أن ظهر القطعة يحمل اسم دار الضرب «مصر» وتاريخ السك ٨٣٩، بينما نقش على الوجه تاريخ الضرب مرة أخرى «٩٨٣» واسم «حسن».

(١) رقم السجل ٢١٤٠٦ - القطر ١٤ مم.

(٢) رقم السجل ٢١٣٩٨ - القطر ١٤ مم.

(٣) رقم السجل ١٧٧٩٠ - القطر ١٢ مم.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور - ج ٤ ص ٢٤.

(٥) CIC: No. 3584.

ويشير ظهور اسم «حسن» على هذه القطعة العديد من التكهّنات، لعل أسبقها في التبادر إلى الذاكرة احتمال أن يكون حسن هذا أحد ولاة مصر الذين درجوا في بعض الأحيان على تسجيل أسمائهم أو الأحرف الأولى منها على المسكوكات الذهبية والفضية كما رأينا سابقاً، ولكن هذا الاحتمال يستبعد على الفور إذا ما علمنا أن أول باشا تولى مصر باسم «حسن» كان هو «حسن باشا الخادم» الذي ولى مصر في جمادى الآخرة عام ٩٨٨هـ^(١). ويبقى أنه من المرجح أن حسن هذا كان منوطاً به الإشراف على سك النقود النحاسية بالضربخانة المصرية بل ربما كان هو أمين دار الضرب نفسها.

وترجع إلى عهد هذا السلطان ثلاثة أفلس نحاسية محفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة أولها (قطعة ٤٩)^(٢) تحمل اسم السلطان كاملاً على الوجه «السلطان مراد بن السلطان سليم» والقطعتان الأخريان متماثلتان (قطعة ٥٠ وقطعة ٥١) وبنقوشهما ما يفيد أن اسم السلطان كان مسجلاً عليهما كاملاً إضافة إلى العبارة الدعائية «خلد الله ملكه» التى ألفناها على النقود الفضية.

ويحتفظ متحف الفن الإسلامى بالقاهرة أيضاً بمجموعة متنوعة من النقود النحاسية التى ضربت فى عهد السلطان محمد بن مراد تتفق جميعها فى أنها تحمل اسم السلطان. من هذه القطع واحدة من ضرب قسطنطينية (قطعة ٦١)^(٣) بالوجه منها اسم السلطان وبالظهر اسم دار الضرب قسطنطينية.

وثمة قطعتان من طراز واحد، إحداهما من ضرب برسة (قطعة ٦٢)^(٤) والثانية من ضرب أدرنة (قطعة ٦٣)^(٥) يحمل كل منهما اسم السلطان «محمد بن مراد خان» فى هامش الوجه مع الصيغة الدعائية «عز نصره» وقد نقش على ظهر كل قطعة اسم دار الضرب مصحوباً فى القطعة المضروبة فى بروسه بصيغة «خلد الله ملكه». وقد زخرفت هذه القطع بزخرفة واحدة عبارة عن خطوط متقاطعة فى مركز واحد.

وبالمتحف أيضاً قطعة نحاسية (قطعة ٦٥ - لوحة ١٥)^(٦) تحمل بهامش الوجه اسم

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١١٩.

(٢) رقم السجل ١٧٤٥١/١ - القطر ١٩ م، ورقم السجل ١٧٤٥١/٢ - القطر ٢٠ م.

(٣) رقم السجل ١٧٨٧٥ - القطر ١٣ م.

(٤) رقم السجل ١٧٨٣٦ - القطر ١٣ م.

(٥) رقم السجل ١٧٤٥٤/٤ - القطر ١٤ م.

(٦) رقم السجل ١٧٤٥٤/١ - القطر ١٤ م.

السلطان والعبارة الدعائية «عز نصره». وفلس خامش (قطعة ٦٦)^(١) بمركز الوجه فيه اسم السلطان أما الظهر فيه زخرفة هندسية بسيطة.

وبالإضافة إلى ما سبق فهناك قطعتان من النحاس متشابهتان في نفس المجموعة السابقة (القطعتان ٦٤ و٦٧)^(٢)، وكلاهما يحمل اسم السلطان «محمد بن مراد» بمركز الوجه، وزخرفة هندسية بظهر القطعة، وهي مؤلفة من مستطيل يقطعه قضبان بشكل متقاطع. أما النقود النحاسية للسلطان أحمد الأول فقد نشر منها قطعة سميكة نقش على وجهها اسم دار الضرب «مصر المحروسة» وتاريخ الضرب «سنة ١٠١٣» وزخرف ظهر هذا الجديد بزخارف هندسية متقاطعة^(٣).

النقود النحاسية في عصر مراد الرابع:

في عهد هذا السلطان شهدت مصر حادثة تاريخية عرفت في مصادر هذه الفترة برمي النحاس، وقد وقعت لى ولاية أحمد باشا أمير (آخور الشهير بالكرجي) (١٣ رمضان ١٠٤٢ - ٢٥ جمادى الأولى ١٠٤٥ هـ) الذي عرف بسببها باسم أحمد باشا رامى النحاس. وحسب ما ذكره أحمد شلبي فإنه ورد لمصر من الديار الرومية في عام ١٠٤٣ هـ أقراص من النحاس لتباع في مصر «فجمع الباشا العسكر واستشارهم في أمر النحاس فأشار بعضهم برميهِ على التجار وبعضهم أشار برميهِ على الأوقاف وكان مراد الوزير أن يرسله إلى بلاد السودان والتكروور ويدفع الثمن من عنده إلى السلطنة فما أراد الله وحصل للناس ضرر عظيم بسببه»^(٤).

وقد قدرت كميات هذا النحاس بحوالى ١٢ ألف قنطار من النحاس طلب السلطان من الباشا سبكها نقوداً على أن يبعث عوضاً عنها إلى الآستانة ثلاثمائة ألف زر محبوب^(٥). بينما يروى أبو السرور البكرى رواية مختلفة بعض الشيء، فيذكر أن أحد رجال والى مصر السابق وهو الأمير «حسن بك» قد نصح أحمد باشا بأن يرسل إلى السلطان فى طلب النحاس لضربه فلوساً بعد أن نذر النحاس بمصر، ففعل والى وأرسل عرضاً مع محمد أغا يطلب فيه ألف قنطار من النحاس، فما كان من السلطان إلا أن أرسل ١٢ ألف قنطار من

(١) رقم السجل ١٧٤٥٤/٥ - القطر ١٥ م.

(٢) رقم السجل ١٧٤٥٤/٣ - القطر ١٥ م - ورقم السجل ٢٠٩٨٤ - القطر ١٣ م.

(٣) Artuk: op. cit No. 1672.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٤٥.

(٥) جرجى زيدان: تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٦.

النحاس طالباً ثلاثمائة ألف دينار ثمناً لها وكان دخول النحاس إلى مصر في آخر شوال عام ١٠٤٣هـ^(١).

ويبدو أن إقدام الباشا على تعيين «مصطفى بك» لرمى النحاس على أرباب الحرف وأهل الأوقاف في سادس ذى الحجة عام ١٠٤٣هـ ولادة عام بسعر ٢٤٠٠ نصف فضة للقنطار^(٢)، يبدو إن هذا الإجراء قد جاء بعد فشل الوالى فى ضرب هذه الكميات الهائلة من النحاس فلوساً. إذ نعرف أن أحمد باشا جمع الصنائع واستشارهم فأجمع رأيهم على ضرب النحاس فلوساً، «فأرسل جمع أرباب الصنائع ممن يضرب بالمطرقة من حداد وصايغ وغير ذلك» فحضرُوا وجعلت لهم أفران فى أحد بيوت القاهرة وشرعوا فى ضرب النحاس، كل درهم نحاس بجديد^(٣). ولما كانت الجدد قبل ذلك تضرب بوزن درهمين للجديد الواحد فقد أدى ظهور الجدد الخفيفة إلى خوف الناس وارتفاع الأسعار وتعطل حركة البيع والشراء فى الأسواق^(٤). وفضلاً عن عدم إقبال الناس على التعامل بالفلوس الجديدة، فقد اضطر أحمد باشا إلى التوقف عن ضرب الفلوس بسبب موت جماعة من الصناع لشدة الحر، وقبض على أثر ذلك على حسن بك وحبسهُ لأنه أشار عليه باستقدام النحاس^(٥). وعلى أية حال فقد أدى رمى النحاس بعد التوقف عن سكهِ فلوساً إلى ارتفاع الأسعار بسبب رميهِ على الصناع وزاد الطين بلة انخفاض النبل فى هذا الوقت^(٦).

وقد نشر فلوس نحاسى من ضرب تونس عام ١٠٤١هـ وهو محفوظ بدار الكتب المصرية^(٧)، ومن المعروف أن نقوداً نحاسية من المغرب كان يتم تداولها بمصر فضلاً عن قطع نحاس غير مضروبة، عرفت فى مصر بالسحاة، «وكان يجلب منها الكثير مع الحجاج المغاربة فى الغالى ويبيعونها على أهل الأسواق بوزن الأبطال ويربحون فيها»^(٨). ومن عصر السلطان محمد الرابع نشرت قطعتان نحاسيتان إحداهما من ضرب طرابلس

(١) أبو السرور البكرى: الروضة المأنوسة الورقات ٣٢ ب - ٣٣.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٤٥ - ١٤٦ - ويذكر المؤرخ أن رمى النحاس انتهى فى ربيع الآخر عام ١٠٤٤هـ وحصل ثمنه فى غاية شهر شعبان.

(٣) أبو السرور البكرى: المصدر السابق ورقة ٣٣ ب.

(٤) محمد مختار: التوقيعات - ص ٥٢١.

(٥) أبو السرور البكرى: الروضة المأنوسة ورقة ٣٣ ب.

(٦) أمين سامى: تقويم النبل ج ٢ ص ٤٩.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٤ ص ٤٤٦.

(٨) Olcer: op. cit. No. 79.

غرب في عام ١٠٧٨ هـ^(١)، والأخرى من ضرب تونس في عام ١٠٨٠ هـ^(٢). ولدينا بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلس نحاسي من ضرب تونس (قطعة ٩٢) في عهد السلطان مصطفى الثاني ويبدو أنها سكّت في عام ١١٠٧ هـ وعلى وجهها اسم السلطان «سلطان مصطفى خان» وكان الجدد النحاس من بين العملات التي أمر بسكها في مصر عند توليه العرش^(٣).

وقد حدثت بعهد هذا السلطان أزمة نقدية بمصر في عام ١١١٤ هـ بسبب ندرة الوحدات النقدية الصغيرة من أنصاف الفضة الديوانية وشيوع المقصوص منها، وكان أحد مظاهر هذه الأزمة النقدية اختفاء الجدد النحاس في كامل البلد «ودخل شهر رمضان سنة أربعة عشر ومائة وألف والناس في كرب من قيل المعاملة وعدم الجدد النحاس»^(٤).

وقد فوض الباشا أغاة مستحفظان الشهير «على أغا» بعد عقد جمعية في بيت حسن أغا بالنظر في ضرب جد نحاس^(٥)، فما كان من الأغا إلا أن قام بتسمير مغلق النحاس، وشدد على النحاسين لتوريد قراضة النحاس إلى دار الضرب لتسك فلوساً جددًا^(٦).

أما النقود النحاسية في عهد السلطان أحمد الثالث فقد شهد تداولها عدة حوادث تاريخية هامة فإبان أحد نزاعات طوائف الجند والمعروفة بفتنة «إفرنج أحمد»، كان المتنازعون يملأون مدافعهم بالرش والفلوس الجدد ليستخدموها في القتال، وكان ذلك في عام ١١٢٣ هـ^(٧).

وقد أدى نزاع عسكري آخر وهو المشهور بفتنة محمد بك جركس إلى ظهور جدد نحاس غير شرعية قام بضربها أحد أتباع جركس الفارين إلى مدينة أحميم بصعيد مصر وهو الأمير حسن. وكان المذكور قد شرع في تعمير البلدة فأقدم عليه «ناس مبيضو نحاس من درجة (جرجا) دقوا له جدد نحاس يصرفها على العمارة وأتت الجدد بمصر دارت بين أيدي الناس يقولوا جدد أحميمي»^(٨).

ورداً على تداول هذه الجدد غير الشرعية أصدر الباشا فرماناً في ٢ محرم عام ١١٢٨ هـ

(١) CIC: No. 3658.

(٢) رقم السجل ٢١٣٩٣ - القطر ٢٠ م.

(٣) د. ليلي عبداللطيف: الإدارة - ص ١٤٢.

(٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٤-٦٥.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: المصدر السابق ص ٦٧.

(٧) الجبرتي: المصدر السابق ج ١ ص ٦٠.

(٨) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٠٢-١٠٣.

بضرب جدد ذات طغراء (جدد بطرة) وزن كل جديد منها درهم واحد وأمر الناس بالتعامل بها^(١). ونودى فى القاهرة بإبطال الجدد الأخمسمى وضرورة التعامل بالجدد التى ضربها المعلم داود صاحب عيار دار الضرب فعرفت لذلك بالجدد الداودى^(٢).

ويبدو أن سك الجدد كان قد توقف بعد ذلك التاريخ، فعند مقدم الباشا الجديد فى ربيع الثانى من عام ١١٣٠ هـ سأل عن دار الضرب وعدم شغلها فأخبروه بقلة الوارد إليها فألبس داود قفطاناً وأشرك بينه وبين ابنه وقطعوا فلوساً نقرة وزن كل رطل (منها) ثمانى عشر فضة وسموها الجدد الداودى ونزلت إلى البلد فى غرة ربيع الثانى^(٣).

ونتيجة لأزمة نقدية حلت بالبلاد فى عام ١١٣٧ هـ توقف الناس عن التعامل بالفلوس الجدد وكان يتعامل بها عدداً لأن وزن الجديد منها كان درهماً واحداً رغمًا عن مناداة الأغا بإقرار الناس على التعامل بها^(٤). وأعيد النداء فى جمادى الأولى من عام ١١٣٩ هـ على جواز التعامل بالفلوس الجدد النحاس القديمة والجديدة^(٥).

وقرب نهاية سلطنة أحمد الثالث ضربت بمصر فلوس جدد كل جديد منها بوزن درهم، نزل الأغا فى ١٥ ذى القعدة عام ١١٤٠ هـ ونادى بالتعامل بها عدداً وإبطال التعامل بالجدد عن طريق الوزن^(٦).

وفى مجموعة دار الكتب المصرية فلسان نحاسيان من ضرب مصر فى عهد أحمد الثالث وهما يحملان تاريخ جلوس السلطان على العرش وهو عام ١١١٥ هـ^(٧).

أما فى عهد السلطان محمود الأول فقد سكّت بمصر جدد نحاسية على الوجه الأول من كل جديد اسم السلطان ودار الضرب وتاريخه أما الثانى فيوجد عليه نقش زخرفى^(٨).

من هذه الجدد قطعة نشرها عرفات، بوجهها اسم «محمود» ودار الضرب «مصر» وتاريخ جلوس السلطان على العرش عام ١١٤٣ هـ، ويظهرها زخرفة على هيئة خطوط متداخلة^(٩).

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٢) أحمد كتحدا عزبان: المصدر السابق ص ١٠٣.

(٣) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٢٩٢.

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٠.

(٥) وثيقة تسعير المواد الغذائية - ملحق (١) سطر ٣٦-٣٧.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٥٣١.

(٧) CIC: Nos 3725 - 3726.

(٨) حسن الشافعى: المرجع السابق ص ١١٥.

(٩) سليم عرفات المبيض: النقود العربية ص ٢٣٤-٢٣٥.

وهناك أيضاً فلس آخر من ضرب مصر ضم في كتابات الوجه العبارة الدعائية «عز نصره» إلى جانب اسم السلطان (محمود) والإشارة إلى أنه ضرب في مصر سنة ١١٤٣هـ^(١). وفي مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٠٦)^(٢) جديد نحاسى بهامش الوجه منه اسم السلطان محمود خان والصيغة الدعائية عز نصره وبوجه هذا الجديد وظهره أيضاً زخرفه من خطوط متقاطعة متحدة المركز.

وقد تميزت الجدد المضروبة في عهد السلطان مصطفى الثالث بنقش طغراء السلطان على الوجه وتسجيل تاريخ تولي السلطان للعرش واسم دار الضرب مصر على ظهر القطعة^(٣). وتظهر القطع النحاسية المضروبة في تونس ذات التقاليد التي التزمت بها دور الضرب في شمال إفريقيا في سك العملات الذهبية والفضية من ناحية تسجيل السنة الفعلية لضرب القطعة عوضاً عن تاريخ تولي السلطان للحكم، وفي مجموعة دار الكتب المصرية عدة أفلس من ضرب تونس في السنوات الواقعة بين عامي ١١٧٢ و ١١٨٦هـ^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن ضرب الجدد لم يتوقف بمصر أثناء سيطرة على بك الكبير على مقاليد الأمور ومشيخة البلد في مصر^(٥). كما استمر ضربها في عهد محمد بيك أبي الذهب عند بداية حكم السلطان عبد الحميد الأول كما يستفاد من كتابات الجبرتي^(٦).

ولم تتوقف دار ضرب تونس في عهد عبد الحميد الأول عن إنتاج أفلس نحاسية تحمل التاريخ الفعلي لضربها دون اعتداد بسنة تولي السلطان للعرش^(٧).

أما النقود النحاسية التي سكّت في القسطنطينية فقد تميزت باستخدام طريقة تأريخ الفندقيات الذهبية والقروش الطغرائية، فهي تحمل سنة جلوس السلطان عبد الحميد على كرسى العرش مع تسجيل ترتيب السنة التي ضربت فيها الأفلس بين سنوات حكم السلطان^(٨).

ويظهر مما ذكره «برنار» أن ضرب الجدد النحاس بمصر قد توقف منذ بداية عهد السلطان

(١) CIC: No. 3733.

(٢) رقم السجل ٢٠٥٣٦ - القطر ١٥٥ مم.

(٣) سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٣٦.

(٤) CIC: Nos. 3753 - 3760.

(٥) محمد رفعت رمضان: على بك - ص ٨٤.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ٤ ص ٤٤٦.

(٧) Nuri (p.) op. cit No. 688.

(٨) Lane Pool: The Oriental Coins vol VIII Nos 726-727.

سليم الثالث على أقل تقدير ، وذلك بسبب انخفاض قيمة أنصاف الفضة، وإن لم يمنع ذلك تداول الجدد المضروبة في أوقات سابقة إلى جانب قطع من النحاس غير مسكوكة ضربت بشكل خشن يتم الحصول عليها من تجار النحاس لشراء السلع ضئيلة القيمة مثل علف الحيوانات من الحشائش الخضراء^(١).

والأرجح أن احتياجات التداول النقدي لمثل هذه القطع النحاسية الضئيلة القيمة كان يتم توفيرها من القطع غير المسكوكة أو من السككات النحاسية التي كانت دور الضرب في شمال إفريقيا مستمرة في ضربها، إذ لدينا قطع من هذه الأفلس أنتجت في السنوات الأولى من حكم السلطان سليم الثالث^(٢).

وتبقى الإشارة إلى جديد نحاسي محفوظ بمتحف كلية الآثار - جامعة القاهرة^(٣) (قطعة ١٢٨ - لوحة ٤٧) يحمل على الوجه منه اسم «مصر المحروسة» بينما شغل الظهر بعنصر زخرفي يتألف من خطوط متقاطعة بأركانها رسوم لأوراق نباتية ثلاثية.

ويمكن القول بأن الأزمات النقدية والاضطرابات التي شجعت على إنتاج المزيد من العملات النحاسية، التي كانت العملة الوحيدة المتداولة أثنائها^(٤)، قد أدت في نهاية العصر العثماني إلى انخفاض قيمة الأنصاف الفضية بحيث أصبحت هذه النقود الفضية الرقيقة هي أدنى وحدات الانقد مما دفع الدولة إلى التخلي عن سك الجدد النحاس.

◆◆◆◆◆

(١) وصف مصر - ج ٦ ص ٨١-٨٢.

(٢) CIC: No. 3857.

(٣) رقم السجل ٢٥٩ / ٤ - القطر ١٩ مم.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٠٤.

الفصل الثاني

النقود غير العثمانية المتداولة بمصر

لم يقتصر نطاق التداول النقدي بمصر في العصر العثماني على النقود العثمانية المختلفة سواء أضربت في مصر أو في أى من الولايات العثمانية الأخرى، بل شمل التعامل النقدي بالبلاد نقوداً أخرى منها ما ضرب في مصر قبل استيلاء العثمانيين عليها، ومنها أيضاً عدة عملات ذهبية وفضية من إصدار دول أوروبية وآسيوية بل وبعض العملات التي ضربت في أجزاء من العالم الجديد في الأمريكتين.

إن هذه الظاهرة التي شاركت مصر فيها العديد من بلدان الشرق بما في ذلك استانبول ذاتها^(١)، كان لها في ولاية مصر أبعاداً أكبر، من كونها مجرد تداول لنقود أجنبية إلى جوار العملات العثمانية، إذ أن بعض النقود الأجنبية، كان يحتل المكانة الأولى بين أنواع النقد المتداولة في الأسواق المصرية، لاسيما في مجال التجارة.

ولاشك أن ثمة عوامل مختلفة قد ساعدت على التضخم الزاحف لأعداد وأنواع العملات الأجنبية المتداولة بمصر، على رأسها، حقيقة أن النقد المتداول كان يستمد قيمته، أو بالأدق قوته الشرائية، من مقدار ما يحتويه من نسبة المعدن الثمين، ذهباً كان أو فضة، في سببته وهو ما يعرف بالقيمة الجوهرية.

وقد أعطى هذا العامل الجوهرى، فإن وقوع مصر على طريق التبادل التجارى بين الشرق والغرب كان من شأنه أن تصب في مصر مقادير معتبرة من النقود الأجنبية التي وجدت فيها الحركة التجارية ضالتها المنشودة في بحثها عن عملة مستقرة تصلح معياراً للتبادل ومخزناً للقيمة في نفس الوقت، بعد أن فشلت العملة العثمانية في تحقيق هذه الأغراض نتيجة لعوامل مختلفة، أشرنا إليها في المقدمة.

ولا يخلو الأمر، قبل ذلك وبعده، من أن التزايد المضطرد للعملات الأوروبية المتداولة بمصر خاصة والشرق الإسلامى عامة، كان تعبيراً صادقاً عن ميزان القوى بين أوروبا والغرب من

(١) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦.

ناحية وبين الشرق والمسلمين من ناحية أخرى، حتى لتعد السيادة النقدية لأوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الوجه الآخر لصعود دورها السياسى والاقتصادى والعسكرى فى السياسة الدولية بوجه عام خلال هذين القرنين^(١).

(١) حدث نفس الشيء إبان ازدهار الحضارة الإسلامية والحكم العربى، إذ انتشر الدينار العربى فى الغرب كله حتى إن بعض الممالك المسيحية فى أوروبا كانت تدفع الأموال المقررة عليها لبابا روما بالدنانير العربية التى عرفت بالدنانير المنقوشة. انظر: مارك بلوك: مشكلة الذهب فى العصر الوسيط ترجمة توفيق إسكندر ضمن كتاب - بحوث فى التاريخ الاقتصادى - القاهرة ١٩٦١ - ص ١٩-٢٠.

أولاً: النقود المملوكية

على الرغم من أن الدولة العثمانية بررت من الناحية الشرعية، غزوها لدولة المماليك بمصر والشام بعدة مبررات كان آخرها قيام هذه الدولة بنقش آيات من القرآن الكريم على الدينار والدراهم، مع علمها بأن النصارى واليهود يتداولونها هم وبقيّة الملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها ويرتكبون أفظع الخطايا بحملها معهم إذا ذهبوا إلى محلّ الخلاء لقضاء حاجتهم^(١)، على الرغم من ذلك فإن هذه العملات المملوكية «المنكرة» قد تم تداولها تحت بصر وسمع السلطات العثمانية.

ولا ينبغي النظر إلى هذه المفارقة بوصفها تعبيراً عن شكلية التبرير العثماني لغزو دولة مسلمة فحسب، بل وبنفس الدرجة، باعتبارها من المخطورات التي أبحاثها ضرورات في مقدمتها أن إلغاء النقود المملوكية دفعة واحدة من شأنه إحداث فوضى شاملة في أسواق التداول النقدي وخلق فراغ نقدي لم يكن بمقدور الدولة العثمانية مواجهته أو سده، لا سيما وأن المسكوكات العثمانية من الذهب والفضة على حد سواء أثارت سخط العامة وأهل الأسواق نظراً لخفة وزنها وانخفاض عيارها.

والواقع أن إجراء من قبيل إلغاء التعامل بالنقود الذهبية المملوكية على وجه الخصوص كان كفيلاً بالتأثير على الحياة الاقتصادية للقاهرة التي كانت مدينة تجارية بالدرجة الأولى، إذ أن هذه الخطوة كانت كفيلاً بحرمان المتعاملين من عملة دفع رئيسية في العمليات التجارية الكبيرة وتهديد ثرواتهم بالانكماش والزوال. ولذا فإننا لم نعثر على أى إشارة تاريخية تفيد إقدام سليم الأول على إبطال التعامل بالنقود الذهبية المملوكية^(٢).

وعلى العكس من ذلك، قام السلطان سليمان القانوني في ذى القعدة من عام ٩٢٨هـ بإبطال الفضة العتيقة (المملوكية) من المعاملة قاطبة^(٣). ولم يعتد بهذا الأمر الذي يعكس رغبة العثمانيين في تحقيق الاستقرار النقدي بتوحيد العملة الأكثر تداولاً في عمليات البيع

(١) عرضت هذه الفتوى على المفتي الجمالي أفندي الذي أفنى بأن الدولة المملوكية إذا رفضت الإقلاع عن هذا العار جاز إبادةها - وقد نقلها المستشرق Van Hammer وعنه نقلتها المراجع الحديثة - انظر على سبيل المثال: أمين سامي: تقويم النيل - ج ٢ ص ٢-٣.

(٢) ذكر سليم عرفات، دوغما إسناد تاريخي محدد، أن السلطان سليم الأول أبطل العملة المملوكية وأصدر نقوداً عثمانية جديدة في مصر، أما في الشام فقد أمر بتخفيض سعر العملة المملوكية بمقدار النصف مما أوقع بالناس الضرر الفادح - سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٢١.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٧٧.

والشراء اليومية بعدما ساد الأسواق الاضطراب بسبب تعدد أنواع وأوزان وعايرات النقود الفضية المتداولة إذ بقيت بعض العملات الفضية المملوكية متداولة بين الناس كما يستفاد من وثائق المحكمة الشرعية التي تحدثت عن فضة قديمة غورية تم تداولها أثناء حكم سليمان الأول^(١)، وأيضاً عن الفضة العتيقة^(٢) بصفة عامة وقد أشار ابن إياس إلى تداول أنصاف فضة عتيقة في عام ٩٢٨هـ^(٣).

وبديهي أن أكثر العملات المملوكية التي تم التعامل بها في بداية العصر العثماني، كانت من الذهب حسبما يتضح من المصادر التاريخية والوثائق، وهي تنحصر في نقود أربعة من سلاطين المماليك:

أ - نقود الأشرف بارسبای الذهبية:

يعزى إلى السلطان الملك الأشرف بارسبای، الذي تولى الحكم فيما بين عامي ٨٢٥ و ٨٤١هـ^(٤)، القيام بواحدة من أهم محاولات الإصلاح النقدي في عصر المماليك الجراكسة، إذ حاول هذا السلطان مواجهة انهيار النقود الذهبية للمماليك أمام نقود البندقية المعروفة «بالدوكات»، فقام بجمعها وأعاد سكها ذهباً^(٥)، ورغم أنه توخى من هذه الخطوة أن تجيء النقود المملوكية بوزن مثيلاتها من دنانير البندقية ذات الوزن الثابت^(٦) إلا أن هذه النقود جاءت أنقص وزناً مما ألحق الخسائر المادية بالتجار الأجانب والمصريين على حد سواء^(٧).

وقد عرفت نقود الأشرف بارسبای التي حاول بها محاكاة دوكات البندقية «بالأشرفي» وهو الاسم الذي صار علماً فيما بعد على الدنانير الذهبية بقية العصر المملوكي وفي العصر العثماني أيضاً^(٨).

وكان البدء في ضرب هذه الدنانير في صفر من عام ٨٢٩هـ، بعد أن أصدر السلطان أوامره بإبطال التعامل بالنقود الذهبية البندقية ليجمعها ويصهرها ويعيد ضربها دنانير أشرفية^(٩).

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٩ حجة (٤٩) بتاريخ مستهل صفر عام ٩٣٤هـ.

(٢) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٧٣ حجة (٧٤٣) بتاريخ ١٧ ذي الحجة سنة ٩٣٤هـ.

(٣) ابن إياس: المصدر السابق ج ٥ ص ٤٤٣ وأيضاً على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٢٤٤.

(٥) د. نعيم زكى فهمي: طرق التجارة الدولية ومخططاتها بين الشرق والغرب - القاهرة ١٩٧٣ - ص ٣٥٦.

(٦) Seham El Mahdi: op. cit. p. 191.

(٧) د. نعيم زكى فهمي: المرجع السابق ص ٣٥٧.

(٨) Sham El Mahdi: op. cit. p. 191.

(٩) رأفت محمد النبى: مسكوكات المماليك الجراكسة في مصر - ج ١ ص ٦٠-٦١.

وقد ضرب «الأشرفي» في عهد بارسباي وفق طرازين مختلفين، الأول يمتاز بإطار يحيط بحقل الكتابة، عبارة عن معينات صغيرة محفورة بالتبادل مع حبيبات أما كتاباته فهي كما يلي^(١):

الوجه	الظهر
بالقاهرة	أرسله
السلطان الملك الأشرف	لا اله إلا الله
أبو النصر بارسباي عز نصره	محمد رسول الله
عام تسع وعشرين وثمانمائة	بالهدى

ويتفق الطراز الثاني مع الأول في كتابات الوجه وإن اختفى فيه الإطار الزخرفي واختفت كتابات الظهر بعض الشيء فجاءت على هذا النحو^(٢):

وما النصر إلا من عند
لا اله إلا الله محمد
رسول الله أرسله
بالهدى ودين الحق

أما أوزان دنانير الأشرف بارسباي التي ضربت في عام ٨٢٩هـ فقد تراوحت بين ٣١٧ر جرام و ٣٣٩ر جرام^(٣)، وليس بين القطع المنشورة ما يؤيد أن وزن الأشرفيات قد ثبت عند ٣٤٧ر جرام^(٤)، ولم يختلف الأمر عن ذلك كثيراً في الدنانير التي ضربت بعد ذلك في القاهرة فيما بين عامي ٨٣٠هـ و ٨٤٠هـ إذ لم يتعد وزن أكبر الدنانير المنشورة باسمه ٣٤٢ر جرام^(٥).

وكان «الأشرفي البارسيهي» حسبما يذكر ابن إياس ضمن النقود الذهبية المتداولة بمصر في عام ٩٢٦هـ^(٦)، وقد ظل متداولاً بالأسواق حتى عام ٩٤٥هـ على أقل تقدير، إذ تشير وثائق المحكمة الشرعية إلى عملية بيع تمت بنقود مختلفة كان من بينها الذهب البارسيهي^(٧).

(١) المرجع السابق - ج ١ ص ٦٠.

(٢) رأفت محمد النبراوي: مسكوكات الممالك الجراكسة - ج ١ ص ٦٩.

(٣) CIC Nos. 2895 - 2899.

(٤) د. نعيم زكي فهمي: المرجع السابق ص ٣٥٧.

(٥) CIC Nos. 2901 - 2930.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور: ج ٥ ص ٣٣٢.

(٧) محكمة الصالحية النجمة سجل (٤٤٠) ص ٢٢ حجة (١١٠) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ

ومحكمة بجامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص ٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان عام ٩٤٥هـ.

ب- النقود الذهبية للسلطان الظاهر أبى سعيد جقمق :

ضربت نقود هذا السلطان الذى حكم دولة المماليك بين عامى ٨٤٢ و ٨٥٧هـ، وفق ثلاثة طرز وبوزن يتراوح بين ٣ر٣٩ و ٣ر٤١ جراماً^(١). وقد أصدرت دنانير جقمق فى عدة إصدارات خلال السنوات ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٥٣هـ^(٢). ورغم أن السلطان الأشرف إينال قد قام فى عام ١٤٥٣م بجمع النقود الذهبية التى كانت مصدر شكوى من التجار بدءاً من نقود المؤيد شيخ وحتى دنانير جقمق وقام بسكها دنانير فى عام ١٤٥٨م^(٣) إلا أن ذلك لم يحل دون وصول بعض دنانير الظاهر جقمق التى عرفت فى التداول بالذهب الجقمقى حسبما ذكرت إحدى حجج المحكمة الشرعية المؤرخة بعام ٩٣٩هـ^(٤).

ج- النقود الذهبية للسلطان الأشرف أبى النصر قايتباى :

سكت نقود هذا السلطان (٨٧٢ - ٩٠١هـ) وفق ستة طرز تحمل اسم «القاهرة» وستة أخرى لا تحمل هذا الاسم ويرجح أنها من ضرب القاهرة أيضاً^(٥). ويتراوح متوسط وزن دنانير الأشرف قايتباى التى ضربت فى القاهرة بين ٣ر٣٧ جرام و ٣ر٤١ جرام^(٦). وتشير المصادر التاريخية إلى تداول دنانير الأشرف قايتباى بمصر فى حوادث عام ٩٢٥هـ^(٧)، وعام ٩٢٦هـ^(٨).

أما وثائق المحكمة الشرعية فقد ذكرت هذه الدنانير التى تم تداولها فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى بعدة مسميات، فهى «الذهب القايتبيهى» فى بعض هذه الوثائق^(٩)، أو دنانير قايتبيهى فى وثائق أخرى^(١٠)، وأيضاً أشير إلى دينار من هذا النوع على أنه «دينار ذهب أى قايتباى»^(١١).

(١) رأفت محمد النبراوى: المرجع السابق ج ١ ص ٧٦-٧٧.

(٢) CIC Nos. 2941 - 2970.

(٣) د. نعيم زكى فهمى: طرق التجارة الدولية - ص ٣٥٧.

(٤) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) حجة ٢١٥٦ بتاريخ ٦ ذى القعدة ٩٣٩هـ.

(٥) رأفت محمد النبراوى: مسكوكات المماليك الجراكسة ج ١ ص ١١٣-١١٥.

(٦) CIC, Nos. 3049 - 3063.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٨) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٩) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٦٩ حجة (٧٢٨) بتاريخ ١٢ ذى الحجة عام ٩٣٤هـ وأيضاً:

محكمة بولاق سجل (١) ص ٤٦ حجة (٢٠١) بتاريخ ١٥ رمضان عام ٩٤٣هـ.

(١٠) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) ص ٤ حجة (١٨) بتاريخ ٤ محرم عام ٩٣٩هـ.

(١١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٦ حجة (٢٨) بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ.

د- النقود الذهبية والفضية للسلطان الأشرف قانصوه الغورى:

سكت دنانير الغورى بالقاهرة حسب أربعة طرز خلال ستة عشر عاماً حكم فيها الغورى دولة المماليك فيما بين عامى ٩٠٦ و٩٢٢هـ^(١). ويدور متوسط أوزان الدنانير المنشورة باسم هذا السلطان بين ٣٢٩ جراماً و٣٤٢ جراماً^(٢).

وقد تداولت دنانير الغورى فى أوائل العصر العثمانى بحكم أنها ضربت قبيل الغزو العثمانى بسنوات قليلة، ودخل العثمانيون مصر وهى العملة الأكثر انتشاراً بها، وظلت محافظة على موقعها فى التداول النقدى بمصر رغم ما اشتهر عنها من فساد العيار وانخفاضه كشأن سائر عملات الغورى.

وإضافة إلى كثرة «الأشرفى الغورى» فى أيدي الناس لكونه عملة السلطان الذى أقصاه سليم الأول عن حكم مصر، فإن ثمة حقيقة هامة حفظت لهذا الدينار مكانه فى أسواق التداول، ألا وهى أن دنانير سليم الأول، التى عرف واحدها «بالسليمى شاهى»، لم تكن بأفضل منها وزناً أو عياراً، وآية ذلك أن الدينار الغورى والدينار السليمى، نودى عليهما بسعر واحد فى التداول مثلما حدث فى عام ٩٢٦هـ^(٣) وتكرر مرة أخرى فى ١٧ رجب عام ٩٢٨هـ^(٤).

ولم يختلف الأمر كثيراً عن ذلك فى وثائق المحكمة الشرعية، ففي عدة مرات اقترن ذكر الدنانير السليمية بدنانير الغورى، كما جاء فى تفصيل تعرض أحد الأشخاص لحادث سرقة داخل حمام، حيث سرق منه «عشرة دنانير ذهب، سليمى خمسة، وغورى ثلاثة»^(٥).

وقد تردد ذكر «الذهب الغورى» غير مرة فى سجلات المحاكم الشرعية فى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى^(٦).

وكما كان الأمر فى أيام دولة المماليك، عرفت مصر فى العصر العثمانى تداول النقود المملوكية التى ضربت فى بلاد الشام، فكانت هى الأخرى عملات مقبولة الدفع فى البلاد، وكان يشار إلى دنانير الغورى المضروبة فى ولايات الشام «بالذهب الغورى الشامى»^(٧).

(١) رأفت محمد النبراوى: المرجع السابق ج ١ ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) CIC, Nos. 3100 - 3113.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٦٢.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٦ حجة (٢٩) بتاريخ ٣٠ محرم عام ٩٣٤هـ.

(٦) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ١٦٩ حجة (٧٢٨) بتاريخ ١٢ ذى الحجة ٩٣٤هـ محكمة

بولاق سجل (١) ص ٤٥ حجة (١٩٥) بتاريخ ١٤ رمضان عام ٩٤٣هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٢٢ حجة (١١٠) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ٩٤٣هـ.

وإلى جانب النقود الذهبية التي سككت في عهد الغورى، راجت في أسواق مصر العملات الفضية لهذا السلطان ولكن يبدو أن ذلك كان لفترة محدودة إذ إن السلطان سليمان القانوني أمر بإلغاء التعامل بالنقد الفضى العتيق في ذى القعدة عام ٩٢٨هـ^(١). ورغم هذا الأمر فإننا نجد إشارات في وثائق المحكمة إلى تداول «فضة قديمة غورية» بعد قرار إلغائها بنحو أحد عشر عاماً^(٢). ولم نعثر بين العملات الفضية التي نشرت باسم السلطان الغورى على قطع عليها اسم دار ضرب القاهرة^(٣). وعلى أية حال فإن الدور الذى لعبته نقود الممالك في التداول النقدي سرعان ما تضاءلت أهميته حتى اختفت هذه النقود من التداول تماماً بعد النصف الأول من القرن العاشر الهجرى، ومن العوامل الهامة التى ساعدت على اختفائها، ولاشك، عامل الاكتناز لأرجحيتها على النقود العثمانية التى عُدت سيئة بالقياس لنقود الغورى الأسوأ سمعة بين نقود الممالك قاطبة^(٤). إن هذا الاكتناز^(٥) هو التعبير الدقيق عن عمل قانون جريشام الذى يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق، فضلاً عن أن الاكتناز هو فى حد ذاته نوع من أنواع الطلب على النقود^(٦). وظلت وثائق المحكمة الشرعية تشير إلى تداول النقود المملوكية حتى عام ٩٦١هـ على أقل تقدير، إذ وردت فى إحدى الحجج إشارة لدنانير قايتباى ودنانير الغورى أيضاً^(٧).

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٧٧.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٩ حجة (٤٦) بتاريخ ٦ صفر عام ٩٣٤هـ.

(٣) رأفت محمد النبراوى: المرجع السابق ج ١ ص ١٩٠، وأيضاً CIC. P. 98.

(٤) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق ص ٣٨٥.

(٥) كان هذا الاكتناز سبباً فى اختفاء النقد المملوكى من التداول نتيجة لقيمتها الجوهرية الأكثر ارتفاعاً عن مثيلاتها فى نقود العثمانيين، حيث إن فائدة النقود تتجلى فى هذه الحالة باعتبارها أداة لاختزان القيمة أو مخزناً للقيمة أى أداة لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة فى المستقبل - انظر عن ذلك: د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك - ص ١٥.

(٦) د. رمزى زكى: مشكلة التضخم فى مصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ص ٥٠.

(٧) سجل مبيعات الباب العالي رقم (١٤) ص ١١٢ حجة (٣١٦) مؤرخة فى ٦ ذى القعدة عام ٩٦١هـ.

ثانياً: النقود الأجنبية

مصر كسائر بلاد الدولة العثمانية، كان لها في القرنين ١١ و ١٢ هـ (١٧ و ١٨ م) نظام نقدي ثنائي لنقود أوروبية وعثمانية محلية، وكانت أغلب الأنشطة التجارية تقوم على التعامل بالنقد الأوربي بينما كانت المعاملات الداخلية تتم بالعملات المحلية^(١).

هذه الظاهرة الهامة التي ميزت التداول النقدي بمصر العثمانية، لم تبرز فجأة في العصر العثماني بل شهد عصر المماليك الجراكسة بداية صعودها في الثلث الأول من القرن التاسع الهجري.

وقد ارتبط تداول النقود الأوروبية في مصر بحركة التجارة بين الشرق والغرب التي كانت مصر أحد معايرها الرئيسية في العصور الوسطى. وكان من أثر تدهور وزن وعتار النقود المملوكية المضروبة من الذهب والفضة في عهد الجراكسة أن غزت أسواق التداول النقدي بمصر دوكلات البندقية الذهبية وعملة فلورنسا المعروفة بالإفرنتي والتي تميزت جميعها بوزن ثابت وعتار واحد وسمك محدد مما جعلها تحوز ثقة المتعاملين حتى أن المعاهدات بين المماليك والإفرنج في القرنين الرابع عشر والخامس عشر بعد الميلاد أقرت الدوكلات البندقية كنقود رسمية^(٢).

وكما رأينا من قبل فقد حاول الأشرف بارسباى مقاومة إمكانية تداول النقود الأوروبية بمصر عن طريق جمعها وسبكها وإعادة ضربها دنانير أشرفية، إلا أن ذلك لم يؤت ثماره المرجوة لانخفاض وزن عتار الأشرفيات عن الدوكلات والإفرنتي التي كان بالإمكان تداولها بالعدد دون اللجوء إلى وزنها^(٣).

وإذا كان تداول النقد الأوربي بمصر العثمانية يعد في جانب منه محض استمرار لظاهرة فرضت نفسها على التداول النقدي في عصر المماليك، إلا أن ذلك وحده لا يكفي لتفسير التزايد المستمر لأعداد وأنواع النقود الأجنبية التي أغرقت أسواق مصر منذ منتصف القرن ١٠ هـ (١٦ م) كما يتضح من وثائق المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية.

ويمكن إيجاز العوامل التي أفضت إلى انتشار النقد الأجنبي في العصر العثماني فيما يلي:

(١) Daymond (A): Artisans Et Commerçants - Tome I p. 17.

(٢) سبقت الإفرنتي دوكلات البندقية في الظهور حتى قامت البندقية بسك عملتها الذهبية في عام ١٢٨٤ م

Ivs and grierson op. cit p. 1.

(٣) Bacharach (.) the Dinar versus the Ducat - Int. F. Midde. East. Stud. 4 (1973) p. 78.

١- أن الدولة العثمانية ذاتها ومنذ نشأتها كانت تقبل تداول العملات الأجنبية في أراضيها باعتبارها عملة قانونية، وكان الناس يتأكدون من أنها عملة قانونية بعد دمجها بكلمة «صح»^(١)

٢- أن ميزان التبادل التجارى بين مصر وأوروبا كان يميل بشدة لصالح مصر، فكانت تصب بأسواق مصر عملات أوروبية متعددة لتمويل تجارة الشرق^(٢). وكانت البلاد فى حاجة ماسة لهذه العملات الموثوق بها لتمكين من تمويل مشترياتها مع بلاد العرب والهند حيث كان ميزان المدفوعات فى غير صالح مصر بسبب قلة الصادرات مما يستتبع إرسال مقادير من العملة لدفع أثمان المشتريات^(٣).

والواقع أن التبادل التجارى بين الشرق والغرب الذى قامت مصر فيه بدور الوسيط فى حوض البحر المتوسط كان مهدداً فى نهاية القرن ٩هـ (١٥م) نتيجة لقلة العملات الأوروبية المضروبة بعد ما نجح البرتغاليون فى الاستيلاء على خليج غينيا والوصول إلى تير السودان الغربى، ولكن نجاح الأسبان فى اكتشاف أمريكا أنعش تجارة المتوسط بفضل شحنات المعادن الثمينة من الذهب والفضة التى تدفقت من أمريكا إلى أسبانيا منذ بداية القرن ١٦م وبلغت أوجها فيما بين ١٥٥٠م و١٦٤٠م، حيث استخدمت فى ضرب النقود الضرورية للدفع فى عمليات التجارة^(٤).

وإلى جانب ميزان المدفوعات التجارى بين مصر وأوروبا، ساعد ميزان التبادل التجارى بين الاستانة ومصر وهو الآخر كان يميل لصالح مصر على أن ترد لمصر المزيد من العملات الأجنبية التى كانت متداولة بالقسطنطينية^(٥).

٣- انهيار العملة العثمانية منذ أواخر القرن ١١هـ (١٦م) وأوائل القرن ١٢هـ، (١٧م) نتيجة عوامل عديدة منها اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح مما أدى إلى نقص واردات الضرائب على تجارة العابر (الترانزيت) وتوقف المد العثمانى عن الفتوحات زيادة نفقات الدولة لاسيما بعد زيادة أعداد المرتزقة العسكريين وانهيار نظام الالتزام، وما أحدثه أيضاً تدفق فضة الأسبان الأمريكية على أسواق الشرق من إرباك للنقد العثمانى فانخفضت قيمة

(١) جب وبون: المجمع الإسلامى والغرب - ج ٢ ص ١٠٤، ١٠٧.

(٢) Raymond: op. cit. p. 18.

(٣) ٥. راشد البراوى (وآخرون): التطور الاقتصادى فى مصر - ص ٣٤.

(٤) فرنان برودل: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ضمن «بحوث فى التاريخ الاقتصادى» ترجمة توفيق إسكندر القاهرة ١٩٦١ - ص ٨٩.

(٥) Raymond (A): op. cit p. 18.

وحدة الفضة الرئيسية وهي الآقجة وارتفع سعر الذهب^(١).

وقد أدى التدهور المستمر في قيمة العملة العثمانية إلى نشوء فراغ نقدي في أسواق مصر فضلاً عن تزعزع ثقة المتعاملين بهذه العملة التي كانت عرضة للتخفيض المستمر وزناً وقياساً.

٤- أن العملات الأجنبية التي نجحت في سد الفراغ الناتج عن تدهور العملة العثمانية، توفرت بها ما افتقدته عملات العثمانيين المتداولة من مميزات.

فمن الناحية الجوهرية تميزت العملات الأجنبية بثبات قيمتها بحفاظتها على وزن وقياس محددين لم يتغيرا باختلاف الإصدارات^(٢).

أما من ناحية الشكل فقد اتسمت النقود الأوروبية باكتمال الاستدارة واستواء حواف القطع المعدنية، مفيدة بذلك من تحسن صناعة المعادن التي دخلتها آلة «سحب» ثقيلة كان تسحب قضبان المعدن خلال سلسلة من الملفات وهو ما كان ينتج صفائح معدنية رقيقة وعريضة قطعت منها قطع النقد^(٣).

بيد أن الطفرة الهائلة التي حققتها صناعة النقود في أوروبا، إنما جاءت بعد ابتكار الإيطالي Donata Bramante، صانع الميداليات في مطلع القرن ١٦م آلة سك النقود Screw Press التي تستخدم قوة ضغط هائلة على النقود. وقد انتشر هذا الابتكار سريعاً فدخل فرنسا عام ١٥٥٠م وإنجلترا عام ١٥٦٠م، وعرفت ألمانيا والنمسا ووسط أوروبا نوعاً آخر من هذه الآلة^(٤).

ولامراء في أن هذا الابتكار الصناعي قد ساعد على وضوح كتابات ونقوش العملات الأوروبية فضلاً عن استواء حافاتها مما رفع مصداقيتها لدى المتعاملين بها..

٥- وكان من شأن العوامل السابقة مجتمعة أن أصبحت العملات الأجنبية تتداول في مصر بسعر أعلى من قيمتها الاسمية^(٥). فكانت دوكات البندقية وريالات هولندا على سبيل المثال تشتري في مصر بأزيد خمس بارات عن قيمتها الحقيقية^(٦).

وعلى الرغم من قيام السلطات بإعادة تقويم العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية من

(١) سليم عرفات المبيض: النقود العربية - ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) Raymond (A.): op. cit p. 17.

(٣) Dctey (Richard): Money of the world - New yourk - 1978 - p. 157.

(٤) Ibid: p. 158.

(٥) Raymond (A.): op. cit. p. 19.

(٦) مجيد وفهد: مصطلحات مالية - ص ٤٠ - فيه ملاحظتان هامتان: الأولى: أن النقود في مصر تعدل: بالريال

آن لآخر وما كان يسببه ذلك من اضطراب نقدي^(١)، إلا أن هذه النقود الأجنبية ظلت تلقى رواجاً كبيراً فى المعاملات التجارية بفضل ارتفاع عيارها وجودتها من حيث الصناعة والشكل مقارنة بالعملات العثمانية^(٢).

وقد شمل تداول النقود الأجنبية بمصر نقوداً أوروبية وأخرى من ضرب بلاد العالم الجديد (وخاصة المكسيك)، وكانت هذه النقود دوماً من الذهب والفضة، وهى ذاتها التى استخدمت فى التداول النقدى باستانبول مع اختلافات طفيفة^(٣).

أ - النقود الذهبية الأجنبية:

وتضم دوكات البندقية التى عرفت «بالبندي» ونقود أسبانيا الذهبية المعروفة بالكرونة أو الأكرنة ودوكات النمسا التى عرفت باسم مجر آلتينى.

١- دوكات البندقية^(٤):

وهى الأقدم فى التداول بمصر، إذ بدأ تداولها فى العصر المملوكى منذ عام ٨٣٠هـ (١٣٠٢م) عندما أصر جمرك الإسكندرية على أن يدفع تجار أوربا قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية أو الدوكات^(٥).

ونظراً لأن هذه الدوكات قد حملت ضمن نقوشها صورة القديس سان مارك St. Mark وصورة دوق البندقية^(٦) فقد وصفها القلقشندى بأنها مشخصة وعلى أحد وجهيها صورة الملك الذى تضرب فى زمنه، ولا يعنى ذلك، كما ذهب بعض الباحثين أن دوكات البندقية قد عرفت فى مصر المملوكية بالمشخصة^(٧).

ولم يغير استيلاء العثمانيين على مصر من وضع هذه الدوكات فى أسواق مصر ليس لأن

(١) انظر الفصل الثالث من هذا البحث والملحق الوثائقى رقم (١)

(٢) د. راشد النبراوى (ومحمد حمزة عليش): التطور الاقتصادى - ص ٤١.

(٣) Raymond (A.): op cit p. 19.

(٤) أصل تسمية الدوكات جاء من الكلمة اللاتينية Ducatus أو ducatus المشتقة من كلمة Sucatus Apaliu التى أطلقت على النقود الفضية التى سكّت بصقاية فى عهد روجر الثانى Rayer II بدءاً من

عام ١١٤٠م - انظر Ives (H.) and Grierson: op cit. p. 6.

(٥) د. عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى - دمشق ١٩٨٠ - ص ٥٢.

(٦) Ives (H), and Grierson: op. cit - p. 5.

(٧) وقد اعتبر د. حسن الباشا هذا التفسير تحميلاً لنص القلقشندى بأكثر مما يحتمل - انظر: د. حسن الباشا: قاعة بحث فى العمارة والفنون الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ - ص ٢١٤.

البندقية وجنوة حافظتا على علاقتهما التجارية الهامة مع مصر فحسب^(١)، بل ولان دو كات البندقية كانت متداولة في القسطنطينية حيث أطلق عليها الأتراك اسم «فلورى» أو يلدز آلتيني^(٢). وقد اشتهرت هذه العملة في مصر العثمانية باسم البندقي^(٣)، وتجمع على بنادقة^(٤). أما بالنسبة للأوروبيين من التجار وتراجمة البلاد الذين كانوا يستخدمون لهجة محرفة مأخوذة عن الإيطالية والفرنسية، فقد عرفت الدوكات باسم «سكين» Sequin وهي بالإيطالية زتشينو Zechino، والكلمتان منحوتتان من الكلمتين العربيتين «سكة» و«سكة» من الأصل سَكَّ أى ضرب النقود^(٥).

ولاشك أن دوكات البندقية نجحت في الاحتفاظ بموقع مميز بين النقود الذهبية المتداولة بمصر بفضل وزنها الثابت (٣٩٤ جرام) الذى لم يتغير منذ عام ١٥٢٦م^(٦) وأيضاً بفضل دور البندقية المتميز في التجارة العالمية^(٧).

ولم ينقطع ذكر الدينار البندقي من سجلات المحكمة الشرعية حتى مقدم الحملة الفرنسية على الرغم مما ذكره Raymond من أن دور دوكات البندقية في التداول النقدي قد تراجع بعض الشيء بدءاً من عام ١١٤٣هـ (١٧٣٠م) لصالح العملات العثمانية الذهبية الجديدة مثل الفندقلي والزر محبوب^(٨).

وقد أشارت وثائق المحكمة إلى دوكات البندقية بالذهب البندقي^(٩) والمُشخص

- (١) وصف مصر ج ٦ ص ٦٣.
- (٢) جب ويون: المرجع السابق ص ١٠٦، والفولرين هو عملة فلورنسا ذات الزهرة التي ضربت منذ عام ١٢٥٢م لدواعي التجارة وضربت دوكات البندقية بدءاً من عام ١٢٨٤م تقليد الوزن وغيار الفلورى. انظر: Doty (R.): op. cit p. 138.
- (٣) Dozey, op. cit Tome I - p. 118 وحسبما يذكر Ives فإنه منذ القرن ١٥م أصبحت تسمية الدوكات هي السائدة في بوهيميا والمجر وهولندا وألمانيا حتى في فلورنسا ذاتها حيث عرف الفولرين باسم Florance ويبدو أن هذا الخلط قد امتد إلى القسطنطينية ذاتها انظر: Ives: op. cit. p. 4.
- (٤) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي - ص ٤٥.
- (٥) وصف مصر - ج ٦ ص ٦٧.
- (٦) Raymond (A.) op. cit p. 19.
- (٧) Bacharch: the Dinar - p. 77.
- (٨) Raymond (A.): op. cit p. 20.
- (٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ١٣ حجة (٥٧) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ٩٤٣هـ محكمة بولاق سجل (١) ص ٢٨ حجة (٤٧) بتاريخ ١٦ رمضان ٩٤٣هـ. محكمة جامع الحاكم سجل (٥٣٨) ص ٥ حجة (٢٥) بتاريخ ٨ ربيع ثان ٩٤٥هـ. محكمة بولاق سجل (٩) حجة (١٣) بتاريخ ١٩ صفر سنة ٩٧٠هـ. محكمة باب الشرعية سجل (٦٣٤) ص ٣٧ حجة (١٠٣) بتاريخ ١٠ ربيع الأول عام ١١٣٢هـ. محكمة باب سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر ١١٨٦هـ.

البندقي^(١) وعرف الدينار البندقي في بعض هذه الوثائق البرشيفي البندقي^(٢).
 وورد في هذه الوثائق أيضاً ذكر «دنانير ذهب بندقي قديم»^(٣) وكذلك في دفاتر السادات
 الوفاية^(٤) ويبدو أن ذلك كان تمييزاً للإصدارات الجديدة من هذه الدوكات في القرن الثامن
 عشر الميلادي عن الإصدارات القديمة ومن الجدير بالملاحظة أن دوكات البندقية كانت عرضة
 لعمليات الاكتناز منذ العصر المملوكي^(٥) ولعل ذلك هو الذي أدى إلى تقلص الكميات
 المتداولة منها بالأسواق في بدايات القرن ١٣هـ إذ ظل البندقي عملة جيدة أمام الفندقيات
 والزر محبوب حتى إن السلطات المحلية قررت له سعر صرف يزيد عن سعر الذهب المصري
 والإسلامبولي بما يتراوح بين سبعين وتسعين نصف فضة^(٦).

وقد بلغت شهرة البندقي بجودة العيار حداً أصبح فيه الذهب البالغ النقاء يعرف بالذهب
 البندقي وهو ما نجد صداه في وثائق المحكمة الشرعية التي أشار بعضها إلى بيع ذهب لأحد الصاغة
 «من الذهب البندقي المثاقيل»^(٧) إلى شراء يهودى صائغ لعشرين «مثقالاً ذهباً بندقياً»^(٨).
 ومما لا دلالته كثرة الإشارات التاريخية إلى اكتناز الذهب البندقي منذ أواخر القرن الثاني
 عشر الهجري (١٨م)، من ذلك ما ذكره الجبرتي في تاريخه لحوادث عام ١١٨٣هـ عن قيام
 درويش بن همام شيخ العرب بمصادرة أحد رجال أبيه الذي عثر معه على «أربعين ألفاً من
 جنس الذهب البندقي»^(٩)، وكذلك إقدام الشطار على نهب حاصل في الوكالات بباب

- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ١٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٣ ذى القعدة ١٠٩١هـ.
- (٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٩٨ حجة (٨٧٥) بتاريخ ١٣ شوال ١٩٠٣هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى (٢٢) ص ٩٤ حجة بتاريخ ٤ ذى الحجة ١١٩٩هـ.
- (٤) على مبارك: الخطوط ج ٢ ص ١٥٥، بتاريخ عام ١٢١٢هـ.
- (٥) أشارت د. سهام المهدي إلى عدد من الدوكات التي عثر عليها مخبأة في منزل «زينب خاتون» في بحثها
 المقدم لدعوة طريق التحرير التي عقدت بالقاهرة في خريف عام ١٩٩٠م - (تحت النشر).
- (٦) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ٢ ص ٢٦٣.
- (٧) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٠٣ حجة (١٠٥٤) بتاريخ ٢٢ ذى القعدة عام ٩٨٤هـ، والمثاقيل
 هنا هي جمع لوحدة الوزن (مثقال) التي كانت مستخدمة في وزن الذهب. ومعلوم أن عبد الملك بن
 مروان عند تعريبه للدينار اختار وزن المثقال (٤٢٥ جرام) ليكون الوزن الرسمي للدينار الإسلامي -
 انظر: هنتس (فالتر) المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري - ترجم د. كامل
 العسلي - عمان (١٩٧٠) - ص ١٢١.
- (٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٩٠ حجة (٣٤٦) بتاريخ ١٣ صفر عام ١٠٤١هـ.
- (٩) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ١ ص ٤٤٨. ودرويش هذا هو ابن شيخ العرب همام الذي نجح في الاستقلال
 بحكم الصعيد لفترة طويلة من القرن الثاني عشر الهجري قبل موته في هذه السنة ولمزيد من المعلومات
 عنه انظر: د. ليلي عبداللطيف: شيخ العرب همام. الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨٢.

الشعرية في عام ١٢٠٠هـ، حيث أخذوا منه صندوقاً في داخله اثنا عشر ألف بندقي^(١). إن هذا الاكتناز قد حدث تحت ضغط الميل الإنساني العام للاحتفاظ بكل ما هو ثمين طيب وادخاره وهو ما يعبر عنه حديثاً بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق، وقد سبق إلى اكتشاف فحوى هذا التعبير الذي أطلقه جريشام، المؤرخ تقى الدين أحمد بن علي المقرئ في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة، حيث تحدث عن أن رواج الفلوس النحاسية في العصر المملوكي قد أدى إلى خروج الدراهم الفضة من التعامل وإقبال الناس على سبكها واتخاذها حلياً^(٢).

وقدلفت أستاذى الدكتور حسن الباشا، نظرى إلى آيتين من آيات القرآن الكريم تفسران ميل البشر إلى ادخار كل ما هو طيب وإنفاق ما عداه وهو ما نهى الله عنه فى الموضعين، فقال عز وجل: «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غنى حميد»^(٣).

وقال تعالى «وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تاكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً»^(٤).

أما فيما يتعلق بالدورات النمساوية التى عرفتها القسطنطينية فى التداول باسم مجر ألتينى أو الذهب المجرى^(٥)، فإننا لم نعثر فى أى من الوثائق أو المصادر التاريخية المستخدمة فى هذا البحث على أى ذكر لها حتى عام ١٢١٣هـ، فى حين أثار «الكرملى» إلى نقد ذهبى عرف باسم «برنجين» وهى كلمة تركية منحوتة من «بر» أى (واحد) و«نجس» وهى كلمة مجرية لنقود مجرية استعملها الترك فى القرن الحادى عشر الهجرى ١١٧م، وعلى أيديهم دخلت إلى بلاد وادى النيل حسب ما ذكره الكرملى^(٦).

وربما تم تداول هذه الذهبيات المجرية بعد الحملة الفرنسية، وهى على وجه اليقين أقل قيمة من الذهب البندقي، كما يستفاد من المثل العامى السائر «إلعب بالمجر لما يجيك البندقي»^(٧).

(١) الجبرتى: المصدر السابق ج ٢ ص ١٥٣.

(٢) المقرئ: إغاثة الأمة - ص ٧١.

(٣) سورة البقرة آية (٢١٧).

(٤) سورة النساء آية (٢).

(٥) جب وبون: المجتمع الإسلامى والغرب - ج ٢ ص ١٠٦.

(٦) أنستاس الكرملى: النقود العربية - ص ١٦٧.

(٧) أحمد تيمور: الأمثال - ص ٣٩.

٢- الأسكودو الأسباني

بعد سقوط غرناطة آخر معقل للإسلام بشبه جزيرة أيبيريا في يد الملك فرناندو وزوجته إزابيل في الثاني من شهر يناير عام ١٤٩٢م^(١)، ضرب بغرناطة نقد ذهبي جيد يحمل صورة الملكة والملك Ferdinand and Isabella وعلى رأسيهما «التيجان» في سنة ١٤٩٧م وهذا النقد الذي عرف بالأسكودو Escudos كان بوزن ٨,٥٨ جرام وبعيار مرتفع يبلغ ٢٣,٧٥ قيراطاً^(٢).

وقد أفادت أسبانيا وهي تصدر هذه العملة الجيدة من مخزون الذهب الأفريقي الذي انساب عبر المغرب إلى الدويلات الإسلامية في الأندلس لاسيما منذ القرن العاشر الميلادي وحتى القرن الثالث عشر، حيث فضلت بعض هذه الدويلات أن تدفع الإتاوات المفروضة عليها من الذهب لجاراتها من الدويلات المسيحية^(٣). وكان من الطبيعي أن تصل العملة الذهبية الأسبانية الجديدة إلى الشاطئ الأفريقي الذي ارتبط تقليدياً بعلاقات حميمة مع بلاد الأندلس^(٤)، إضافة إلى استمرار تدفق المسلمين الأندلسيين إلى بلاد المغرب هرباً من اضطهاد محاكم التفتيش والذي لم ينقطع إلى بدايات القرن السابع عشر الميلادي^(٥).

وإذا كان المغاربة قد حملوا معهم إلى مصر النقود الذهبية الأسبانية، فإن المعين الأكبر الذي تدفقت منه هذه النقود على مصر، كان تجارة الشرق التي يميل فيها الميزان التجاري لصالح الشرق منذ القرن العاشر الهجري، وقد استخدم التجار الفرنسيون مثلاً نقوداً أسبانية وإيطالية لشراء منتجات الشرق^(٦).

وقد تبنت الحكومة الأسبانية في عام ١٥٣٦م (٤٣ - ٩٤٤هـ) إلى مخاطر استنزاف نقودها الذهبية لخدمة تجارة أوروبا مع الشرق، فلاحظت أن العملات الذهبية تخرج من أسبانيا ولا تعود إليها مما أثر على عيار الذهب ولذا فقد أوقف كارلوس الخامس Charles V ضرب العملات الذهبية القديمة، وضرب عوضاً عنها عملة أخرى عيارها ٢٢ قيراطاً فقط، ذات

(١) د. لطفى عبدالديع: الإسلام في أسبانيا - القاهرة ط ٢ - ١٩٦٩ - ص ١٢.

(٢) Suhle (Arher): Die Nunze - fipzig - p. 171.

(٣) فرنان بودل: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ص ٨٢.

(٤) انظر عن هذه العلاقات: د. خليل إبراهيم السامرائي: علاقات المرابطين بالممالك الأسبانية بالأندلس وبالذول الإسلامية - بغداد - ١٩٨٥.

(٥) لم تتوقف محاكم التفتيش عن عملها حتى بداية القرن السابع عشر الميلادي حيث قامت باضطهاد المسلمين وإجبارهم على التنصر أو مغادرة الأندلس - انظر: د. محمود على مكى: مدريد العربية - القاهرة (د.ت) ص ١٠٧.

(٦) فرنان برودل: المرجع السابق ص ٨٠.

طراز جديد، وعرف هذا الإصدار الجديد بالأسكودو أيضاً وأصبح ينقش على هذه العملة تاج يشبه المنقوش على نقود الملك الإنجليزي هنري الثامن الذهبي وبعد ثلاثين عاماً من صدور الأسكودو الجديد أصدر فيليب الثاني منه مضاعفاً مثل الضعف المعروف باسم بريستول Pristol وأيضاً ربع الأسكودو^(١).

وكان وجه البريستول الذي أصدره فيليب الثاني من أشبيلية يحمل نقش الصليب أما الظهر فكان ينقش عليه درع فوقه تاج^(٢).

وعندما جاء الملك كارل الثالث Karl III إلى الحكم ضرب في مدريد قطعاً ذهبية من فئة ضعف الأسكودو في عام ١٧٧٦م، وعلى أحد وجهي القطعة الذهبية صورة جانبية للملك وعلى الوجه الآخر درع فوقه تاج أيضاً^(٣).

ومنذ عام ١٧٨٦م أصبح وزن البريستول (دوبل أسكودو) لا يتعدى ٥٩٢ جراماً^(٤). وكما لاحظنا، فإن إصدارات النقود الذهبية الأسبانية منذ بداية ضربها في عهد فرديناندو إيزابيل عام ١٤٩٧م لم تتخل في نقوشها عن رسم التاج Crown، ولعل ذلك هو الذي منحها الاسم الذي اشتهرت به في أسواق التداول النقدي بمصر وهو الأكرونة أو الكرونة، إضافة إلى صفة «المغربى» التي التصقت بها نتيجة لورود هذه النقود، فيما يبدو، صحبة الحجاج والتجار المغاربة.

ومن أقدم الإشارات لهذه العملات الذهبية المضروبة في أسبانية ما نجده في سجل محكمة مصر القديمة الذي أشارت إحدى حججه إلى «دينارين ذهباً مغربياً»^(٥)، ثم تتابع ذكر هذه النقود على أنها من «الذهب المغربى»^(٦) وأردفت بعد ذلك نسبته إلى رسم التاج منذ عام ٩٦١هـ، فعرفت هذه الدينانير «بالذهب المغربى القرونى»^(٧) وإن ظلت الإشارة إلى هذه الدينانير بالذهب المغربى فقط متداولة في سجلات المحكمة الشرعية حتى عام ٩٨٤هـ^(٨).

(١) Porteous (Jahn): coins in History - London 1969 - p. 169.

(٢) Ibid p. 192.

(٣) Suhle (A.), op. cit. - p. 171, Fig 280.

(٤) Suhle (A.), op. cit. p. 171.

(٥) محكمة مصر القديمة سجل (٨٤) ص ٢١٤ حجة (٩٢٠) بتاريخ ٧ محرم عام ٩٣٥هـ.

(٦) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) ص ٤ حجة (١٨) بتاريخ ٤ محرم عام ٩٣٩هـ.

(٧) مبايعات الباب العالي سجل (١٤) ص ١١٧ حجة (٣٣٠) بتاريخ ٧ ذى القعدة عام ٩٦١هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (٦) حجة (١٢٥٢) بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٦٨هـ.

محكمة بولاق سجل (٧) حجة (٧٩٧) بتاريخ ٨ ربيع ثان عام ٩٦٨هـ.

محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٤ حجة (١٠٩) بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة عام ٩٨٤هـ.

وقد عرفت هذه الدنانير الأسبانية تارة بالذهب الأكرونة^(١)، وتارة ثانية بالذهب المغربي الأكرونة^(٢)، أو كرونة وحسب^(٣) وقد يقال أيضاً «الذهب الكرونييا المغربي»^(٤)، وتجمع عادة على «أكارنة»^(٥).

ويبدو من سجلات المحكمة الشرعية أن هذه الذهبيات الأسبانية كانت متداولة على نطاق واسع خاصة في القرن العاشر الهجري (١٦م) حتى إننا نجد في بعضها إشارة إلى صفاق «قدره من الذهب الأكروني معاملة تاريخه بالديار المصرية عشرون ديناراً أكرونيا»^(٦)، ووصف هذه الدنانير بأنها من معاملة الديار المصرية يعني أنها كانت متداولة بكميات كبيرة في الأسواق.

وقد اختفى الذهب الأسباني من التداول في حدود الثلث الأول من القرن الثاني عشر الهجري، ومن أواخر الإشارات لتداوله في سجلات المحكمة ما جاء في عام ١٠١٠هـ في وثيقة بيع وكان المبلغ المنصوص كلية فيها عشرة دنانير «من الذهب الأندلسي الطيب المتعامل به بديار مصر المحروسة»^(٧).

ثم في وثيقة بيع أخرى تحدثت «عن ذهب واحد مغربي» في عام ١١٣٣هـ^(٨). وخارجاً عن الدوكات البندقية ودنانير أسبانيا الذهبية، لم تشر وثائق المحكمة إلى نقود ذهبية أجنبية تم تداولها بمصر اللهم إلا إشارتين غامضتين إلى نقود ذهبية من ضرب جزيرة قبرص، الأولى في عام ٩٣٤هـ وتحدثت عن مبلغ قدرة دينارين «من الذهب القبرصي»^(٩) والثانية وردت في وثيقة مؤرخة بعام ٩٤٥هـ (١٥٣٨م)، وكان بها تعداد لعدة أنواع من الدنانير الذهبية المملوكية والعثمانية ودوكات البندقية، بالإضافة إلى «دنانير

- (١) محكمة بولاق سجل (٧) حجة (١٢٧٥) بتاريخ أول جمادى الأولى عام ٩٦٨هـ.
- محكمة جامع الحاكم سجل (٥٥٠) ص ١ حجة (١) بتاريخ ١٣ محرم عام ٩٩٤هـ.
- (٢) محكمة بولاق سجل (٩) حجة (١٣) بتاريخ ١٩ صفر عام ٩٧٠هـ.
- (٣) محكمة قناطر السباع سجل (١٢٢) ص ٦٣ حجة (٢٥٢) بتاريخ ٢٥ شوال عام ٩٩٧هـ.
- (٤) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٧ حجة (٢٥) بتاريخ ١٨ رجب عام ٩٨٢هـ.
- محكمة جامع الزاهد سجل (٦٥٩) ص ١٠ حجة (٤١) بتاريخ ٢٨ شوال عام ٩٩١هـ.
- (٥) د. عبد الرحيم عبدالرحمن: المغاربة - ص ١٣٠ نقلاً عن سجلات محكمة الإسكندرية في وثيقة مؤرخة في ٨ جمادى الأولى سنة ٩٩٤هـ.
- (٦) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٠٤ حجة (١٠٥٦) بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ٩٨٤هـ.
- (٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٧٧ حجة (٤٩٠) بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١٠١٠هـ.
- (٨) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١٩٠ حجة (٤٤٩) بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١٣٣هـ.
- (٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ١٠ حجة (٤٩) بتاريخ مستهل صفر عام ٣٣٤هـ.

سانكميرسى^(١) أى قبرصى .

ورغم هذه الإشارات الوثائقية التى تدل يقيناً على تداول نقود ذهبية من ضرب جزيرة قبرص، إلا أنه لا يوجد فى المصادر التاريخية أو المراجع الحديثة ما يشير من قريب أو بعيد لتداول نقود قبرص الذهبية فى مصر .

ويمكن تفسير هذا التناقض بأن كميات الذهب القبرصى المتداولة كانت ضئيلة إلى حد كبير، حتى إنها اختفت من وثائق المحكمة بعد النصف الأول من القرن العاشر الهجرى (١٦م)، ومن المرجح أن دنانير قبرص قد عرفت طريقها إلى التداول النقدى بمصر فى عصر الماليك، وذلك بسبب العلاقات بين أسرة لوزجنان Lusignan حكام قبرص والدولة المملوكية التى أجبرت حكام الجزيرة على دفع الجزية للسلطان المملوكى فى منتصف القرن التاسع الهجرى ١٥م^(٢) .

ومعلوم أن آل لوزجنان كانوا قد بدأوا فى ضرب نقود ذهبية على غرار نقود الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ استيلائهم على الجزيرة فى عام ١١٩٢م، إضافة إلى نقود فضية كان لها اعتبار فى تجارة البحر المتوسط^(٣) .

ويبدو أن نقد قبرص الذهبى قد تسرب إلى الأسواق، إما عبر الجزيرة أو التجارة أو هما معاً، وعلى أية حال فإن الملفت للنظر هو اختفاء هذا النقد من وثائق المحكمة مع نقود الماليك منذ منتصف القرن العاشر الهجرى وهو ما قد يرجع أن تداول الذهب القبرصى كان من بقايا التأثيرات النقدية للعصر المملوكى .

ب- النقود الفضية الأجنبية :

لعبت النقود الفضية الأجنبية دوراً هاماً فى التداول النقدى بمصر خلال العصر العثمانى إذ كانت هى النقد الرئيسى فى المعاملات اليومية وكذلك فى التجارة الدولية، ويعزى أندريه ريمون Raymond ذلك إلى قلة ما يضربه الأتراك عامة ومصر العثمانية خاصة من العملات الفضية^(٤) والواقع أن هذا القول على إطلاقه لا يعبر بدقة عن حالة التداول النقدى بمصر، إذ كانت دار ضرب مصر تقوم بضرب الأنصاف الفضة بكميات معقولة، ولكن هذه الأنصاف

(١) محكمة جامع الحاكم - سجل (٥٣٨) ص ٣٣٥ حجة (١٧٧٣) بتاريخ ٦ رمضان عام ٩٤٥هـ .

(٢) د. نعيم زكى فهمى: المرجع السابق - ص ٢٠ .

(٣) Porteous (J.): op. cit p. 110 .

(٤) Raymond (A.): op. cit. p. 20 .

لم تستطع أن تعوض إحجام الضربخانة عن سك العملات الفضية الكبيرة، وهو ما أكسب النقود الفضية الأوربية الثقل أهمية خاصة في التداول النقدي، لاسيما بعد تفشى عادة «قص» الأنصاف التي أشرنا إليها من قبل.

وباستقراء ما ورد في سجلات المحاكم الشرعية والمصادر والمراجع التاريخية العربية والأجنبية، نجد أن النقود الفضية الأجنبية التي دخلت سوق التداول النقدي بمصر كانت من أربعة أنواع هي: النقود الفضية التي ضربت في البندقية، والقرش الهولندي، والقرش الأسباني، ثم التالير النمساوي. وقد أطلق على هذه النقود باستثناء «البندقي» منها أسماء محلية ذات طابع وصفى، وكلها جاءت من تسمية نقش على أحد وجهي العملة باسم يقترب من المعارف العامة للمتعاملين بهذه النقود، دونما اعتداد بالاسم الأصلي للعملة أو المصدر (الدولة) التي جاءت منه.

ورغم أن هذا الميل نحو تسمية العملة بنقش وارد عليها، قد ساعدنا في كثير من الأحوال على التعرف على نوع العملة المقصودة، إلا أنه حدث خلط واضح في وثائق المحكمة بين هذه المسميات كما سلاحظ لاحقاً، ولعل ذلك الخلط عائد إلى تقارب، أو تطابق، أسعار صرف بعض النقود الفضية الأوربية خاصة في القرن الثاني عشر الهجري «١٨م»، بحيث لم يوجب ذلك التمييز بصرامة بين أنواع هذه النقود.

وباستثناء «قروش البندقية» فإن سائر العملات الفضية الأجنبية التي تم تداولها بمصر قد حازت، غالباً، صفات ظلت لصيقة بها إلى نهاية فترة البحث، فجميعها حسب ما جاء في وثائق المحكمة من «القروش الفضة الحجر».

والحجر في اللغة تشير إلى خام الفضة أو الفضة الخالصة^(١)، واستخدمت هذه الكلمة في وثائق المحكمة بذات المعنى فذكر في بعضها «من الفضة الحجر مائة درهم واحدة»^(٢) أى ما وزنه مائة درهم، وأيضاً «الفضة الحجر الطيبة»^(٣)، أو الفضة الحجر فحسب^(٤).

ولا مراء في أن إلصاق صفة «الحجر» بهذه القطع الفضية من النقود الأجنبية يظهر مدى

(١) تقول العرب: «أرض حجرة وحجيرة ومتحجرة كثيرته والفضة والذهب» - الفيروزأبادي (مجد الدين): القاموس المحيط - القاهرة (د.ت) ج ٢ ص ٤ - والحجران هما الذهب والفضة أيضاً - ابن منظور: لسان العرب ج ٤ ص ١٧١.

(٢) محكمة قناطر السباع - سجل (١٢٢) ص ٥ حجة (١٧) بتاريخ ٧ ربيع عام ٩٩٧هـ.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٣٠ حجة (٦٢٥) بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة عام ١٠١٣هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٤ حجة (١٤) بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١٠٤٠هـ.

مصادقيتها في التعامل حتى إنها عدت من الفضة الخالصة أو الحجر وهو ما لم يطلق على أى من النقود العثمانية الفضية، ولولا جودة عيارها لما تم تداولها بمصر.

١- قروش البندقية:

خلافًا لما يراه كل من جب وبون^(١) وأندريه ريمون^(٢) من أن أقدم النقود الفضية الأجنبية التي تم تداولها في الدولة العثمانية هي قروش هولندا التي سكّت في القرن ١٣م، فإن وثائق المحكمة الشرعية تشير إلى نقد فضي من إصدار البندقية وهو المعروف بقروش بندقي أو قروش بنادقة، ولعل هذا النقد قد تم تداوله بمصر دون سائر الولايات العثمانية بحكم العلاقات التجارية الوثيقة بينها وبين بيوت التجارة في الجمهوريات الإيطالية.

ومعلوم أن أول نقد فضي أصدرته البندقية كان قد ضرب في عام ١٢٠٢م (٥٩٩هـ - ٦٠٠هـ) وقد عرف باسم Grossi Ducat أيضا^(٣).

وقد ضرب هذا النقد في عهد الدوج أنريكو داندولو Enrie Dondol (١١٩٢ - ١٢٠٥م) لتمويل الحملة الصليبية الرابعة وعرف حينئذ أيضًا باسم Groot أو Grosso، واستمرت البندقية في ضربه بعد ذلك لوعيتها بضرورة إيجاد عملة فضية أكثر أهمية من العملات الفضية التي ورثتها من الإمبراطورية الكارولنجية وذلك لمواجهة متطلبات نشاطها التجاري والمالي^(٤).

ويعد الاستمرار في ضرب هذا النقد الفضي من بين الوسائل التي لجأت إليها البندقية من أجل سد النقص في العملات الذهبية اللازمة للدفع في تجارة الشرق، ورغم أن تجار الشام على وجه الخصوص قد رفضوا التعامل به مفضلين الذهب عند الدفع، إلا أن هذا النقد عرف طريقه إلى أسواق التداول النقدي بمصر، ويبدو أن ذلك قد حدث منذ أيام الغوري الذي اضطرته الضائقة المالية إلى قبول حتى معدن النحاس ثمنًا للتوابل من تجار البندقية بعد اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح^(٥).

ومن المرجح أن الكميات المتداولة من عملة البندقية الفضية لم تكن كبيرة، لأن ذكرها

(١) جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) Raymond. op. cit p. 20.

(٣) Ives and Grierson: op. cit. p. 6.

(٤) د. عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب - ص ٤٧. وعن الإمبراطورية الكارولنجية انظر: د. سعيد عبدالفتاح عاشور - أوروبا العصور الوسطى (ط ٣) القاهرة ١٩٦٤ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩٢.

(٥) د. نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية ص ٣٦٢.

انقطع من وثائق المحكمة بعيد منتصف القرن ١١ هـ فضلاً عن أن المصادر التاريخية لم تشر إلى وجودها في التداول، حتى أنه لم يأبه لذكرها في المرات العديدة التي لجأت فيها السلطات المحلية إلى إعادة تقويم أسعار صرف العملات المتداولة قاطبة بما في ذلك الجدد النحاس. وثمة عامل هام أدى إلى اختفائها من التداول ألا وهو ارتفاع سعر صرفها بالقياس لغيرها من العملات الفضية الأوربية المتداولة حسبما يستفاد من وثائق^(١) المحكمة ما يؤدي إلى إقبال المتعاملين المتزايد على اكتنازها.

ويدهي أن دور قروش البندقية في التجارة في البحر المتوسط قد تأثر إلى حد بعيد بتدفق الفضة الأسبانية من العالم الجديد حيث قلت كميات الفضة في الجمهوريات الإيطالية بالقياس لما كان في حوزة وسط أوروبا وأسبانيا^(٢).

وتعود أقدم إشارة إلى «قروش بنادقة» في وثائق المحكمة إلى عام ١٠٢٦ هـ حيث تحدثت وثيقتا بيع عن «غروش بنادقة»^(٣) و«القروش البنادقة الكبار»^(٤)، وكان يطلق على الواحد منها «قرش بندقي»^(٥)، وفي بعض الوثائق قدر مبلغ «بقرشين وربع قرش من البنادقة»^(٦) ولا يعنى ذلك وجود أرباع قروش بندقية، إذ المرجح أن ذلك يتصل بحساب الأنصاف الفضية ولكن بقياس سعر صرف القرش البندقي، أى أن أرباع القروش ما هي إلا عملة حسابية في مثل تلك الحالة.

وظف ذكر القروش البنادقة يتواتر في سجلات المحكمة الشرعية خلال أربعينات القرن الحادى عشر الهجرى^(٧)، وكذلك في الأعوام ١٠٤٢ هـ و ١٠٤٥ هـ و ١٠٤٨ هـ في دفاتر السادات حسبما يذكر على باشا مبارك^(٨)، وآخر ما حفظته لنا سجلات المحكمة الشرعية من ذكر للقروش البنادقة في التداول النقدي يرجع إلى عام ١٠٥٨ هـ^(٩).

وخلاصة القول أن النقود الفضية البندقية قد عرفت طريقها إلى التداول النقدي بمصر منذ

- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٥ حجة (٤٥٣) بتاريخ ١٩ رجب عام ١٠٢٦ هـ.
- (٢) فنان برودل: المرجع السابق - ص ٨٨ - ٩٠.
- (٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٩ حجة (٢٤) بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ١٠٢٦ هـ.
- (٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٤٥ حجة (١٣٨) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١٠٢٦ هـ.
- (٥) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٨٠ حجة (٢٩٠) بتاريخ ٢٨ رجب عام ١٠٣٤ هـ.
- (٦) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٧١ حجة (٩٣٨) بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥ هـ.
- (٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٨٧ حجة ٣٣٣ بتاريخ ١٦ صفر عام ١٠٤١ هـ.
- (٨) على مبارك: الجليل ج ٢٠ ص ١٤٧-١٤٨.
- (٩) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ٧٦ حجة (٤٨١) بتاريخ ٦ شعبان ١٠٥٨ هـ. (٥)

بدايات العصر العثماني وحتى منتصف القرن الحادى عشر تقريباً ولكن بكميات غير مؤثرة أو كبيرة، ويؤيد ذلك أن ذكر هذا النوع من النقود الفضية قد اقتصر على وثائق المحكمة ودفاتر السادات في حين لم تعأ به المصادر التاريخية المعاصرة ولا حتى الجهات الحكومية المعنية بتحديد أسعار الصرف ومراقبتها والواقع أنه لولا هذه الوثائق لكن جهلنا بوجود القروش البنادقة فى التداول بمصر.

٢- الريال الهولندى:

فى أوائل العصر العثماني كان النوع المفضل من القروش الفضية عملة من أصل فلمنكى أو هولندى ولما كانت تحمل صورة أسد فقد عرفت هذه القطع الفضية باسم الأسدى أو أرسلانى^(١). وكان الفلمنك (أى الهولنديين والزيلنديين) قد دأبوا منذ الثلث الأخير للقرن ١٦م على دفع ثمن مشترياتهم نقداً بهذه العملات دون اللجوء إلى نظام المقايضة الذى لجأ إليه البنادقة لندرة نقود الذهب والفضة^(٢)، وعبر تجارة الشرق تسربت كميات هائلة من هذه النقود الهولندية إلى الأسواق.

وقد كان للعملة الهولندية أهمية خاصة فى التداول النقدي لقراية المائة عام منذ بدايات القرن الحادى عشر الهجرى ١٧م إلى ما بعد الثلث الأول من القرن الثانى عشر الهجرى ١٨م وظل متمتعاً بمركزه القوى حتى عام ١٦٨٠م حيث أشارت المراسلات القنصلية الأوربية إلى دخول نقود خفيفة أو مزيفة قادمة من مرسيليا وليفرن وهو ما أدى إلى إثارة شكاوى السلطات المصرية واهتزاز الثقة فى العملة الهولندية حتى اختفت تماماً من الأسواق بعد عام ١٧٣٠م^(٣).

وكانت هذه القروش الهولندية تحمل على أحد وجهيها صورة حامى المدينة التى ضربت بها وتاريخ الضرب وعلى الوجه الآخر رسم لأسد^(٤)، وقد اعتبر هذا الأسد فى مصر وغيرها

(١) جب وبورن: المجمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١٠٥، وقد استعمل الترك (والمغول أيضاً) كلمة أرسلان للأسد وما زالت مستخدمة فى بلاد منغوليا - د. سعد زغلول عبد الحميد: الإسلام والترك - ص ١٩٢. وقد ذكر سليم عرفات، دونما سند، أن القرش الأسدى هو ذاته القرش العثماني من فئة الأربعين بارة وأنه ساد منذ عهد سليمان القانونى إلى أواخر القرن ١٩م وذكر أيضاً أنه سمي كذلك لأن الفرس استعملوا صورة الأسد مع الشمس كشعار منذ القدم وأن العثمانيين أخذوا التسمية على الرغم من عدم وجود الأسد - انظر سليم عرفات: النقود العربية ص ٢٢٦.

(٢) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٨٠.

(٣) Raymond (A.): op. cit pp. 20-21.

(٤) Porteous (J.): op. cit p. 179. Fig 212.

من بلاد الشرق على أنه «كلب»^(١)، ولذا فقد سمي الريال الهولندي بالريال الكلبى، أو الأبي كلب^(٢)، وقد يقال له أيضاً فى بعض الوثائق «غرش كلب»^(٣) وصيغة الجمع منها «غروش فضة كلاب»^(٤)، ويقال له أيضاً «من الغروش الفضة التى بكلب»^(٥). وقد يضاف إلى صفة الكلب نعت حجر، فيقال «غرش كلب حجر»^(٦) وقد وردت هذه التسمية أيضاً فى تقارير القنصليات الأوربية^(٧). كما عرف الريال الهولندى بأنه «من الفضة القروش الأسدية»^(٨) أو بالقرش الأسدى^(٩) وقد يجمع بين الكلب والأسد فى تسمية واحدة فيقال «قرش أبى كلب أسدى»^(١٠) أو «كلب أسدى»^(١١) وربما أضيفت إليها صفة «الحجر» فيكون «كلب حجر أسدى»^(١٢). ولما كانت العملة الهولندية الفضية تعرف فى تركيا باسم قروش أسدية أو «أرسلانى قروش»، فقد عرفت هذه العملة أيضاً «بالقرش الأصلانى» تحريفاً لأرسلانى، وقد وردت هذه التسمية فى دفاتر السادات^(١٣) وفى وثائق المحكمة الشرعية (محكمة الإسكندرية سجل

- (١) دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٣٩٣ مادة (أبو كلب).
 (٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٢٦هـ.
 محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٣٢ حجة (١٢٠) بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠٣٤هـ.
 سجل القسم العسكرية رقم (٥٠) ص ٤٧ حجة (٥٦) بتاريخ أول جمادى الأولى عام ١٠٥٢هـ.
 محكمة طولون سجل (٢٠٢) ص ٣ حجة (٨) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة عام ١٠٦٤هـ.
 محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص ١٦٢ حجة (٦٧٢) بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٠٧٢هـ.
 (٣) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٥٦ حجة (٤٢٤) بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٥٨هـ.
 محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٥ حجة (٧٢) بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٠٩١هـ.
 (٤) محكمة جامع طولون سجل (١٩٥) ص ٨٤ حجة (٣٠٠) بتاريخ ٣ شعبان ١٠٣٤هـ.
 ص ٢٧٠ حجة (٩٣٦) ١٦ ربيع الأول ١٠٣٥هـ.
 (٥) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٢) ص ٩ حجة (٢٥) ١٠ رجب عام ١٠٦٤هـ.
 محكمة بولاق سجل (٥) ص ١١٧ حجة (٢٤١) ١٢ ذى القعدة عام ١٠٧١هـ.
 (٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٨٣ حجة (٣٩٣) ٤ شعبان عام ١٠٩٢هـ.
 ص ٢٥٤ حجة (١١٦) ٧ شعبان ١٠٩٤هـ.
 (٧) Raymond (A.): op. cit. p. 20.
 (٨) محكمة القسمة العسكرية سجل (٥٠) ص ١٧ حجة (١٣) بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٠٥٢هـ.
 (٩) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٤) ص ١١٥ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ محرم عام ١٠٧٢هـ.
 (١٠) سجل مبيعات الباب العالى رقم (١٧٣) ص ١٨ حجة (٣٨) بتاريخ غرة صفر عام ١٠٧٩هـ.
 (١١) لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٨.
 محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٢٥ حجة (٦٧) بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.
 (١٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١١٤ حجة (٣٨٧) بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١١٣٣هـ.
 (١٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ عن وثيقة مؤرخة بعام ١٠٤٢هـ.

«٦٠» ص ١٥٧ حجة «٢٨٢» في ٨ رمضان ١١١٤هـ^(١).

ومن أقدم الإشارات التاريخية لتداول «الكلب» بمصر ما ورد في «أوضح الإشارات» عند الحديث عن حوادث عام ٩٤١هـ^(٢) (٣٤ - ١٥٣٥م)، بينما ذكرت هذه العملات الهولندية في وثائق المحكمة في عام ١٠٢٦هـ (١٦١٧م) تقريباً^(٣)، وكانت في أسواق التداول النقدي بمصر كميات معتبرة من هذه العملات الفضية حسيماً يتضح من عناية المصادر التاريخية بذكرها وورودها في إجراءات التسعير الحكومية ففي عام ١٠٨٤هـ، كان الكلب ضمن العملات التي نودى بتحديد أسعار صرفها^(٤) وتكرر نفس الأمر في عام ١١٠٤هـ، بل ووصل الأمر في عام ١١٠٩هـ (١٦٩٧م) إلى أن الدول العثمانية قررت جمع الخزينة بعملات كان من بينها «الكلاب» التي حدد تحصيلها لصالح الخزينة بسعر رسمي محدد^(٥).

وفي عام ١١١٤هـ (١٧٠٢م) قام على أغا مستحفظان بتحديد سعر صرف القروش الكلاب الحجر^(٦)، كما كان «الكلب الأسدي» من بين العملات التي حدد سعرها في عام ١١٣٩هـ^(٧) (١٧٢٧م) مما يشير إلى أهميتها في التداول آنذاك، إلا أن هذه العملة اختفت بصورة مفاجئة من وثائق المحكمة الشرعية بعد عام ١١٤٠هـ^(٨) ثم من المصادر التاريخية بعد عام ١١٤٣هـ^(٩).

أما الاختفاء المفاجئ للعملات الفضية الهولندية فيمكن تفسيره بإحجام التجار عن قبولها كعملة دفع في التجارة الدولية بعد ورود عملات مزيفة من مرسيليا وليفرون منذ عام ١٦٨٠م وأيضاً بإصرار الدولة على تحصيل الخزينة من القروش الكلاب في عام ١١٠٩هـ وهو ما أدى بالفعل إلى ارتفاع سعر صرف هذه النقود الفضية مقارنة بالأنصاف الفضة، وكانت النتيجة الحتمية لكل ما سبق هي خروج ما تبقى من القروش الأسدية الجيدة من التداول لتزايد إقبال المكتنزين على اقتنائها.

(١) د. عبد الرحيم عبد الرحمن: المغاربة ص ١٤٨.

(٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٠٩.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٢٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٢٦هـ.

(٤) أحمد شلبي: المصدر السابق ص ١٧٣.

(٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٧) لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٨.

(٨) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٢٥ حجة (٦٧) بتاريخ ٤ ربيع أول عام ١١٤٠هـ.

(٩) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ١٩٤.

٣- الريال الأسباني:

يرى «جب» أن كلمة «ريال» مشتقة من الكلمة الأسبانية Real بمعنى ثمن^(١). وبغض النظر عن الجذر اللغوي لهذه الكلمة، فإنه من المسلم به أن الريال الأسباني كان بين العملات الأجنبية المتداولة بمصر، الأكثر شيوعاً واستخداماً حتى مجيء الجيش الفرنسي إلى مصر^(٢). وقد بدأت عملة أسبانيا الفضية في غزو الأسواق التجارية العالمية نتيجة لنقل ثروات أمريكا من الذهب والفضة إلى أسبانيا وهو ما جعلها أغني بلد في أوروبا وخاصة بعد اكتشاف جبل على شكل مخروطي يدعى Patos والذي كان أساساً من الفضة الصلبة في حوالى عام ١٤٥٠م، وخلال ثلاثة قرون زود هذا الجبل وحده أسبانيا بنحو بليون بيزيتو Pesos^(٣). وفي البداية حاولت أسبانيا استغلال المعدن الأبيض في السيطرة على التجارة مع الشمال الأوربي عبر المحيط الأطلسي حيث كانت تنقل السفن صوب الشمال الأصواف الأسبانية والفضة الأمريكية على هيئة كتل يتراوح ثمنها بين ٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف دوقات أو يزيد، ولكن النزاع بين فيليب الثاني ملك أسبانيا وبين إنجلترا أدى إلى توسيع عمليات القرصنة ضد هذه السفن حتى توقفت تجارة أسبانيا مع الشمال في الثلث الأخير من القرن ١٦^(٤). ولكن المعدن الأمريكي الثمين لم يبق حبيساً في أسبانيا لمدة طويلة، ففي عام ١٥٧٤م انتهى الصراع الذي نشب بين الدولة العثمانية والأسبان في ذات الوقت الذي عمت فيه الحروب الدينية المحيط الأطلسي تدريجياً وساعد ذلك على استقرار التجارة في حوض البحر المتوسط، وكانت عملتها الرئيسية من نقود أسبانيا خاصة السكودو الذهبي والعملة الفضية ذات الثمانية ريالات وقد نص على العملة الأسبانية في تونس والجزائر وتركيا وذلك في المبالغ المدفوعة لافتياء الأسرى^(٥). ورغم أن عملات أسبانيا قد وجدت طريقها إلى التداول النقدي بمصر قبل منتصف القرن ١٦م، حيث وردت أقدم إشارة للريال الأسباني تحت اسم «ريال حجر» ضمن حوادث عام ٩٤١هـ^(٦) (١٥٣٤م) إلا أن الريالات الأسبانية لم تحصل على منزلتها الخاصة في أسواق

(١) جب وبورون: المجمع الإسلامي والغرب ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٧٢.

(٣) Dotey (R.): op. cit p. 160.

(٤) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٩١-٩٢.

(٥) المرجع السابق ص ٩٥-٩٦.

(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات - ص ١٠٨.

التداول النقدي بمصر والشرق إلا في أثناء القرن السابع عشر الميلادي^(١)، وهو تقريباً نفس تاريخ ظهورها في سجلات المحكمة الشرعية.

ونظراً للدور المؤثر الذي لعبته قروش أسبانيا في التجارة العالمية فقد أقدم الأسبان على سبك معظم الفضة الأمريكية وتحويلها إلى قروش وكان ذلك العمل يعود بربح كبير يفوق ما يحققه تحويل أو استبدال بقية العملات، ولذا فقد انتشرت هذه القروش في العالم حتى أصبحت «عملة تعاقد» أي تتم العقود على أساسها، فتستخدم من جهة كوسيلة للتبادل مع بعض الدول، وتغذى أيضاً عملات دول أخرى بل وحليها أيضاً، ولم يكن استخدامها في مجال التجارة قاصراً على تسديد أثمان السلع بل كانت تشكل في حد ذاتها تجارة هائلة غير مشروعة تشكل في أغلب الأحيان جزءاً من حمولات السفن والقوافل^(٢).

أما فيما يتعلق بوضع القروش الأسبانية في مصر، فقد ذكر تقرير إنجليزي مؤرخ في عام ١٥٨٤م (٩٩٢هـ) أن الريالات الأسبانية هي العملة الجارية في الإسكندرية بمصر وأنها أحسن العملات التي يمكن نقلها إليها^(٣).

وقد دفع ذلك الرواج الكبير للقروش الأسبانية، التجار الأوروبيين وبخاصة تجار مارسيليا إلى تكوين طريق تجارى معقد للحصول على كميات كبيرة من هذه العملة اللازمة لهم فيما بين عامي ١٦٩٠م و١٧٢٠م، وكانت مارسيليا وحدها تصب في مصر سنوياً حوالي ٣٠٠ ألف قرش أسباني، وكان يأتي غيرها من أماكن أخرى من أوروبا وتركيا نفسها^(٤).

والواقع أن هذه الكميات الهائلة من القروش الأسبانية التي كانت ترد إلى مصر، لم تستخدم جميعها في التداول داخل مصر، إذ كان جزء كبير منها يذهب لتمويل تجارة التوابل والبن اليمني على وجه الخصوص، حيث كان لا يستغنى عن هذه القروش لتسديد أثمان البن وتجارة الشرق، وكان التجار الأوروبيون يستغلون هذا الوضع لصالحهم فيكسبون كثيراً من مضاربتهم على اختلاف قيمة القرش الأسباني، الذي كان يرتفع سعره بمقدار ٥٪ عند سفر الحمل في موسم الحج لأن الحاج والسفن التجارية في البحر الأحمر كانت تشتري الريالات الأسبانية لتسدد بها أثمان البن اليمني والبهارات المختلفة ونسيج الهند الذي يباع في بلاد الحجاز^(٥).

(١) Raymond (A.): op. cit p. 21.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٧٢.

(٣) فرنان برادول : من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ص ٩٦.

(٤) Raymond (A.) op. cit p. 22.

(٥) Ibid: p. 22.

بيد أنه منذ منتصف القرن ١٧م، أخذت أهمية الفضة الأسبانية في التضاؤل نتيجة لقلة الوارد من أمريكا بسبب زيادة السكان وامتصاصهم لكميات متزايدة من العملة وزيادة تكلفة استخراج المعادن ونقلها ونضوب المناجم أيضاً. وتضاءلت هذه الأهمية أكثر بعد قيام ثورة قطالونية في سنة ١٦٤٠م ومعها أيضاً ثورة البرتغال وهو ما أدى إلى تدهور أسبانيا ذاتها^(١). ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ضعف مركز القرش الأسباني في أسواق مصر والشرق بصفة عامة قلة الكميات الواردة منه بعد تناقص كميات البن اليمني المصدرة إلى أوروبا منذ عام ١٧٣٠م نتيجة لانتشار بن الجزائر في أوروبا، وزيادة بيع المنسوجات الفرنسية التي عدت في تجارة مارسيليا بديلاً عينيّاً عن القروش الأسبانية، فضلاً عن ظهور التالير النمساوي كمنافس نقدي، إلا أن ذلك كله لم يحل دون القرش الأسباني وتمتعه بدور مميز ليس فقط في التداول النقدي بمصر بل وأيضاً في التجارة مع الحجاز حتى نهاية القرن ١٨م^(٢).

وكانت القروش الأسبانية المتداولة بمصر إما من إصدار مدينة أشبيلية بأسبانيا أو من ضرب المكسيك^(٣) التي ضرب بها فيليب الثاني عملة فضية جديدة من فئة الأربع ريالات في عام ١٥٧٠م باسم الإمبراطور شارل الخامس والملكة جوانا، وعلى ظهرها نقش أعمدة هرقل^(٤). وقد اعتبر العرب أعمدة هرقل بمثابة مدافع^(٥)، ولذا فقد عرفت هذه العملة الفضية الأسبانية بأبي مدفع^(٦) أو الريال أبو مدفع^(٧). وقد ذكر الجبرتي في حوادث عام ١٢٠٣هـ أن خطأ شريعياً جاء في هذه السنة بتحديد سعر صرف الريال المغربي أبي مدفع^(٨). إلا أن وثائق المحكمة الشرعية لم تشر إلى القرش الأسباني بتسمية أبي مدفع وإنما عرف فيها بأسماء أخرى متعددة، وكذلك الأمر في المصادر التاريخية أيضاً، وأشهر هذه التسميات هي «الريال أو القرش أو قرش ريال وأيضاً ريال حجر أو ريال مشط حجر وريال مشط»^(٩). فقد ذكرت القروش الأسبانية منذ بداية ظهورها في وثائق المحكمة بأنها من «الفضة

(١) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٩٨.

(٢) Raymond (A.): op. cit p. 23.

(٣) Ibid: p. 21.

(٤) Porteous (J.): op. cit. p. 170 Fig143

(٥) Dozy: op. cit - Tome I - p. 4.

(٦) دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٣٩٩ مادة (أبو مدفع) وإن ذكرت هيلين ريفلين أن هذا الاسم أطلق عليه في مصر فقط انظر: الاقتصاد والإدارة ص ٤٢٥.

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٧٣.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار: ج ٢ ص ٢٦٣.

(٩) Raymond (A.): op. it p. 21.

القروش الطيبة الأبي مشط الكبار المتعامل بها^(١) أو «من القروش الكبار الفضة الأبي مشط المتعامل بها بمصر وغيرها»^(٢) وفي ذلك إشارة ضمنية إلى مدى مصداقية القروش الأسبانية في التعامل التجاري وخاصة مع تجارة آسيا. وعرفت أيضاً «بالقروش الأبي مشط الكبار»^(٣). ولما كانت العملات الأسبانية الفضية تصدر من فئات مختلفة كالقطع ذات الثمان ريالات وذات الأربع ريالات فإننا نجد في بعض حجج المحكمة الشرعية صدى لاختلاف فئات هذا النقد، فأشارت إحداها إلى «غروش أبي مشط متنوعة يعدل ذلك من الكبار...»^(٤) وتحدثت حجة أخرى عن غروش كبار وأنصاف وأرباع قروش^(٥) وفيما يبدو أن وصف «الكبار» كان يقصد به القطع من فئة ٨ ريالات والأنصاف هي القطع ذات الريالات الأربع من ضرب المكسيك أما الأرباع فهي ولا شك القروش من فئة الريالين.

وبنفس هذه التسمية «قرش مشط» عرف القرش الأسباني في دفاتر السادات عام ١٠٣٤هـ^(٦). وكان القرش الأسباني من أكثر أنواع النقود الفضية الأجنبية ارتباطاً بتسمية «الريال» حتى عدت هذه التسمية علماً عليه ووقفاً عليه دون سواه من النقود الفضية، فإن ذكرت وحدها كان المقصود والمعنى بها هو القرش الأسباني، وعندما ظهر التأثير النمساوي كمنافس له حاز هو الآخر تسمية الريال ولكن بالإضافة إلى صفة «أبي طاقة» كما سيجيء ذكر ذلك لاحقاً. ففي وثائق المحكمة وردت القروش الأسبانية باسم «القروش الفضة الأريالية»^(٧)، والغروش الريال^(٨) أو الغرش الريال^(٩) وأيضاً الفضة الغروش البار الريالية معاملة تاريخه بالديار المصرية^(١٠).

- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٠٦ حجة (٧٤٧) بتاريخ ١٢ شوال عام ١٠١٦هـ.
- (٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٩٣ حجة (٩٠٥) بتاريخ ١١ محرم عام ١٠١٧هـ.
- (٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) ص ٤١ حجة (١٦٢) بتاريخ ١٢ رجب عام ١٠٣٠هـ.
- (٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٢ حجة (٨) بتاريخ ٨ ذي القعدة عام ١٠٤٠هـ.
- (٥) مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) ص ٣٨٢ حجة (١٩٨٦) بتاريخ ٢٧ شوال عام ١٠١٧هـ.
- (٦) مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) ص ٣٧٩ حجة (١٩٦٢) بتاريخ ٢٣ شوال عام ١٠١٧هـ.
- (٧) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.
- (٨) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٨ حجة (١٠٤) بتاريخ ٢ جمادى الأولى عام ١٠٣٤هـ.
- (٩) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٧٠ حجة (٩٣٦) بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.
- (١٠) محكمة قوصون سجل (٢٦٧) ص ٣٠ حجة (١٢٦) بتاريخ ٢٤ رجب عام ١٠٤٨هـ.
- محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٧٦ حجة (٤٨١) بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.
- وأنظر أيضاً لوحة التسعير (ملحق ١) سطر ٣٧ وهي مؤرخة في جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ.
- ومحكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٥ حجة (٣٨) بتاريخ ٢ محرم عام ١١٤٠هـ.
- (١٠) محكمة جامع طولون سجل (٧٦٠) ص ٤١ حجة (٨٨) بتاريخ ٨ رمضان عام ١٠٣٩هـ.

ونجد أن تسمية الريال كانت شائعة في المصادر التاريخية، ففي أوامر التسعير عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م) ذكر القرش الأسباني باسم «الريال»^(١) وكذلك في عام ١١٠٤هـ^(٢) (٢-١٦٩٣م). وفي مناداة الأغا على أسعار صرف العملات وأثمان السلع في ٢٧ شوال عام ١٣٢٣هـ (١٧١٢م) عرف أيضاً «بالريال»^(٣). وقد تضاف إلى تسمية الريال صفة «الحجر»، وقد ورد ذلك في أوضح الإشارات عند ذكر حوادث عام ٩٤١هـ^(٤)، وكذلك في بعض وثائق المحكمة الشرعية^(٥). وفي كثير من الوثائق والمصادر التاريخية جمع بين كل هذه التسميات أو بعضها عند الإشارة للقروش الأسبانية وهذه بعض أمثلتها:

- ١- «من الغروش الأبي مشط الكبار الأبي ريال»^(٦).
- ٢- «من الفضة القروش الكبار الريال الأبي مشط»^(٧).
- ٣- «من الغروش الفضة الحجر الكبار الوازنة الأبي مشط»^(٨).
- ٤- «من الغروش الفضة الكبار الوازنة الريال الأبي مشط»^(٩).
- ٥- «من الفضة القروش الكبار المعروفة بأبي مشط الريالية»^(١٠).
- ٦- «من القروش الفضة الكبار الأبي مشط الريال»^(١١).
- ٧- «من الفضة الغروش الأبي مشط الريالية معاملة تاريخه بمصر المحروسة»^(١٢).
- ٨- «من الغروش الريال المشط الحجر الصحيح»^(١٣).
- ٩- «من الغروش الريال المشط الحجر»^(١٤).

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٢) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٨.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٨.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٤٣ حجة (٦٧٥) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.

(٦) محكمة القسمة العربية سجل (١٩) ص ٤٤٥ - ٤٤٦ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الآخر عام ١٠٢٠هـ.

(٧) محكمة الصاخية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٨ حجة (٢٢) بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.

(٨) محكمة الصاخية النجمية سجل (٤٩٦) ص ١١٩ حجة (٤٥٢) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١٠٤١هـ.

(٩) محكمة جامع قوصون سجل (٢٦٧) ص ٣١ حجة (١٣١) بتاريخ ٢٩ رجب عام ١٠٤٨هـ.

(١٠) محكمة القسمة العربية سجل (٥٠) ص ٣٤ حجة (٣٥) بتاريخ ١٠ رمضان عام ١٠٥٢هـ.

(١١) محكمة الصاخية النجمية سجل (٤٩٧) ص ٦ حجة (١٥) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١٠٥٣هـ.

(١٢) محكمة جامع طولون سجل (٢٠٢) ص ٤٦ حجة (١١٠) بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٦٤هـ.

(١٣) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص ١٨ حجة (٥٩) بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٢هـ.

(١٤) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص ٢٣٤ حجة (٥٥٨) بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٤هـ.

١٠- «غرش ريال مشط حجر»^(١).

١١- «من القروش الريال المشط الحجر»^(٢).

وقد لاحظ على مبارك أن دفاتر السادات قد استخدمت في الإشارة إلى هذا النقد تسميات «الريال» و«القرش». و«المشط» في عام ١٠٤٤هـ، وأنه حسبما ورد في «علم مبايعة» بالروزنامة مؤرخة في عام ١٢١٣هـ أن الريال المشط هو أيضاً الريال المعاملة^(٣). ولاشك أن الإشارة في الوثائق إلى القرش الأسباني بوصفه من معاملة تاريخه بمصر تدل على استمرار تداوله في الأسواق بكميات كبيرة وهو ما سجلته دفاتر الروزنامة عشية الاحتلال الفرنسي وما أكدته أيضاً كتاب وصف مصر، وكان الريال الأسباني حاضراً في قوائم تحديد أسعار الصرف في المصادر المختلفة وآخرها لوحة التسعير المؤرخة بعام ١١٣٩هـ. وفي مجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة قرشان باسم الملك الأسباني كارلوس الثالث وكلاهما يحمل تاريخ الضرب عام ١٧٨٧م مع صورة نصفية في وضع جانبي للملك ضمن نقوش الوجه ورسم تاج على الظهر ويبدو أن هاتين القطعتين من فئة ٨ ريال^(٤). وعلى أية حال فإن تراجع القرش الأسباني الملحوظ عن مركزه المتفرد في أسواق التداول النقدي بمصر قد ترافق مع انتشار التالير النمساوي الذي تأكد مع بداية ١٢هـ «١٨م»، وهو ما سجله بوضوح وثائق المحاكم الشرعية.

٤- التالير النمساوي:

شهدت مناجم الفضة في أوروبا الوسطى نشاطاً فريداً في القرن الخامس عشر الميلادي نتيجة للكشف في عام ١٤٥١م عن طرق جديدة لصهر المعادن تسهل فصل معادن الفضة عن معادن النحاس^(٥). وقد استفادت الإمبراطورية الرومانية المقدسة^(٦) التي قامت في أراضي ألمانيا والنمسا من

(١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٤٣) ص ٤٥٧ حجة (١١٥٦) بتاريخ ٤ صفر عام ١١٣٧هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ١١٦ حجة (٢٩٢) بتاريخ ٣ ربيع الأول عام ١١٤٦هـ.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ و ١٥٥.

(٤) رقم السجل ١/ ١٦٥٥٨ الوزن ٢٦ر٨٥ جرام - القطر ٣٨م.

رقم السجل ٢/ ١٦٥٥٨ الوزن ٢٦ر٧٦ جرام - القطر ٤٠م.

(٥) فرنان برادول: المرجع السابق ص ٨١.

(٦) لعبت الإمبراطورية الرومانية المقدسة Holy Roman mpire دوراً هاماً في تاريخ أوروبا في العصور الوسطى. وهناك اختلاف حول تاريخ تأسيسها والتاريخ الأقدم هو عام ٨٠٦م عندما قام البابا ليو الثالث Leo III بتتويج شارلمان Charlmagne كإمبراطور للرومانين في بازيليك سان بيتر في روما، بينما =

هذا النشاط فقامت بإصدار عملات فضية ثقيلة ، وقد وصلت هذه العملات منذ القرن ١٥ م إلى بلاد الدولة العثمانية في أواسط آسيا حيث حلت بالتدريج محل القرش الهولندي (الأرسلاني) وعرفت العملة النمساوية باسم الريال أو قررة قروش بمعنى القروش السوداء، وهي هنا بمعنى عكس الأحمر (قزل) أي أنها من الفضة الجيدة بعكس النقود الفضية المخلوطة بنسبة عالية من النحاس التي أطلق عليها الترك قزل بمعنى حُمْر^(١).

وتعد هذه العملة الفضية التي ظهرت في نهايات القرون الوسطى من أوائل العملات الأوروبية المؤرخة وكانت أكبر عملة فضية تم ضربها حتى هذا الوقت، ومن Tyral (بالنمسا حالياً) انتقل ضرب هذه العملة إلى أجزاء عديدة من ألمانيا وبوهيميا (بتشييكوسلوفاكيا حالياً)، وقد ضرب كوينتات بوهيميا عملاتهم من الفضة التي استخرجوها من مناجم يواكيمشتال Joachimsthal ولذلك أصبحت عملاتهم تعرف باسم Joachimsthaler ثم اختصر الاسم إلى Thaler الذي أطلق على كثير من العملات الفضية ويعتبر التالير الجد الأعلى لكلمة دولار المعروفة الآن^(٢).

وبعيداً عن بوهيميا فقد عرف التالير أو التالاري في ألمانيا باسم Reishsthaler ويشار إليه باسم الرسدال Risdale أو الريال التعاقدى الذي تعقد على أساسه الصفقات وكانت تسكه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجارى مع مختلف الأمم، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوى^(٣).

وقد ضرب من تالير الإمبراطورية الرومانية المقدسة عدة إصدارات تنوعت طرزها تبعاً لتعدد الأقاليم التي أصدرت فيها، فجاء ريال كولونيا Cologne خالياً من الإشارة إلى أى

= يرى آخرون أنها بدأت في عام ٩٩٦ م عندما ذهب البابا جون السابع John VII، الإمبراطور أوتو الأول Otto I إمبراطوراً للدولة الرومانية. وقد تميز تاريخ الإمبراطورية منذ عام ١٢٧٣ م وحتى عهد شارل الخامس (١٥١٩ - ١٥٥٦ م) بسيطرة آل هابسبورج Habsburg على الحكم وتوسيعهم لحدود الإمبراطورية في النمسا وما حولها حتى شملت معظم غرب أوروبا وأصبح بالأساس إمبراطورية ألمانية حيث كانت تشمل ألمانيا والنمسا وبوهيميا والأراضي الواطنة في النمسا والطرف الشمالى الشرقى من إيطاليا. وقد انتهت هذه الإمبراطورية في عام ١٨٠٦ م. انظر:

The Encyclopedia Americana - U.S.A. 1979. vol. 14 pp. 310-313

وعن أسرة هابسبورج ودورها انظر: د. سعيد عبدالفتاح عاشور أوروبا العصور الوسطى - ج ١ ص ٥٩٤ - ٦١٢.

(١) جب وبوون: المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) Dotey (R.) Money of the world - p. 138.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٧٢ - ٧٣. وكان هذا الريال التعاقدى معروفاً في معظم دول أوروبا

الوسطى Porteous: op. cit p. 156

موضوعات دينية مسيحية وعلى أحد الوجهين رسوم أسلحة وعلى الوجه الآخر ثلاث محارات وكان يحمل تاريخ الضرب عام ١٤٣٦م^(١).

وفي عام ١٥٢٠م ضرب التالير باسم كونت شليك Shlik، استيفان Stephann وأيضاً باسم لويس ملك بوهيميا وفي عام ١٥٢٢م ضرب التالير بصورة فردريك الحكيم أو الواعظ Frederick the wise الذي كان حاكماً للإمبراطورية أثناء غياب الإمبراطور شارل الخامس^(٢).

ولكن أكثر طرز هذا التالير رواجاً في أسواق الشرق كانت تلك التي نقشت عليها صورة ماري تريزا^(٣).

وقد تأخر التالير الإمبراطوري في الظهور بمصر عن تركيا التي عرف بها منذ القرن ١٥م، وكان أول ظهور له في الوثائق بدفاتر السادات حيث أشير بها إلى قرش أبي طاقة في عام ١٠٤٣هـ^(٤)، بينما تأخر ذكره في المصادر التاريخية إلى رمضان من عام ١١١٤هـ حين نودي على تسعير سعر صرف الريال أبي طاقة^(٥).

وقد جاءت هذه التسمية (أبو طاقة) بسبب الصورة التي ترى على أحد وجهي التالير وهي تمثل أسلحة مدلاة من عقاب مقسوم إلى أربعة أقسام إذ يشبه هذا شعار الموجود بوسط الوجه بعض الشيء تلك النوافذ ذات المصبات الحديدية الشائع استخدامها في مصر ومنها جاءت كلمة بوطاقة أو بطاقة^(٦).

ولا شك أن هذا التفسير الذي أعطاه صامويل برنار لسبب تسمية التالير الإمبراطوري «أبي طاقة» هو الأقرب للصحة سواء بسبب النقوش الموجودة عليه أو للاعتبارات التاريخية التي تحافى جميعها ما ذهب إليه Dozy من أن الريال أبا طاقة قد عرف بهذا الاسم نسبة لأعمدة هرقل^(٧)، وأيضاً ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية من أن هذه التسمية تشير إلى عمدة على وجهها صف من الأعمدة وهي ذاتها التي عرفت بأبي مدفع^(٨)، كما أسلف القول،

(١) Dotey (R.) o.p. cit p. 145.

(٢) Porteous: Coins in History - P. 156, Fig 15.

(٣) Roymond (A.): op. Cit - p. 23.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٥) أحمد كتحدا عربان: الدرة المصانة ص ٦٦.

(٦) وصف مصر - ج ٦ ص ٧٣ - وتعد كلمة Pataqu هي التحريف الفرنسي للتسمية العربية - انظر

هيلين ريفلين: الاقتصاد - ص ٤٢٥.

(٧) Dozy: op. cit: Tome I p. 5.

(٨) دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٣٦٠ مادة (أبو طاقة).

فإن التعريفين السابقين يتعلقان بالعملية الأسبانية ومسمياتها التي تناولناها آنفاً .
وقد أخذ التالير ابتداءً من عام ١٧٥١م (١١٦٥هـ) في تسيد أسواق التداول النقدي
بمصر على حساب القرش الأسباني بسبب امتياز سبيكته واستدارة القطعة التامة ومقاومتها
للتآكل من أطرافها^(١).

وكانت عمليات التحويل تتم لصالح التالير برغم أن القيمة الجوهرية للقرش الأسباني
تزيد بشكل طفيف عنها في التالير بسبب ارتفاع عيار القروش، ولعل ذلك عائد إلى طبيعة
العلاقات التجارية وحقيقة أن وزن التالير كان أكبر من وزن القرش وأكثر دقة في صنعه^(٢).
والواقع أن العامل الحاسم في سيادة التالير المطلقة على النقود المتداولة بمصر منذ منتصف
القرن ١٨م وحتى مقدم الحملة الفرنسية قد استمد أسباب قوته من اليمن بالدرجة الأولى ففي
هذا الوقت كان التالير قد أصبح العملة المفضلة على امتداد البحر الأحمر والمحيط الهندي
لارتباطه بتجارة البن، وكان متداولاً في أوائل القرن ١٨م في «المخا» وساد التعامل بها منذ عام
١٧٦٠م (١١٧٤هـ)، حتى أنه عندما زار «نيبور» اليمن لاحظ أن العملات الألمانية منتشرة
في اليمن وتنتقل عبره إلى الهند أيضاً^(٣).

ومن أجل تمويل تجارة البن والبهارات فإن كميات ضخمة من التالير كانت تتجه من الموانئ
المختلفة في أوروبا إلى الإسكندرية، وبلغت هذه الكميات المرسلة من موانئ مارسيليا وليفون
والبنديقية في عام ١٧٨٧م حوالي ٤٨٠ ألف قطعة^(٤).

وقبيل مقدم الحملة الفرنسية أصبح التالير الإمبراطوري أو «البوظة» عمله حسابية أو
اعتبارية تقدر بها ضرائب الأرض الزراعية (أو الميري)^(٥)، ويعكس هذا الوضع الفريد حقيقة

(١) Raymond (A.): op. cit p. 23.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٧٣.

(٣) Raymond (A.): op. cit pp. 23-24.

(٤) Raymond (A.): op cit. p. 24 ومارسيليا يجنوب فرنسا كانت أحد المخططات الهامة في طريق جنوة
التجاري في اتجاه الشرق - انظر: د. نعيم زكي فهمي: المرجع السابق ص ١٨٢. أما ليفون (Leghorn)
أو (Livorn) فهو ميناء إيطالي في غرب البلاد على بعد ١٢ ميلاً غرب بيزا - ألبرت الريحاني
(وآخرون): الموسوعة العربية - بيروت ١٩٥٥ - ص ١٨٤ وتعد هذه المدينة الميناء الرئيسي لتوسكانيا
Tuscany وبدأت في الازدهار منذ القرن ١٦م عندما قرر الدوق فرديناند Ferdinand أن يجعل منها
ميناء رئيسياً، إذ أصبحت في عام ١٥٩٠ من موانئ تجارة الشرق وفي القرن ١٧م أصبح لها تجارة واسعة
ليس فقط مع حوض البحر المتوسط ولكن أيضاً مع موانئ بحر الشمال والبلطيق - انظر:

The Encyclopedia Americana - vol 17 = p. 171.

(٥) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٠.

أن التالير أضحي عملة الدفع الرئيسية في البلاد، ويذكر قنصل فرنسا في تقرير لبلاده حرره في عام ١٧٦٠م أن المصريين وحتى الفلاحين الذين امتنعوا في البداية عن قبول التالير، أصبحوا يفضلونه في التعامل عن المسكوكات الذهبية^(١).

أما المسميات التي أطلقت على التالير الإمبراطوري بخلاف (أبو طاقة) فإنها لم تعرف بمصر فلم تشر أى من الوثائق أو المصادر التاريخية إليه باسم «قرش» الذي عرف به في تركيا بسبب أن النقود الفضية عرفت في عصر النهضة بالنمسا باسم Groschen^(٢)، كما لم يتداول في مصر باسم الريال أبى شوشة الذي عرف به في أسواق الشرق الأخرى^(٣).

وفي أول ظهور للتالير في وثائق المحكمة عرف باسم «ويال أبى طاقة»^(٤) ولكن هذه التسمية لم ترد بهذه الصيغة المبسطة منذ الثلث الأخير من القرن ١٢هـ «١٨م»^(٥)، إذ شاع في وثائق المحكمة إلصاق صفة «الحجر» أى الفضة الخام بالتالير، فكان يقال له «ريال حجر بطاقة»^(٦) وأيضاً من الريالات الحجر الأبي طاقة^(٧) أو الريال الحجر البطاقة^(٨).

كما عرف التالير أيضاً بالحجر المشط الأبي طاقة^(٩)، مشاركاً بذلك القرش الأسباني، منافسه الأكبر في أحد أهم وأخص تسمياته السائدة في التداول النقدي بمصر. ولم تقتصر هذه التسمية المشيرة للارتباك على سجلات المحكمة الشرعية بل تعدت ذلك إلى حجج الأوقاف ودفاتر السادات في الربع الأخير من القرن ١٢هـ^(١٠).

وقد عكست حقيقة تسيد التالير للمعاملات النقدية بمصر نفسها في وثائق المحكمة حيث

(١) Raymond (A.): op. cit. p. 24.

(٢) Dotey (R.): Money of the World. p. 138.

(٣) Dozy: op. cit. Tome I - p. 5.

(٤) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص ١٣٤ حجة (٤٠١) بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٣) بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١٦٦هـ.

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٢٦ حجة (٥٦) بتاريخ غاية شعبان عام ١١٦٧هـ.

(٧) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص ١٥ حجة (٣٤) بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٨٤هـ.

سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٥٥، حجة بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١١٩٩هـ.

محكمة جامع الصالح سجل (٣٦٩) ص ٣ حجة (٤) بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٢٠٦هـ.

وانظر أيضاً: د. محمود عباس حمودة: المرجع السابق ص ٥٥٠.

(٨) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص ٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٨٦هـ.

سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ١٩ حجة () بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٩٥هـ.

وأيضاً: د. عراقي يوسف: الوجود العثماني في مصر - ص ٣٥.

(٩) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٣٠٥ حجة (٦٥٦) بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.

(١٠) على مبارك: الخطوط ج ٢٠ ص ١٥٢.

اعتبر القضاة قبيل الحملة الفرنسية أن هذا النقد الفضى الأجنبى «من الريالات المعاملة المصرية»^(١)، لكثرة التداول منه بالأسواق والعمليات التجارية ولاسيما فى عمليات بيع التزامات الأراضى الزراعية المسجلة فى سجلات إسقاطات القرى.

ويبدو أن إحدى إصدارات التالير المتداولة بمصر قد عرفت باسم «ريال فرانس»^(٢)، وقد حدد على باشا مبارك ظهور هذه التسمية الجديدة للريال الألبى طاقة بعام ١٢٠٦هـ^(٣) (٤- ١٧٩٥م)، بينما رصد أندريه ريمون ظهورها فى الجبرتنى وثائق المحكمة فى عام ١١٩٥هـ (١٧٨٠م)^(٥).

والواقع أننا نجد تسمية «ريال فرانس» تتكرر فى المصادر التاريخية والوثائق منذ بداية القرن ١٣هـ، فقد ذكر الجبرتنى هذا الريال ضمن العملات التى حدد سعر صرفها من قبل الحكومة فى عام ١٢٠١هـ (٨٦ - ١٧٨٧م) باسم «ريال فرانس»^(٦).

وفى إحدى وثائق المحكمة التى تتحدث عن عملية بيع، تم تحدد الثمن فيها بالريالات الحجر الألبى طاقة بينما قبض الثمن «بمعاوضة ريال فرانس» وغنية تعدل حساب ذلك^(٧) وهذه الوثيقة مؤرخة بعام ١٢٠٤هـ^(٨). بينما ذكرت وثيقة أخرى بذات المحكمة وترجع إلى نفس العام ما يفيد أن الريال الفرنسى هو أحد أصناف الألبى طاقة، إذا جاء بها «من الريالات الحجر الفرنسى طاقة»^(٩) وذلك يصحح ما ذهب إليه الكرملى من اعتبار أن الريال الفرنسى، هو ذاته الريال الفرنسى^(١٠).

وقد ظل اسم الريال الفرنسى متداولاً فى وثائق المحكمة حتى مقدم الحملة الفرنسية^(١١) التى لاحظ علماءها أن التالير النمساوى هو أكثر العملات الأوروبية شيوعاً فى التعامل النقدي بمصر بل هو عملة الدفع الرئيسية فى البلاد^(١٢).

(١) محكمة القسمة العسكرية سجل (٢٢٥) ص ٢٨٨ حجة (٣٩١) بتاريخ غاية ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص ١٢٠ حجة (٢٣٤) بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٢١٢هـ.

(٢) على مبارك: الخطوط ج ٢٠ ص ١٥٥.

(٣) Raymond (A.): op. cit. p. 24.

(٤) الجبرتنى: عجائب الآثار - ج ٢ ص ٢١٤.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥٢-٥٣ حجة (١٠١) بتاريخ ١٨ صفر عام ١٢٠٤هـ.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٧٠ حجة (١٤١) بتاريخ ٢ ربيع الأول عام ١٢٠٤هـ.

(٧) الكرملى: النقود العربية - ص ١٩٧.

(٨) محكمة القسمة العسكرية سجل (٢٢٥) ص ١٢٧-١٢٨ حجة (٣١٤) بتاريخ ١٠ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

(٩) وصف مصر - ج ٦ ص ٩٢، ٧٣.

و بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة عدة نماذج من التالير النمساوى، وتتفق جميعها (القطع من ١٢٩ إلى ١٣٥ بالكatalog) فى أن وجهها كان يحمل نقش صورة القديسة مارى تريزا. ورغم بعض الاختلافات الطفيفة فى نقوش الظهر بهذه القطع إلا أنها تتفق فى التصميم العام الذى يحتوى دوماً على رسم لنسر ناشر جناحيه وبوسط جسده رسم لدرع يشبه وهو مقسم إلى مناطق طولية كشبابيك الأسبله ولذا عرف بأبى طاقة.

وفى أقدم هذه القطع المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة (قطعة ١٢٩) والمؤرخة بعام ١٧٥٧م^(١)، نجد أن مركز الظهر قد زخرف برسم لنسر برأسين ناشر جناحيه ويتوسط جسده درع ينتهى بتاج ويوجد تاج آخر فى نهاية الرأسين. أما الدرع فمقسم إلى ثلاثة مناطق أفقية بها رسوم لأسود وأفاعى مع نسر فى الوسط ناشر جناحيه هو الآخر.

وبمجموعة المتحف عدة قطع فضية من هذا التالير ضربت جميعها فى عام ١٧٨٠م ويمكن أن نميز فيها ثلاثة طرز أخرى حسب نقوش الظهر بها.

الطرز الأول فى القطعة رقم «١٣٠»^(٢) (لوحة ٤٨) التى تضم فى نقوش الظهر نفس رسم النسر ذى الرأسين وهو ناشر جناحيه وحول كل رأس هالة وفوقها تاج وبوسط جسده النسر درع مقسم إلى منطقتين بالعلوية منها رسم لأسد يقف على قوائم الخلفية وأمامه صليب وفى السفلية رسم لنسر ناشر جناحيه ومنطقة مقسمة بواسطة خطوط مائلة.

والطرز الثانى (القطع ١٣١ - ١٣٤)^(٣) ويشبه الطراز السابق ولا يختلف عنه سوى فى اختفاء رسم النسر الناشر جناحيه فى المنطقة السفلية من الدرع.

أما الطراز الثالث (قطعة ١٣٥ - لوحة ٤٩)^(٤) فنجد أن نقش النسر الناشر جناحيه الذى يغطى مركز الظهر قد توسط جسده درع مقسم إلى قسمين رئيسيين، العلوى منهما به رسم لأسد أمام صليب.

ويبدو واضحاً أن التالير النمساوى قد التزم فى سكه بوزن يتراوح بين ٢٧ر٦٧ جرام و ٢٧ر٩٢ جرام وقطر ٤٠مم إضافة إلى الالتزام بطراز عام فى نقوش الوجه والظهر به.

(١) رقم السجل ١ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧ر٦٧ جرام - القطر ٤٠مم.

(٢) رقم السجل ٦٩١٢ - الوزن ٢٧ر٩٢ جرام القطر ٣٩مم.

(٣) رقم السجل ٢ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧ر٨٥ جرام - القطر ٤٠مم.

رقم السجل ٣ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧ر٩٠ جرام - القطر ٤٠مم.

رقم السجل ٤ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧ر٩١ جرام - القطر ٤٠مم.

رقم السجل ٥ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧ر٨٢ جرام - القطر ٤٠مم.

(٤) رقم السجل ٦ / ١٦٥٣٧ - الوزن ٢٧ر٨٤ جرام والقطر ٤٠مم.

وإلى جانب العملات الفضية الأجنبية السابقة فقد عرفت مصر، وعلى نطاق محدود، تداول أنواع أخرى من النقود الفضية الأوروبية قبيل الغزو الفرنسي إذ أشارت دفاتر السادات في عام ١٢١٢هـ إلى تداول الفرنك الفرنسي (الفرنساوى) وعملة روسيا الفضية (المسكوبى)^(١) وهي عملات لم يبرز دورها في التداول النقدي إلا في عصر محمد علي.

■<<<<<

(١) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥.

الفصل الثامن

القيم النقدية للنقود المتداولة

تعد دراسة القيم النقدية من الموضوعات التي تهتم الباحثين في التاريخ الاقتصادي على وجه الخصوص ولما كانت المسكوكات كفرع من علم الآثار هي أحد المداخل الرئيسية لدراسة القيم النقدية، فقد كان من المفيد أن نتبع دراسة أنواع النقود المتداولة بمصر العثمانية من حيث المسميات والدلالات والوصف الشكلي، بدراسة مستقلة للقيم النقدية المختلفة لهذه الأنواع. إن مثل هذه الدراسة، على أهميتها، تواجه عدة مصاعب ومحاذير، على رأسها تعقد النظام النقدي الذي كان سائداً في العصر العثماني وتعدد أنواع النقود المتداولة به، والغموض (وربما الخلط) الذي يكتنف ذكر بعض الأنواع في المصادر التاريخية والوثائق.

فالنظام النقدي بمصر العثمانية، لم يكن، كما هو الحال في العصور الإسلامية الأولى، يتبع نظام المسكوكات الذهبية Gold Specie Standard الذي تساوى فيه المسكوكات الذهبية من حيث قيمتها النقدية ذات القيمة لوزن الذهب الذي تحويه العملة.^(١)

ليس ذلك فحسب بل إنه من التجاوز أن نصف النظام النقدي لمصر العثمانية بأنه قد سار على نظام المعدنين Bimetallic Standard الذي يعتمد على استخدام معدنين أساسيين للعملة، الذهب والفضة، ويمكن تحويلهما إلى عملات تجرى في التداول بلا حدود أو قيود.^(٢) إنه في الواقع نظام يعتمد على ثلاثة معادن لنقوده المتداولة هي الذهب والفضة والنحاس، ولا توجد وحدات ثابتة ومحددة بدقة لأنواع النقد الثلاثة، بل إن بعض القطع النقدية ولاسيما الفضية، يصعب نسبتها إلى وحدة نقدية بعينها.

ويزيد الأمر تعقيداً أنه كان يسمع بتداول نقود من أقاليم مختلفة، تختفى حيناً وتظهر حيناً أخرى ووصل الأمر في نهاية العصر العثماني إلى درجة أصبح فيها النقد الأجنبي هو المعيار الأول لتقويم النقود المتداولة.

ورغم أن النقود مثل كافة السلع الأخرى تعد سلعة اقتصادية تدخل في عمليات التبادل ويقدمها أو يعرضها أطراف هذه العمليات شأنها في ذلك شأن السلع الأخرى^(٣)، إلا أنه ينبغي النظر بتحفظ شديد إلى النقود العثمانية التي يصعب اعتبارها نقوداً سلعية، إذ نادراً ما تتكافأ قيمها الاسمية مع قيمة ما يماثلها من المعدن وزناً ونقاوة في السوق^(٤).

فقد جرت عادة الحكام أن يسعوا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من وراء صنع النقود، وهذه

(١) د. فؤاد هاشم عوض: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٤ - ص ١١.

(٢) د. حسين عمر: النقود والإئتمان - دار المعارف - القاهرة (ط ٣) - ١٩٦٦ - ص ٣٧.

(٣) د. حسين عمر: النقود والإئتمان - ص ٤.

(٤) د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك - دار النهضة العربية - القاهرة (ط ٥) - ١٩٦٢ - ص ٣٢.

المنفعة لم يكن من المستطاع تحقيقها إلا بإعطاء النقود سعر تداول إلزامياً أو عن طريق قيمة اسمية لها أعلى من قيمتها الجوهرية أى قيمة ما تحتويه من معدن الذهب أو الفضة^(١).

وفضلاً عن ذلك فإن القيم النقدية للمعادن النفيسة للذهب والفضة تتوقف كذلك على عوامل أخرى غير العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الجوهرية لها، وأهم هذه العوامل:

١- الكمية المتاحة من الذهب والفضة التي يحددها إنتاج المعدنين أو استيرادهما وتصديرهما^(٢).

٢- الطلب الكلى على المعادن النفيسة الذى يتزلف من شقين، أولهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها كنقد، وثانيهما الطلب على المعادن النفيسة لاستعمالها فى وجوه الاستعمال الأخرى كالصناعة والزينة والغالب أنه ما إن يختار أى معدن للاستعمال النقدي حتى يصبح الطلب النقدي أهم شقى الطلب الكلى عليه حتى تتوقف قيمة المعدن على تقلبات ذلك الطلب النقدي^(٣).

إن هذه العوامل السابقة يمكن أن تفسر ما ذكره برنار من أن أنصاف الفضة كانت تتمتع بقيمة افتراضية (اسمية) أكبر من قيمتها الجوهرية وظلت تحتفظ بهذه القيمة برغم انخفاض مزيجها أو سيكتها، ذلك لأن الطلب على هذه النقود من أجل تلبية ضرورات الدفع فى العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة كان فى واقع الأمر أكبر من كمياتها المتداولة بالأسواق^(٤).

وفى كل الأحوال كانت مصر تستورد المعادن النفيسة سواء من الذهب أو الفضة، فكان الذهب يأتى من بلاد غرب إفريقيا (بلاد التكرور)^(٥)، أما الفضة الخام (الحجر) فكانت ترد من الخارج أيضاً لاسيما من أوروبا فضلاً عن استخدام النقود الفضية الأوربية بعد سبكها فى ضرب النقود العثمانية التى يلتزم الموردون اليهود بتوريدها إلى دار الضرب فى شكل سبائك^(٦). ونظراً لندرة هذه المعادن النفيسة بمصر كانت النقود منها تضرب بنسبة عيار متدنية وهو ما يفسر جزئياً تداول النقود الأجنبية بمصر كما سبق القول، بقيمة أكبر من قيمتها الجوهرية وسعر تداولها فى البلاد التى سكنت بها.

(١) وصف مصر - ج ٦ ص ١٦٨.

(٢) د. محمد خليل برعى: مقدمة فى النقود والبنوك - القاهرة ١٩٧٦ - ص ٥٨.

(٣) د. محمد زكى شافعى: المرجع السابق ص ٣٣.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٦٩.

(٥) وردت إشارات متعددة فى وثائق المحكمة مثاقيل من ذهب تتركزورى كما فى: سجلات القسم العربية سجل (١٩) ص ٢٩ حجة (٣٨) بتاريخ ٢٣ رجب ١٠١٩ هـ وص ٤٤٥ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الأول عام ١٠٢٠ هـ.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ١٩١. وانظر أيضاً الفصل الرابع من دار ضرب مصر.

أولاً: أسعار إبدال النقود المتداولة

ويعنى بذلك دراسة أقيام أنواع النقود المتداولة بمصر العثمانية تجاه بعضها البعض وأسعار صرف الوحدات النقدية عند تحويلها من عملة إلى أخرى أو من معدن إلى آخر. إن تعقد نظام التداول النقدي بمصر، وتعدد أنواع النقود واختلافها على مدار فترة الدراسة، يحول عملياً دون وجود دراسة تفصيلية ضافية لعلاقات الإبدال فيما بين عملات الذهب والفضة.

ومما يزيد من صعوبة بحث الأسعار وقيمة النقود أن الأسواق المحلية كانت عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لاختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة، حيث لا يكاد يمر عام دون حدوث تغيير في قيمة العملة أو إلغاء عملة وسبك عملة أخرى.^(١) ولما كان مصير العملة العثمانية المتداولة بمصر مرتبطاً بالعملات العثمانية في الدولة بصفة عامة، فقد كان التغير المستمر الذي يصيب العملات في تركيا مؤثراً للغاية في النقود المصرية، وكان من الظواهر السائدة إلغاء التداول ببعض أنواع النقود واستبدال غيرها بها ثم تقرير قيم رسمية جديدة للنقود التي لم يتناولها الإلغاء.^(٢)

وقد تضافرت عدة جهات في الإدارة العثمانية للبلاد للتأثير في أسعار صرف العملات المختلفة، وهو ما أدى إلى تعرض قيم النقود للتغيير السريع، حتى إنه يمكن إحصاء ٢٤ تعديلاً مختلفاً لسعر المبادلة وتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية النحاسية في أثناء حكم خايربك، ولا يعنى كثرة التعديل أن الحكومة كانت ساهرة على مراقبة نظام العملة ولكن الحقيقة هي أن كل التعديلات كان يراد منها ما يعود على بيت المال من فائدة بجعل سعر المبادلة في مصلحته وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية.^(٣)

كما كان الصناجق من أمراء الممالك يتدخلون بالاتفاق مع الدفتردار وبمعرفة الباشا العثماني في أسعار العملة في بعض الأحيان كما حدث في عام ١١٣٠هـ^(٤) (١٧١٦م). وكان الباشا يوجه إلى محاكم الأقاليم أوامره لتنظيم الإدارة في الأقاليم وإعلان هذه

(١) د. عبد الرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى - ص ٢٢٣.

(٢) د. محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي - ص ٤٢.

(٣) د. محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي - ص ٤١.

(٤) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني - ص ٢٠٦.

الأوامر من تلك المحاكم ومنها أسعار صرف العملات، وقد أشارت إحدى وثائق محكمة المنصورة إلى ورود بيورلدى شريف من الديوان العالى باسم باشا مصر بتسعير بعض العملات^(١).

ومن جهتها كانت الدولة العثمانية ترسل أوامرها بتحديد أسعار صرف العملات المتداولة^(٢) بمصر، وكثيراً ما كان يحدث وقت إرسال الجزية أن تخفض قيم النقود المتداولة مما كان يجعل عبء الضرائب أكثر مما كان عليه وهو ما يعود بالنفع على الخزنة المرسلة^(٣) إلى الآستانة.

وفى بعض الحالات كانت الرعية هي التي تطالب ولاية الأمر بتحديد أسعار صرف العملات، كما حدث فى عام ١١١٤هـ^(٤)، وفى المحرم من عام ١١٢٨هـ عندما صعد الناس إلى القلعة وبصحبتهم شيخ الأزهر ليطالبوا الوالى بإعلان الأسعار^(٥) فاستجاب لهم، وكان عدم استجابة بعض الولاة لمطالب الشعب بالنظر فى أمر أسعار الصرف سبباً كافياً لغضبته الناس عليه، كما وقع فى ١٤ جمادى الآخرة عام ١١٤٦هـ عند دخول عثمان باشا الوالى الجديد من باب النصر، فعندما لم يلتفت لمطالب الرعية أخذوا فى رجمه حتى اضطر رجاله إلى سحب^(٦) سيوفهم.

ويبدو أن تضارب أسعار الصرف والندرة النسبية للنقود العثمانية قياساً للطلب عليها، كانا وراء استمرار العمل بنظام المقايضة فى بعض البلاد خاصة، صعيد مصر حتى مجيء القرنين^(٧) وكان هذا النظام معروفاً فى الوثائق بالمقابلة^(٨).

وبسبب تغير أسعار الصرف، كانت الوثائق تحصر فى حالات كثيرة على نسبة سعر

(١) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة - ص ٢٨١ والديوان العالى أو الكبير هو الذى يضطلع بالنشاط الحكومى العام، ويتكون من مختلف الموظفين والإداريين ومن ممثلين لأوجاقات العسكر ومن كبار رجال الدين انظر: هيلين آن ريفيلين: المرجع السابق ص ١٦، والبيورلدى وتعنى بالتركية أمر - هو الاسم الذى أطلق على الأوامر التى يصدرها رجال الدولة من أمثال الصدر الأعظم وقبودان البحر (قائد الأسطول) والوزراء والأمراء - انظر نجاشى أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثمانى - ص ٤٦٧.

(٢) د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص ٢٠٦.

(٣) د. محمد فهمى لهيطة: المرجع السابق ص ٤٢.

(٤) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٦.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٦-٢٨٧.

(٦) المصدر السابق: ص ٥٨٨.

(٧) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى - ص ٢٢٣.

(٨) د. عراقى يوسف: المرجع السابق ص ٣٦٨.

العملة المنصوص عليها في عقود البيع والشراء وما إلى ذلك من المعاملات المالية إلى «النصف فضة» حتى إذا ما اختفت هذه العملة من التداول لسبب أو لآخر أو اختلف سعرها كان بإمكان أطراف العقد تحديد ثمن المثل حسبما نصت على ذلك الشريعة الإسلامية لتجنب انهيار العقد وبطلانه^(١).

ومن الملفت للنظر في الدفاتر الحكومية استخدام الريال أبو طاقة (بوظافة) بوصفه عملة حسابية عند تحصيل خراج الأرض، وعادة ما يتم حساب ذلك عند تحصيلها من الفلاحين بسعر أقل من المتداول^(٢)، أما الروزنامة فكانت تحسب البارة بوصفها «بارة» (أو نصف فضة) مهما غيرت قيمتها، ولم يحدث مثلاً في حالة انخفاض قيمة البارة أن حسبت البارة القديمة ببارة ونصف من العملة الجديدة انخفضة ولم يحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة البارة^(٣). ولكل ما سبق فإن غاية ما يمكن التوصل إليه هو تحرى البحث عن نوع من النقود اصطلح علماء الاقتصاد على تسميته بالأساس العام لقياس الأنواع الأخرى من النقود Re- Standard ferene Money^(٤).

وهذا النوع من النقود نجده في «النصف فضة» الذي يعد في مصر وحدة النقد الأدنى بين النقود الذهبية والفضية المتداولة بالبلاد، وهي الوحدة التي حرصت الوثائق والمصادر التاريخية على ذكر قيم النقود الأخرى منسوبة إليها، ولذا فسنعتمد في دراستنا لأسعار صرف العملات على تقويمها تجاه النصف فضة وحسب.

ويحسن أن نبدأ أولاً ببيان علاقة النصف فضة بالعملتين الأدنى منه قيمة وهما الأقجة (الفلس النحاسي) والجديد أو الجدد النحاس.

في بداية العصر العثماني بمصر قام السلطان سليم الأول بضرب أنصاف فضة جديدة، وقلوس جدد نحاس، ولما كان وزن هذه الإصدارات الجديدة أقل من سابقتها المملوكية، خاصة الجدد النحاس صار وزن الجديد منها درهماً واحداً بدلاً من درهمين فقد تقرر في رمضان سنة ٩٢٣هـ أن يصرف نصف الفضة بستة عشر جديداً نحاسياً (وزن درهم واحد)^(٥) ولكن تضرر الناس من هذا السعر الذي هو في حقيقته أعلى بنسبة الثلث من سعر صرف الجدد المملوكية

(١) عن قيمة المثل انظر: د. مصطفى كمال وصفي: مصنفة النظم الإسلامية - القاهرة ١٩٧٧ ص ٦٤٢-٦٤٣.

(٢) وصف مصر - ج ٦ ص ٩١.

(٣) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصري - ص ١٢٦.

(٤) د. حسين عمر: المرجع السابق ص ٣.

(٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٤.

التي يزن الواحد منها درهمين ويصرف النصف فضة باثنى عشر جديداً (قديمًا) منها، اضطر الزيني بركات محتسب القاهرة في ١٩ رمضان عام ٩٢٣هـ أن ينادى بأن النصف فضة يصرف بأربعة وعشرين جديداً ليعرف الدرهم الفلوس من الدرهمين في المعاملة.^(١)

ولما كان هذا القرار يفقد العثمانيين نحو ثلث القوة الشرائية للمجدد النحاس التي بأيديهم (حيث لم يكن معهم أى جدد مملوكية) فقد ثار هؤلاء على الزيني بركات وأرغموه في نفس اليوم على إلغاء سعر الصرف الجديد والعودة للسعر القديم (نصف فضة = ١٦ جديداً) ولم يستطع القاهريون شيئاً سوى إغلاق الخوانيت عدة أيام وأعادوا فتحها بعدما أشيع أن «خايربك» سيشنق جماعة من السوق بعد العيد على أبواب القاهرة.^(٢)

وفي أول جمادى الأولى عام ٩٢٨هـ نادى خايربك على أن كل نصف فضة من الفضة الجديدة يصرف بنصفين وربيع من الفضة القديمة، ويصرف أيضاً نصف الفضة القديم بستة دراهم فلوس جدد.^(٣)

ولامراء في أن فرض سعر إلزامي للفضة القديمة أقل بكثير من قيمتها الجوهرية، يمثل محاولة مكشوفة لطرد الأنصاف القديمة من التعامل ولكسب الفارق لصالح الدولة لاسيما وأن أنصاف الفضة الجديدة كان ذات قيمة اسمية مبالغاً فيها، وليس فقط لتوحيد المعاملة ومنع الازدواج النقدي في فئات النقود الصغيرة الذي أدى إلى وجود سعرين للبضائع سعر بالأنصاف القديمة وآخر بالأنصاف الجديدة.

وقد أثار هذا الإجراء الظالم ثورة الناس على إبراهيم اليهودى معلم دار الضرب، وفي ١٥ جمادى الأولى عام ٩٢٨هـ صعد جماعة من القزازين والمكاسة وغيرهم ليشتكوا إلى خايربك من قيام «محي الدين بن أبى أصبع» من تحصيل مكس النظرون بحساب النصف فضة القديم بنصفين وربيع من الفضة الجديدة، ولكن جاتم الحمزاوى نقل لهم قول خايربك بأن هذا أمر سلطاني وليس بيده شيء في أمر المعاملة طالباً إمهاله إلى شهر رجب ولكن العامة استمروا في ثورتهم، حتى خرج إليهم جماعة من الانكشارية فضربوهم وشتتوهم.^(٤)

ولم تفلح شكاوى الفلاحين لسنان باشا موفد السلطان في جمادى الآخرة عام ٩٢٨هـ من أخذ النصف فضة بنصفين وربيع عند تحصيل الخراج مع حسابه بنصف فضة واحد بل ووصل

(١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٢١٤.

(٢) المصدر السابق: ج ٥ ص ٢١٤.

(٣) على مبارك: الخطط - ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٤٤.

الأمر بخايربك أن نادى فى ٦ رجب من نفس العام بأن كرى بيوت الأوقاف بالقاهرة سيتم بنفس القيمة السابقة.^(١)

وقد تارجح سعر صرف النصف فضة بالنسبة للجدد النحاس بقيمة العصر العثماني فيما بين ثمانية واثنى عشر جديدا، ففي عام ١١٠٧هـ وفي بداية عهد السلطان مصطفى الثاني قررت الدولة العثمانية أن يكون سعر النصف فضة ثمانية جدد نحاس سكة.^(٢)

وهو نفس السعر الذى قرره على آغا مستحفظان فى مناداته الشهيرة فى شوال عام ١١١٤هـ حين جعل «الجدد النحاس ثمانية بنصف فضة مرادى»^(٣).

وتم إقراره أيضاً فى منادة أخرى فى عام ١١٢٣هـ حيث تقرر صرف النصف فضة بثمانية جدد داودى أى من ضرب المعلم داود صاحب عيار^(٤).

وما لبث النصف فضة أن حقق تقدماً ملحوظاً فى سعر صرفه بالجدد النحاس ففي ١٣ محرم عام ١١٢٨هـ نودى من قبل الوالى بصرفه بسعر ١٠ جدد طرلى (بطغراء)، واستقر على نفس السعر فى منادة عام ١١٣٥هـ أى بعشرة جدد.^(٥)

وفى ١٥ ذى القعدة عام ١١٤٠هـ عاد نصف الفضة إلى مستوى سعره القديم أى بثمانية جدد نحاس حسب منادة والى القاهرة^(٦)، ولكن منادة أخرى فى ١٦ جمادى الثانية من عام ١١٤٤هـ جعلت النصف فضة موازياً فى الإبدال لاثنى عشر جديدا.^(٧)

ويبدو أن اضطراباً قد حدث فى تحديد سعر صرف النصف بالجدد، إذ تقرر فى نهاية شوال عام ١١٤٥هـ أن يصرف بثمانية جدد ديوانية بمعنى كاملة ومن انتاج دار الضرب بسكتها^(٨)، ولكن السعر عاد بعد عامين أى فى شوال عام ١١٤٧هـ إلى اثنى عشر جديداً مقابل النصف فضة^(٩)، الذى أبطل بدوره بناء على خط شريف ورد إلى مصر فى ٣ محرم عام ١١٤٨هـ.^(١٠)

- (١) المصدر السابق: ج ٥ ص ٤٥٨، ٤٥٠.
- (٢) أحمد كتنخدا عزبان: الدرر المصانة ص ٢٥.
- (٣) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ١ ص ١٣٦.
- (٤) أحمد كتنخدا عزبان: الدرر المصانة ص ١٠٣.
- (٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات - ص ٣٦٩، ٢٨٧.
- (٦) المصدر السابق ص ٥٣١.
- (٧) المصدر السابق ص ٥٧٦.
- (٨) المصدر السابق ص ٥٨٤.
- (٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.
- (١٠) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٥٩٨.

ونظراً للانخفاض المستمر في عيار ووزن الأنصاف، فقد كان المتعاملون في الأسواق يلجأون إلى قص أجزاء من الأنصاف الأفضل عياراً ووزناً ورغم جهود السلطات من أجل استبعادها من التداول النقدي. كما رأينا في إجراءات على أغا عام ١١١٤هـ وقصر التعامل بالأنصاف على الديواني منها، إلا أنها بقيت متداولة بل وينص عليها في وثائق البيع والشراء، كما جاء في إحدى حجج المحكمة الشرعية التي تحدثت عن مائة نصف فضة مقاصيص^(١).

وقد بلغ سعر النصف فضة من المقاصيص في عام ١١٤٧هـ ثمانية جدد نحاس في مقابل ١٢ للأنصاف الديوانية^(٢).

أما فيما يتعلق بسعر صرف النصف أمام الأقبعة أو الإخشاش التي عرفت في وثائق المحكمة بالعثماني وجمعها عثمانة^(٣)، والأنصاف الفلوس المستخدمة من النحاس الأحمر الرائج^(٤)، فقد مر هذا السعر بمرحلتين واضحتين:

في المرحلة الأولى التي امتدت حتى الثلث الأول من القرن ١١هـ (١٧م) كان النصف فضة دائماً مساوياً لستة أفلس من النحاس، وهو ما نراه في وثائق المحكمة، كما في حجج من الأعوام ١٠٠٨هـ و ١٠٠٩هـ و ١٠١٤هـ وحتى عام ١٠١٧هـ^(٥).

أما في المرحلة الأخيرة فكان السعر السائد للنصف فضة بالنسبة للأقبعة هو ١: ١٣. وهذا ما أشارت إليه وثائق المحكمة في عامي ١٠٣٤هـ و ١٠٣٥هـ^(٦) وما جاء في دفاتر السادات الوفاية في الأعوام ١٠٤١ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤هـ^(٧) وكان النصف فضة يصرف أيضاً بعثمانين اثنين كما جاء في وثيقة وقف محمد سلحدار باشا المؤرخة في ١٠ ذي الحجة عام

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٩ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٩٢هـ.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٣٩) ص ٨٣ حجة (٤٤٧) بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ٩٣٤هـ.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٢) ص ٦١٢ حجة (١٩٢٥) بتاريخ ١٦ ذي الحجة عام ١٠٣٢هـ.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٦ حجة (٤٨) غرة ربيع الأول عام ١٠٠٨هـ.

محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٠٢ حجة (٢٦٢) آخر شوال عام ١٠٠٩هـ.

مبايعات الباب العالي سجل (٨٥) ص ١٠٨ حجة (٦٠٦) بتاريخ ٢٦ محرم عام ١٠١٤هـ.

محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٠٥ حجة (٧٤٤) بتاريخ ١٠ شوال عام ١٠١٦هـ.

محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٩٨ حجة (٩١٠) بتاريخ ١٢ محرم عام ١٠١٧هـ.

(٦) محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ١٠ حجة (٣٠) بتاريخ آخر ربيع الأول عام ١٠٣٤هـ.

محكمة طولون سجل (١٩٥) ص ٢٦٤ حجة (٩١٤) بتاريخ ٩ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

١٠٦٥هـ^(١) وإن عادت النسبة (١: ١٣) بين النصف والعثماني إلى الظهور مرة أخرى^(٢)، في وثائق المحكمة عام ١٠٧١هـ وفي دفاتر السادات عام ١٠٧٦هـ والتي جاء بها في عام ١٠٩١هـ أن النصف فضة كان يوازي عثمانيين اثنين^(٣)، ولكن وثائق المحكمة أشارت إلى ذات النسبة (١: ١٣) في عامي ١٠٩٢ و ١١٠١هـ^(٤).

أما الأقجة ذاتها فلم يرد ذكر لسعر صرفها بالجدد النحاس إلا مرة واحدة وكان ذلك أثناء الاضطراب النقدي الذي ساد الأسواق في عام ١١٤٧هـ حيث وصل سعرها إلى ١٦ جديداً نحاسياً^(٥).

بعد ذلك العرض لعلاقة النصف بالوحدات النقدية الأدنى نتقل إلى دراسة أسعار صرف العملات المتداولة بالانصاف بادئين بالعملات العثمانية الذهبية والفضية ثم بالعملات غير العمانية من الذهب والفضة.

أ - أسعار صرف النقود العثمانية بالانصاف:

ويشمل ذلك القيم الاسمية لهذه النقود عند إصدارها وأوامر التسعير الخاصة بها سواء أكانت بناء على خط شريف من السلطان العثماني أو وفق فرمان من باشا مصر ومناداة من أغا مستحفظان، وأيضاً أسعار التداول الفعلي لهذه النقود في الأسواق.

١- النقود الذهبية العثمانية:

وسنبدأ بذكر أسعار صرف الشريفيات القديمة التي تم ضربها قبل عصر السلطان محمد الرابع، والذي أخذت من عهده تظهر مسميات جديدة للنقود الذهبية العثمانية كالشريفى المحمدى والطرلى والجنزولى والفندقلى والزرر محبوب.

ففي عام ٩٢٧هـ حاولت الدولة العثمانية فرض الأشرفى الذهب المضروب باسم سليم الأول (أشرفى سليمى) بقيمة اسمية أكبر من قيمته الجوهرية، فنودى على صرفه بخمسة وأربعين نصف فضة، ولكنه كان يتداول في الأسواق بأربعين نصف فضة فقط، ويصرف

(١) حجة رقم (٩٣١) أوقاف.

(٢) محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص ٥ حجة (٢٠) بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٦٤ حجة (٦٠٩) بتاريخ ٧ ربيع الأول عام ١٠٩٢هـ.

مبايعات الباب العالي سجل (١٧٥) ص ٦٤ حجة (١٩٩) بتاريخ غرة ربيع ثان عام ١١٠١هـ.

(٥) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٧٤.

نصفها (أى الأنصاف) بالجدد النحاس^(١).

وفى العام التالى ٩٢٨هـ وإزاء ظهور نوعية أفضل من الأشرفى العثمانى المضروب باسم سليمان القانونى اضطرت السلطات إلى تسعير الأشرفى السليمى بأربعين نصف فضة مقابل الأشرفى السليمانى الذى كان يصرف بخمسة وستين نصف فضة^(٢).

وعندما ضربت أنصاف فضة جديدة فى عهد سليمان الأول أعيد تقييم أسعار صرف الدينانير الذهبية فأصبح سعر السليمى ١٦ نصف فضة جديدة والسليمانى ٢٥ نصف فضة جديدة، وهو ما نودى به فى ١٧ رجب عام ٩٢٨هـ^(٣).

وفى عام ٩٣٩هـ قفز سعر صرف الدينار الأشرفى أو الشرفى إلى ٣٩ نصف فضة^(٤)، وواصل ارتفاعه إلى أن بلغ فى عام ٩٤١هـ، ٥٥ نصف فضة، وهو حسما يذكر أحمد شلبى «شرفى جديد»^(٥) أى من ضرب سليمان القانونى.

ويظهر أن هذا الارتفاع كان متأثراً بعوامل متغيرة مثل حدوث ضائقة اقتصادية وغلاء، إذ أن الدينار عاد للانخفاض إزاء النصف فضة، كما سجلت ذلك وثائق المحكمة، التى تردد سعر صرف الدينار فيها بين ٤٠ و ٤١ نصف فضة فى عام ٩٤٣هـ^(٦).

واستقر إبدال الدينار الشرفى على ٤١ نصف فضة فيما بين عامى ٩٥٤هـ و ٩٧٦هـ^(٧)، ثم عاد إلى الارتفاع المفاجئ فبلغ ٦١ نصف فضة فى عام ٩٨٤هـ^(٨)، وهى طفرة لم يصل إليها الشرفى طوال القرن «١٠هـ» وحتى ثلث القرن التالى، ويعد سعراً استثنائياً، إذ نجد فى وثيقة أخرى أن سعر صرف الدينار كان فى هذه السنة ٤٠ نصف فضة أيضاً^(٩).

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٤٣.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور - ج ٥ ص ٤٦٢.

(٤) محكمة مصر القديمة سجل (٨٥) حجة (٢٢٣٧) بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٠٩.

(٦) محكمة بولاق سجل (١) ص ٦٥ حجة (٢٩٦) بتاريخ ٢٣ رمضان عام ٩٤٣هـ وص ٦٤ حجة (٢٩٠) بنفس التاريخ.

(٧) محكمة بولاق سجل (٤) ص ١ حجة (٣) بتاريخ ١١ شوال عام ٩٥٤هـ.

محكمة مصر القديمة سجل (٨٨) ص ١٤ حجة (٧٣) بتاريخ ٢٥ صفر عام ٩٥٨هـ.

محكمة مصر القديمة سجل (٨٩) ص ٤٢ حجة (١٨٦) بتاريخ ٢٢ صفر عام ٩٥٩هـ.

محكمة بولاق سجل (٦) حجة (٢٣٠) بتاريخ ٢٨ ذى الحجة عام ٩٦٧هـ.

مبايعات الباب العالى سجل (٣٠) ص ٣٣ حجة (١٢٢) بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ٩٧٦هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (١) ص ٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان عام ٩٨٤هـ.

(٩) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) ص ٣٤٦ حجة (١٢١٦) بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ٩٨٤هـ.

وفي العقد الأخير من القرن ١٠ هـ وحتى السنوات الأولى من القرن ١١ هـ كان سعر صرف الدينار قد استقر على ٤٠ نصف فضة^(١).

في عام ١٠٠٨ هـ كان سعر صرفه ٥٠ نصف فضة^(٢)، وانخفض في العام التالي وحتى عام ١٠١٤ هـ إلى ٤٠ نصف فضة^(٣).

وخلال عشر سنوات تمتد بين عامي ١٠١٦ هـ و ١٠٢٦ هـ تأرجح سعر صرف الدينار الذهب الشريفي بين ٤٠ نصف فضة و ١٥٠ نصف فضة و ٦٠ نصف فضة و ٥٠ نصف فضة^(٤).

ومنذ الثلث الأول للقرن الحادي عشر الهجري لم يتراجع سعر صرف الدينار عن ٥٠ نصف فضة، فتردد في عام ١٠٣٤ هـ بين ٥٠ نصف و ٦٠ و ٦٢ و ٦٤ نصف فضة^(٥).

ووصل في عام ١٠٤٠ هـ إلى ٧٠ نصف فضة^(٦) وتراجع في العام التالي إلى ٦٤ و ٦٦ نصف فضة^(٧)، ثم عاود صعوده قديماً في الأعوام ١٠٤٢ هـ متردداً بين ٦٨ و ٧٠ نصف فضة^(٨) و ١٠٤٣ هـ من ٦٨ إلى ٦٩ نصف فضة^(٩).

- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٥٠) ص ١١ حجة (٣٤) بتاريخ ١٨ محرم عام ١٩٩٤ هـ.
- محكمة جامع الزاهد سجل (٦٦١) ص ٣٤٨ حجة (١٠١٨) بتاريخ ٢ رجب عام ٩٩٥ هـ.
- محكمة بولاق سجل (١٧) ص ٥٦ حجة (٢٨٥) بتاريخ ٨ ربيع الآخر عام ١٠٠٠ هـ.
- محفوظة دشت رقم (١١٠) ص ٢٩٩ حجة بتاريخ ٢٣ آخر جمادى الأولى عام ١٠٠٥ هـ.
- (٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٧٦) ص ١٠١ حجة (٤١٥) بتاريخ أول صفر عام ١٠٠٨ هـ.
- (٣) محكمة القسمة العربية سجل (١٥) ص ٣٢ حجة (٧٤) بتاريخ ٢٠ شوال عام ١٠٠٩ هـ.
- محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ١٨٨ حجة (٥١٧) بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠١٠ هـ.
- مبايعات الباب العالي سجل (٨٥) ص ٢٩٦ حجة (٥٥٧) بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر عام ١٠١٤ هـ.
- (٤) ٤١٦ نصف فضة في محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٣٣ حجة (٧٨٨) بتاريخ ١٥ ذي القعدة عام ١٠١٦ هـ.

- ٤٠ نصف فضة في مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) حجة ٨٩٣ بتاريخ ١٤ صفر عام ١٠١٧ هـ.
- ٤٦ نصف فضة في مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) ص ٣ حجة ١٠ بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠١٧ هـ.
- ٥٠ نصف فضة في مبايعات الباب العالي سجل (٩٠) ص ١٠١ حجة ٤٤٦ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٠١٧ هـ.
- ٤٠ نصف فضة في محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٩٨ حجة ٣٣٤ بتاريخ أول رجب عام ١٠٢٦ هـ.
- (٥) ٥٠ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٣ حجة (١٠) بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٣٤ هـ.
- ٦٠ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٣ حجة (١٠) بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٣٤ هـ.
- ٦٢ نصف فضة في محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٢٠ حجة (٦٧) بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١٠٣٤ هـ.
- ٦٤ نصف فضة في: على مبارك - الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

- (٦) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص ٣٤ حجة (١٣٩) بتاريخ ١٩ ذي الحجة عام ١٠٤٠ هـ.

- (٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.

- (٨) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.

- (٩) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلا عن دفاتر السادات.

وفي عام ١٠٤٥ هـ كان سعر صرفه ٦٨ نصف فضة^(١)، وفي عام ١٠٤٧ هـ بلغ ٧٠ نصف فضة^(٢)، وكذلك في العام التالي ١٠٤٨ هـ^(٣).
وحتى بداية النصف الثاني من القرن (١١ هـ) تأرجح سعر صرف الشريفي الذهب بين ٦٦ نصف فضة في عام ١٠٥٠ هـ^(٤) و ٦٦٦ نصف فضة إلى ٦٨ نصف فضة في عام ١٠٥١ هـ^(٥)، ثم استقر منذ عام ١٠٥٢ هـ وحتى ١٠٥٨ هـ على سعر ٦٦ نصف فضة للدینار^(٦).

تطور سعر صرف الشريفي المحمدي:

احتلت دنانير السلطان محمد الرابع المعروفة بالشريفي المحمدي، مكاناً بارزاً بين النقود الذهبية المتداولة بالأسواق نظراً لالتزامها بوزن الألتون الذهب العثماني وقربها من وزن دوكات البندقية^(٧).

وقد ظل الشريفي المحمدي متداولاً بمصر ردحاً من الزمن بعد وفاة السلطان محمد الرابع وطفق سعره في تزايد مستمر حتى اختفى من التداول بعد عام ١١٧٤ هـ.
فعند بداية ضربه في عام ١٠٥٨ هـ (١٦٤٨ م) كان الشريفي المحمدي يصرف مقابل ٦٦ نصف فضة^(٨) وفي سنة ١٠٨١ هـ كان سعر صرفه قد وصل إلى ٨٥ نصف فضة وظل على هذا المستوى حتى عام ١٠٨٥ هـ^(٩)، إذ لم تغلح محاولات الحكومة في تحديد سعر صرفه بشمانين نصف فضة في عام ١٠٨٤ هـ^(١٠).
وعند بداية العقد الأخير من القرن ١١ هـ كان سعر صرف الشريفي المحمدي قد وصل إلى

(١) علي مبارك: المخطوط ج ٢٠ ص ١٤٧ نقلاً عن دفاتر السادات.

(٢) علي مبارك: المخطوط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٣) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ١٨ حجة ٧٦ بتاريخ ٣ رجب عام ١٠٤٨ هـ.

(٤) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠ هـ.

(٥) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٥٦٨ حجة ٢٤٨٢ بتاريخ ٢٩ محرم عام ١٠٥١ هـ.

محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٥٦٤ حجة ٢٤٦٣ بتاريخ ١٦ محرم عام ١٠٥١ هـ.

(٦) محكمة القسمة العسكرية سجل (٥٠) ص ١١٢ حجة ١٢٨ بتاريخ ١٤ ذي القعدة عام ١٠٥٢ هـ.

محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨ هـ.

(٧) Raymond (A): op. cit p.26.

(٨) محكمة جامع الصالح سجل (٣٣٢) ص ٢٠٥ حجة ٦٩١ بتاريخ آخر شوال عام ١٠٥٨ هـ.

(٩) مبيعات الباب العالي سجل (١٧٣) ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ أواسط رجب عام ١٠٨١ هـ.

علي مبارك: المخطوط ج ٢٠ ص ١٤٨ (عن دفاتر السادات في عام ١٠٨٥ هـ).

(١٠) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

٩٥ نصف فضة، وظل محافظاً على هذا السعر في الأعوام ١٠٩١هـ^(١) و ١٠٩٢هـ^(٢) و ١٠٩٣هـ^(٣) و ١٠٩٤هـ^(٤) و ١٠٩٨هـ^(٥) و ١٠٩٩هـ^(٦) و ١١٠١هـ^(٧) و ١١٠٣هـ^(٨)، وتراوح سعر صرفه في عام ١١٠٤هـ بين ٩٥ و ٩٠ نصف فضة^(٩) وتوقف سعر صرفه في عامي ١١٠٧هـ و ١١٠٩هـ عند ٩٥ نصف فضة^(١٠).

وكما هي عادة الدولة فقد حددت سعر صرف الشريفى المسمى عند طلب الخزينة بتسعين نصف فضة وجاء خط شريف بذلك في عام ١١٠٩هـ^(١١) ولكنه وصل الى سعر ١٠٢ نصف فضة في عام ١١٠٢هـ^(١٢)، وخلال الأزمة النقدية التي عمت البلاد في عام ١١١٤هـ نتيجة لتفشي غش الفضة واختفاء الأنصاف الديوانية أمام المقاصيص صار سعر الشريفى المسمى ١٥٠ نصف فضة^(١٣) وفي تقدير مؤرخ آخر أنه وصل إلى ٢٩٠ نصف فضة^(١٤) وهو رقم مبالغ فيه مما دفع بالسلطات إلى تسعير صرفه بتسعين نصف فضة في شوال من نفس العام^(١٥).

وفي عام ١١٦٨هـ كان سعر الشريفى المسمى قد تناهى إلى ١٤٠ نصف فضة، ووصل قبيل خروجه من التداول إلى ١٥٠ نصف فضة في عام ١١٧٤هـ^(١٦).

- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٨ حجة ٨٥ بتاريخ ١٣ ذى القعدة عام ١٠٩١هـ.
- (٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٨٠ حجة ٣٧٩ بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٩٢هـ.
- (٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ١٣٢ حجة ٦١٧ بتاريخ ١٣ ربيع أول عام ١٠٩٣هـ.
- (٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٢٤٧ حجة ١٠٧٤ بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة عام ١٠٩٤هـ.
- (٥) مبيعات الباب العالي سجل (١٧٣) ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ ٦ شوال عام ١٠٩٨هـ.
- (٦) مبيعات الباب العالي سجل (١٧٣) ص ١٧٦ حجة ٤٩٤ بتاريخ ٢ محرم عام ١٠٩٩هـ.
- (٧) مبيعات الباب العالي سجل (١٧٥) ص ٣٥٤ حجة ١٣٦٠ بتاريخ ١٤ رمضان عام ١١٠١هـ.
- (٨) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
- (٩) حاولت الدولة تحديد سعره بتسعين نصف فضة في جمادى الآخرة من عام ١١٠٤هـ، ولكنه استمر في التداول بعد ذلك بسعره الأول أى ٩٥ نصف فضة - على مبارك - الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
- (١٠) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥، على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
- (١١) نفسه.
- (١٢) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى - ص ٢٨٦.
- (١٣) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.
- (١٤) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة.
- (١٥) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.
- (١٦) زينب الغنم: المرجع السابق - ص ٢٤٤ (نقلا عن محكمة القسمة العسكرية).

تطور سعر صرف الطرلى (شريفى طرة مصطفى الثانى) :

ضربت الدنانير ذات الطغراء فى عهد السلطان مصطفى الثانى وكان وزنها وعيارها يعطىها قيمة قريبة من البندقي^(١).

ففى بداية عهد مصطفى خان كان سعر صرف الذهب الطرة مائة نصف فضة^(٢)، أى فى عام ١١٠٧ هـ ثم ارتفع هذا السعر فى صفر عام ١١٠٩ هـ إلى ١١٥ نصف فضة^(٣)، وطفق سعره فى ازدياد من بعد عام ١١١١ هـ الذى وصل سعره فيه إلى ١١٠ نصف فضة^(٤)، فبلغ فى عام ١١١٢ هـ ١٢٢ نصف فضة^(٥)، ثم ازداد إلى ١٤٠ نصف فضة فى العام التالى^(٦). وما أن قارب عام ١١١٤ هـ على نهايته حتى كان الطرلى يتداول بسعر ١٧٠ نصف فضة^(٧)، مما استدعى تسعيره ضمن الإصلاحات النقدية فى شوال من هذا العام بسعر صرف قدره مائة نصف فضة^(٨).

بيد أن هذا السعر الرسمى لم يأبه له كثيرا، فعاد الطرلى ارتفاعه فى عهد قره باشا محمد منذ نهاية عام ١١١٤ هـ ليصل إلى ٢٠٠ نصف فضة^(٩).

وفى عام ١١٢٣ هـ ورد خط شريف بتسعير الطرلى بمائة نصف فضة^(١٠)، وتكرر نفس الأمر فى عام ١١٢٧ هـ^(١١)، ولكنه بلغ فى التداول ١٢٥ نصف فضة^(١٢).

ويبدو من تكرار أوامر تسعير الطرلى أنه كان يتداول بالأسواق ورغما عن هذه الأوامر، بسعر أعلى، إذ أصدر الباشا فرمانا آخر فى الثانى من محرم عام ١١٢٨ هـ بأن يكون الطرلى بمائة نصف فضة^(١٣)، وقد أعلن عن هذا السعر فى أقاليم مصر المختلفة كما يستفاد من

(١) Raymond (A): op. cit p. 27.

(٢) أحمد كتحدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٢٥.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار - ج٢ ص ٤٠.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص ١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١١١ هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص ٢٢٧ حجة ٧٨٠ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١١٢ هـ.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل (٤٣١) ص ٨٠٣ حجة ٢٥٣١ بتاريخ ٢٠ رجب عام ١١١٣ هـ.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٩) أحمد كتحدا عزبان: الدرّة المصانة ص ٦٤.

(١٠) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني - ص ٢٠٦.

(١١) أمين سامي: تقويم النيل - ج ٢ ص ٧٥.

(١٢) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص ٤ حجة (١١) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧ هـ.

(١٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

سجلات محكمة المنصورة التي أشارت في نفس السنة إلى صرف «الشريفى أبى طره بماية نصف فضة بالاتفاق»^(١).

ولم يتوقف الطرلى عن تقدمه، فوصل سعر صرفه في رمضان عام ١١٣٥هـ إلى ١٣٥ نصف فضة^(٢)، ورغم ذلك فإن الحكومة أعادت تقويمه في جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ وقررت صرفه بمائة نصف فضة لاغير^(٣).

تطور سعر صرف الزار محبوب:

رغم أن النقود الذهبية العثمانية التي ضربت حتى بداية عهد السلطان مصطفى الثاني تعد من حيث طرازها من نوع الزر محبوب، إلا أننا آثرنا أن نعتمد في تتبع سعر صرف هذا الطراز على ما نص عليه صراحة في المصادر التاريخية والوثائق أنه من الزر محبوب.

في عام ١١٤٣هـ أصدرت الدولة العثمانية نقود السلطان محمود الأول وفق طراز الزر محبوب بقيمة اسمية قدرها ١١٠ نصف فضة للدينار الزر محبوب و ٥٥ نصف فضة لنصف الزر محبوب^(٤).

وأعاد خط شريف ورد إلى مصر في عام ١١٤٦هـ تأكيد نسبة الإبدال ذاتها للزر محبوب ونصفه^(٥).

وفي ١١ شوال عام ١١٤٨هـ ورد إلى مصر خط شريف فيه الأمر بسبك ذهب زر محبوب بقيمة اسمية قدرها ١١٠ نصف فضة^(٦).

وكانت هذه القيمة الاسمية متوافقة مع سعر التداول القائم في الأسواق، فكان سعر صرف الزر محبوب ١١٠ نصف فضة في الأعوام ١١٥٤هـ^(٧) و ١١٥٥هـ^(٨) و ١١٥٦هـ^(٩) و ١١٥٩هـ^(١٠).

(١) د. ليلى عبداللطيف : الإدارة ص ٢٨١.

(٢) أحمد شلبي : المصدر السابق ص ٣٦٩.

(٣) د. عراقي يوسف : المرجع السابق ص ٢٠٩.

(٤) أحمد كتحدا عزبان : الدرة المصانة ص ١٩٤.

(٥) الجبرتي : عجائب الآثار - ج ١ ص ١٩٢.

(٦) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص ٦١٢.

(٧) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ١٢ حجة (٢٠) بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١١٥٤هـ.

(٨) د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المغاربة - ص ١٨١.

(٩) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٥٣ حجة ٥٣٩ بتاريخ ٢٨ صفر عام ١١٥٦هـ.

(١٠) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ٧ حجة ٩ بتاريخ ١١ شوال عام ١١٥٩هـ.

و ١١٦٠هـ^(١) و ١١٦٤هـ^(٢) و ١١٦٥هـ^(٣) و ١١٦٦هـ^(٤) و ١١٦٧هـ^(٥) و ١١٧٢هـ^(٦) و ١١٧٤هـ^(٧).

وبدءاً من عام ١١٧٥هـ أخذ سعر صرف الزر محبوب في التغير فبلغ في هذه السنة ١١٥^(٨) نصف فضة وزاد في عام ١١٧٧هـ حتى وصل إلى ١٢٧ نصف فضة^(٩)، وعاد إلى مستواه الأول (١١٠ نصف) في العام التالي^(١٠).

وفي عام ١١٨٤هـ وصل سعر صرف الزر محبوب إلى ١١٢ر٥ نصف فضة^(١١)، وفي عام ١١٩٢هـ كان سعره ١٢٠ نصف فضة^(١٢)، وفي عامي ١١٩٣هـ^(١٣) و ١١٩٥هـ^(١٤) صرف الزر محبوب بسعر ١١٣ر٣ نصف فضة، ثم ارتفع السعر إلى ١٢٠ نصف فضة في عام ١١٨٦هـ^(١٥).

وباستثناء سنة ١١٩٨هـ التي انخفض فيها سعر صرف الزر محبوب إلى ١١٣ نصف فضة^(١٦)، فقد شهدت السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ارتفاعاً متواتراً لسعر الزر محبوب، الذي بلغ في عام ١٢٠٠هـ ١٢٠ نصف فضة^(١٧) ثم ١٢٤ نصف فضة في عام ١٢٠٣هـ^(١٨)، وقد حاولت الدولة كبح جماح التضخم في سعر صرف الزر محبوب

-
- (١) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ١٠١ حجة ١٦٦ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٦٠هـ.
 - (٢) إسقاطات القرى سجل ٥ ص ٤٤ حجة ٩١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٦٤هـ.
 - (٣) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ١٥ حجة ٢١ بتاريخ ٤ محرم عام ١١٦٥هـ.
 - (٤) إسقاطات القرى سجل ٧ ص ٣ حجة ٥ بتاريخ ٩ جمادى الآخرة عام ١١٦٦هـ.
 - (٥) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص ٤٨ حجة ١٠٤ بتاريخ ١٥ ذى القعدة عام ١١٦٧هـ.
 - (٦) إسقاطات القرى سجل ٨ ص ٥ حجة ١٢ بتاريخ ١٢ رجب عام ١١٧٢هـ.
 - (٧) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١ (نقلاً عن سجلات القسمة العسكرية).
 - (٨) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥١.
 - (٩) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ١٦ حجة بتاريخ ٦ ذى الحجة عام ١١٧٧هـ.
 - (١٠) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ٢٢١ حجة بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١١٧٨هـ.
 - (١١) محكمة بابي سعادة والخرق سجل ٤٣١ ص ٣٠ حجة ٧٠ بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ١١٨٤هـ.
 - (١٢) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ٨ حجة بتاريخ ١١ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ.
 - (١٣) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ٣٢٦ حجة بتاريخ ١٩ شعبان عام ١١٩٣هـ.
 - (١٤) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص ٨ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر عام ١١٩٥هـ.
 - (١٥) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٣ (عن دفاتر السادات).
 - (١٦) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب عام ١١٩٨هـ.
 - (١٧) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب عام ١١٩٨هـ.
 - (١٨) الجبري: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٢٩٤٥.

فأصدرت خطأ شريفاً أقر صرفه بواقع ١٢٠ نصف فضة^(١).
ولكن سعر صرف الزر محبوب واصل ارتفاعه في السنوات التالية حتى وصل عند مقدم الحملة الفرنسية عام ١٢١٣هـ إلى ١٨٠ نصف فضة للدينار و ٩٠ نصف فضة لنصف الزر محبوب^(٢).

تطور سعر صرف الزنجولي:

بدأ ضرب الزنجولي بقيمة اسمية قدرها ١٠٧ نصف فضة وكان ذلك في بداية عهد أحمد الثالث عام ١١١٥هـ^(٣)، وفيما أن سعر صرفه قد ارتفع عن ذلك مما حدا بالسلطنة إلى إصدار خط شريف في ٢٧ شوال عام ١١٢٣هـ حدد فيه سعر صرف الزنجولي أو الجنزيرى بمائة وسبعة أنصاف فضة^(٤)، ولكنه صرف في عام ١١٢٦هـ بمائة وثلاثين نصف فضة^(٥) وتردد سعره في عام ١١٢٧هـ بين ١١٥ نصف فضة^(٦)، و ١٣٥ نصف فضة^(٧) فأعطى الباشا فرماناً في ٢ محرم عام ١١٢٨هـ جاء فيه أن الجنزولي بمائة وسبعة^(٨).
ولم يعدو فرمان الباشا أن يكون حبراً على ورق، إذ صار الجنزولي يصرف في التداول بسعر ١٣٥ نصف فضة في شعبان من نفس العام^(٩).
وفي عام ١١٢٩هـ صرف الجنزولي بسعر ١٣٦ نصف فضة^(١٠) رغم أن بعض المبيعات قد جرت بالسعر الرسمي أى ١٠٧ نصف فضة^(١١).
وطوال السنوات التالية ظل التعامل بالجنزولي في الصرف بالأنصاف الفضة يتم وفق سعره الرسمي وأسعار أخرى متعددة جميعها أكثر ارتفاعاً من قيمته الاسمية.
ففي عام ١١٣٠هـ صرف الزنجولي بمائة وسبعة أنصاف فضة^(١٢)، وفي عام ١١٣٢هـ تم

(١) أمين سامي: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٩٠-٩١.

(٣) أحمد كتحدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩.

(٤) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص ٢٠٦.

(٥) زينب الغنام: المرجع السابق ص ٢٣٩ (عن سجلات القسمة العسكرية).

(٦) المرجع السابق ص ٢٣٩.

(٧) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٤ حجة ١١ بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٩) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٩٨ حجة ٢٩١ بتاريخ ٧ شعبان عام ١١٢٨هـ.

(١٠) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ١٣٤ حجة ٤٠١ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(١١) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ١٦١ حجة ٤٨٨ بتاريخ ٩ جمادى الأولى عام ١١٢٩هـ.

(١٢) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٢٠٨ حجة ٦٣٥ بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٠هـ.

تداوله وفق قيمته الاسمية^(١) وبسعر ١١٠ نصف فضة^(٢) وأيضاً بسعر ١٢٠ نصف فضة^(٣).

وكان له في عام ١١٣٣ هـ ثلاثة اسعار صرف، أدناها ١٠٧ نصف فضة^(٤) وأوسطها ١٣٠ نصف فضة^(٥)، وأكبرها ١٣٥ نصف فضة^(٦) ولم نعثر في عام ١١٣٤ هـ إلا على سعر صرف واحد للزنجولي وكان بنفس قيمته الاسمية^(٧).

أما في عام ١١٣٥ هـ فقد تم تداول الزنجولي بخمسة أسعار مختلفة فصرف بسعر ١١٥ نصف فضة^(٨) و ١٢٠ نصف فضة^(٩) و ١٣٥ نصف فضة^(١٠) و ١٤٠ نصف فضة^(١١)، حتى تناهى إلى أن صرف في رمضان من نفس العام بمائة وسبعين نصف فضة^(١٢).

وتراوح سعر صرفه في عام ١١٣٦ هـ بين ١٥٠ نصف فضة^(١٣) و ١٦٦ ر٦٠ نصف فضة^(١٤)، بينما صرف في العام التالي بقيمته الاسمية^(١٥) وبسعر ١٣٢ نصف فضة^(١٦).

وخلال عام ١١٣٧ هـ و ١١٣٨ هـ كانت دنانير الزنجولي التي ضربها المعلم داود في داره بالجيزة بعد إبطال سكة الزنجولي تصرف بأقل من قيمتها الاسمية بخمسة أنصاف أى بسعر ١٠٢ نصف فضة لأن المعلم داود ضربها بأقل من عيارها بمقدار قيراط واحد^(١٧).

ونجد في عام ١١٣٨ هـ أن الزنجولي قد صرف بمائة وسبعة أنصاف فضة^(١٨) ثم زاد إلى

- (١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٤٢ حجة ١١٢ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١٣٢ هـ.
- (٢) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٢٦ حجة ٧٩ بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٣٢ هـ.
- (٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٦٤ حجة ١٥٨ بتاريخ ١٥ جمادى الأولى عام ١١٣٢ هـ.
- (٤) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨٧ حجة ٤٤١ بتاريخ ٨ رجب عام ١١٣٢ هـ.
- (٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨٢ حجة ٤٢٦ بتاريخ ١٨ رجب عام ١١٣٣ هـ.
- (٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨٧ حجة ٤٤٠ بتاريخ ٢٤ رجب عام ١١٣٣ هـ.
- (٧) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٢٢٨ حجة ٥٣٩ بتاريخ ٩ صفر عام ١١٣٤ هـ.
- (٨) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٠٩ حجة ٧٥٦ بتاريخ ١٤ صفر عام ١١٣٥ هـ.
- (٩) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٥٥ حجة ٨٧٨ بتاريخ ٢٠ شوال عام ١١٣٥ هـ.
- (١٠) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٢٥ حجة ٧٩٥ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى عام ١١٣٢ هـ.
- (١١) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٣٥ حجة ٨١٩ بتاريخ ١٢ رجب عام ١١٣٥ هـ.
- (١٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣٦٩.
- (١٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٨٠ حجة ٩٤٩ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١١٣٦ هـ.
- (١٤) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٣٧٨ حجة ٩٤٣ بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٦ هـ.
- (١٥) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٣٩ (عن مبيعات الباب العالي).
- (١٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٤٤٥ حجة ١١٥١ بتاريخ ٢٨ محرم عام ١١٣٧ هـ.
- (١٧) الجبرتي: عجائب الآثار - ج ١ ص ١٨١.
- (١٨) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة ص ١٥٥.

١٧٠ نصف فضة في عام ١١٣٩هـ وذلك حسبما أشارت وثائق المحكمة قبل المناذاة في جمادى الأولى من عام ١١٣٩هـ^(١).

ومن حسن الحظ أننا قد عثرنا على نص هذه المناذاة التي أغفلت ذكرها المصادر التاريخية المعاصرة لهذه الفترة، وهي من ورقة واحدة ومحفوطة بدار الكتب المصرية (ملحق ١)^(٢) وكان سعر صرف الزنجري في لوحة التسعيرة هذه والمؤرخة في ١٨ جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ وهو ذات قيمته الاسمية أى ١٠٧ نصف فضة وقد استمر التعامل بهذا السعر الرسمي خلال عام ١١٤٠هـ^(٣).

وارتفع سعر صرف الزنجري نوعاً ما في عام ١١٤١هـ فوصل إلى ١١٠ نصف فضة^(٤)، وتماهى في عام ١١٤٢هـ إلى ١٣٠ نصف فضة إلى جانب تداوله بنفس قيمته الاسمية الإلزامية^(٥).

وزاد الأمر سوءاً في عام ١١٤٤هـ حتى بلغ سعر صرف الزنجري ١٦٠ نصف فضة^(٦)، فنودى في ١٦ جمادى الآخرة بأن يصرف بمائة وسبعة فقط^(٧)، وظل التعامل سارياً بهذا السعر حتى أوائل عام ١١٤٥هـ^(٨) ليرتفع السعر بعد ذلك إلى ١٢٠ نصف فضة^(٩)، وتم تداول الزنجري في العام التالي بهذا السعر المرتفع^(١٠) إلى جانب بعض عمليات البيع والشراء التي تمت وفق قيمته الاسمية^(١١).

وقفز سعر صرف الزنجري بصورة مفاجئة في عام ١١٤٧هـ اذ وصل إلى ٢٠٠ نصف فضة^(١٢) لكل دينار ثم انخفض بعض الشيء في عام ١١٤٩هـ إذ تعامل الناس به في الاسواق

(١) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٤٧ حجة ١٢٠ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة عام ١١٣٩هـ.

(٢) لوحة التسعير سطر ٣٧.

(٣) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ١٥ حجة ٣٨ بتاريخ ٢ محرم عام ١١٤٠هـ.

محكمة باب الشعرية سجل ٦٦ ص ٦٠ حجة ١٥٧ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٤٠هـ.

(٤) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ١٢٩ حجة ٣٤١ بتاريخ ١٣ شوال عام ١١٤١هـ.

(٥) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤٠ (عن سجلات القسمة العسكرية).

(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٥٧٦.

(٧) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص ٢٠٩.

(٨) إسقاطات القرى سجل (٣) ص ٢ حجة ٣ بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى عام ١١٤٥هـ.

(٩) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ٦١ حجة ١٦٨ بتاريخ ١٨ جمادى الثانية عام ١١٤٥هـ.

(١٠) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٤٠ حجة ٣٤٤ بتاريخ ١٢ رجب عام ١١٤٦هـ.

(١١) إسقاطات القرى سجل ٣ ص ١٩٢ حجة ٦١٨ بتاريخ ١٨ جمادى الثانية عام ١١٤٦هـ.

(١٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.

بسر ١٣٠ نصف فضة^(١).

ولأسباب غير واضحة تدهور سعر صرف الزنجري في السنوات القليلة التي سبقت اختفائه من سجلات المحكمة الشرعية والمصادر التاريخية، ولعل ذلك بسبب ظهور نوعيات ممتازة من النقود الذهبية العثمانية كالفندقلي أو لأن الإصدارات المتأخرة من الزنجري قد سكت بوزن وعتبار أقل من الإصدارات الأولى فقد صرف الزنجري في عام ١١٥٤هـ بمائة وعشرة من الأنصاف^(٢) وكذلك في عام ١١٥٥هـ إلى جانب سعر آخر أعلى قليلاً وهو ١١٢ نصف فضة^(٣) وهو أعلى سعر في السنوات الأخيرة لتداوله، إذ صرف في عام ١١٥٧هـ بمائة وعشرة من الأنصاف الفضة^(٤) ثم بمائة وسبعة فقط في عام ١١٦٧هـ وأخيراً بمائة وعشرة نصف فضة في عام ١١٦٨هـ^(٥) في آخر ظهور للزنجري في وثائق المحكمة.

تطور سعر صرف الفندقلي:

بدأ ضرب هذا الطراز في مصر عام ١١١٥هـ، وضرب منه فندقلي مجوز (مضاعف)، كانت قيمته الاسمية ٢٦٨ نصف فضة^(٦) وفي ٢ محرم عام ١١٢٨هـ أصدر الباشا فرماناً بصرف الفندقلي بمائة وعشرين نصف فضة^(٧)، وإن تم تداوله في عام ١١٣١هـ بمائة وخمسة وعشرين نصف فضة^(٨).

وفي عام ١١٣٧هـ وردت أوامر من الاستانة بأن يكون صرف الفندقلي مائة وأربعة وثلاثين نصفاً وأن يكون النصف بسبعة وستين^(٩)، وتم إقرار هذا السعر في إجراءات التسعير التي تمت في جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ^(١٠).

ومن الملفت للنظر أن دنائير الفندقلي تم تداولها في بعض الحالات بسعر أقل من قيمتها الاسمية كما حدث في عام ١١٤٠هـ التي صرف فيها مقابل ١٣٣ نصف فضة^(١١) ولكنه

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٦١٤.

(٢) الديوان العالي سجل ١ ص ٢٠ حجة ٣٥ بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر عام ١١٥٤هـ.

(٣) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١.

(٤) الديوان العالي سجل ١ ص ٣٠٣ حجة ٦٥٢ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٥٧هـ.

(٥) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١.

(٦) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٥٨.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٨) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠.

(١٠) لوحة التسعير. سطر ٣٧.

(١١) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤٢.

سرعان ما بدأ سعر صرفه بالانخفاض في الارتفاع فتراوح في عام ١١٤٢هـ بين ١٥٠ و ١٦٠ نصف فضة^(١).

ولما تولى محمود الأول العرش خلفاً للسلطان أحمد الثالث أمر بإبطال سكة الفندقلي مع استمرار تداوله بمائة وستة وأربعين نصف فضة ونادى أغا الإنكشارية في القاهرة بذلك في عام ١١٤٣هـ^(٢).

ولكن أوامر السلطان الجديد لم تحل دون تضخم سعر الفندقلي، ففي العام التالي وعند ركوب الباشا الجديد محمد باشا السلحدار في ١٢ جمادى الثانية عام ١١٤٤هـ قامت الرعية في وجهه وشكوا له من المعاملة لأن الفندقلي صار يصرف بمائتين^(٣) أى ٢٠٠ نصف فضة، ولذا فقد أصدر الباشا أوامره في سادس عشر جمادى الثانية بأن يصرف الفندقلي بمائة وثلاثين نصف فضة^(٤).

وقد تعددت أسعار صرف الفندقلي في عام ١١٤٥هـ إزاء الانخفاض، فتم التعامل به في عمليات بيع وشراء سجلتها وثائق المحكمة بسعر ١٠٧ نصف فضة^(٥) و ١٣٤ نصف فضة^(٦) و ١٤٦ نصف فضة^(٧).

وقد ذكر أحمد شلبي أنه في نهاية شوال عام ١١٤٥هـ وبعد توجه الحاج فحشت المعاملة وزادت إلى أن بلغ الفندقلي إلى مائتين وأربعين فضة^(٨).

ويبدو جلياً أن سبب هذا الارتفاع غير الطبيعي في سعر صرف الفندقلي عائد إلى أن خروج موكب الحاج كان يصحبه عادة ازدياد في الطلب على النقود الأوربية من الريالات الفضية التي كانت مقبولة الدفع في تجارة البن والبهارات، وقد أدى ذلك، بالضرورة إلى زيادة الطلب العام على العملات الذهبية التي كان لها دائماً قوة إبراء غير محدودة في الصفقات

(١) المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٢) أحمد كتحدا عزبان : الدرة المصانة ص ١٩٤.

(٣) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص ٥٧٦.

(٤) د. عراقى يوسف : الوجود العثماني ص ٢٠٨-٢٠٩، وقد ذكر د. عراقى أن الباشا كان فيما يبدو يحمل خطوطاً شريفة بذلك، ولكن سياق الأحداث التي شهدت ثورة الرعية أمام موكبه والسعر الذى فرضه للفندقلي وهو أقل من السعر الذى حدده السلطان في العام السابق، يؤكد أنه لم يحمل معه خطوطاً شريفة بذلك.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ٤٣ حجة ١١٥ بتاريخ ٥ ربيع ثان عام ١١٤٥هـ.

(٦) د. عبدالرحيم عبدالرحمن : المغاربة ص ١٦٧.

(٧) زينب الغنم : المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٨) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص ٥٨٤.

التجارية، ولما كانت الفندقلية هي أفضل نوعيات الذهب العثماني المتداولة بالأسواق فقد اشتد الطلب عليها فارتفع سعرها طبقاً لقوانين العرض والطلب، إذ إن النقود المعدنية تعد في حد ذاتها سلعة تتعرض لتقلبات العرض والطلب^(١).

وتأكيداً لهذا الافتراض، فإن سعر صرف الفندقلي تراجع في العام التالي فصرف في صفر عام ١١٤٦ هـ مقابل ١٣٤ نصف فضة^(٢)، ومقابل ١٥٠ نصف فضة في ٢٨ جمادى الأولى من نفس العام^(٣)، ولعل ذلك الارتفاع التدريجي هو الذي دفع بالآستانة إلى أن ترسل خطأ شريعاً في عام ١١٤٦ هـ بأن يزداد في الفندقلي الموجود بأيدي الناس اثني عشر نصف فضة فصار يصرف بمائة نصف وستة وأربعين نصفاً^(٤)، وفي ذلك بعض الاعتراف بسعر صرف الفندقلي المتعامل به في الأسواق.

وقد أدى إبطال الفندقلي، وعدم وجود المزيد منه بالأسواق إلى تزايد الطلب عليه. وحسب وثائق المحكمة، فقد وصل سعر صرف الفندقلي إلى ١٥٠ نصف فضة^(٥) ثم إلى ١٩٠ نصف فضة^(٦) في سنة ١١٤٧ هـ التي لم تأت إلى نهايتها إلا وصار صرف الفندقلي بثلاثمائة نصف^(٧).

ولهذا فقد أرسلت الدولة خطأ شريعاً في ١١ شوال من عام ١١٤٨ هـ تؤكد فيه على صرف الفندقلي بسعر ١٤٦ نصف فضة^(٨)، إلا أنه ظل يصرف بثلاثمائة نصف فضة^(٩). وفي التاسع من محرم عام ١١٤٩ هـ طلع العلماء إلى الديوان وقاموا من جهة الجامكية التي يصرفونها معاملة الفندقلي بمائة وستين^(١٠).

ولم يمنع ارتفاع سعر صرف الفندقلي دون إتمام بعض عمليات البيع والشراء بنفس السعر الإلزامي الذي فرضته الدولة وهو ١٤٦ نصف فضة، كما في الأعوام ١١٥١ هـ^(١١).

(١) د. رمزي زكي: مشكلة التضخم ص ٤٠.

(٢) إسقاطات القرى سجل ٣ ص ١١٦ حجة ٣٤٨ بتاريخ ١٨ صفر عام ١١٤٦ هـ.

(٣) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٢٨ حجة ٣١٤ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى عام ١١٤٦ هـ.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٢.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٨٣ حجة ٤٤٧ بتاريخ ١٠ صفر عام ١١٤٧ هـ.

(٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٩٦ حجة ٤٨٣ بتاريخ غرة ربيع الثاني عام ١١٤٧ هـ.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩٤.

(٨) أحمد شلبي: أوضاع الإشارات ص ٦١٢.

(٩) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٧٤.

(١٠) أحمد شلبي: أوضاع الإشارات ص ٦١٤.

(١١) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤٢ (عن سجلات القسمة العسكرية).

١١٥٤هـ^(١) و ١١٥٥هـ^(٢) و ١١٥٦هـ^(٣) و ١١٥٩هـ^(٤) و ١١٦٠هـ^(٥) و ١١٦٤هـ^(٦) التي تداول فيها أيضاً بـ ١٦٤ نصف فضة^(٧).

وفي عامي ١١٦٥هـ و ١١٦٦هـ تداول الفندقلي بقيمته الإلزامية أي ١٤٦ نصف فضة^(٨)، ثم ارتفع إلى ١٥٤ نصف فضة في عام ١١٧٣هـ^(٩)، وتراجع إلى ١٤٦ نصف فضة في العام التالي^(١٠).

وفي عام ١٢٠٣هـ وصل سعر صرف الفندقلي إلى ٢٠٥ نصف فضة، فعمدت الدولة إلى إصدار خط شريف حدد فيه سعر صرفه بمائتي نصف فضة^(١١).

وقبل مقدم الحملة الفرنسية وصل صرف الفندقلي في عام ١٢١٢هـ إلى ٣٠٠ نصف فضة حسبما جاء في دفاتر السادات الوفاية^(١٢).

٢- النقود الفضية العثمانية:

بالإضافة إلى أنصاف الفضة عرفت مصر تداول القروش المعاملة (الصلدى) التي احتفظت بسعر واحد ثابت وهو ٣٠ نصف فضة للقروش، ومن الصعوبة بمكان أن نميز بين الحالات التي ذكرت فيها القروش كعملة فعلية متداولة أو كعملة حسابية منذ أول ظهورها في عام ١٠٣٠هـ في سجلات المحكمة الشرعية^(١٣).

وقد أشير إلى صرف هذه القروش بالأنصاف الفلوس (الأقجة) وكان سعرها في هذه الحالة ٤٠ نصف فلوس^(١٤) طبقاً لنسبة الإبدال بين الأنصاف والأقجات (١: ١٣).

- (١) الديون العالي سجل ١ ص ٩ حجة ١٧ بتاريخ ٩ ربيع الآخر عام ١١٥٤هـ.
- (٢) الديوان العالي سجل ١ ص ٢٠١ حجة ٤٠٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٥٥هـ.
- (٣) الديوان العالي سجل ١ ص ٢٦١ حجة ٥٥٠ بتاريخ ١٥ ربيع الآخر عام ١١٥٦هـ.
- (٤) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ٢ حجة ٢ بتاريخ ٨ شوال عام ١١٥٩هـ.
- (٥) إسقاطات القرى سجل ٤ ص ١٠١ حجة ١٦٦ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٦٠هـ.
- (٦) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ٦ حجة ٨ بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١١٦٤هـ.
- (٧) إسقاطات القرى سجل ٥ ص ٢٩٨ حجة ٤٦٣ بتاريخ ١٨ ذى الحجة عام ١١٦٤هـ.
- (٨) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ٦٤ حجة ٩٩ بتاريخ ٥ ربيع الأول عام ١١٦٥هـ.
- إسقاطات القرى سجل ٦ ص ٢٥٨ حجة ٥٨١ بتاريخ غاية ربيع الأول عام ١١٦٦هـ.
- (٩) زينب الغنام: المرجع السابق ص ٢٤٣ (عن سجلات القسمة العسكرية).
- (١٠) المرجع السابق ص ٢٤٣.
- (١١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.
- (١٢) علي مبارك: الخطوط ج ٢ ص ١٥٥.
- (١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٢ ص ٣٧ حجة ١٤٥ بتاريخ أول رجب عام ١٠٣٠هـ.
- (١٤) محكمة جامع طولون سجل ٧٦٠ ص ٢ حجة ٨ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١٠٣٩هـ.

وتعددت أوصاف هذه القروش فى وثائق المحكمات، فعرفت أحياناً بأنها من القروش الكبيرة^(١)، وذكر فى بعض الوثائق تعبير: قرش رايح^(٢) وقرش معاملة^(٣).

وجاء فى إحدى وثائق محكمة الإسكندرية والجزيرة الخضراء فى عام ١١١٦هـ أن القرش الأحمدي صرف مقابل ٣٢ نصف فضة^(٤) وهى المرة الوحيدة التى أشير فيها إلى سعر صرف أكبر من الثلاثين نصف حيث ظل القرش محافظاً على هذا السعر حتى اختفائه من وثائق المحكمة فى الربع الأخير من القرن ١٢هـ-١٨م^(٥).

وتعد قروش على بك استثناء محدوداً فى تداول القروش الفضية، إذ ضرب قروشه من فئات ٨٠ نصف فضة (مجوز) و ٤٠ نصف (مفرد) بالإضافة إلى قطع صغار تصرف بعشرة وخمسة انصاف^(٦).

كما عرفت مصر أيضاً تداول قروش اسلامبول من فئة الأربعين بارة أو نصف^(٧)، وقد أشار إلى تداولها بمصر مؤرخنا الجبرتي فى رمضان عام ١٢٠١هـ ووصفها بالقروش الرومي^(٨)، ومن جهتها أشارت وثائق المحكمة إلى القرش الإسلامبولي وسعر صرفه ٤٠ نصف فضة فى عام ١٢٠٦هـ^(٩)، وكذلك إلى قرش رومي من فئة ١٠٠ نصف فضة فى عام ١٢١١هـ^(١٠).

ب- أسعار صرف النقود غير العثمانية:

شهدت مصر العثمانية تضخماً هائلاً لظاهرة تداول النقود الأوربية التى بدأت فى العصر المملوكي، حيث عرفت أنواع متعددة من النقد الأوربي طريقها إلى التداول النقدي بالبلاد، وكان لهذه النقود قوة إبراء كبيرة فى عمليات التبادل التجارى سواء داخل أسواق مصر أو فى تجارة الشرق كما تعامل الناس فى السنوات الأولى من الحكم العثماني بذات النقود المملوكية التى أباحت فتوى الجمالى للعثمانيين غزو مصر بسبب كتاباتها القرآنية.

- (١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٢ ص ٤٨٩ حجة ٦٧١ بتاريخ غرة شعبان عام ١٠٣٢هـ.
- (٢) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٢ حجة ٨ بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة عام ١٠٤٨هـ.
- (٣) محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ٥ حجة ٢٠ بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.
- (٤) د. عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة ص ١٣٦-١٣٧.
- (٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٧ ص ١٨٣ حجة ٤٤٧ بتاريخ ١٠ صفر عام ١١٧٤هـ.
- (٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨٨.
- (٧) الديون العالى سجل ٢ ص ٥٣ حجة ٧٥ بتاريخ ٤ شوال عام ١١٧٩هـ.
- (٨) الجبرتي: المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٧.
- (٩) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٥٦٩ حجة ١٠٧١ بتاريخ ١٩ شوال عام ١٢٠٦هـ.
- (١٠) محكمة القسمة العسكرية سجل ٢٢٥ ص ٣١١ حجة ٤٢٤ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١هـ.

١- تطور سعر صرف النقود الذهبية:

وتتضمن قائمة النقود الذهبية غير العثمانية بعض دنانير سلاطين المماليك ودوقات البندقية والأسكودو الأسباني والكرونة.

* دنانير المماليك: تمتعت هذه الدنانير بأفضلية واضحة في التداول النقدي مقارنة بالدنانير العثمانية، حتى أن أسوأها سمعة وهو الدينار الغورى كان يصرف في بداية العصر العثماني بنفس سعر الدينار السليمي في عام ٩٢٦هـ سواء في التعامل بأشرفيين فضة وأربعة انصاف^(١) أو في التسعير بأشرفيين فضة^(٢).

وعندما أعيد تقويم العملات المتداولة حسب أنصاف الفضة الجديدة في عام ٩٢٨هـ كان سعر صرف السليمي والغورى واحداً وهو ١٦ نصف فضة جديدة^(٣).

بل إن الدينار الغورى صرف في عام ٩٣٩هـ بأربعين نصف فضة^(٤) بزيادة نصف فضة واحد عن سعر صرف الدينار العثماني، في نفس السنة^(٥).

ولاشك أن أسعار صرف الدنانير المملوكية قد ارتفعت نتيجة تفشى الغش في المعاملة الذهب والفضة حسبما يذكر ابن إياس، إذ صرف الأشرفي من ضرب الأشرف قايتباي في عام ٩٢٥هـ مقابل ٦٥ نصف فضة^(٦).

وإزاء التدهور المستمر للعملة العثمانية فقد ارتفعت أسعار صرف الأشرفيات المملوكية، فصرف الأشرفي البارسيهي (ضرب الأشرف بارساي) بثلاثة أشرفيات فضة والأشرفي قايتباي بأشرفيين فضة وثمانية أنصاف فضة أى أكثر من السليمي والغورى بأربعة انصاف فضة^(٧).

ومن أسف أننا لم نعثر على أسعار صرف للعملات المملوكية التي كانت متداولة حتى ٩٦١هـ على أقل تقدير^(٨) سواء في سجلات المحكمة الشرعية أو المصادر التاريخية منذ بداية عهد السلطان سليمان القانوني.

* أما الأسكودو الأسباني الذي كان معروفاً بالكرونة أو الأقرونة والقرونة، فلم نصادف

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٤٤.

(٣) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٦٢.

(٤) محكمة مصر القديمة سجل ٨٥ حجة ٢٢٩٤ بتاريخ ٢٦ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٥) محكمة مصر القديمة سجل ٨٥ حجة ٢٢٣٧ بتاريخ ١٧ ذى القعدة عام ٩٣٩هـ.

(٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٥.

(٧) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٣٢.

(٨) مبيعات الباب العالي سجل ١٤ ص ١١٢ حجة ٣١٦ بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ٩٦١هـ. حيث ذكرت دنانير قايتباي والغورى.

أى أسعار لصرفه باستثناء ثلاث مرات أشارت فى أجدائها حجج المحكمة الشرعية إلى دينار مغربى صرف فى عام ٩٨٤هـ مقابل ٣٥ نصف فضة^(١) والثانية فى عام ١١٠٩هـ حيث سعر الأندلسى والمغربى للزينة بمائة نصف فضة فى حين كان سعره المتداول ١١٠ نصف فضة^(٢) والثالثة اشارة إلى دينار مغربى صرف فى عام ١١٢٧هـ مقابل ١٥٠ نصف فضة^(٣).

تطور سعر صرف دوكلات البندقية (البندقى):

استمرت هذه النقود الذهبية التى أصدرتها البندقية على موقعها المتميز بين النقود الذهبية المتداولة فى مصر منذ العصر المملوكى وطوال العصر العثمانى.

وقد أفاد أحمد شلبى أن البندقى كان يصرف فى عام ٩٤١هـ مقابل ٦٥ نصف فضة أى بزيادة عشر أنصاف عن الدينار العثمانى^(٤).

أما وثائق المحكمة فأشارت إلى صرف البندقى بواحد وأربعين نصف فضة فى عام ٩٤٣هـ^(٥) وذكر فى دفاتر السادات أن سعر الصرف للبندقى هو ٣٦ نصف فضة فى عام ١٠٤١هـ^(٦)، وربما كان المقصود بالبندقى هنا القرش البندقى، وهو ما قد ينطبق على سعر البندقى فى عام ١٠٤٣هـ وهو ٣٧ نصف فضة فى دفاتر السادات أيضاً^(٧).

وقد شهد عام ١٠٨٤هـ ارتفاعاً ملحوظاً فى سعر تداول البندقى فكان يصرف مقابل ٩٥ نصف فضة ولكنه خفض فى ٥ ربيع الأول من نفس العام ليصرف بسعر إلزامى قدره ٩٠ نصف فضة^(٨)، ولم يستمر ذلك طويلاً فسجل سعر صرف البندقى مقابل الأنصاف فى عام ١٠٨٥هـ وحسبما ذكرت دفاتر السادات ٩٥ نصف فضة^(٩)، واستمر بنفس القيمة فى عام ١٠٨٦هـ (١٦٧٥م)^(١٠).

فى عام ١٠٩٢هـ كان البندقى قد تخطى فى صرفه بالأسواق المائة نصف فضة، فصرف مقابل ١٠٥ نصف فضة^(١١).

- (١) محكمة قوصون سجل ٢٤٥ ص ٢٩٥ حجة ١٠٢٣ بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ٩٨٤هـ.
- (٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
- (٣) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ٤ حجة ١١ بتاريخ ٣ جمادى الآخرة عام ١١٢٧هـ.
- (٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٠٩.
- (٥) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٤٠ ص ٣٧ حجة ١٨٤ بتاريخ غرة صفر عام ٩٤٣هـ.
- (٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.
- (٧) المرجع السابق: ج ٢٠ ص ١٤٧.
- (٨) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ١٧٣.
- (٩) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.
- (١٠) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى ص ٢٨٦.
- (١١) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ٧٨ حجة ٣٧٢ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة عام ١٠٩٢هـ.

وظل محتفظاً بهذه القيمة في أعوام ١٠٩٣هـ^(١) و ١٠٩٤هـ^(٢) و ١٠٩٩هـ^(٣).
ورغم أنه نودي بمصر في عامي ١١٠٣هـ و ١١٠٤هـ أن الشريفى البندقي بمائة نصف فضة
إلا أن الناس اصططلحوا في البيع والشراء على أن البندقي بمائة وخمسة أنصاف^(٤).
وبلغ سعر صرف البندقي في عامي ١١٠٩هـ و ١١١٠هـ مائة وعشرين نصف فضة^(٥)،
بزيادة قدرها ٢٠ نصفاً عما حدده خط شريف ورد إلى مصر في عام ١١٠٩هـ^(٦).
وارتفع البندقي إلى ١٣٢ نصف فضة في عام ١١١٢هـ^(٧)، وصرف في أوائل عام
١١١٤هـ مقابل ١١٥ر٥ نصف فضة^(٨)، ثم ارتفع سعره فيما يبدو عند سفر المحمل إلى
٢٠٠ نصف فضة، مما اضطر الحكومة إلى المناداة على صرفه بمائة وعشرين نصف فضة في
شوال عام ١١١٤هـ^(٩).
وفي عام ١١١٦هـ كان سعر صرف البندقي قد بلغ ٢٠٠ نصف فضة^(١٠)، فحاولت
الدولة مواجهة هذا الارتفاع بإصدار خط شريف في ٢٧ شوال عام ١١٢٣هـ حددت فيه سعر
صرف البندقي مقابل ١١٥ نصف فضة^(١١).
وفي عام ١١٢٧هـ تراوح سعر صرف البندقي بين ١٣٢ و ١٥٠ نصف فضة^(١٢)، وعاد إلى
٢٠٠ نصف فضة في عام ١١٣٦هـ ثم انحدر إلى ١٤٨ نصف فضة في عام ١١٥٠هـ^(١٣).
وعاود سعر البندقي ارتفاعه بدءاً من عام ١١٦٨هـ فوصل في هذه السنة إلى ١٦٥ نصف
فضة زادت إلى ١٧٠ نصف فضة في عامي ١١٧٣ و ١١٧٤هـ^(١٤).
وعلى أعتاب القرن (١١٣هـ) كان سعر صرف البندقي قد قفز إلى ٢٢٥ نصف فضة في عام

- (١) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ١٣٥ حجة ٦٢٨ بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.
- (٢) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ٢٥٤ حجة ١١١٦ بتاريخ ٧ شعبان عام ١٠٩٤هـ.
- (٣) مبايعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٧٦ حجة ٥٣٢ بتاريخ ١٥ من المحرم عام ١٠٩٩هـ.
- (٤) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
- (٥) اندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
- (٦) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.
- (٧) اندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
- (٨) محكمة جامع الصالح سجل ٤٣١ ص ٧١٥ حجة ٢٢٨٣ بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١١٤هـ.
- (٩) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.
- (١٠) ندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
- (١١) د. عراقى يوسف: الوجود العثماني - ص ٢٠٩، الجبرتي: عجائب التاريخ ج ١ ص ١٣٨.
- (١٢) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١.
- (١٣) اندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.
- (١٤) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٤١.

١١٩٦هـ^(١)، ويستفاد مما ذكره الجبرتي أنه كان في عام ١٢٠٠هـ بنفس هذا السعر^(٢) الذي استمر سارياً في عام ١٢٠١هـ حسب دفاتر السادات الوفاية^(٣). وفي ١٠ شوال عام ١٢٠٣هـ نودى في القاهرة بتخفيض سعر صرف البندقي من ٢٢٥ نصف فضة إلى ٢١٠ نصف فضة فخر الناس حصة من أموالهم^(٤). وما لبث سعر صرفه أن عاد في عام ١٢٠٦هـ إلى ٢٢٥ نصف فضة، تضخمت في عام ١٢١٢هـ إلى ٣٤٠ نصف فضة^(٥).

٢- تطور سعر صرف النقود الفضية:

كان للنقود الفضية الأجنبية، سواء تلك التي ضربت في أوروبا أو في المكسيك دور هام في تمويل تجارة الشرق بعملات الدفع الرئيسية اللازمة لإتمام صفقات البن والتوابل، ويعد تداول هذه النقود بمصر دليلاً حاسماً على تداولها بالتبعية في تلك البلدان التي تمر بها تجارة الشرق، وكان يتم تداول هذه النقود بقيمة أكبر من قيمتها الفعلية في البلدان التي أصدرتها، ويلاحظ بصفة عامة ارتفاع أسعار صرفها عند خروج المحمل نظراً لإقبال الحجاج والتجار على اقتناء هذه العملات لتمويل مشترياتهم في بلاد العرب من سلع الشرق.

تطور سعر صرف القرش البندقي:

كان سعر هذه القطعة الفضية التي أصدرتها البندقية لمواجهة العجز في النقود الذهبية اللازمة لتمويل تجارته مع الشرق، كان في خلال الفترة التي ظهرت فيها أسعار صرفه في سجلات المحكمة ودفاتر السادات، متردداً بين ٣٦ نصف فضة و ٤٨ نصف فضة، وذلك خلال حوالى النصف الأول من القرن الحادى عشر الهجرى.

ففى عام ١٠٢٦هـ كان القرش البندقي يصرف مقابل ٣٧٥ نصف فضة^(٦) وأحياناً مقابل ٣٩٠ نصف فضة وفي عام ١٠٣٥هـ صرف مقابل ٤٨ نصف فضة^(٧)، وانخفض سعره في

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٣.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ١٥٣.

(٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٣.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.

(٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤، ١٥٥.

(٦) محكمة الصاخية النجمية سجل ٤٨٨ ص ٣١ حجة ١٠٢ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١٠٢٦هـ.

(٧) محكمة الصاخية النجمية سجل ٤٨٨ ص ١٤٣ حجة ٥١١ بتاريخ ٥ شعبان عام ١٠٢٦هـ.

(٨) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٣٨ حجة ٢٧١ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٠٣٥هـ.

عام ١٠٤١هـ إلى ٣٦ نصف فضة في سجلات المحكمة^(١)، وكان له نفس السعر في دفاتر السادات التي أشارت إلى تداوله في عام ١٠٤٢هـ بسعرين أدناهما ٣١ نصف فضة والثاني ٣٧ نصف فضة^(٢).

واستمر القرش البندقي متداولاً بسعر ٣٧ نصف فضة في أوائل عام ١٠٤٣هـ^(٣)، وعام ١٠٤٥هـ^(٤) وعام ١٠٤٦هـ^(٥) الذي صرف فيه أيضاً بسعر ٣٧ر٥ نصف فضة و٣٨ نصف فضة^(٦).

وبدءاً من عام ١٠٤٨هـ انخفض سعر صرف القرش البندقي إلى ٣٦ نصف فضة^(٧) وهو نفس سعر صرفه في عام ١٠٥٠هـ^(٨)، وسنة ١٠٥٨هـ^(٩) التي اختفى بعدها من سجلات المحكمة.

تطور سعر صرف الريال الهولندي:

ظل هذا الريال الذي عرف بالريال الكلب والأسدى (الأصلائي) متداولاً منذ النصف الأول للقرن العاشر الهجري وحتى منتصف القرن ١٢هـ حين أقصاه الريال الأسباني من الأسواق.

وقد كان سعر صرف الريال الكلب في بداية تداوله بمصر عام ٩٤١هـ، ٢٤ نصف فضة^(١٠)، ثم ارتفع في عام ١٠٣٤هـ إلى ٣١ نصف فضة^(١١) وتم تداوله في عام ١٠٤١هـ بسعر ٣٠ نصف فضة^(١٢)، و٣١ر٨ نصف فضة^(١٣)، ثم ارتفع سعره بصورة مفاجئة ليصل في عام ١٠٤٢هـ إلى ٣٧ نصف فضة في دفاتر السادات التي أشارت إليه باسم ريال أصلائي

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص ٢٦١ حجة ٩٩٥ بتاريخ ١٣ رجب عام ١٠٤١هـ.

(٢) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٣) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٢٢.

(٤) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٥) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٢٣.

(٦) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٧) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٨) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.

(٩) محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص ١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.

(١٠) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٠٩.

(١١) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٨٤ حجة ٣٠٠ بتاريخ ٣ شعبان عام ١٠٣٤هـ.

(١٢) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٩٦ ص ٢٣٨ حجة ٩٢٢ بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة عام ١٠٤١هـ.

(أرسلاني أو أسدى) ثم انخفض سعره بها في العام التالي إلى ٣١ نصف فضة وهو نفس سعره في عام ١٠٤٥هـ^(١)، وخلال عامي ١٠٤٦هـ و ١٠٤٧هـ كان سعر صرف الكلب ٣٢ نصف فضة، وانخفض ثانية في عام ١٠٤٨هـ إلى ٣٠ نصف فضة^(٢). وظل الريال الهولندي متداولاً في الأسواق بسعر ٣٠ نصف فضة حتى عام ١٠٧٢هـ^(٣) على أقل تقدير وبداية من عام ١٠٧٩هـ بدأ سعر الريال الأبي كلب في الارتفاع فوصل في هذه السنة إلى ٣٣ نصف فضة^(٤) ثم إلى ٤٠ نصف فضة في عام ١٠٨٤هـ^(٥) وحدث في ٥ ربيع الأول من هذا العام أن ورد خط شريف بطلب ثلاثماية كيس قروش كلب من الخزينة معجلة من حساب عام ١٠٨٥هـ، على أن يكون كل كلب بثلاثين نصف فضة، فنودي بتخفيض سعر صرفه عشرة أنصاف دفعة واحدة^(٦). وفي عام ١٠٨٥هـ كان سعر الكلب قد عاد إلى ٤٠ نصف فضة^(٧)، بعد اقتضاء الخزينة، وتم تداوله في العام التالي بنفس السعر^(٨). وفي الأعوام ١٠٨٤هـ^(٩)، و ١٠٩٨هـ^(١٠)، و ١١٠٣هـ^(١١) كان الريال الهولندي متداولاً

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٣) محكمة قوصون سجل ٢٦٧ ص ٣٤٣ حجة ١٥٢٣ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٠٥٠هـ.

محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص ١٥٦ حجة ٤٢٤ بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٥٨هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠١ ص ٣ حجة ٩ بتاريخ ٤ ربيع الآخر عام ١٠٥٩هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ١ حجة ٢ بتاريخ ٥ ربيع الآخر عام ١٠٦٤هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٣٤١ حجة ١١١٣ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة عام ١٠٦٥هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٤٥٣ حجة ٥٢٩ بتاريخ ٤ ذى الحجة عام ١٠٦٦هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٥٦٢ حجة ١٧٠٥ بتاريخ ١٢ المحرم عام ١٠٦٧هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٢ ص ٧٢٦ حجة ٢٣٧١ بتاريخ ٥ المحرم عام ١٠٦٨هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ٥٣ حجة ١٩ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٠٧١هـ.

محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ١١٥ حجة ٤٦١ بتاريخ ١٥ المحرم عام ١٠٧٢هـ.

(٤) مبايعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ غرة صفر عام ١٠٧٩هـ.

(٥) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(٨) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٩) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ٢٥٤ حجة ١١١٦ بتاريخ ٧ شعبان عام ١٠٩٤هـ.

(١٠) مبايعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٨ حجة ٣٨ بتاريخ ٦ شوال عام ١٠٩٨هـ.

(١١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

في الأسواق بسعر ٤٤ نصف فضة، وزاد في عام ١١٠٤هـ إلى ٤٥ نصف فضة رغم المناداة في شعبان من نفس السنة على صرفه بأربعين نصف فضة^(١).

وعندما ارتفع سعر الريال الكلب في عام ١١٠٩هـ إلى ٤٨ نصف فضة^(٢) قامت الدولة بفرض سعر إلزامي قدره ٤٠ نصف فضة عند توريده للخزينة الشريفة^(٣) إلا أن ذلك لم يمنع ارتفاع سعر صرف الكلب في عام ١١١١هـ إلى ٤٥ نصف فضة^(٤) ثم إلى ٥٢ نصف فضة في عام ١١١٢هـ^(٥) وإن تمت بعض المعاملات به في العام التالي بحسب الريال بأربعين نصف فضة^(٦).

وكما هو الدأب عند بدء خروج المحمل فقد ارتفع سعر الريال الهولندي الذي كان عملة معروفة في تجارة الشرق إلى ٦٠ نصف فضة^(٧)، وتم تخفيضه في مناداة على أغا مستحفظان في شوال من عام ١١١٤هـ إلى ٤٣ نصف فضة^(٨) واستمر متداولاً بنفس هذا السعر حتى عام ١١١٥هـ^(٩).

وما أن أهل عام ١١١٦هـ حتى كان الريال الهولندي قد وصل إلى أقصى ارتفاع في سعر صرفه بالأسواق المصرية، إذ صرف مقابل ١٠٠ نصف فضة^(١٠) وتدهورت قيمته بعد ذلك بصورة ملحوظة ليس لانتشار الريال الأسباني فحسب، بل، وكما أسلف القول لانتشار الكلب الخفيف والمزيف بالأسواق.

وقد تم فرض سعر إلزامي لتداول الكلب في عام ١١٢٣هـ وهو ٤٥ نصف فضة^(١١) ولكنه تداول في عام ١١٢٥هـ مقابل ٤٦ نصف فضة، ثم في عامي ١١٢٦هـ و ١١٢٧هـ مقابل ٤٠ نصف فضة^(١٢) (لعله كلب خفيف) وأعيد تسعير الكلب في فرمان ٢ محرم عام

(١) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٥٢.

(٢) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٣) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١١١١هـ.

(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٨١١ حجة ٢٥٥٨ بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١١٣هـ.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٨.

(٨) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(٩) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٣٨.

(١٠) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(١١) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني ص ٢٠٦.

(١٢) زينب الغنم: المرجع السابق ص ٢٣٨.

١١٢٨هـ بخمسة وأربعين نصفاً^(١)، وقد أعلن هذا السعر في محاكم الأقاليم، إذ أشارت إحدى حجج محكمة المنصورة إلى أن الأسدى بخمسة وأربعين نصف فضة^(٢).
أما في السنوات الأخيرة التي تم التعامل فيها بالريال الهولندي، فقد تأرجح فيها سعر صرف الريال ربما لاختلاف الوزن، فصرف في عام ١١٣٥هـ مقابل ٧٥ نصف فضة^(٣)، وأمر بصرفه في جمادى الأولى عام ١١٣٩هـ بخمسة وأربعين نصف فضة^(٤). ولكنه كان متداولاً بالأسواق في عام ١١٤٠هـ بسعر ٨٢ نصف فضة^(٥)، ثم بسعر ٥٥ نصف فضة في عام ١١٤٣هـ^(٦) وهذا السعر الأخير ربما كان الريال من النوع الخفيف أو المزيف القادم من مرسيليا وليفورن.

تطور سعر صرف الريال الأسباني:

كان للبيزيتو الأسباني دور أساسي في إنقاذ تجارة الشرق عبر البحر المتوسط من الانهيار بعد وصول البرتغاليين للذهب الأفريقي، وقد تمتعت العملة الأسبانية الفضية بسمعة طيبة في البلاد التي كانت تمر بها تجارة الشرق، وصار الريال الأسباني عملة دفع رئيسية في أسواق مصر منذ منتصف القرن ١٠هـ وحتى مقدم الحملة الفرنسية، وكان هذا الريال يزيد من حيث القيمة الجوهرية بنسبة ٢٠٪ عن الريال الهولندي الذي كان يصرف بأقل من الأسباني^(٧).
ولعل ارتفاع نسبة الفضة الخالصة في الريال الأسباني كان المبرر الأول وراء إلصاق صفة الحجر بهذا الريال منذ وقت مبكر، إذ أشار أحمد شلبي إلى سعر صرفه بوصفه ريال حجر، في عام ٩٤١هـ وكان هذا السعر ٣٠ نصف فضة^(٨).
وفي أول ظهور بوثائق المحكمة للريال الأسباني الذي كان يعرف في التداول آنذاك بالقرش

(١) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(٢) د. ليلي عبداللطيف: الإدارة ص ٢٨١.

(٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٣٦٩.

(٤) لوحة التسعير سطر ٣٨.

(٥) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٢٥ حجة ٦٧ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.

(٦) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٥٥.

(٧) Raymond (A.): p. cit - p. 21.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٠٨. وقد ذكر المحقق د. عبدالرحيم عبدالرحمن ان المقصود بالريال الحجر هنا هو الريال أبو طاقة، وذلك ليس بصحيح إذ أن الريال النمساوي (أبو طاقة) لم يعرف في مصر حسبما جاء في وثائق المحكمة والكتابات التاريخية المعاصرة وأيضاً في الدراسات الحديثة إلا في أوائل القرن ١٧م (١١هـ) وليس في هذا الوقت المبكر من العصر العثماني.

المشط، كان سعر صرفه ٣٢ نصف فضة^(١) وجاء ذلك في حجة مؤرخة بعام ١٠١٧هـ وقد أشارت حجة أخرى من عام ١٠٢٦هـ إلى صرف المشط بثلاثين نصف فضة وهو ما لم يتكرر بعد ذلك مطلقاً^(٢).

وقد اختلف سعر الريال في عام ١٠٣٤هـ فيما بين وثائق المحكمة ودفاتر السادات، فذكرته إحدى حجج المحكمة بسعر ٣٤ نصف فضة^(٣)، في حين سجلت دفاتر السادات أن سعره في هذا العام كان ٣٧ نصف فضة^(٤)، أما في عام ١٠٤٤هـ فقد صرف مقابل ٣٦ نصف فضة ثم مقابل ٣٤ نصف و ٣٥ نصف فضة في عام ١٠٤٥هـ و ٣٣ نصف فضة في عام ١٠٤٨هـ طبقاً لدفاتر السادات الوفاية^(٥).

وبنفس السعر ذكرته وثائق المحكمة في عام ١٠٥٨هـ^(٦) وعام ١٠٧٢هـ^(٧) وورد في المصادر التاريخية أنه وصل إلى ٤٢ نصف فضة في عام ١٠٨٤هـ حتى أمر في ربيع الأول من هذا العام وبمناسبة جمع جزء من خزينة عام ١٠٨٥هـ بأن يقبض الملتزمون الريال بثلاثة وثلاثين^(٨) أى أقل تسعة أنصاف من السعر المتداول به في الأسواق بيد أنه كان متداولاً بسعر ٤٢ نصف فضة في عام ١٠٨٥هـ^(٩).

وفي عام ١٠٩٣هـ كان سعر صرف القرش الريال ٥٠ نصف فضة^(١٠) وكذلك في عام ١٠٩٩هـ^(١١) وورد في دفاتر السادات بسعر ٤٥ نصف فضة^(١٢).

وارتفع سعر صرف الريال الأسباني في عام ١١٠٣هـ ليصل إلى ٥٥ نصف فضة^(١٣) فنودي على صرفه في عام ١١٠٤هـ مقابل ٥٠ نصف فضة^(١٤)، ولكنه واصل لارتفاع فبلغ

(١) مبيعات الباب العالي سجل ٩٠ ص ٣٨٢ حجة ١٩٨٦ بتاريخ ٢٧ شوال عام ١٠١٧هـ.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل ٤٨٨ ص ١٢٧ حجة ٤٤٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١٠٢٦هـ.

(٣) محكمة جامع طولون سجل ١٩٥ ص ٢٨ حجة ١٠٤ بتاريخ ٢ جمادى الأولى عام ١٠٣٤هـ.

(٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧.

(٥) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٧-١٤٨.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٣٢ ص ١٧٦ حجة ٤٨١ بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٥٨هـ.

(٧) محكمة جامع طولون سجل ٢٠٤ ص ٢٦٥ حجة ١٠٧٤ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٠٧٢هـ.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١٧٣.

(٩) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(١٠) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٢ ص ١٤٣ حجة ٦٥٧ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١٠٩٣هـ.

(١١) مبيعات الباب العالي سجل ١٧٣ ص ١٦٦ حجة ٤٦٠ بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٩٩هـ.

(١٢) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٨.

(١٣) محمد مختار: التوقيعات ص ٥٥٢.

(١٤) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٤٩.

٦٤ نصف فضة في عام ١١٠٩هـ^(١)، وورد على أثر ذلكم خط شريف حدد فيه سعر الريال الاسباني بخمسين نصف فضة لا غير^(٢)، ثم أشارت وثائق المحكمة إلى صرف الريال في عام ١١١١هـ مقابل ٦٠ نصف فضة^(٣)، وفي عام ١١١٢هـ وصل سعر صرف الريال المشط في وثائق المحكمة إلى ٦٦ نصف فضة^(٤) و٦٦٦ نصف فضة^(٥) وتبين سعره بعض الشيء في عام ١١١٣هـ فصرف بخمس وخمسين نصف فضة^(٦) وبست وستين نصف فضة^(٧).
أما في عام ١١١٤هـ فقد صرف الريال في ولها مقابل ٦٦ نصف فضة^(٨) وعند خروج المحمل في شوال كان قد وصل إلى ٧٠ نصف فضة^(٩) فنأدى عليه أغا مستحفظان بأن يصرف بخمسين نصف فضة^(١٠).

وفي عام ١١١٦هـ تناهى سعر صرف الريال الأسباني إلى ١٢٠ نصف فضة^(١١)، وتم تسعيره في عام ١١٢٣هـ بستين نصف فضة^(١٢)، وأعيد تأكيد نفس السعر في فرمان الثاني من محرم عام ١١٢٨هـ^(١٣)، وجاء في سجلات محكمة المتصورة في نفس العام أنه ورد بيورلدى شريف من الديوان العالي من حضرة الوزير عابدى باشا مضمونه المنيف أن الريال بستين نصف فضة من الفضة البيضاء^(١٤).

واختلف سعر الريال المشط في عام ١١٣٢هـ فصرف في أولها مقابل ٦٠ نصف فضة^(١٥) ثم مقابل ٦٢ نصف فضة^(١٦) ونأدى إلى ٧٥ نصف فضة^(١٧)، وهو ما حدث أيضاً في عام

(١) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(٢) على مبارك: الخطوط ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٣) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ١٨ حجة ٥٦ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١١١١هـ.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٢٨٣ حجة ٩٦٢ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١١١٢هـ.

(٥) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٢٩٠ حجة ٩٨٦ بتاريخ ١٢ جمادى الثانية عام ١١١٢هـ.

(٦) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٨١١ حجة ٥٥٨ بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١١٣هـ.

(٧) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٥٦٤ حجة ١٨٣٩ بتاريخ ١٠ رمضان عام ١١١٣هـ.

(٨) محكمة جامع الصالح سجل ٣٤١ ص ٧٢١ حجة ٢٣٠٠ بتاريخ ٩ جمادى الآخرة عام ١١١٤هـ.

(٩) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠٨ وإن ذكر أحمد كتحدا عزبان (الدرة المصانة ص ٦٤) أنه كان بمائة وعشرة نصف.

(١٠) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٣٦.

(١١) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٢٨٦.

(١٢) د. عراقي يوسف: المرجع السابق ص ٢٠٦.

(١٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٦.

(١٤) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة ص ٢٨١.

(١٥) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ١٨ حجة ٥٩ بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٣٢هـ.

(١٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٢٦ حجة ٧٩ بتاريخ ١٦ صفر عام ١١٣٢هـ.

(١٧) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٥٧ حجة ١٤٤ بتاريخ ١٤ غرة جمادى الأولى عام ١١٣٢هـ.

١١٣٣هـ فتعددت أسعار صرفه بين ٦٠ نصف فضة^(١)، و ٨٠ نصف فضة^(٢).
 وبينما صرف في عام ١١٣٤هـ مقابل ٦٠ نصف فضة^(٣) نجده يقفز بسرعة ليصل في عام
 ١١٣٥هـ إلى ١٠٠ نصف فضة^(٤) ثم إلى ١٠٦ نصف فضة في عام ١١٣٧هـ^(٥) وكان
 الريال من بين العملات التي وردت في لوحة التسعير المؤرخة في ١٨ جمادى الأولى عام
 ١١٣٩هـ وقد حدد صرفه بسعر ٦٢ نصف فضة^(٦).
 ومع ذلك فقد تم التعامل بالريال في العام التالي بأسعار صرف متعددة، فكان سعره
 حسبما جاء في وثائق المحكمة ٦٢ نصف فضة^(٧)، و ٦٥ نصف فضة^(٨)، و ٦٦ نصف
 فضة^(٩)، و ٨٠ نصف فضة^(١٠)، و ١٠٥ نصف فضة^(١١)، وفي عام ١١٤١هـ صرف الريال
 الحجر مقابل ٦٦ نصف فضة^(١٢) ويبدو أنه ارتفع إلى مستويات الأسعار التي كانت في عام
 ١١٤٠هـ خلال الأعوام التالية حتى اضطر الباشا أن يأمر أغا مستحفظان بأن يظهر النداء في
 البلد بأن الريال ستة وستين^(١٣) وكان ذلك في ١٦ جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ.
 ومنذ منتصف القرن (١٢هـ) بدأ يحدث خلط في إشارات الوثائق إلى الريال الأسباني
 بعد ما أخذ التالير النمساوي هو أيضاً تسمية الريال المشط، وقد راعينا هنا أن نعتبر الريال
 والريال المشط والريال الحجر وحدهم مسميات للريال الأسباني، بينما أن أى إشارة إلى
 الطاقة حتى ولو مع تسمية المشط تعد تعييناً للتالير النمساوي.
 وحسبما أشار إليه على باشا مبارك فإن سعر الريال المشط في دفاتر السادات طيلة
 السنوات من ١١٧٤هـ لى ١١٩٣هـ كان على الدوام ٨٥ نصف فضة وزادت قيمته بدءاً من

- (١) محكمة باب الشرعية سجل ٦٣٤ ص ١٨٧ حجة ٤٤١ بتاريخ ٨ رجب عام ١١٣٣هـ.
- (٢) محكمة باب الشرعية سجل ٦٣٤ ص ١٤٣ حجة ٣٣٢ بتاريخ غرة صفر عام ١١٣٣هـ.
- (٣) محكمة باب الشرعية سجل ٦٣٤ ص ٢٣٤ حجة ٥٥٨ بتاريخ ١٢ صفر عام ١١٣٤هـ.
- (٤) أحمد شليبي: أوضح الإشارات ص ٣٦٩.
- (٥) محكمة باب الشرعية سجل ٦٣٤ ص ٤٦٨ حجة ١١٨٤ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١١٣٧هـ.
- (٦) لوحة التسعير سطر ٣٧.
- (٧) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٥٤ حجة ١٠٤ بتاريخ ١٤ رجب عام ١١٤٠هـ.
- (٨) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ١٥ حجة ٣٨ بتاريخ ٢ محرم عام ١١٤٠هـ.
- (٩) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٦٠ حجة ١٥٧ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٤٠هـ.
- (١٠) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٣٢ حجة ٨٥ بتاريخ ١٢ ربيع الثاني عام ١١٤٠هـ.
- (١١) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٣٧ حجة ٩٤ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.
- (١٢) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٩٠ حجة ٢٣٩ بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١١٤١هـ.
- (١٣) أحمد شليبي: أوضح الإشارات ص ٥٧٦.

عام ١١٩٤هـ إلى ٩٠ نصف فضة، وظل متداولاً بهذا السعر حتى عام ١٢١٢هـ^(١).
وإن أشار الجبرتي في تاريخه لحوادث عام ١٢٠٣هـ إلى أن المغربي أبو مدفع (الريال
الأسباني) تمت المناذاة على صرفه في ١٠ شوال بخمسة وتسعين نصف بنقص خمسة أى أنه
كان متداولاً في ذلك الوقت بمئة نصف فضة حتى تم تسعيره بخمسة وتسعين^(٢).

تطور سعر صرف الغالير النمساوى:

ساد هذا التأثير التداول النقدي بمصر منذ منتصف القرن ١٨م، ١٢هـ وكان له أيضاً
موقعه المتميز بين النقود المستخدمة في تجارة الشرق ورغم أنه كان أقل قيمة من الناحية
الجمهرية من نظيره الأسباني إلا أنه كان أعلى سعراً بفضل وزنه الزائد بعض الشيء عن الريال
الأسباني^(٣).

وقد كانت المصادر التاريخية هي الأسبق في تأييد تداول هذا النقد بمصر، فقد ذكره
صاحب «الدرة المصانة في أخبار الكنانة» ضمن النقود التي قام بإعلان أسعارها على أغا
مستحفظان في شول من عام ١١١٤هـ وقد أورد له تسميتين أولاهما هي الريال أبو طاقة التي
عرف بها بعد ذلك والثانية هي ريال سبيلة ورغم أن التسمية الثانية قد أغفلت تماماً بعد هذا
التاريخ إلا أنها تؤكد على سبب تسمية التأثير بأبى طاقة، حيث إن جسد النسر المنقوش على
هذه الريالات مقسم من الوسط إلى مناطق تشبه شبايك الأسبيلة ذات القضبان أو المصبعات
الحديدية ولذا فقد عرف بالسبيلة نسبة للسبيل أو أبى طاقة بمعنى طاقة السبيل أو شباكه.
وكان السعر المعلن لأبى طاقة في هذه السنة هو ٥٥ نصف فضة^(٤).

وفي عام ١١٢٩هـ كان سعر صرف الريال (أبو طاقة) ٧٦ نصف فضة^(٥)، وانخفض في
عام ١١٣٢هـ إلى ٦٠ نصف فضة^(٦)، وحقق في عام ١١٣٩هـ قبيل المناذاة المسجلة في لوحة
التسعير قفزة هائلة إذ وصل إلى ١١٠ نصف فضة حسبما أشارت إلى ذلك إحدى حجج
المحكمة التي تحدثت عن سعر ريال بطاقة بحسب المعاملة القديمة قبل المناذاة الأخيرة^(٧)، وتم

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٩ - ١٥٥.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.

(٣) Raymond (A.) op. cit p.23.

(٤) أحمد كتنخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٦٦.

(٥) محكمة بولاق سجل ٦٣ ص ١٣٤ حجة ٤٠١ بتاريخ ١٥ محرم عام ١١٢٩هـ.

(٦) محكمة باب الشعرية سجل ٦٣٤ ص ٤٢ حجة ١١٢ بتاريخ ١٢ ربيع الأول عم ١١٣٢هـ.

(٧) محكمة بولاق سجل ٦٦ ص ٢٥ حجة ٦٧ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١١٤٠هـ.

تسميره في عام ١١٤٣ هـ بتسعين نصف فضة^(١).
ومنذ منتصف القرن ١٢ هـ (١٨ م) وحتى نهاية هذا القرن كان متوسط سعر صرف التالير يدور بين ٨٤ نصف و ٩٠ نصف فضة.
ففي عام ١١٥٧ هـ كان سعر صرفه ٨٥ ر ٥ نصف فضة^(٢) وفي عامي ١١٦٤ هـ^(٣) و ١١٦٥ هـ^(٤) كان يوازي ٨٥ نصف فضة، وانخفض هذا السعر قليلاً في عام ١١٦٧ هـ ليصرف مقابل ٨٣ ر ٤ نصف فضة^(٥)، ثم استعاد «أبو طاقة» سعره الذي بدأ به في منتصف القرن، فصرف مقابل ٨٥ نصف فضة في عام ١١٦٨ هـ^(٦)، ١١٧٢ هـ^(٧) بينما تراوح سعره في عام ١١٧٧ هـ بين ٨٠^(٨) و ٨٥ نصف فضة^(٩).
وكان سعر صرف البطاقة ٨٥ نصف فضة في الأعوام ١١٧٨ هـ^(١٠) و ١١٧٩ هـ^(١١) و ١١٨٥ هـ^(١٢) ثم أخذ في الارتفاع من عام ١١٩٢ هـ حين صرف بمائة نصف فضة^(١٣) إلى جانب تداوله بسعر ٨٥ نصف فضة^(١٤).
وخلال السنوات السبع الأخيرة من هذا القرن تارجح سعر صرف التالير بين ٨٥ و ٩٠ نصف فضة، ففي عام ١١٩٣ هـ كان سعر صرفه ٨٥ نصف فضة^(١٥) وفي عام ١١٩٥ هـ صرف مقابل ٨٥ نصف فضة^(١٦) ومقابل ٩٠ نصف فضة^(١٧) وتكرر نفس الأمر في عام

- (١) احمد كشيخدا عزبان: الدرة ص ١٩٤.
- (٢) الديوان العالي سجل ١ ص ٣٠٥ حجة ٦٥٦ بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٥٧ هـ.
- (٣) إسقاطات القرى سجل ٥ ص ٤٤ حجة ٩١ بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١١٦٤ هـ.
- (٤) إسقاطات القرى سجل ٦ ص ١٧٥ حجة ٣٥١ بتاريخ ١٩ شوال عام ١١٦٥ هـ.
- (٥) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص ٢٦ حجة ٥٦ بتاريخ غاية شعبان عام ١١٦٧ هـ.
- (٦) محكمة جامع الحاكم سجل ٥٧٥ ص ١٥٤ حجة ٣٣٩ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٦٨ هـ.
- (٧) إسقاطات القرى سجل ٨ ص ١٩٨ حجة ٤٨٦ بتاريخ غرة ذي الحجة عم ١١٧٢ هـ.
- (٨) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ١٦ حجة بتاريخ ٦ ذي الحجة عام ١١٧٧ هـ.
- (٩) مبيعات الباب العالي سجل ٢٦٣ ص ١٣ حجة ٢١ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١١٧٧ هـ.
- (١٠) إسقاطات القرى سجل ١٠ ص ٢٩ حجة بتاريخ غرة المحرم عام ١١٧٨ هـ.
- (١١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٢.
- (١٢) محكمة باب سعادة سجل ٤٣١ ص ٢٢١ حجة ٥١٧ بتاريخ ١١ رجب عام ١١٨٥ هـ.
- (١٣) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤.
- (١٤) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ١٢ حجة بتاريخ ١٠ ذي القعدة عام ١١٩٢ هـ.
- (١٥) إسقاطات القرى سجل ١٦ ص ١٩١ حجة بتاريخ ١٠ ربيع الثاني عام ١١٩٣ هـ.
- (١٦) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص ٧ حجة بتاريخ ١٩ ربيع الثاني عام ١١٩٥ هـ.
- (١٧) إسقاطات القرى سجل ١٧ ص ٣ حجة بتاريخ ١١ ربيع الثاني عام ١١٩٥ هـ.

١١٩٧ هـ حيث تم تداوله بسعر^(١)، ٨٥ نصف و ٩٠ نصف فضة^(٢).
أما في عام ١١٩٨ هـ فقد صرف الريال البطاقة بثلاثة أسعار، أدناها ٨٥ نصف فضة^(٣)،
وأوسطها ٨٧٥ نصف فضة^(٤)، وأقصاها ٩٠ نصف فضة^(٥)، في حين كان سعره في عام
١١٩٩ هـ يساوي ٨٥ نصف فضة^(٦)، وفي عام ١٢٠٠ هـ بين ٨٥ نصف فضة^(٧)، و ٩٠
نصف فضة^(٨).

ومع بداية القرن ١٣ هـ كانت بعض قطع التالير تعرف بالفرانسة (لعلها كانت من اصدار
متأخر...) وكانت دوماً أعلى سعراً من الريال الأبي طاقة، ففي عام ١٢٠١ هـ كانت متداولة
(أي ريالاً الفرانسة) بمائة وعشرة من الأنصاف حتى تم تسعيرها في ذى الحجة بمائة نصف
فضة^(٩).

وفي عام ١٢٠٤ هـ صرف الريال الحجر البطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة^(١٠) بينما كان سعر
الريال الحجر فرانسة أبي طاقة مائة نصف فضة^(١١)، وفي دفاتر السادات كان سعر الريال
البطاقة ١٠٠٥ نصف فضة^(١٢) وربما كان هو الآخر من نوع الفرانسة.
وبينما حافظاً بو طاقة على سعر ٩٠ نصف فضة في عام ١٢٠٥ هـ^(١٣) ارتفع سعر صرف
الفرانسة إلى ١٠٥ نصف فضة^(١٤) في هذا العام. وفي العام التالي كان سعر البطاقة ٩٠
نصف فضة^(١٥) وفي دفاتر السادات ١٠٦ نصف فضة^(١٦) وهو على الأرجح من الفرانسة.

- (١) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٤٢ حجة بتاريخ ٢٣ ذى القعدة عام ١١٩٧ هـ.
- (٢) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة عام ١١٩٧ هـ.
- (٣) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ٣٧٥ حجة بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة عام ١١٩٨ هـ.
- (٤) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ١١٩ حجة بتاريخ ٢٤ محرم عام ١١٩٨ هـ.
- (٥) إسقاطات القرى سجل ١٩ ص ١٩٥ حجة بتاريخ ٢٦ صفر عام ١١٩٨ هـ.
- (٦) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص ٢٣ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة عام ١١٩٩ هـ.
- (٧) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص ٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٢٠٠ هـ.
- (٨) إسقاطات القرى سجل ٢٢ ص ٣٢٩ حجة بتاريخ غرة ربيع الآخر عام ١٢٠٠ هـ.
- (٩) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢١٤.
- (١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٥٣ حجة ١٠١ بتاريخ ١٨ صفر عام ١٢٠٤ هـ.
- (١١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٧٠ حجة ١٤١ بتاريخ ٢ ربيع الأول عام ١٢٠٤ هـ.
- (١٢) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤.
- (١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٣٦٣ حجة ٧٣٧ بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١٢٠٥ هـ.
- (١٤) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٣٨٦ حجة ٧٧٩ بتاريخ ١٥ ذى الحجة عام ١٢٠٥ هـ.
- (١٥) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥٣٤ ص ٥٦٧ حجة ١٠٦٨ بتاريخ ٢٨ شوال عام ١٢٠٦ هـ.
- (١٦) علي مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٤.

وفي عامي ١٢٠٩ و ١٢١٠ هـ لاحظ على مبارك اختلافاً شديداً في قيمة الريال الأبي طاقة سواء في دفتر السادات أو في حجج الأوقاف، ففي دفاتر السادات كانت قيمته في عام ١٢٠٩ مساوية ١٥٥ نصف فضة وفي ١٢١٠ كان يصرف مقابل ٩٠ نصف فضة حسبما جاء في حجة وقف الحاج محمد مقدم البنائين وسعره في نفس العام بدفاتر السادات كان ١٣٢ نصف فضة.

وقد حاول على مبارك أن يفسر هذا التفاوت في أسعار الصرف بأن قيمة الريال الميرية هي ٩٠ نصف فضة ولذا عرف بالريال المعاملة وأن السعر الأعلى كان هو المتداول بالأسواق^(١). ولكن بناء على ما جاء في إحدى حجج المحكمة الشرعية في عام ١٢١٠ هـ والتي ذكر فيها أن سعر صرف الريال الحجر البطاقة كان في هذه السنة ٩٠ نصف فضة^(٢) وهو سعر التداول، يمكن أن نرجح أن الأسعار المرتفعة للأبي طاقة في دفتر السادات إنما تعني إصداراته من الفرنسة دون سواها.

ويؤيد ذلك الزعم ما جاء في وثائق المحكمة في عام ١٢١١ هـ بشأن صرف ريال حجر بطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة^(٣) وصرف ريال فرانسة بسعر ١٣٠ نصف فضة^(٤)، وما جاء بها في عام ١٢١٢ هـ من صرف الريال حجر بطاقة مقابل ٩٠ نصف فضة^(٥). وعلى ذلك فإن سعر الريال البطاقة الوارد في دفاتر السادات عام ١٢١٣ هـ والذي تراوح بين ١٥٠ و ١٥٥ نصف فضة^(٦) من المرجح أنه يخص ريالات فرانسة.

وقد اشار على مبارك إلى تداول نوعين من النقود الأوربية ربما كانا من الفضة وهي المسكوبي (الروسي) وكان سعره آنذاك ١٦٨ نصف فضة والفرنساوي وسعره ١٥٠ نصف فضة^(٧)، مع ملاحظة أن العملات الفرنسية اختفت نهائياً من التداول برغم ازدهار العلاقات التجارية بين مصر ومارسليا في القرن ١٨ م^(٨).

(١) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية سجل ٢٢٥ ص ٩ حجة ١٢ بتاريخ ٨ ذي الحجة عام ١٢١٠ هـ.

(٣) محكمة جامع الزاهد سجل ٧٠١ ص ٣ حجة ٦ بتاريخ ٨ ربيع الآخر عام ١٢١١ هـ.

(٤) محكمة القسمة العسكرية سجل ٢٢٥ ص ٣١١ حجة ٤٢٤ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢١١ هـ.

(٥) محكمة جامع الزاهد سجل ٧٠١ مكرر ص ٥٨ حجة ١١٧ بتاريخ ٨ ربيع لأول عام ١٢١٢ هـ.

(٦) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥.

(٧) على مبارك: الخطط ج ٢٠ ص ١٥٥.

(٨) Raymond (A.): op. cit p. 24.

ثانياً: القيم الشرائية للنقود

إن البحث عن القيم الاسمية للنقود المتداولة وأسعار مبادلاتها بعضها ببعض، لا يعطى أى مغزى لقيمة هذه النقود فى الأسواق، إذ إن النقود بوصفها معياراً لتبادل السلع أو شرائها تتحدد قيمتها أو قوتها الشرائية بكمية السلع والخدمات التى تستطيع شراؤها فى وقت معين، فإذا ارتفعت أسعار السلع فى السوق نتيجة لزيادة الطلب عليها وقصور المعروض منها ضعفت قوتها الشرائية^(١).

وهكذا فإن القيم النقدية للنقود المتداولة كانت عرضة للتغير، أولاً فى علاقتها ببعضها البعض (أسعار الإبدال) وثانياً فى مقدار ما تستطيع شراءه من سلع بالأسواق (القيم الشرائية) وإذا كان تغير أسعار الإبدال يتوقف إلى حد بعيد على القيمة الجوهرية للنقود موضوع المبادلة فضلاً عن بعض عوامل ثانوية أخرى كالشكل أو الوزن، فإن القيم الشرائية للنقود كانت أكثر التصاقاً فى منحنى تطورها بالأحوال الاقتصادية السائدة.

فعند حدوث ضائقة اقتصادية أو مجاعة كانت أسعار السلع الغذائية تتجه نحو الارتفاع الجامح، وهو ما يعنى فى المقابل أن النقود التى تعد أداة لاختزان القيم أو مخزناً للقيمة أى أداة لاختزان القوة الشرائية^(٢) فقد فقدت جزءاً من قيمتها وتعرضت قوتها الشرائية للانحيار.

ولما كان ارتفاع الأسعار يؤدى بالضرورة إلى الاضرار بحائزى النقود فإن الدولة كانت تتدخل فى بعض الأحيان بالتسعير الجبرى للسلع حماية للمضطرب وذلك بسبب سريان القوانين الطبيعية وهى قوانين العرض والطلب ونحوها^(٣).

نخلص من ذلك إلى أن الدولة كانت تتدخل فى تحديد قيم الإبدال فيما بين النقود وأيضاً فى تحديد قوتها الشرائية، لاسيما أثناء الأزمات الاقتصادية.

ويعد القمح، وإلى حد ما مشتقاته من الدقيق والخبز، من أفضل المعايير السلعية التى يمكن استخدام منحنى أسعارها لتتبع تطور القوى الشرائية للنقود، وذلك لطبيعة الطلب عليه والذى يتميز بعدم المرونة إذ يندر أن يستغنى إنسان عن تناوله كغذاء.

(١) د. فؤاد هاشم: اقتصاديات النقود - ص ٥١.

(٢) د. محمد زكى شافعى: مقدمة فى النقود والبنوك - ص ١٥.

(٣) د. مصطفى كمال: المرجع السابق ص ٥٩٢.

ويظهر منحنى تطور سعر القمح (شكل ١٣) مدى تدهور القوة الشرائية للأنصاف (الوحدة الأدنى للنقد) في مقابل إردب القمح، ورغم بعض الانخفاضات التي تتسم بها فترات الرخاء فإن المؤشرات الثلاث (سعار التداول واسعار الأزمات الاقتصادية ومستوى التسعير) تبين بجلاء ما أصاب القوة الشرائية للعملاء المتدولة من تدهور وتدنى وخاصة في القرنين ١١، ١٢ وهو انخفاض عائد ولاشك إلى تدهور عيار الأنصاف وقلة ما بها من الفضة الخالصة.

ولتحقيق أقصى فائدة، فقد حولنا كافة الأوزان الواردة في المصادر والمراجع التاريخية والوثائق إلى وحدة الإردب، مثلما صرفنا أنواع النقد المختلفة بأنصاف استرشاداً بدراسة قيم الإبدال.

وفي ذلك ما يساعد على ترسم منحنى القوى الشرائية لأنواع النقد المختلفة التي بينا سابقاً أسعار صرفها.

ويعكس منحنى القمح أيضاً حالة التضخم الزاحف Greeping Inflation^(١) التي أدت إلى تخفيض مستوى المعيشة لأفراد الشعب المصرى والتي زادت سوءاً بفضل الضرائب المتنوعة والمتزايدة خلال القرن ١٢هـ «١٨م»^(٢).

بل إن منحنى آخر هو منحنى سعر الأرز (النصف / الإردب) يبين مدى سرعة هذا التضخم منذ منتصف القرن ١١هـ وتسارع خطاه في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة (شكل ١٤) ولاشك أن هذا المنحنى أكثر تعبيراً عن منحنى القمح لا لشيء سوى لبساطته وعدم تعقده وقلة محولات التسعير من قبل الدولة فضلاً عن محدودية إنتاجه وتركزه في مناطق الدلتا الشمالية، وهي جميعها عوامل تجعله (أى الأرز) أكثر عرضة لعوامل العرض والطلب.

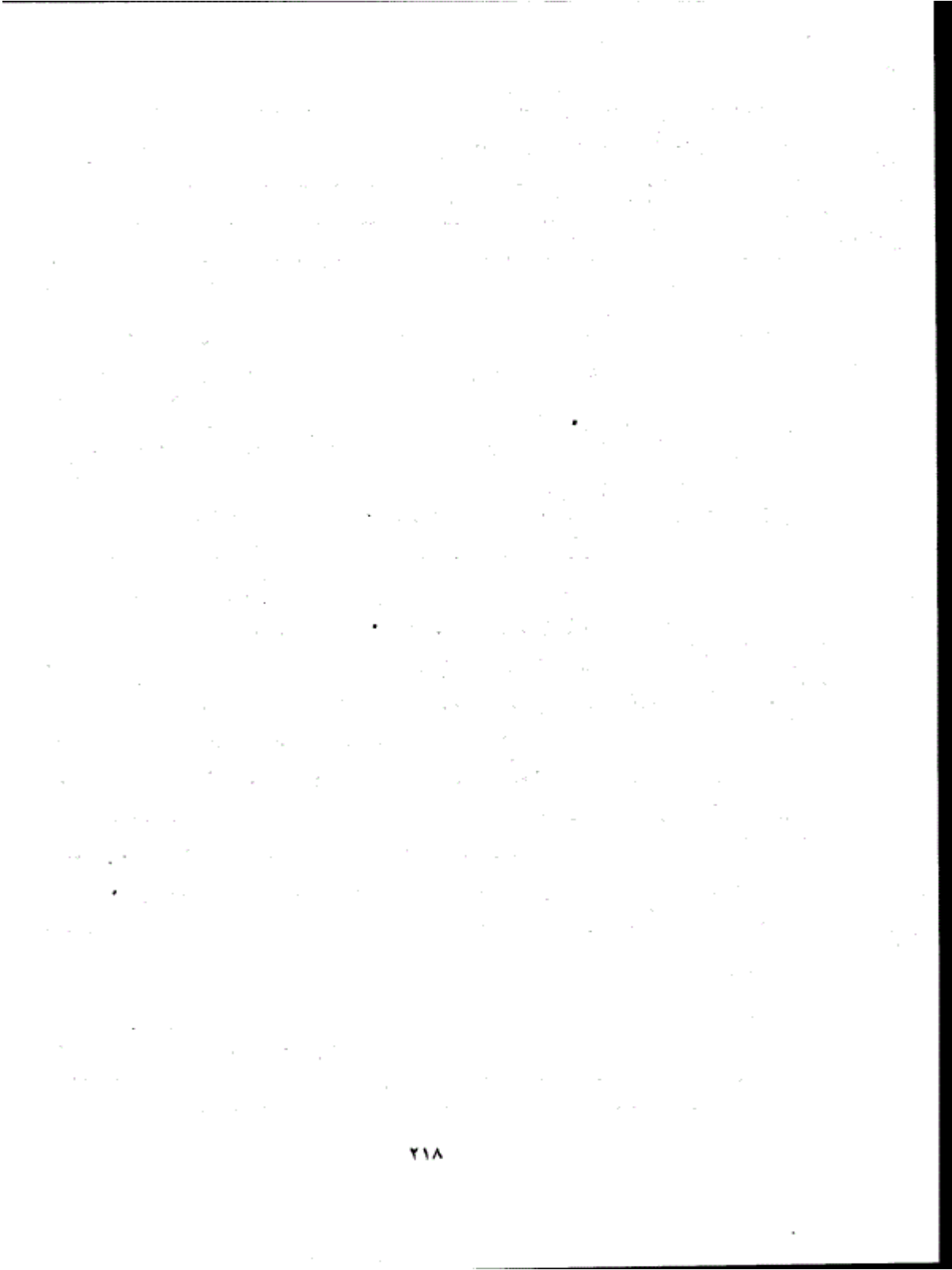
إن هذا المنحنى يظهر بجلاء تطور التضخم في صورته العامة دون الدخول في تفصيلات دقيقة، وإنه بحق الأكثر تعبيراً عن انهيار القوة الشرائية للنقود.

وفيما يلي جداول بأسعار أهم السلع المتداولة في السوق من خلال ما توفر منها في الوثائق والمصادر التاريخية والمراجع.

◆◆◆◆◆

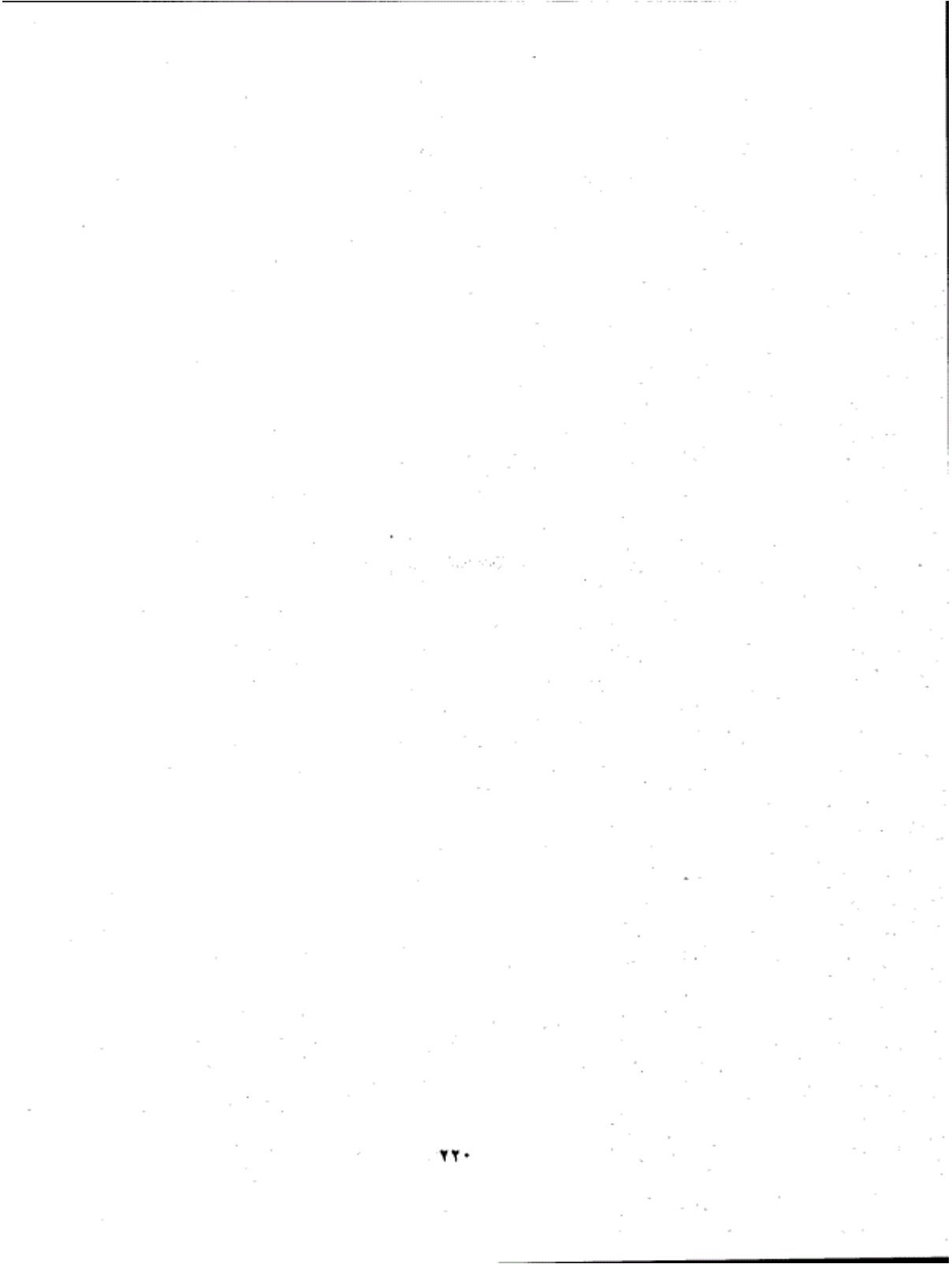
(١) د. رمزي زكي: مشكلة التضخم ص ٢٣.

(٢) عن هذه الضرائب وزياداتها غير المبيرة راجع الدراسة التي عدها ستيف عالم الحملة الفرنسية عن الحالة المالية في مصر - وصف ج ٥ وأيضاً د. عبدالرحيم عبدالرحمن: الريف المصرى في القرن الثامن عشر.



الفصل الرابع

دار ضرب مصر



تعددت دور الضرب التي سكّت بها عملات الدولة العثمانية بصورة كبيرة منذ عهد سليم الأول وسليمان القانوني، ففي عهديهما ظهرت دور ضرب العملة في كردستان وسوريا ومصر والحجاز وقفقاسيا وأذربيجان والعراق واليمن وطرابلس الغرب وتونس^(١).

ودراسة دور الضرب الواردة على نقود العثمانيين تحتاج إلى أكثر من عمل علمي متخصص نظراً لتراكمها بين قارات ثلاثة هي آسيا وأوروبا وأفريقيا أو بالأحرى في العالم القديم كله، ويكفي للدلالة على ما نذهب إليه أن نشير بإيجاز إلى بعض دور الضرب التي أخرجت العملات العثمانية للتداول، خارج نطاق مصر، فنذكر منها: آمد ايدين - أدرنة - أرز روم (أرض الروم) - أسكوب - اسلامبول - أماسيه - أياثلوق (أيا سلق - أيا صلق) - بتليز (بتليس - بدليس) - برسه (بروسة - برصه - بروسا) - بغداد - بلت - بلغراد - تبريز - تونس - جزاير (جزاير غرب) - حلب - حلة - حيزان - دمشق - طرابلس (طرابلس غرب) - قرطوه - كاشغر - ماردين - وان^(٢).

ولعله من المفيد في إطار هذا البحث أن نخصص دراسة مستقلة لدار ضرب مصر باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في التداول النقدي بالإطار الجغرافي لهذه الدراسة. ويسعدنا في ذلك، تلك الوفرة النسبية للمعلومات التاريخية والوثائقية التي تتحدث عن أنشطة وموظفي دار ضرب مصر في العصر العثماني لاسيما إذ ما قورنت هذه المعلومات بالنزول اليسير الذي وصلنا عن الفترات السابقة.

موقع دار الضرب:

كانت دار ضرب النقود منذ بداية الفتح الإسلامي لمصر أكثر المؤسسات الحكومية ارتباطاً بأى حراك جغرافي لمركز الحكم، فعندما أسس عمرو بن العاص مدينة الفسطاط، واتخذها عاصمة لولاية مصر عوضاً عن مدينة الإسكندرية ظهرت دار لضرب النقود بجوار جامع عمرو بن العاص^(٣)، مثلها في ذلك مثل دار الإمارة المتصقة بالجامع. وبعد تأسيس الفاطميين للقاهرة لم تنتقل دار الضرب إليها من الفسطاط، لأنها كانت

(١) قانون نامة مصر - ص ١٧ من مقدمة الحق هلمش (١)

(٢) Ziya (Ahmed) Catalogue of Islamic Coins. constantinople. 1910 - pp.164-169.

(٣) وقد أدخلت بعض أروقة دار ضرب مصر بالفسطاط في بناء جامع عمرو عام ٣٥٧هـ - المقرئ، الخطوط ج ٢ ص ٢٥٠.

تعد بمثابة مدينة ملكية خاصة بالخليفة وحواشيه إلى جوار العاصمة القديمة (الفسطاط)^(١)، بيد أن تداعيات الشدة المستنصرية في أواسط القرن ٥ هـ (١١ م) وقد فرضت تحويل الحصن الملكي إلى عاصمة مفتوحة يسكن بها أفراد الشعب^(٢)، أدت فيما بين عامي ٥١٥ هـ و ٥١٩ هـ إلى إنشاء دار ضرب القاهرة بالقشاشين^(٣)، (أمام البيمارستان المنصوري فيما بعد) وهي المنطقة المعروفة في العصر المملوكي بالخراطين.

وكم بقيت دار ضرب مصر بالفسطاط محتفظة بدورها في بداية العصر الفاطمي، حافظت دار ضرب القاهرة على وجوده خلال العصر الأيوبي حتى فرض مركز الحكم بالقلعة نفوذه الأسر على المدينة الفاطمية، فانتقلت دار الضرب إلى القلعة. وخلال عصر المماليك الجراكسة وحتى مقدم العثمانيين كانت دار ضرب القاهرة تقع داخل الحوش السلطاني بقلعة صلاح الدين^(٤) وهو الحوش الذي بدئ في العمل به أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون في عام ٧٣٨ هـ^(٥).

ونظراً لاتخاذ العثمانيين من قلعة الجبل مقراً لحكامهم وفرق الجند من الحامية العثمانية، فقد حافظت دار الضرب على مكانها بالقلعة، وإلى أبعد من ذلك ذهبت دار الضرب في تعبيرها عن انحيازها الجغرافي الدائم لمركز الحكم، فأصبحت تحت سيطرة طائفة المستحفظان أقوى الفرق العسكرية في أوئل العصر العثماني^(٦).

ويرجع دخول دار الضرب تحت نفوذ الإنكشارية من المستحفظان إلى عام ٩٣٠ هـ (١٥٢٤ م) عندما حضر إبراهيم باشا الوزير لاجماد ثورة أحمد باشا الخائن، فأنشأ للإنكشارية ثكنات في فناء القلعة والحوش السلطاني ليسكنوا فيها وكانت عبارة عن قلعتين مزودتين بالمدافع التي تمكنهم من التحكم في القاهرة^(٧).

(١) د. عبد الرحمن زكي: القاهرة ص ١١.

(٢) أحمد الصاوي: مجاعات مصر الفاطمية ص ١٢٩.

(٣) محمد أبو الفرج العشي: مصر القاهرة على النقود العربية الإسلامية (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) - القاهرة ١٩٧١ ص ١١.

(٤) رافت النبراوي: مسكوكات المماليك الجراكسة في مصر - ص ٨.

(٥) المقرئزي: الخطط ج ٢ ص ٢٢٩.

(٦) طائفة مستحفظان فرقة إنكشارية من المشاة أتت إلى مصر واقامت في القلعة وعرفت بطائفة السلطان وعهد إليها بمهمة الشرطة وحفظ القلعة ومن هنا جاءت قوتها في القاهرة وإضافة إلى سيطرتها على دار ضرب النقود فقد سيطر أفرادها على الالتزامات الأكثر ربحاً في البلاد. انظر: د. أحمد فؤاد متولي: قانون نامة مصر - ص ١٨ (هامش ١).

(٧) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ١٨٢.

وظلت دار الضرب في باب الإنكشارية إلى عام ١١٢١هـ (١٧٠٩م) حتى ثار نزاع بين فرقة مستحفظان وبقيّة فرق البلّكات الست الأخرى وعلى رأسها طائفة العزب (عزبان).^(١) وتعود جذور هذا النزاع إلى عام ١١٠٦هـ (١٦٩٤م) عندما أدى مقتل كجك محمد إلى انفلات أسعار القمح وإعادة ما كان أبطله من المظالم والحمايات التي كان الإنكشارية يستفيدون منها.^(٢) فأوغر ذلك صدور باقي فرق العسكر، وأجمعوا أمرهم في الحزم من عام ١١٢١هـ (١٧٠٩م) على مطالبة الباشا بنقل دار الضرب إلى السراية وإخراج من له وظيفة في دار الضرب من العسكريين. وعللوا طلبهم هذا بأن ذهب دار لضرب منخفض العيار «وفضتها نحاس وهذا كله سببه أن الينجشيرية يأمرّون القائمين على الدار بشغل الذهب الخارج والفضة الزيوف» ويستولون على الفارق لصالحهم.^(٣)

وطالبت الأوجاقات الست^(٤) أيضاً بإبطال الحمايات التي يفرضها أوجق مستحفظان على الحرفيين والتجار، وكان رد الإنكشارية هو المطالبة بإبطال مظالم السبئية^(٥)، (الفرسان) في الأقاليم مع رفضهم لنقل دار الضرب لما في ذلك من مساس بكرامتهم.^(٦)

ولما رأى إنكشارية المستحفظان إصرار بقية الفرق على نقل دار الضرب من بابهم إلى الديوان وافقوا على ذلك بشرط أن يكتب الجميع حجة بأن ذلك لم يكن خيانة صدرت منهم ولا تخوفاً عليها، فامتنع خصومهم واتفقوا على كتابة عرض^(٧) هم ونقيب الأشراف ومشايخ السجاجيد^(٨) ليرسل إلى الباب العالي وبالطبع فقد رفض الإنكشارية

(١) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني المملوكي في مصر - ص ١٠٣.

(٢) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة ص ١٩٣.

(٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٢٢.

(٤) مفرداها أوجاق وهي كلمة تركية بضم الهمزة ضمة مبسوطة مفخمة ومعناها الأول في التركيبة الموقد والمدخنة وهي هنا بمعنى فرق الجند العثمانية وكان عددها في مصر بعد عودة السلطان سليم أربعة أوجاقات ثم زادها سليمان القانوني عام ١٥٢٤م وجاقين فصارت ستة أوجاقات ثم صارت سنة ١٥٥٤م سبعة أوجاقات، انظر: د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٤ - ١٩٥.

(٥) السبائية هم أوجاق الفرسان ويعمل في خدمة حكام الأقاليم عن دورهم في الحياة السياسية خلال الحكم العثماني انظر: د. عراقي يوسف عراقي: المرجع السابق ص ٨٨ وكان هؤلاء الفرسان في الأصل من فرسان الباب العالي - د. عبد المنعم الرائد (ود. أحمد الحنة): الغزو العثماني ص ٣٨.

(٦) د. عراقي يوسف: الوجود العثماني - ص ١٠٣.

(٧) العرض أو العريضة في المصطلح العثماني كتاب رسمي موجز يحرر ويقدم من المنصب الأقل إلى المنصب الأعلى. مجأتى أقطاش وعصمت بينارق: الأرشيف العثماني - ص ٤٧٦.

(٨) مشايخ السجاجيد هم شيوخ الطرق الصوفية وكان عددهم عند مقدم الحملة الفرنسية أربعة هم الشيخ البكري وجده أبو بكر الصديق والشيخ السادات وجده الإمام علي والشيخ العناني وجده عمر ابن الخطاب والشيخ الخضيرى وجده الزبير بن العوام وكان لهم دور بارز في الحياة السياسية خلال هذا العصر - انظر: د. توفيق الطويل: التصوف في مصر - ص ١٠٣.

التوقيع على العرض^(١).

وبالفعل كتب العرض وعين من كل بلد واحد إضافة إلى اغا^(٢) من طرف الباشا سافروا به في ٢٦ محرم سنة ١١٢١ هـ، ومن جانبهم فقد اجتمع الانكشارية في بابهم وكتبوا عرضاً من أنفسهم لأرباب العقد والحل من الانكشارية بالقسطنطينية وسافر به شخصان منهم بعد العرض الأول بيومين^(٣).

وكان مضمون عرض البللكات الست أن الإنكشارية يحمون تجار البن والخضار والفاكهة والخيزر ورغم مغالاتهم في أثمان السلع، «وان دار الضرب داخل بابهم يضربون عيار السكة على مرادهم»^(٤).

وجاء الرد سريعاً من الأستانة ففي ١٩ ربيع الآخر ورد أمير آخور^(٥)، صغير من الديار الرومية وقرأ مرسوماً بنقل دار الضرب من قلعة الينكجيرية إلى حوش الديوان^(٦)، ويذكر المؤرخ أحمد شليمان هذا الأغا جاء إلى مصر في ٢٩ من ربيع الآخر ومعه^(٧) أمر شريف آخر بالإضافة إلى الأول ويقضى بإزالة المظالم والحمايات^(٨)، ولم يكتف الأمر الشريف بنقل دار

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٨ - ٤٩. وقد وقع على العرض العلماء ونقيب الأشراف والشيخ أبو

الزواهب البكري وسيدى عبدالحق السادات - أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٢٢.

(٢) الأغا كان يطلق كلقب عام على شيوخ الأكراد وكبارهم كما يستدل على ذلك من نقودهم - د. حسن

الباشا: الألقاب ص ١١٨ وهي تطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة - د. أحمد السعيد

سليمان: المرجع السابق ص ١٧.

(٣) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٢٢.

(٤) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٧٨.

(٥) اسم وظيفة وهو مركب من لفظ «أمير» العربية ولفظ «آخور» الفارسية ومعناها المعلق وكان هذا الاسم

يطلق على القائم على أمر الدواب في الاصطلاحات السلطانية في الدول التركية وكان هناك أمير آخور

كبير وهو رأس أمير آخورية السلطان - لمزيد من المعلومات انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية -

ج ١ ص ١٧٤ - ١٨٣.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥٠. وحوش الديوان هو المكان الذي يقع الآن أمام جامع محمد علي

وجامع الناصر محمد بن قلاوون - د. عبد الرحمن زكي: قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار -

القاهرة ١٩٧١ - ص ٣٩.

(٧) الأمر الشريف أو الأمر العالي هو الأمر أو الفرمان أو الإرادة التي تصدر من السلطان العثماني. نجاتي

أقطاش (وعصمت بينارقي) - المرجع السابق ص ٤٦٥.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٢٤ والمظالم ضرائب غير رسمية كان يفرضها رجال الأوجاقيات

على سكان الريف المصري وكان مقدارها يفوق في بعض الأحيان الضرائب الرسمية المفروضة على

الأرض انظر: د. عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري ص ٥ - ١٣٦، أما الحمايات فهي إتاوات جائزة

كانت تتقاضاها الوجاقيات من التجار والصناع نظير إسباغ حمايتهم على أهل الطوائف والحرف -

د. أحمد السعيد سليمان: تاصيل ما ورد في الجبرتي - ص ٧٩.

لضرب إلى حوش الديوان بل أرسل صحة المندوبين السبعة الذى ذهبوا بالعرض أميناً جديداً لدار الضرب وسكة زان وكاتباً.^(١)

وقد تم بناء دار الضرب الجديدة فى منتصف جمادى الثانية من عام ١١٢١هـ وضربت بها السكة، ويذكر الجبرتي أنها شيدت مكان معمل البارود الذى نقل إلى محل بجواره^(٢)، بينما جاء فى الدرة المصانة أن دار الضرب بنيت مكان مدق البارود الذى نقل أمامها وإن الذى أكمل بناء الدار هو مسلم إبراهيم باشا^(٣) الذى جاء ليتسلم مقاليد الحكم من حسن باشا السلحدار المعزول للوالى الجديد إبراهيم باشا القبطان الذى ولى مصر من ١٩ ذى القعدة سنة ١١٢١هـ إلى ١٥ رجب سنة ١١٢٢هـ.^(٤)

وقد بقيت دار الضرب فى مكانها الجديد حتى مقدم الحملة الفرنسية، ويذكر جومار أنها تقع فى الركن الشرقى من حوش الباشا وهى من أكثر مباني القلعة بساطة وهى فى ذلك تشبه بساطة عملية سك النقود نفسها.^(٥)

وما زالت دار الضرب قائمة إلى الآن بهذا المكان وتحمل رقم ٦٠٦ فى سجل الآثار الإسلامية وهى تقع فى شمال شرقى ديوان الكتخدا (قاعة العدل) وشرقى جنوبى جامع محمد على، وقد جددته محمد على عام ١٨١٢م وأثبت هذا التجديد فى لوح رخامى على بابة الوسيط. ودار الضرب بناء مستطيل له فناء مكشوف أحدقت به حجرات متجاورت يعلوه قباب مبنية بالطوب فتحت بأعلاها مناوور ويتوسط الفناء غرفة بيضاوية الشكل مقامة بالحجر^(٦). ومهما يكن من أمر فإن خروج دار الضرب من باب مستحفظان إلى حوش الديوان لم يحل

(١) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٧٩ وعن أمين دار نظره فى موضعه من هذا الفصل.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥٠.

(٣) أحمد كتخدا عزبان: الدرة المصانة ص ٧٩.

(٤) لم تذكر المصادر التاريخية اسم الرجل الذى جاء ليتسلم حكم مصر لإبراهيم باشا وإن أشارت إلى أن إبراهيم باشا القيودان عندما خافت زوجة حسن باشا على زوجها من النزاع بين طوائف العسكر فأوحت إلى الصدر الأعظم بعزله وإرسال باشا آخر لحكم مصر فكان لها ما أرادت وقد ولى حسن باشا السلحدار ولاية مصر مرتين الأولى من عام ١٠٩٩هـ إلى عام ١١٠٠هـ والأخيرة من ٢٥ شعبان عام ١١١٩هـ إلى ٩ رمضان ١١٢١هـ - أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢١٤ و ٢٢٦.

(٥) جومار: وصف مدينة القاهرة ص ٢٤٠.

(٦) د. عبدالرحمن زكى: قلعة صلاح الدين ص ٩٨ وقد شيدت قاعة كتخدا فى عهد محمد على ليجلس بها وكيل الوالى (كتخدا) فى مكان الحوش المملوكى - المرجع السابق ص ٦٢ أما الحوش المملوكى فقد بدأ تشييده فى عهد الناصر محمد بن قلاوون عام ٣٧٨هـ وكانت مساحته أربعة فدادين - المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٢٢٩.

دون سيطرة جهة جديدة على دار الضرب، وهى الباشا، وربما تم ذلك فور الانتهاء من بنائها بجوار قصر الولى (السراية) أو على الأقل فى تاريخ سابق على عام ١١٩٤هـ (١٧٨٠م)، إذ يستشف مما ذكره الجبرتى عن واقعة عزل الأمراء للباشا فى الثالث من رجب من هذا العام أن دار الضرب كانت تحت سيطرته حتى أنه عندما استجاب لقرار عزله، ونزل إلى مصر القديمة استلم الأمراء دار الضرب منه قبل مغادرته للقلعة^(١)

وقد أتاحت سيطرة الباشا على دار الضرب مورداً مالياً هاماً للوالى العثمانى، الذى كان يوسعه أيضاً أن يمنح من يشاء مرتباً من دار الضرب كما قام بذلك محمد باشا عزت الذى منح مرتضى الحسينى الزبيدى مرتباً جزيلاً بالضربخانه قدره ١٥٠ نصف فضة يومياً فى سنة ١١٩١هـ (١٧٧٧م)^(٢)، كما أنعم الباشا محمد عزت فى شهر ربيع الأول عام ١٢٠٩هـ (١٧٩٤م) وهو متوجه لتقلد الصدارة (الوزارة) باستانبول على أحد مودعيه بالاسكندرية^(٣) بفرمان مرتب على الضربخانه باسم حريمه ألف نصف فضة فى كل يوم^(٤). وظلت دار الضرب تابعة للباشا حتى مجيء الحملة الفرنسية، وقد علل حسين أفندى الروزنامجى فى إجاباته على أسئلة علماء الحملة حول سبب تبعية الضربخانه للباشا بأن «سبب ذلك تغلب المملوك (الماليك) على الباشوات وعدم دفعهم العوائد التى عليهم وعدم دفع الحلوان^(٥) على حقيقته فقل مدخولهم (أى الباشوات وصاروا محتاجين إلى إعانتهم

(١) الجبرتى: عجائب الآثار ج ٢ ص ٨٣.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٩٤ ومرتضى الزبيدى هو أحد الفقهاء المحدثين واشتهر أيضاً كلغوى ونحوى وقد ولد فى زبيد باليمن عام ١١٤٥هـ وتوفى عام ١٢٠٥هـ وترجم له الجبرتى، انظر: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٨٨-٣١٢ وكان محمد باشا عزت الكبير قد تولى باشاوية مصر فى عام ١١٩٠هـ بعد وفاة محمد بك أبى الذهب وظل فى منصبه حتى عزل فى ٣ ذى القعدة عام ١١٩٢هـ - الجبرتى - المصدر السابق ج ٢ ص ٣٢٠.

(٣) الفرمان هو الأمر الرسمى الذى يصدر عن السلطان فى موضوع يعينه ويضم أحكاماً يلزم اتباعها، انظر: نجاشى أقطاش (وعصمت بنىارق): المرجع السابق ص ٤٧٧ والفرمان هنا بمعنى الأمر الواجب التنفيذ وربما استخدمه الجبرتى للإشارة إلى مصطلح بيورلدى الذى يشار به عادة لأوامر الوزراء والولاية كما أشرنا سابقاً.

(٤) المصدر السابق: ج ٢ ص ٣٨٨.

(٥) الحلوان ضريبة كان يدفعها ملتزم الأراضي الزراعية للباشا عند انتقال الالتزام اليه وكانت تصل إلى ما لا يزيد عن قيمة ثلاث سنوات من الضرائب التى يحصلها الملتزم نفسه من الفلاحين والمعروفة بالفائض انظر: آن ريفيلين (هيلين) المرجع السابق ص ٤٢ وقد اختلفت قيمة الحلوان تبعاً لجودة الأرض وخصوبتها ومدى ارتفاعها بمياه النيل - د. عراقى يوسف، الوجود العثمانى - ص ٢٨٧.

على مصروفهم، فهذا هو السبب لعطية دار الضرب لهم»^(١).
والواقع أن الباشا لم ينفرد وحده بحق إعطاء رواتب من الضربخانة مباشرة، إذ كان للمصدر الأعظم في استانبول هذا الحق أيضاً، وبمقتضاه منح محمد باشا الراغب الذي كان والياً على مصر وتولى الصدارة بدار السلطنة للشيخ أبي الحسن بن عمر القلعي بن علي المغربي المالكي، وكان له علاقة حسنة به أيام ولايته لمصر جامكية بالضربخانة بمصر عند زيارته له بإسلامبول، فرجع الشيخ المغربي وتولى مشيخة رواق المغاربة^(٢).
ومن الذين تقاضوا رواتب من الضربخانة مصطفى بن صادق أفندي اللازجي الحنفي وكان راتبه في كل يوم مائة وخمسين نصفاً^(٣)، والشيخ الأمير من مشايخ الأزهر الذي أنعمت عليه الدولة في صفر سنة ١٢٠٦هـ بمرتب بالضربخانة قدره قرش واحد في كل يوم^(٤).

نظام دار الضرب :

كانت دار ضرب مصر في خلال العصر العثماني، خاضعة، من الناحية القانونية والشكلية على الأقل، لما يرسل إليها من توجيهات من الآستانة بشأن سك النقود بأنواعها سواء فيما يتصل بشكلها (الطراز) أو وزنها أو عيارها.
وقد جرت العادة عند تولي سلطان جديد للحكم أن يرسل خط شريف بالسكة والخطبة والشك أي إعلان السرور بإطلاق الصواريخ في القلعة باسم السلطان الجديد^(٥).
وكان حرص العثمانيين شديداً على توحيد طراز سك العملات الذهبية في أنحاء السلطنة العثمانية ولذا فقد كان الخط الشريف يرد عادة مصحوباً بالسكة أي القوالب التي ستضرب على غرار الدينانير. وأول ذكر جاء لقوالب السك هذه والمعروفة باسم «السكة» يعود إلى عام ١١٠٩هـ (١٦٩٧م) عندما وردت في شهر صفر «سكة دينار عليها طرة»^(٦) فجمع الباشا الصناجق والاغوات بالديوان وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة الجديدة وأمره أن يطبع

(١) شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق - ص ٥٠ وكان حسين أفندي قد ذكر عوايد الضربخانة ضمن إيرادات الباشا التي كانت تشمل عوائد على البهار والبن وعلى الأمراء والصناجق وقت توليتهم - انظر ص ١١.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٧٢ ويفهم مما أورده الجبرتي في ترجمة المذكور «ت عام ١٢٠٧هـ»، أنه كان يتقاضى هذا الراتب في تاريخ سابق على عام ١٢٠٤هـ - انظر ترجمة مصطفى بن صادق - ج ٢ ص ٣٧١-٣٧٢.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٢٣٦.

(٥) د. ليلى عبد اللطيف: الإدارة ص ١٤١.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٠.

بها^(١) وحلت هذه السكة المسماة بالذهب الطرلى محل سكة ذهب الأشرفى^(٢). وفي عام ١١١٥هـ (١٧٠٣م) وردت سكة السلطان أحمد الثالث صجه أغا من الآستانة فأخذ الباشا السكة القديمة (سكة أبو طرة) ووضعها فى كيس السكك القديمة وختم عليه وسلمه ليد خازن دار الديوان وأعطى أمين دار الضرب الأذن بسك النقود وفق القالب الجديد^(٣). وفي شعبان من سنة ١١٢٨هـ (١٧١٦م) حضر من الديار الرومية محمد أفندى رئيس الكتاب وبيده خطوط يتضمن أحدها سكة جديدة للذهب والفضة فى جهتها طرة صغيرة والثانية اسم السلطان وضرب فى مصر^(٤). وفى جمادى الأولى سنة ١١٣٧هـ (١٧٢٤م) أتى خط شريف بسكة ذهب فندقلى ونصف فندقلى فنادى الباشا المعلم داود وأخذ منه سكة الجنزلى ووضعها فى كيس السكك بموجب فرمان إلى خازن دار حط فيه سكة الجنزلى وختم عليه وشالوه فى الخزنة مكانه وأعطى السكة الجديدة للمعلم داود^(٥).

وعند تولية السلطان محمود الأول (١١٤٣ - ١١٦٨هـ) أتى قاجى^(٦) باشا بالسكة والزينة والاختبة باسم السلطان محمود وعيظ عبدالله باشا على أمين دار الضرب فنادى وأخذ منه سكة الفندقلى (القديمة) وأعطاه زر محبوب^(٧)، (سكة جديدة) ورغم ذلك فإن سكة الفندقلى ظلت تضرب بعد هذا التاريخ مما اضطر السلطان إلى أن يرسل قاجى باشا مجدداً فى عام ١١٤٧هـ (١٧٣٤م) ومعه أمر بإبطال سكة الذهب الفندقلى^(٨).

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩ وقد أشرنا سابقا الى معنى كلمة أغا والمعنى بالاغوات هنا قواد الفرق العسكرية العثمانية (الأوجاقات) أما الصناجق منهم قواد العسكر الذين حصلوا على رتبة البكوية. د. عرافى يوسف: المرجع السابق ص ٩٠.

(٢) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٠١، وكان ذلك فى عهد مصطفى الثانى الذى سلم الحكم لأخيه أحمد الثالث - انظر: يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان ص ١٢٠-١٢٢ وعن الذهب الطرلى انظر: الفصل الأول - ص ٣٦ وما بعدها.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩.

(٤) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٨٨.

(٥) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥.

(٦) القاجى من الكلمة التركية (قاجى) أى الباب. ألحقت بها (جى) أداة النسبة إلى الصنعة فالقاجى هو البواب يحرس باب الديوان الحكومى ويفتحه ويغلقه ويستقبل الآتين إلى الديوان. وكان البوابون فى القصر السلطاني باستانبول قسمين، بوابو الباب الأوسط (أورتا قاجى) فى قصر طوب قبو سراى ويقال لهم بوابو القصر العالى وبوابو الباب الخارجى وكان يقال لهم بوابو الباب الملكى - انظر: د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ١٦٢.

(٧) أحمد عزبان: المصدر السابق ص ١٩٤.

(٨) الجيرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ١٩١ - ١٩٢ ومحمد مختار: التوقيعات الالهامية ص ٥٧٤.

وبعد وفاة محمود الأول، وتولى السلطان عثمان الثالث للحكم (١١٦٨ - ١١٧١ هـ) أتى إلى مصر أغا بالسكة والخطبة والزينة، وإذ بالبasha أحضر أمين دار الضرب أخذ منه السكة القديمة وأعطاه السكة الجديدة باسم السلطان عثمان خان.^(١) وفضلاً عن تحكم إسلامبول في تحديد طراز السكة (وخاصة الذهبية) فقد كانت الأوامر الشريفة تتضمن أيضاً تحديد العيار والوزن.

ففي قانون نامة مصر حدد السلطان سليمان القانوني عيار الحسنه السلطانية (الدينار الذهب) التي تضرب في دار الضرب بمصر بثمانية عشر قيراطاً ونصف قيراط (١٨٥ قيراط) بموجب القانون المتبع في القسطنطينية.^(٢)

وحدد الأمر الشريف الوارد في صفر من عام ١١٠٩ هـ (١٦٩٧ م) عيار الذهب أبي طره ووزنه، فكان الوزن ٢٢ قيراط ووزن كل مائة دينار مائة وخمسة عشر درهماً بالمصري.^(٣) وفي شوال عام ١١١٩ هـ (١٧٠٧ م) أمر الولي بتحرير عيار الذهب على ٢٣ قيراط^(٤)، وفقاً لما جاء به كتحداً من إسلامبول ووافق المصريون على ذلك^(٥)، وهو ثانی تعديل لعيارالذهب في هذا العام إذ سبق أن أصدر السلطان أحمد الثالث مرسوم في سادس صفر بأن يكون عيار الذهب اثنين وعشرين قيراطاً وكانت دار الضرب المصرية تضرب الدينانير بعيار ١٦ قيراطاً فقط.^(٦)

وفي عهد نفس السلطان ورد مرسوم آخر في جمادى الأولى عام ١١٢٢ هـ (١٧١٠ م) بتحديد عيار سكة الجنزلى بثلاثة وعشرين قيراطاً^(٧)، وهو ما يعنى أن دار الضرب قد خالفت مرسوم عام ١١١٩ هـ السابق التنويه إليه، وتبعه السلطان أحمد الثالث بمرسوم رابع في شعبان عام ١١٢٨ هـ (١٧١٦ م) بأن يكون عيار الذهب على ٢٤ قيراطاً^(٨).

(١) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥٥.

(٢) قانون نامة مصر - ص ٩٢.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩ وأحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٠١.

(٤) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية - ص ٥٦٠.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٦ (والكتخدا) فارسي الأصل من (كد) بمعنى بيت و(خدا) بمعنى الرب والصاحب فالكتخدا هو في الأصل رب البيت ويطلقها الترك على الموظف المستول والوكيل المعتمد وهو المراد هنا أى وكيل الوالى انظر: د. أحمد السعيد سليمان: تاصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي - ص ١٧٦.

(٦) المصدر السابق ج ١ ص ٤٥.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥١.

(٨) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٨.

وقرب نهاية عام ١٢٠٣هـ (١٧٨٩م) وصلت أوامر من الآستانة بتحسين عيار الذهب ليكون عيار الذهب المصرى ١٩ قيراطاً.^(١)

أما العملات الفضية فإن الإشارات التاريخية الواردة بشأن تحديد طرازه أو نسبة العيار ومقدار الوزن به، نادرة، وأقدمها ما جاء فى قانون نامة من تحديد عيار ووزن الأتجة العثمانية على أن يكون كل مائة درهم منها أربعة وثمانين درهماً من الفضة الخالصة وستة عشر درهماً مغشوشاً مع خصم ما تحرقه النار، وكذلك تحديد وزن البارة على أساس أن كل مائة درهم تسك مائتين وخمسين بارة.^(٢)

وفى عام ١٠٩٨هـ (١٦٨٧-٦) أمر الوزير بمصر وهو حمزة باشا^(٣)، بأن يكون وزن الألف نصف فضة ٢٣٠ درهماً وكل مائة درهم فضة يدخلها ٣٠ درهماً من النحاس (العيار ٧٠٠ من الألف) وكان وزن الألف نصف فضة ٢٥٠ درهماً ودخلها خمسة وعشرون درهماً من النحاس^(٤)، وهو ما يعنى تخفيض عيار الأنصاف ووزنها كما وردت فى عام ١٢٠٣ (١٧٨٩م) وأمر بتحسين عيار الفضة^(٥).

مخالفة دار الضرب لأوامر السلطان:

ورغم كثرة الأوامر السلطانية بتحديد الأوزان ومقادير العيار، إلا أن دار ضرب مصر لم تمتثل فى أغلب الأحوال لهذه التوجيهات كما يتضح ضمناً من تكرار الأمر بتحسين العيار أو فى حوادث شهيرة بعينها.

وهو ما قد يؤكد اتهام المؤرخ ابن إياس لأول ولاية مصر فى العصر العثمانى وهو خيربك، بأنه أتلف معاملة الديار المصرية من الذهب والفضة والفيلس الجدد (وأنه) سلب إبراهيم اليهودى معلم دار الضرب على أخذ أموال المسلمين.^(٦)، ولعل أكثر ما يؤكد هذا الاتهام تلك الأوامر المتتابعة من السلطان العثمانى خيربك بالنظر فى عيار الذهب والفضة. ففى ربيع الأول من عام ٩٢٥هـ (١٥١٩م) جاء لخايربك خطاب من السلطان سليم الأول يطلب

(١) أمين سامى: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) قانون نامة مصر ص ٩٢.

(٣) أحمد شلبى: المصدر السابق ص ٧-١٧٨ وهامش المحقق وقد حكم حمزة باشا من ٩ شوال ١٠٩٤هـ إلى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٠٩٨هـ.

(٤) محمد مختار: التوقيعات الإلهامية ص ٥٤٩.

(٥) على مبارك والخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٤.

(٦) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٨٤.

منه فيه النظر في أحوال المعاملة وأن يزيل عنها الغش من الذهب والفضة.^(١) وفي عهد سليمان القانوني، طلب السلطان من خايربك في مرسوم جاء به جاتم الحمزاوي أن ينظر في أمر المعاملة من الذهب والفضة وكان ذلك في صفر من عام ٩٢٨هـ^(٢)، (١٥٢٢) وأردف السلطان هذا المرسوم بآخر ورد في رجب من نفس العام صحبة قاضي العسكر لإصلاح المعاملة من الذهب والفضة بين الناس.^(٣) ويواجه علي باشا الصوفي اتهامات من هذا النوع خلال ولايته على مصر (٩٧١ - ٩٧٣هـ)، لأنه أول من أوقع الفساد في المعاملة عندما أمر دار الضرب بتخفيض عيار الفضة فصار أمعاء الدار يخلطون في المائة درهم ثلاثين درهماً نحاساً فتقلل الأمر وقام الرعايا وكثرت اللصوص والمفسدون فلما وصل الخير إلى الديار الرومية أتى الأمر بعزلانه.^(٤) ويبدو عدم التزام دار الضرب بالعيار المقرر واضحاً في نتيجة «الجشني» الذي أمر إسماعيل باشا بعمله في عام ١١٠٩هـ، عندما طلب من أمين دار الضرب أن يحضر الذهب الدائر في مصر وغيرها وينظر في عياره بحضرة الصناجق والأغوات والأمراء وأرباب الديوان، إذ من بين مائة دينار ذهب تم سبكها ووزنها وجدوا أن فيها الثلث فضة والثلثين ذهب^(٥)، (أى ١٦ قيراطاً).

وقد ذهبت دار الضرب إلى ما هو أبعد من مخالفة الأوامر الخاصة بالعيار والوزن، فامتنعت صراحة بإيعاز من الباشا أو طوائف العسكر عن ضرب بعض السكات أو الالتزام بعيارها. من ذلك ما حدث في عام ١١١٩هـ عندما جاءت الأوامر بأن يضرب المصزيون الزلاطة والعتامة التي يقال لها الإخشيا بدار الضرب وجاءت السكات الخاصة بهما صحبة كتخدا حسين باشا إلا أن الأمراء امتنعوا عن تنفيذ ذلك^(٦) على الرغم من أنهم قد وافقوا في ذات الوقت على ضرب الزنجولي كما جاء في أمر آخر ورد مع أوامر الفضة.^(٧) والزلاطة التي امتنع أمراء مصر عن ضربها، هي في التركية زلوطة Zalota، وكانت من

(١) المصدر السابق ج ٥ ص ٢٩٧.

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ٤٣٦.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٥٩.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ١١٥.

(٥) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٩.

(٦) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٦.

(٧) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢١٥، وقد ذكر محمد مختار خطأ أن الزلاطة هي ذاتها الإخشيا - أنظر: التوقيعات الإلهامية ص ٥٦٠ وانظر - الفصل الأول ص ٧٦ وما بعدها.

العملات الفضية التي ضربت على نمط العملات الأوربية وبالتحديد العملة البولونية التي تحمل هذا الاسم^(١)، وكان أول من ضربها السلطان سليمان الثاني (١٠٩٩ - ١١٠٢ هـ) وكانت تعادل ٣٠ بارة أى ثلاثة أرباع القرش ونظراً لسهولة تداولها في حساب الذهب فقد انتشرت زمنًا طويلاً خاصة في القرن ١٢ هـ (١٨ م) لتسود بعدها في المعاملات الشعبية^(٢). وكما رفض ضرب الزلاطة، حدث نفس الشيء مع الخط الشريف الذي ورد في شعبان سنة ١١٢٨ هـ (١٧١٦ م) متضمنًا الأمر بضرب سكة جديدة للفضة في جهتها طغراء السلطان بحجم صغير وعلى ظهرها اسم السلطان وضرب في مصر وأن تكون هذه القطع الفضية خالصة من النحاس، إذ اجتمع الأمراء بمنزل عبدالرحمن أغاة الجميلية^(٣) (طائفة جمليان) للنظر في أمر سكة الفضة وقبلوا ضرب الذهب على ذات الطراز ما جاء في الخط الشريف في حين أجمعوا أمرهم على عدم تغيير سكة الفضة، وانفض المجلس على ذلك وطلعوا إلى الديوان وأعلموا الباشا بما اتفق عليه رأيهم فأجابهم إلى ذلك وأعطاهم فرمانًا بإشهار المناداة بذلك^(٤). وكما لو كان التاريخ يعيد نفسه مرة بعد مرة، فعندما جاء فرمان في ١٣ شوال سنة ١١٣٥ هـ (١٧٢٣ م) بضرب الفضة على طراز الذهب الزنجري (سكة الجنزير) أبت الصناجق واختيارية الأوجاقات وقالوا هذا أمر يتولد منه قيام الرعية وتخرب البلد ولكن نعمل جمعية فإن أجابت العلماء وأصحاب السجاجيد كان وإلا فلا. واجتمعت الجمعية في بيت أغاة التفكجية^(٥) ورفضوا ضرب الفضة بسكة الجنزير ورفعوا الأمر على الباشا فنزل

(١) د. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في الجبرتي من الدخيل ص ١٢٢ وانظر Dozey (R): Supplement vol. I - p.599.

(٢) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية ص ٢٣٢، وإن كان د. أحمد السعيد سليمان يذكر أن قروشا سكت بالقاهرة على نمط الزلاطة العثمانية في عام ١٧٦٩ م (١١٨٣ هـ) وإن الزلاطة كانت متداولة في القاهرة عام ١٧٢٢ م (١١٣٥ هـ) انظر تأصيل ما ورد في الجبرتي ص ١٢٢ وإن لم يرد في وثائق المحكمة ما يشير إلى تداولها في مصر.

(٣) من «جاميليا» أو الفرسان وقد تسبب النطق العربي العامي لكلمة (جونولو gónullu) التركية ومعناها منطوق في الخلط الخاص باعتبار هذه الفرقة فيلقا من زاكي الجمال بينما كان في الحقيقة فيلق فرسان - آن ريفيلين (هيلين): الاقتصاد والإدارة في مصر - ص ١٧. وأغاة الجميلية هو أغا طائفة جمليان وقد جرى العرب على إضافة «تاء» إلى كلمة أغا إذا وقعت مضافا - انظر د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ١٧.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٨٨.

(٥) أغاة التفكجية أى قائد أوجاق التفكجيان وأصل الكلمة في التركية من (تفنك) أو (توفنك) أى البندقية التي تطلق الرصاص والتفكجى في التركية هو صانع البندقية ومصلحها إذا عطلت وربما أطلقت على حملة البنادق من الجنود - انظر د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٥٤ - ٥٥ وأوجاق تفكجيان هو أوجاق حملة البنادق - د. عبدالمنعم الراقد ود. أحمد الحنتى، الغزو العثماني - ص ٢٧٦.

أغا الإنكشارية وأمره بالمناداة في القاهرة أن المعاملة على ما هي عليه^(١).

ومن الحوادث الغريبة ما وقع بعد عزل الوالى محمد باشا النشجى صدر أعظم فى ١٠ ذى الحجة سنة ١١٣٨هـ^(٢) (١٧٢٦م) فبعد نزوله من القلعة معزولاً اجتمع موردو الذهب عند المعلم داود صاحب عيار وطلبوا منه أن يقدم رشوة (مصلحة) إلى قائمقام الباشا ليأخذ منه سكة الجنزلى التى سبق وقفها عام ١١٣٧هـ (١٧٢٥م) وحفظت بالخزنة ليحل مكانها ذهب الفندقلى بـ ٢٤ قيراطاً) ليقوم داود بسك الذهب الذى سيوردونه (وهو أقل عياراً مما يتطلبه الفندقلى مما يعنى خسارتهم) بسكة الجنزلى وبـ عيار أقل قيراطاً واحداً تحت حساب المصلحة (الرشوة)، وبالفعل نجح داود فى رشوة قائمقام الباشا فأرسل الأخير فرماناً بفتح الخزنة وإخراج أربعة سكك جنزلى وقام بضرب دنانير الزنجولى فى بيته بالجيزة^(٣).

مصادر معادن النقود:

لم يكن بمصر فى العصر العثمانى أى مصدر محلى للمعادن اللازمة لضرب النقود بأنواعها الثلاث المختلفة (الذهب والفضة والنحاس)، بعدما توقفت مناجم الذهب بوادى العلاقى بالصحرى الشرقية عن العمل كسائر المناجم الأخرى فى مصر العليا منذ القرن السابع الهجرى / ١٣م^(٤).

كما فقد المصدر الخلى الثانى للذهب وهو نوز الفراعنة كل أهمية له منذ العصر المملوكى، بعدما شهد انتعاشاً ملحوظاً فى العصرين الطولونى والفاطمى^(٥)، وإن كان لا يعنى ذلك أن محاولات البحث عن هذه الدفائن قد توقفت خلال العصر العثمانى، إذ يذكر «أحمد شلبى»

(١) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٢٧٠.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢١ وكان قد تولى الولاية فى ١٧ رمضان سنة ١١٣٣هـ.

(٣) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥. ويذكر الجيرتى أن عيار الفندقلى كان ٢٣ قيراطاً مما أدى إلى امتناع موردى الذهب عن جلبه لدار الضرب فتعطل العمل بها وإن المعلم داود ضرب فى ستين يوماً وليلة ٩٨٠ ألف جنزولى ودفع رشوة القائمقام وسدد ما عليه من ثمن الذهب وقضى ديونه وكشف فيه دار الضرب - انظر الجيرتى: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨١.

(٤) Ashtor (E.) Les Metaux Precieux et la Balance des payment du porche- Orient a la Basse Epoque-Paris - 1971. p.16.

(٥) منذ عهد أحمد بن طولون أصبحت أعمال البحث عن الكنوز تتولاها السلطة الحاكمة - انظر لومبار (موريس) الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية - ترجمة توفيق إسكندر ضمن بحوث فى التاريخ الاقتصادى القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٠، وأصبح للمطالين أى الباحثين عن الكنوز طائفة يترأسها أمير المطالين فى العصر الفاطمى - وعن أهمية هذا المنصب راجع: ناصر خسرو علويك سفرنامه - ترجمة وتعليق د. يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٤٥ - ص ٦٩.

أن إبراهيم باشا الوالى (٩٩١ - ٩٩٣هـ) قد صعد إلى جبل الجيوشى وفتح كنزاً بمعرفة منجم ماهر فأراد الدخول ، فلما دخل الكنز رأى المنجم فى العسكر عيناً لغدره فزقق على الباشا أخرج وإلا انقفل الكنز عليك فخرج مسرعاً وبيده دينارين فقط وهو متعجب من تلك الدنانير ومن حمرة ذهبهم وكبرهم ثم إنه طلب المنجم فلم يجده ولم يستطع فتح الكنز^(١) وبقدر ما تشير هذه الرواية ، بغض النظر عن مدى صدقها ، إلى استمرار البحث عن الكنوز القديمة بقدر ما تنبئ عن إخفاق الباحثين عنها فى العثور على شئ له قيمة كبيرة .

ولم يتبق من مصادر الذهب التى أمدت دور الضرب المصرية باحتياجاتها من المعدن الثمين سوى قوافل التجارة التى كانت تحمل تير السودان الغربى عبر الصحراء^(٢) ، ويقرر قانون نامة هذه الحقيقة عندما يذكر أن الحسنة السلطانية (الدينار العثمانى) يضرب فى مصر من الذهب الوارد من بلاد التروور^(٣) .

وقد لاحظ «جومار» أن أغلب الذهب الذى يضرب بمصر كان يأتى عن طريق قافلة دارفور^(٤) ولم تكن الجمارك العثمانية تحصل على تير الذهب الوارد عبر دارفور أى رسوم أو ضرائب^(٥) . ولا شك أن اعتماد الضربخانة بمصر على هذا المصدر الوحيد قد سبب لها عدة مشاكل حتى إنها تعرضت للتوقف عن العمل تماماً لعدة مرات بسبب قلة الوارد إليها من المعدن ، كما حدث فى زمن الوزير إبراهيم باشا (١٠٨١هـ) حين توقفت دار الضرب عن العمل^(٦) ، وقبل عام ١١٣٠هـ كما يستشف من سؤال على باشا الأزمرلى ، عن دار الضرب وعدم شغلها فأخبروه بقله الوارد لها^(٧) .

فمن ناحية تأثرت واردات مصر من تير الذهب بعد وصول الكشافين البرتغال إلى مشارف خليج غينيا عام ١٤٦٠م ونجاحهم فى الاستيلاء على تير السودان لقاء ما يحملونه من أقمشة وأوانى نحاسية ، وهذا حادث هام وحادث له آثاره فى العالم إذ استطاع البرتغال أن

(١) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص ١٢١ .

(٢) د . محمد الغربى : بداية الحكم المغربى فى السودان الغربى - بغداد ١٩٨٢ ص ١١٧ .

(٣) قانون نامة ص ٩٢ .

(٤) جومار : وصف مدينة القاهرة ص ٢٤٠ .

(٥) وصف مصر ج ٥ ص ١٢٤ وعن موقع تير الذهب من تجارة مصر مع بلاد السودان انظر : Terence Trade between Egypt and Bilad As Sudan - Institut Francais D'Archeologie Oriental Du Caire. 1988.

(٦) على مبارك : الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٨ .

(٧) أحمد شلبى : أوضح الإشارات ص ٢٩٢ .

يختلسوا لأنفسهم ولفائدتهم إن لم يكن كل المعدن الثمين الذى ينتجه الباحثون عن التبر من أهل السودان فعلى الأقل معظمه^(١)، وكان من نتائج وصول البرتغاليين لأفريقيا أن بدأ الأوربيون فى ولوج دواخل أفريقيا خاصة فى مناطق الذهب بنهر السنغال، وبذلك أصبح ذهب أفريقيا يصب مباشرة فى الأراضى الأوربية بدلاً من ذهابه عبر الطرق الصحراوية التى كانت عرضة للسلب والنهب من آن لآخر، حتى إن بلداً كالبرتغال أصبحت بلداً غنياً بعد أن كانت مجرد بلد فقير وأصبحت عملتها المعروفة باسم Cruzada عملة موثوقاً بها وتزيد بنسبة ٢٪ عن دوكات البندقية.^(٢)

ومن جهة أخرى تأثرت دار الضرب بطريقة توريد الذهب لسكه نقوداً لما شابهها من مضاربات وعمليات احتكارية، حيث كانت الضربخانة تعتمد منذ ما قبل الغزو العثمانى على شراء الذهب من الموردين اليهود، وقد تنبه قانون نامة للتأثير السلبى الذى يحدثه ارتفاع أسعار الذهب بهذه الطريقة، على عيار الدنانير وقيمها الاسمية والفعلية، وحاول سليمان القانونى أن يتلافى هذا التأثير بإجراءين:

الأول هو أن يشتري «الميرى» الذهب الوارد من بلاد السودان صفقات بأسعار المسلمين ودون وسيط والثانى هو منع موردى الذهب وأعوانهم من الصرافين من الطواف بالقرى لشراء الذهب منها لأنهم يحفظونه عندهم ومتى احتاج الميرى إلى الذهب لم يجده لدى أحد واضطر إلى اللجوء إلى الصرافين التجار وهؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التى يرتضونها وهذا أيضاً ممنوع وليحرم أمير^(٣) الأمراء وناظر^(٤) الأموال على الصرافين الخروج إلى النواحي لجمع الذهب بعد اليوم (واخالف) تصادر أمواله ويوقع عليه العقاب.^(٥)

ورغم هذا الوعى المبكر بخطورة احتكار اليهود لتوريد المعادن الثمينة لدار الضرب، إلا أنهم حافظوا على هذا الدور وحتى مقدم الحملة الفرنسية، حيث كان لليهود الذين يحترفون

(١) فرنان برادول: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا - ضمن كتاب وبحوث فى التاريخ الاقتصادى، ترجمة توفيق اسكندر - القاهرة ١٩٦١ - ص ٨٥-٨٦.

(٢) Porteous (John): Coins in history - London 1969 p.140.

(٣) أمير الأمراء - اسم وظيفة تفرع من لفظ (أمير) وقد نشأ هذا الاسم كلقب فخري ثم صار اسم وظيفة وأخيراً انتهى بأن رجع كلقب فخري كما بدأ وقد سبق البويهيين إلى استخدامه الأمير مؤنس المظفر قائد

حرس الخليفة العباسى والمعنى هنا فى قانون نامة بأمير الأمراء هو الأمير خايربك أو نائب عن السلطان العثمانى فى حكم مصر، كما أسلف القول راجع د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ١ ص ١٩١.

(٤) وردت هذه الوظيفة وكثير من الوظائف المركبة منها على الآثار العربية وقد أطلق لفظ «الناظر» على المشرف وبخاصة المشرف المالى - راجع د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج ٣ ص ١١٧٧.

(٥) قانون نامة ص ٩٢ - ٩٣

توريد الذهب والفضة إلى دار سك النقود صرافون أو مبدلون كثيرون في القاهرة ولهم في المدن الأخرى وكلاء يشترون لحسابهم، وكان هدفهم بالطبع هو امتصاص الذهب واحتكار توريده للضربخانة وفق الأسعار التي يرتضونها، إذ أنهم كانوا يشترون المصاغ وتبر الذهب القادم من بلاد السودان أيضا.^(١)

وينبغي أن نفرق هنا بين تجارة الذهب في مصر وبين توريده لدار الضرب، إذ كان الاتجار بالذهب شأنه في ذلك شأن بقية السلع أمراً متاحاً لكل الطوائف ويحدد جومار أن الذهب على الأخص يباع في وكالة الجلالة بالصاغة حيث تحمل قوافل أفريقيا قطع الذهب ومنتجات السودان الأخرى.^(٢) ولا يعنى ذلك أن كل الذهب الأفريقي كان يباع في هذه الوكالة دون سواها إذ يتردد في وثائق المحكمة ذكر للذهب التبر التكروري في بعض الصفقات التجارية^(٣)، وفي كثير من الأحيان كان بعض المغاربة يدخل طرفاً في هذه الصفقات ذلك أن تبر بلاد السودان كان يرد سنوياً ضمن قافلة الحج التي تمضى من المغرب قاصدة مكة مثلما يرد ضمن قافلة دارفور، ولم يكن هذا التبر ليورد لدار الضرب لأن التجار الذين يريدون الحصول عليه لأنفسهم أو لموكليهم كانوا يعرضون على الدوام سعراً أعلى من الثمن الذي تدفعه الضربخانة.^(٤)

ومن النزاعات القضائية التي نشبت بين تجار التبر من المغاربة وتجار اليهود ما سجلته محكمة طولون بتاريخ ٨ جمادى الآخرة عام ١٠٦٤ هـ من ادعاء الحاج عبدالله بن محمد المغربي السوكيري على إبراهيم اليهودي الربان^(٥) أنه حضر له بمنزله بخطط طولون ليشتري منه ذهب تبر فقلب على ستة صرر، فاختلس منهم واحدة ضمنها خمسة مثاقيل تبر ذهب قيمة كل مثقال من ذلك قرشين ونصف ابي كلب ولكن اليهودي أنكر ذلك وأقسم على أقواله وخرج من المحكمة.^(٦)

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) جومار: وصف مدينة القاهرة ص ٢٨٧.

(٣) سجل القسم العربية رقم (١٩) ص ٤٤٥ حجة (٦٢٩) بتاريخ أواخر ربيع الآخر سنة ١٠٢٠ هـ.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ١٨٥.

(٥) ذكر المقرري أن فرق اليهود أربع فرق كل فرقة منها تغطي الطوائف الأخرى، وهي: طائفة الربانيين وطائفة القرانين وطائفة العانانية وطائفة السمرة - انظر: الخطوط ج ٢ ص ٤٧٦.

وقد لاحظت من خلال الاطلاع على وثائق المحكمة أن اليهود في العصر العثماني كانوا غالباً من الربانيين والقرانين ولكل فرقة منهما حارات خاصة بها داخل حارة اليهود القريبة من باب زويلة وكان هناك تقييد شديد بعدم إقامة اليهود في غير الحارات الخاصة بفرقهم بينما كان السكان من المسلمين قاسماً مشتركاً بين هذه الحارات.

(٦) محكمة طولون سجل (٢٠٢) ص ٣ حجة (٦).

والواقع أن إحصاء المسلمين عن الانخراط في توريد الذهب لدار الضرب رغم اتجار بعضهم في تبر الذهب وعمل البعض الآخر في صياغة الحلبي والصرافة يرجع إلى أسباب دينية في المقام الأول.

ويكفي أن نورد هنا ما ذكره صامويل برنار عن قيام تجار القوافل (وهم عادة من قصاد الحج) ببيع ما يحملون من تبر في طقوس خاصة تحايلاً على تحريم شراء معادن بمعادن أخرى، فبالإضافة إلى إطلاق لفظ «مبادلة» على هذه العملية بدلاً من اعتبارها عملية بيع أو شراء، كانت صرة الذهب توضع في جانب وتوضع النقود المتفق عليها في الجانب الآخر ويطلب البائع إلى المشتري أن يختار الكومة التي تنال إعجابه أكثر، وعندئذ يأخذ المشتري صرة الذهب وتبقى النقود في يد البائع^(١)

ذلك فضلاً عن تحذير كتب الحسبة للصيارف من شبهة الربا من حيث النسيئة فلا يبيع شيئاً من جواهر النقدين (الذهب والفضة) إلا يداً بيد وهو أن يجري المقايضة في المجلس وهذا احتراز من النسيئة وتسليم الصيارفة الذهب إلى دار الضرب وشراء الدنانير المضروبة به حرام من حيث النسيء ومن حيث إن الغالب أن «يجري فيه تفاضل إذ لا يرد المضروب بمثل وزنه»^(٢) المهم أن اليهود الذين اشتهر عنهم بمصر (وغيرها) الاتجار بالذهب والفضة وصنع السبائك المعدنية وتغيير النقود، وخاصة في حي الصاغة^(٣)، احتكروا توريد الذهب والفضة لدار الضرب بالقلعة التي أصبح استمرارها في سك النقود رهناً بهذا الشريان الممتد إلى خط الصاغة بقلب القاهرة.

وقد لعب هؤلاء الموردون من اليهود أدواراً بالغة الخطورة في حديد قيم النقود المضروبة بالضرب بخانة بالتواطؤ مع اليهود العاملين بدار الضرب تارة وباستغلال جشع الأمراء والعسكريين تارة أخرى، كما رأينا آنفاً من امتناعهم عن توريد الذهب اللازم لضرب سكة الفندقل عام ١١٣٧هـ واتفاقهم مع داود صاحب العيار على إعادة ضرب الجزرلي رغم منع ضربه^(٤).

وقد حاول على أغا مستحفظان إبان الأزمة النقدية التي وقعت عام ١١١٤هـ (١٧٠٢م) أن يحطم دور هؤلاء الموردين فقام بتسمير أبواب الصاغة وأمر الجوهريّة بتوريد ما يتحصل لهم من الفضة إلى دار الضرب، وكل من عنده فضة مقصودة يطلع بها إلى دار الضرب ليقبض ثمنها خمسة أنصاف قضة مرادية عن كل درهم، دون وساطة الموردين^(٥).

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١٨٧.

(٢) ابن الأخوة: معالم القرية ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٣) د. عرافى يوسف: الوجود العثماني ص ٣٧٦.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨١.

(٥) أحمد عزبان: الدرّة المصانة ص ٦٦ - ٦٧.

وقد استمرت هذه السياسة في عهد خلفه محمد أفندى كاتب جمليان سابقاً والذي تولى
أغاوية الإنكشارية بعد وفاة على أغا عام ١١٢٣هـ^(١) (١٧١١م) ففي ٢٨ شوال من هذا العام
ركب أغاة مستحفظان ونزل إلى الصاغة حتى تستكفى دار الضرب وقفلت الصاغة، وآتى هذا
الإجراء ثماره المرجوة ونجح الأغا في توفير كميات الفضة اللازمة لضرب النقود.^(٢)
ويبدو أن دار الضرب لم تستطع أن تواصل عملها دون توريد الذهب والفضة من قبل يهود
الصاغة، فعادت إلى فتح دكاكين الصاغة، وحاولت في ذات الوقت حصر تعامل الموردين مع
شخص واحد من هيئة الضربخانة دون بقية العاملين فيها وخاصة اليهود الذين كانوا
يتواطون مع موردى الذهب لتمرير سبائك أقل عياراً من المطلوب.

وقد أمدتنا وثائق المحكمة الشرعية بوثيقة هامة تسجل هذه المحاولة التي تمت في غرة رجب
سنة ١١٧٧هـ (١٧٦٣م) فبناء على أوامر من الوالى محمد باشا وبمقتضى أمر سلطاني
أصبح محمد أغا صاحب عيار الضربخانة هو وحده دون سواه من موظفيها المسئول عن شراء
الذهب والفضة من التجار والموردين.^(٣)

إلا أن الأمور سرعان ما عادت إلى سيرتها الأولى، حتى إنه عندما نودى في ٢ شعبان سنة
١٢٠٣هـ (١٧٨٩م) بإبطال التعامل بالزئوف المغشوشة والدنانير الذهب التي تنقص عن
٢١ قيراطاً، طلب من الناس أن يبيعوا ذلك لليهود بسعر المصاغ ليوردوه إلى دار الضرب
ليعاد جديداً.^(٤)

وإلى جانب قيام اليهود بتوريد الذهب والفضة كانت السلطات المحلية تقوم بامتصاص بعض
النقود المضروبة لتسبكها وتعيد ضربها، مثلما وقع في عام ١٠٨١هـ (١٦٧٠م) لما أعطى
الوزير إبراهيم باشا لأمين دار الضرب جملة من معاملة جزيرة كريت فضربت أنصافاً فضة.^(٥)
أما النحاس المستخدم في دار الضرب فكان يأتي من القسطنطينية^(٦)، ويتسوق بعضه
أيضاً من النحاسين كما يستفاد من إجراءات على أغا عام ١١١٤هـ التي أغلق بمقتضاها مغلق
النحاس وألزم النحاسين بتسوق القراضة وتوريدها لدار الضرب لتقطع جدداً.^(٧)

(١) د. ليلي عبداللطيف: الإدارة ص ٢٣٢.

(٢) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٢٥٦.

(٣) سجل الديوان العالي رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) في غرة رجب ١١٧٧هـ (ملحق ١)

(٤) أمين سامي: تقويم النيل ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٥) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ١٤٨.

(٦) د. محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادية ص ٤٢.

(٧) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٦٥.

وتبقى أخيراً الإشارة إلى التزامات اليهود بشئون الضربخانة، وقد أورد الجبرتي في أحداث ١٣ رمضان سنة ١١٠٨ هـ (١٦٩٧ م) أن العسكر قامت على ياسف حطبا اليهودى وأحرقوه يوم الجمعة بعد الصلاة وأن اخروق كان ملتزماً بدار الضرب في دولة على باشا المنفصل عن ولاية مصر^(١)، ويرجع فتك العسكر بياسف هذا إلى أنه أراد «أن يجعل للبن مدقاً واحداً وكل رطل دقه نصفين وعلى كل مقطع دمغة بنصفين ويحدث على الحوانيت والبيوت مظلمة حكام الشام»^(٢).

ويبدو أن التزامات اليهود بدار الضرب كانت قاصرة على توريد الذهب والفضة فحسب إذ إنه لم يرد ما يفيد دخول الضربخانة إلى نظام الالتزام (كالجمارك مثلاً) فضلاً عن تبعيتها المعروفة للباشا. ومما يؤكد ذلك الافتراض أنه جاء في وثائق المحكمة الشرعية اسم أحد الملتزمين بالذهب والفضة بدار الضرب بمصر المحروسة وهو «المعلم ابراهيم بن يوسف بن ابراهيم اليهودى - الريان»^(٣) وتذكر د. ليلى عبداللطيف أن ملتزم الضربخانة كان يدفع لكتبخدا الباشا كيساً واحداً (٢٥ ألف بارة)، سنوياً.^(٤)

العمل في دار الضرب:

قليلة هي تلك المصادر التي أولت عملية سك النقود بدار الضرب، اهتماماً خاصاً ولو بصورة موجزة، وفيما عدا بعض الإشارات التي وردت في كتاب قوانين الدواوين لابن مماتي^(٥)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي^(٦)، يقف كتاب «كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية» لمؤلفه «منصور بن بكرة الذهبى الكاملى»^(٧)، وحيداً متفرداً في

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٣٨-٣٩.

(٢) أحمد شلبى: أوضاع الإشارات ص ٢٠٠.

(٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ٢٣٢ حجة (٨٥٠) بتاريخ ٥ شوال سنة ١٠٢٦ هـ وورد في سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧ هـ اسم عبدالرحمن جوريجى ملتزم الصاغة وقاعة السككخانة بمصر.

(٤) د. ليلى عبداللطيف: الإدارة ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٥) ابن مماتي، أبو المكام أسعد بن مهذب بن مينا: كتاب قوانين الدواوين - نشر عزيز سوريال عطية - القاهرة ١٩٤٣ - ص ٣٣١-٣٣٢.

(٦) القلقشندي أحمد بن على: صبح الأعشى - ج ٣.

(٧) نشرة د. عبدالرحمن فهمى - القاهرة ١٩٦٦، وتجدر الإشارة هنا إلى مخطوط مشابه وإن كان أقل قيمة وفائدة عن السكة في المغرب وهو كتاب الدوحة المشبكة في ضوابط در السكة لأبن الحسن على بن يوسف الحكيم المتوفى في القرن ٨ هـ ونشرة د. حسين مؤنس: صحيفة الدراسات الإسلامية في مدريد ج ٦ عدد ١-٢ سنة ١٩٥٨.

بابه منذ بداية الفتح الإسلامي لمصر حتى مقدم الحملة الفرنسية (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) التي قام أحد علمائها وهو صامويل برنار بإعطاء وصف مستفيض ودقيق لطرق سك النقود بدار الضرب المصرية والمواد المستخدمة بها.

إن الباحث ليجد نفسه أسيراً، إن شاء تناول صناعة السكة في مصر العثمانية، لدى ما جاء في كتاب وصف مصر عن نظام العمل بدار ضرب القلعة، وإن كان المفيد في هذه الحالة أن نقارن بين الأساليب الصناعية التي أشار إليها ابن بكرة في العصر الأيوبي، وما آل إليه أمرها في نهاية فترة الدراسة عسى أن تعطى هذه المقارنة فكرة واضحة عن مقدار التطور الذي لحق بصناعة السكة في مصر.

وسيتناول الحديث هنا إعداد سبائك الذهب والفضة وتحديد عيارها وطرق فصل معدنيهما عن بقية العناصر الأخرى وطريقة ضرب النقود أو سكها بقوالب السكة وأيضاً كيفية إعداد قوالب السك المستخدمة في ضرب النقود العثمانية.

أ - قوالب السك:

كانت الدولة العثمانية كما رأينا آنفاً، تقوم بإرسال قوالب السك إلى مصر عند تغيير العملة أو صعود سلطان جديد إلى العرش، وجرت العادة عند حضور الخط الشريف من السلطان الجديد أن يعقد اجتماع للديوان العالي ويستدعى لحضوره بصفة خاصة أمين دار الضرب لأخذ السكة القديمة منه وإعطائه الجديدة، ويأخذ القائم مقام السكة القديمة ويضعها في كيس السك ويختتمه ويسلمه ليد خازن دار الديوان الذي يضعه في خزانة الديوان^(١). ولا يعني ذلك أن العملات العثمانية المضروبة في مصر كانت تسك بهذه القوالب المرسلة من استانبول ذلك أن عملية السك المستمرة تحتاج إلى عدد كبير من القوالب التي لا تستطيع أن تقاوم عمليات الضرب المستمر لمدة طويلة دون أن تتعرض للتشقق أو تتعرض لحافات نقوشها للتحات بشكل لا يساعد على إبراز هذه النقوش بوضوح تام على وجهي السكة^(٢). ومن المؤكد أن هذه القوالب كانت تستخدم لاستخراج قوالب جديدة، تستخدم في عملية السك وتبقى هذه القوالب «السلطانية» بحالتها إلى أن ترسل قوالب سكة جديدة أو يرتقى سدة العرش سلطان جديد، فتعاد مرة أخرى إلى الآستانة أو يكتفى بحفظها في الديوان العالي.

(١) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ١٤٢.

(٢) ابن بكرة: الأسرار العلمية ص ١١ (تقديم الحق).

ويظهر أن الغرض من إرسال قوالب النقود من لدن السلطان هو الحفاظ على طراز النقود العثمانية المضروبة في أنحاء البلاد الخاضعة للعثمانيين، ولا يمنع ذلك قيام دور الضرب المختلفة باستنساخ نماذج من القالب المرسل بوصفه «قالباً أم»، أو عمل قوالب على غرارهِ تحاكيهِ تماماً مع بعض التغيرات الطفيفة في ترتيب الحروف حسب مساحة القالب ومهارة النقاش.

ويعتقد الدكتور فهمي أن دور الضرب الإسلامية منذ بداية تعريب النقود كانت تستخدم نوعين من القوالب أحدهما منتج بالخفر المباشر وهو ما يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ومراعاة من النقاش عند نقش الكتابات حيث يؤدي أقل خطأ إلى استبعاد القالب، والثاني يتم إنتاج أعداد كبيرة منه بالصب عن نسخة أصلية محفورة حفراً مباشراً (القالب الأم).^(١) ولكن يبدو أن الأمر قد اختلف عن ذلك في العصر العثماني، فرغم أن السلطات النقدية في استانبول كانت ترسل السكات إلى أقاليم الدولة المختلفة على ذات النسق المضروب به نقود العاصمة، إلا أننا نلاحظ اختلافات واضحة في ترتيب الحروف من سكة إلى أخرى حسب دار الضرب التي انتجتها، من ذلك على سبيل المثال ما نجده في دينارين باسم السلطان سليم بن سليمان (سليم الثاني)، أحدهما ضرب مصر^(٢) (لوحة ٥) والثاني ضرب الجزائر^(٣) (لوحة ٦) ودينارين آخرين من عهد السلطان محمد بن مراد (ضرباً عام ١٠٠٣ هـ أحدهما ضرب مصر^(٤) (لوحة ١١) والثاني ضرب القسطنطينية^(٥) (لوحة ١٠) إذ رغم وحدة طراز السك إلا أن ثمة اختلافات عدة في ترتيب بعض الكلمات، مما يوحي بأن دار ضرب مصر وغيرها لم تستخدم قالباً واحداً لسك عملة سلطان بعينه أو بالأدق لم تنتج قوالب السك الخاصة بها من نموذج واحد (أم) فمن بين القطع المنشورة هنا ديناران من ضرب مصر في عام ١٠٤٩ هـ وهما باسم السلطان إبراهيم بن أحمد خان ومن طراز واحد، ويبدو من الدينار الأول^(٦) أن النقاش وضع حرف ن من كلمة سلطان فوق حرف اللام مباشرة وجعل كلمة (بن) تحت اسم إبراهيم (لوحة ١٧) بينما نجده في القطعة الثانية^(٧) وقد جعل حرف

(١) ابن بكرة: الأسرار العلمية - ص ١١ (للمحقق).

(٢) القطعة رقم ٥٠٧٥ بمتحف صنعاء الوطن باليمن.

(٣) القطعة رقم ١٧٣٦٨ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٤) القطعة رقم ٢٦٢١٧ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٥) القطعة رقم ٢٤٣٧١ / ١ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٦) القطعة رقم ١٦٤١٣ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

(٧) القطعة رقم ٢٤٣٧١ / ٢ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة.

النون من كلمة سلطان فى مكانه المعتاد بعد حرف الألف وعلى ذات المستوى فى حين وضع كلمة (بن) أسفل كلمة سلطان.

ومما يؤكد أن دار ضرب مصر قد استخدمت قوالب سك حفرت مباشرة أن النقود الذهبية المضروبة بها تتميز بنفس السمات التى تظهر فى العملات المسكوكة بهذا النوع من القوالب من حيث الكتابات التى تبدو بارزة على وجهى السكة نتيجة حفرها بعمق على قالب السكة، فضلاً عن أن كتاباتها ذات حروف مجددة تماماً ولا يظهر بسطحها التآكلات التى تبدو فى العملات المضروبة بقوالب مصبوبة والناجمة عن فقاقيع الهواء^(١).

ويزيد الأمر وضوحاً وتأكيداً ما سجله «صامويل برنار» عن حفر السكات بدار الضرب المصرية فيذكر أن أحد أبناء (الأفندى) المشرف على إدارة النقود هو الموكل بحفر السكات التى تستخدم فى صنع العملات المختلفة. ويقوم صانع الأقفال المعروف بالساعاتى بإعداد قطعة الفولاذ المخصصة لإعداد قالب السك، حيث يتسلمها الحفار ليقوم أولاً بإزالة سقايتها ثم يحفر عليها بواسطة أزميل الحروف التى تقرر استخدامها فى كل نوع من المسكوكات ثم يعيد سقايتها بعد ذلك^(٢).

ويضيف برنار أنه فى كل مرة تستهلك أو تتلف فيها سكة ما يقوم الحفار بصنع سكة أخرى ويتم ذلك عادة فوق القطعة الفولاذية نفسها وبرغم أنه يتبع على وجه التقريب الشكل أو النمط المتبنى فإن لكل سكة خاصيتها التى تخلف فيها مع الأخريات سواء فى شكل الحروف أو عمليات التنقيط أو الزخارف، مما يجعل مهمة المزيقين باللغة اليسر نتيجة استحالة تمييز قطع النقد الزائفة عن المنتجة بدار الضرب^(٣).

ونستنتج من ذلك أن السكة التى كانت ترسل من الأستانة لم تكن سوى قوالب أو نماذج استرشادية تقوم دار الضرب بمحاكاة طرازها العام دون تقيد بترتيب صارم للحروف أو تقليد دقيق للزخارف ولذا كان بالإمكان الاحتفاظ بها حين ورود السكة الجديدة فتحفظ القديمة (أو تختفى)، وأن دار ضرب مصر كانت تستخدم قوالب حفرت مباشرة فى الفولاذ لسك العملات، فى السنوات السابقة على الحملة الفرنسية على أقل تقدير.

(١) ابن بعرة: الأسرار العلمية ص ١٢ (مقدمة الخقق).

(٢) وتتم سقاية الحديد أو الفولاذ عن طريق تبريدهما فجأة بعد أن تبلغ بهما درجة حرارة عالية ويكتسب المعدن بهذه العملية قدراً كبيراً من الصلابة والمرونة فى وقت واحد - وصف مصر ج ٦ ص ٢٥٢.

(٣) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٥٣.

ب- صنع العملات الذهبية:

يذكر ابن ممتي في كتابه قوانين الدواوين أن دار الضرب في العصر الأيوبي كانت تقوم بسك ما يحمل إليها من الذهب المختلف حتى يصير ماءً واحدًا جاريًا ويقلب قضبانًا ليتم بعد ذلك التأكد من نسبة الذهب بها، قبل مباشرة سكها نقودًا.^(١)

أما في العصر العثماني فقد كان الموردون من اليهود يقومون بتوريد الذهب إلى دار الضرب محولاً إلى سبائك بالعيار المقرر لصنع العملات الذهبية، وهكذا لم تكن تتم عملية صهر النقود عادة في الضربخانة، وكان الشخص الذي يوكل بذلك في العادة هو معير الذهب (المعايرجي) الذي كان يصهره باستخدام منفاخ كور ذي تيارين داخل بوتقات من الرصاص ويحتفظ لنفسه مقابل ذلك بكمية صغيرة منه.^(٢)

وكان إعداد السبائك الذهبية للسك يتم في العصر العثماني بتعريض الذهب لخلوط بكمية من البورق (البوركس أو يورات الصودا) لدرجة حرارة عالية تكفي لاتحاد الذهب مع البورق أو تبخرها.^(٣)

ويبدو واضحاً مما ذكره برنار أن النقود الإسلامية الذهبية كانت حتى نهاية العصر العثماني تخلط بالفضة مما يعطيها لوناً شاحباً أصفر شفافاً يضرب إلى خضرة خفيفة فتقرب من مظهر النحاس الأصفر أو النحاس المزوج بالزنك وهو ما جعل المصريين يتشككون في النقود الذهبية الفرنسية ذات اللون الأحمر الناجم عن خلطها بالنحاس^(٤) وهو ما يلاحظ على النقود الذهبية العثمانية التي تتميز بلونها الأصفر الباهت.

ويأتى بعد ذلك دور التأكد من نسبة الذهب في السبيكة أو عيارها. والمقصود بالعيار هنا هو النسبة القانونية بين وزن الذهب الصافي الموجود في قطعة النقود ووزنها الكلى، وهو يقاس بالألف وبأجزاء الأربعة وعشرين قيراطاً، فالقطعة التي يقال إن عيار الذهب فيها هو ٨٧٥ من الألف، يمكن أن يعبر عن عيارها بأنه ٢١ قيراطاً (من ٢٤ قيراطاً).^(٥)

وفي زمن العثمانيين كان قياس العيار يتم بأخذ «مثقال» من السبيكة الموردة لدار الضرب أى درهم ونصف نصف درهم وزناً، ويضاف إليها أربعة دراهم من فضة القروش الأسبانية في

(١) ابن ممتي أبو المكارم أسعد بن مهذب بن مينا: كتاب قوانين الدواوين - ص ٣٣١.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٩.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٩.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٠.

(٥) عبدالقادر حسن على: العملة - مطبعة التقدم - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٦٤ - ص ٢١.

شكل كرتين يبلغ عيارها من ٦٠٦ إلى ٩١٠ من الألف. وهي العملية المعروفة في فرنسا باسم inquartation لأن الذهب يشكل هنا ربع السبيكة وبعد أن يتم وزن الذهب والفضة كل على حدة ثم مجتمعين يضعهما المعير في قاع بوتقة صغيرة أو قذح من الفخار ويدخلهما الفرن ولكن مع خليط من مسحوق البورق أو بورات الصودا كمدر مع تقليب المزيج بقضيب صغير من الحديد حتى يأتي المزيج بالغ الدقة، وعندئذ يصبه المعير من ارتفاع معين في كبسولة من النحاس مليئة بالماء مما يؤدي إلى تفتت المزيج وتحوله إلى حبيبات معدنية تستخلص بعد تصفية الماء وتخفيف الكبسولة وترقق وتقسّم بالمقص.

وبعد ذلك يوضع الذهب في إناء زجاج طويل العنق (مطرية) ويصب عليه نحو مائتي جرام من حمض النيتريك وتعرض المطرية لنيران فحم مشتعل في برمة أو برنية صغيرة من الفخار المزجج حتى ينفصل الذهب عن الفضة التي تكون قد ذابت في حمض النيتريك^(١)، ويبدو من هذه العملية أن العيار كان يعرف بمقارنة الوزن.

وقد جاء في كتاب وصف مصر أن الفرن المستخدم هو «فرن كور دائري الشكل» تزجج نيرانه بواسطة منفاخ يشبه القربة ويوضح بشكل رأس طائر^(٢).

وبعد أن تصبح السبيكة في عيارها المحدد تسلم إلى الحداد فيقوم بتسخين السبائك حتى تكتسب لونا أحمر في لون ثمار الكريز ثم يطرقها ليصنع منها قضباناً مستديرة يبلغ قطر الواحد منهم ٨ ملليمترات يرفق عند قمة طرفيه ليصبح بالإمكان تمريرها في جهاز السحب^(٣). ثم يتم بعد ذلك تمرير الذهب في جهاز السحب لثلاث مرات أو أربع حتى تكتسب على الدوام القطر نفسه في كل الأسياخ ويبلغ نحو خمسة أو ستة ملليمترات، ومن مشغل السحب إلى مشغل القطع أو القص الذي يقسم الأسياخ المسحوبة إلى أسطوانات صغيرة بواسطة أزميل مقعر السن، ويصبح من السهل بعد ذلك أن تتسطح أو تترصع كل أسطوانة صغيرة من الذهب تحت رقاص قوى سكتة غير مدموغة وتؤدي ضغطه الرقاص إلى إحداث تشققات في حواف القطع الذهبية، التي يتسلمها العامل الموكل بضبط الوزن ليدور كل قطعة بواسطة مقرض أو مقص، محاولاً قدر الجهد والاستطاعة أن يعطي الواحدة منها اللون المقدر لها^(٤).

(١) وصف مصر ج ٦ ص ١ - ٢٤٣.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤١.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٦ ويلاحظ أن فكرة القضبان أو الأسياخ الذهبية تتطابق مع ما أورده ابن ممتي -

انظر: قوانين الدواوين ص ٣٣١.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٦ - ٢٤٨.

وعندئذ تدخل القطع الذهبية مرحلة الترقيق لإعطائها جميعاً سمكاً متناسقاً وقطراً موحداً ويتم ذلك بالطرق فوق قاعدة من الصلب وبواسطة مطرقة صغيرة ضئيلة الرأس.

ومن الغريب أن القطع الذهبية التي مازالت حتى تلك المرحلة غفلاً من أى كتابة على وجهيها تتلقى أول نقوشها على الإطار وحده بواسطة قرصين معدنيين مركبين فى آلة ضغط ذات ملقط وزنبرك.^(١)

وبعد كل هذه العمليات يبقى أمام القرص الذهبى لكى يصير ديناراً منقوشاً بالكتابات من وجهيه أن يمر بعمليتى الجلوة (أو الجلاء) والدمغ أو السك.

وقد لحق بعملية الجلاء (الجلوة) تطور ملحوظ فى العصر العثمانى، فكانت الأقراص الذهبية تغلى أولاً فى محلول الشبة (سلفا الألمنيوم) والدردى (حمض رواسب البوتاس) لانتزاع ما بسطحها من الأوكسيد والشحوم، وبعد هذا توضع فى مجرفة من الحديد ويتم تسخينها فى داخل فرن حتى تحمر ثم يلقى فوق هذه القطع الملتهبة خليط من حمض النوشادر (موريات محلول النوشادر) وملح البارود (نترات البوتاس) والكبريتات الزرقاء (سلفات النحاس) والملح البحرى (موريات الصودا) وتكرر هذه العملية مرتين ويتم تقليب القطع خلالهما وذلك بهزها وأرجحتها داخل المجرفة الحديدية.^(٢)

وبعد عملية الجلوة يتم ضرب الأقراص الذهبية بواسطة رقاص قوى خاص بسك الذهب ويقوم شيخ العمال^(٣) بوضع القطع تحت السكة ويكفى عاملان قويان لإدارة أو تشغيل الرقاص^(٤) الذى يعانى من بعض العيوب التى ستعرض لها عند الحديث عن ضرب العملات الفضية لاحقاً.

ج - صنع العملات الفضية:

وأولى الخطوات المتبعة فى سك العملات الفضية هى تحديد عيار السبائك الفضية الموردة

(١) المرجع السابق ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) استخدم «الشيخ» كاسم وظيفه مدنية إذ كان يطلق على رؤساء الطوائف والحرف والصناعات ذلك أنه جرت العادة فى العصور الوسطى أن يعين لكل حرفة أو مهنة رئيس يسمى «الشيخ» يكون أكثر أفراد الطائفة خبرة بالصناعة وأكفأهم فى سياسة أمور الحرفة د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج ٢ ص ٦٣٠ والمراد هنا رئيس أو كبير العمال بدار الضرب.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٥١.

لدار الضرب، ويجمع بين طريقتي تحديد عيار الفضة في العصرين الأيوبي والعثماني استخدام الرصاص فحسب، أما ما عدا ذلك من وسائل فقد تعرض لتغير واضح.

وفي العصر العثماني فكان يستخدم لهذا الغرض عظام الفراريج الذي يوضع على الأرض في شكل كومة دائرية يسطحها العيار ويغوص فيها بيده كي يمنحها شكلاً دائرياً ويضع فوق هذا الشكل الذي يمكن اعتباره بوتقة أو مصفاة قطعة الفضة المراد تعييرها ويضاف إليها رصاص نقي. ويرص فوق العظام قطع من الفحم والخشب بالغ الجفاف حتى يغطيها وتنفع النار هنا بقربة ذات خرطوم أو بزبوز من الفخار صممت رأسه على شكل منقار طائر. وبفعل الحرارة والرصاص تنفصل الفضة على شكل صفيحة دائرية من المعدن تسمى (العقب) أو القاع وتكون عملية قياس العيار ناجحة بقدر ما تكون هذه الصفيحة المعدنية أقرب إلى الشكل المخروطي وبقدر ما يكون الجزء العلوي منه أكثر تألقاً وبريقاً ويكون الأسفل كامداً (غير لامع) وأكثر نقاء، وكان العقب يوزن بعد ذلك لمعرفة نسبة الفضة في السبيكة التي عبرت.^(١)

كانت الضربخانة العثمانية تضيف النحاس إلى الفضة عند صنع المديني (الأنصاف الفضة) والقروش ذات الأربعين والعشرين^(٢) مديني.

وبعد ذلك تمر سبائك الفضة بالعيار المطلوب بذات المراحل التي عرفناها عند الحديث عن صناعة العملات الذهبية من طرق وسحب وترقيق وتقطيع^(٣)، لنصل إلى المرحلة قبل الأخيرة وهي التبييض أو الحلوة.

ويتم ذلك بغلي الأقراص المعدنية داخل غلاية من النحاس تحتوي على بعض من الدردى والشبة والملح البحري مع مراعاة قلبها وتحريكها، وتلقى الأقراص بعدها فيما يشبه الحوض أو المزود على هيئة دن متين من الخشب ثم يضاف إليها الشبة والملح البحري والدردى وكذلك بعض الرمال ويقوم عاملان بتقليب ومسح ودعك القطع الفضية. وآخر مراحل عملية التبييض هي غسل القطع عدة مرات وتجفيفها لتمسح وتدعك بالنخالة فوق غربال.^(٤)

وتبقى الإشارة إلى عملية السك ذاتها التي لم تتغير في كثير أو قليل من حيث الجوهر

(١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٠٩ - ٢١١ ..

(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢١٢ - ٢١٣ ..

(٣) المرجع السابق ص ٢٢١ - ٢٢٨ بتفصيل كبير.

(٤) المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ..

عما كان سائداً من قبل في العصر المملوكي من حيث الضغط على قطعة العملة ذهبية كانت أو فضية بقالبي سك، من أعلى وأسفل^(١).

والتفسير الميكانيكي لعملية السك آنذاك هو أن قطع المعدن الغفل توضع بين قالبين للسك بحيث يوضع أحدهما بأسفل داخل سندان مثبت في الأرض بينما يوضع القالب العلوي المثبت في ذكر القالب فوق قرص المعدن الغفل ثم يضرب ذكر القالب بالمطرقة وعندها يترك القالبان ختيميها على وجهي القرص ليتم بالتالي صنع النقود وتتخذ شكلها النهائي وغالباً ما تكون حوافها غير منتظمة وقد استمرت عملية سك النقود بهذه الطريقة اليدوية حتى منتصف القرن ١٦م (١٠هـ) تقريباً^(٢).

وقد تطور الأمر في العصر العثماني نحو الآلية، فاستخدم رقاش له لولب متحرك داخل صندوق أو حلزونة من النحاس، فيه تثبت السكة السفلية داخل مربع من الحديد وبواسطة أركان حديدية ويوضع فوقها القرص لينزل عليها الرقاش بقالبي السك العلوي.

وقد لاحظ «صامويل برنار» أن لهذه الرقاشات لولباً مخروطي الشكل قليلاً بدلاً من أن يكون اسطوانياً كاملاً وأن السكة تدور مع اللولب بدلاً من أن تصعد وتهبط في سرعات منتظمة وينتج عن ذلك أن السكة العلوية تهتز ولا تتطابق قط مع السكة الأخرى، بحيث إنه يندر أن يتوافق النقشان كما يندر أن يكونا في الوضع نفسه في كل منهما بالنسبة للآخر. وقد لاحظت بالفعل أثناء دراسة القطع الذهبية العثمانية أن كتابات الوجه لا تتطابق (عند قراءتها من أعلى إلى أسفل) مع ذات الاتجاه الذي تكون عليه كتابات الظهر. ويضيف برنار أن الحركة الدائرية للرقاص تؤدي إلى محو أو إمالة النقوش، ونتيجة لعمق خط الحفر في كلا السكتين (العلوية والسفلى) وهو عميق للغاية، بالإضافة إلى أن قلة سمك القطعة المعدنية كان سبباً في أن تقوم الأجزاء الناتئة في أحد الوجهين بدفع المعدن في الأجزاء المنحوفة من الوجه الآخر فتبدو نقوشها وكأنها ممحوة أو متقطعة أو متأكلة بشكل جزئي^(٣).

ومن الأسف أنه ليس لدينا أي إشارات تاريخية أو وثائقية لطريقة سك الفلوس النحاسية أو الأجداد (جديد).

(١) Grierson (Philip): Numismatics, Oxford - 1975 pp. 95-125.

(٢) سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية ص ٢٥.

(٣) وصف مصر ج ٦ ص ٢٢٧.

الهيئة الوظيفية لدار الضرب :

كان الإشراف على دار الضرب فيما قبل العصر العثماني من مهام قاضي القضاة بينما يتولى «المقدم» رئاسة الموظفين الفنيين فيها^(١)، وقد استمر هذا التقليد لفترة محدودة في بداية العهد العثماني، فنسمع عن تعيين خاير بك للقاضي حمزة العثماني متكلماً على دار الضرب^(٢).

وقد حدد قانون نامة أن من حق السلطان العثماني وحده ودون سواه، تعيين الأمناء الذين يتولون العمل في الأماكن التي يعتد بها كالثكنات السلطانية ودار الضرب، ورغم أن هذا القانون أعطى لولاة مصر حق عزل من يحس بتقصيره أو إهماله أو خيانتته وعرض أمره على السلطان بعد ذلك، إلا أنه ليس من حقهم تعيين آخر مكانه بل يطلبون تعيين شخص موثوق فيه مكانه^(٣).

وقد ظل هذا الحق قائماً للسلطان إلى وقت الحملة الفرنسية كما يتضح من اجابات حسين أفندي الروزنامجي الذي جاء فيها أنه كان يحضر لها (دار الضرب) «أغا من الدولة العلية خصوصى إلى ذلك وهو الذى يديرها ويدفع مال الميرى الذى عليها وعوائد الباشا وكتخدائه والمرتببات إلى أصحابها ودفع أجر الخدمة والمصاريف والباقي بعد ذلك يكون إلى المذكور»^(٤). وقد عرف هذا الأغا بأمين دار الضرب. والأمين فى اللغة هو الثقة غير الخائن، وقد جاءت بهذا المعنى فى كثير من آيات القرآن الكريم واستخدمت هذه الكلمة فى العالم الإسلامى كاسم وظيفة ولقب فخري وكانت فى الحالتين ذات دلالة وثيقة الصلة بالأمانة وفى حالة الوظيفة كانت تطلق على من يقوم بمهمة الرقيب والمفتش والحافظ والمحاسب والمشرف والحاكم والضامن^(٥).

(١) كان لقاضي القضاة فى العصر الفاطمى النظر فى الأحكام الشرعية ودور الضرب وضبط العيار - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٨٧٠ أما المقدم فقد ورد بهذه الصيغة على الآثار العربية كاسم وظيفة وكلقب فخري. والمقدم اسم مفعول من قدم ومعناه الرئيس وكبير القوم أو الطائفة أو الجماعة وكان هذا اللقب معروفاً فى الدولة الأيوبية هو رئيس الصناع وأصحاب الحرف فكان المقدم فى دار الضرب الأيوبية هو رئيس الصناع الفنيين بها.

راجع لمزيد من المعلومات: د. حسن الباشا: المرجع السابق ج ٣ ص ١١٢٠ - ١١٢٢.

(٢) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٤٠٢.

(٣) قانون نامة ص ٧٧.

(٤) شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق ص ٥٠.

(٥) د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ١ ص ٢٨٢.

ويبدو أن هذا الأمين كان يقوم بالإشراف على أعمال دار الضرب مختصراً مهام قاضي القضاة الإشرافية ومهام المشارف.^(١)

بيد أن أهم ما نعرفه عن وظيفة الأمين أنه همزة الوصل بين أعمال دار الضرب وهيئة الحكم في مصر العثمانية فهو الذي يتسلم قوالب السك الجديدة ويسلم عوضاً عنها القوالب القديمة^(٢)، وعندما يعقد الديوان العالي لمحاسبة الباشا بعد عزله كان أمين دار الضرب من بين حضوره إلى جانب الدفتردار ووكيل دار السعادة وكبار الأمراء المماليك وكبار رجال الفرق السبع.^(٣)

وكان أمين دار الضرب الذي يعرف أيضاً بناظر باب الضرب^(٤)، حسبما لاحظ صامويل برنار من اليهود الذين أعلنوا إسلامهم ويعاونه أحد أبنائه في إدارة العمل بالضربخانة. وفي بعض الأحوال كانت الدولة تعهد بأمانة الضربخانة لأغا مقيم بمصر، من ذلك ما حدث في جمادى الأولى عام ١١٤٧هـ (١٧٣٤م) عندما جاء دفتردار القسطنطينية على أغا ومعه سبعة خطوط شريفة منها خطان شريفان بإلحاق دار الضرب إلى على أغا مستلزم الجوالي^(٥)، وصارت الجوالي ودار الضرب خارجين عن استلزام مصر من سنة ١١٤٧هـ^(٦)، وآخر من ورد ذكره كأغات الجوالي والضربخانة معاً هو أحمد أغا الذي خرج منفياً من مصر إلى جهة الروم في عام ١١٨٣هـ (١٧٦٩م) وكان أحمد أغا كما يصفه الجبرتي «رجلاً عظيماً ذا ثروة زائدة فصادره على بيك في ماله وأمره بالخروج من مصر وباع متاعه بالمزاد»^(٧).

(١) عرفت وظيفة المشارفة في الدولة الفاطمية حيث كان المشارف من كبار الموظفين الديوانيين، وكان للمعاملات في العصر الأيوبي أيضاً مشارفون مثل دار الضرب التي كان لها مشارف يعاونه شاهد بالإضافة إلى موظفين آخرين - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف - ج ٣ ص ١٠٩٢ - ١٠٩٣.

(٢) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٦٩.

(٣) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ٥٠.

(٤) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠، أطلق لفظ الناظر على المشرف وبخاصة المشرف المالي واسم هذه الوظيفة مأخوذ من النظر الذي هو رأى العين لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه وإما من النظر بمعنى الفكر لأنه يفكر فيما فيه المصلحة من ذلك - انظر د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٣ ص ١١٧٧.

(٥) لم أعتز على ترجمة للمذكور وإن كان واضحاً من النص التاريخي أن هذا الأغا بحكم وظيفته كان يتبع الاستانة مباشرة. والجوالي هي الجزية التي يدفعها أهل الدمة للدولة الإسلامية التي يعيشون في ظلها وقد عرفت هذه الجزية في العصرين المملوكي والعثماني باسم الجوالي - د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٧٢.

(٦) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٥٩٠ - ٥٩١.

(٧) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

وقد ورد في الجبرتي أن إسماعيل باشا الذي عزل في ١٣ رجب سنة ١١٩٤هـ (١٧٨٠م) بعد مدة ولاية حوالي ٨ أشهر كان قد ولي عند قدومه لمصر الشيخ محمود الكردي في منصب أمين الضربخانة^(١).

وعلى أية حال فقد كان أمناء دار الضرب يدفعون للبasha ضريبة كشوفية^(٢) سنوية مقابل إيراداتهم التي يحصلون عليها من مناصبهم وقد بلغ ما دفعه أمناء الضربخانة العامرة للبasha أبي بكر في عام ١٢١١هـ (١٧٩٦م) أحد عشر كيساً (كل كيس ٢٥ ألف بارة) و ٧٢٥١ بارة^(٣).

ونتيجة لما عرفناه من تلاعب المشرفين على دار الضرب في عيار وأوزان النقود، فقد كانت السلطنة ترسل في بعض الأحيان جميع موظفي الضربخانة من السباك إلى الجلاء، وهو ما تم في جمادى الأولى سنة ١١٣٧هـ^(٤) (١٧٢٤م) إذ ورد هؤلاء صحة أمين دار الضرب المرسل من إسلامبول.

ومن أمناء دار الضرب الذين تولوا نظرها والإشراف عليها مصطفى جوريجي بن الحصري^(٥). في عام ١١٠٧هـ (١٦٩٥م) وأحمد أغا خطيب زادة (١١٨٧هـ) وعبد باشا مأمور الضربخانة (١٢٠٢هـ) وصالح بيك خازن دار عزت محمد باشا (١٢٠٥ - ١٢٠٨هـ)^(٦).

المعلمون اليهود:

وقد لعب هؤلاء دوراً فعالاً ليس فقط في تسيير عجلة العمل (فنياً) بدار الضرب بإشرافهم فنياً على العمل بها ولكن أيضاً في تحديد مواصفات العملات التي تسك بها. ولا

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٨٣ وقد توفي محمود الكردي الخلو في سنة ١١٩٥هـ ودفن بالصحراء بجوار شيخه السيد مصطفى البكري - انظر ترجمته في عجائب الآثار ج ٢ ص ٨٦-٩٨.

(٢) الكشوفية (وتعرف بالكشوفية الصغيرة أيضاً) ضريبة مفروضة على الكشاف بالأقاليم وعلى الدفتر دار وعلى الأوجاق وعلى بعض أفندية الرزنامة نظير انتفاعهم برسوم معينة - د. عبد المنعم الرائد و د. أحمد الحتة: الغزو العثماني - ص ٣٨٦.

(٣) د. ليلي عبد اللطيف: الإدارة ص ٩٠-٩١ وقد ذكر حسين الرزنامجي عن سبب فرض الميري على أمين الضربخانة بأن هذا في نظير ما يبقى له من المكسب بعد مصاريف المرتبات وكان هؤلاء الأمناء يحققون أرباحاً طائلة من عملهم - شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق ص ٥٧.

(٤) أحمد شلبي: أوضح الإشارات ص ٤٤٠.

(٥) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٢٥ وظل بوظيفته حتى عام ١١١٢هـ على أقل تقدير المصدر نفسه ص ٥٩.

(٦) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٢٥-١٢٧.

يعدو أن يكون وجود هؤلاء المعلمين بل ودورهم أيضاً، لا يعدو أن يكون اطراداً لدورهم في دار ضرب مصر منذ العصر المملوكي.

ففى عهد السلطان الغورى سلم السلطان دار الضرب إلى شخص يدعى جمال الدين فلعب فى أموال المسلمين وأتلف المعاملة، فشنته السلطان وقرر فى دار الضرب المعلم يعقوب اليهودى «فمشى على طريقة جمال الدين وقد استباح أموال المسلمين فكان النصف فضة ينكشف فى ليلته ويصير من جملة الفلوس النحاس»^(١)

ولم يختلف الأمر فى الشام عن ذلك ففى ٢٧ صفر سنة ٩٢٢هـ «خلع عى عدو الله وعدو رسوله وعدو المسلمين معلم دار الضرب اليهودى الذى أهلك النقدين»^(٢)، المعنى هنا هو المعلم صدقه اليهودى معلم دار الضرب بالشام الذى نشر على رأس السلطان الغورى فضة جديدة عند دخوله لدمشق فى جمادى الآخرة سنة ٩٢٢هـ.^(٣)

ومن أوائل من جاء اسمهم من معلمى دار الضرب اليهود فى العصر العثمانى المعلم إبراهيم اليهودى الذى لعب فى أموال المسلمين من الذهب والفضة فى عام ٩٢٨هـ (١٥٢٢م)^(٤). وكان يعاصره فى الشام معلم يهودى لدار الضرب، أجر له نائب دمشق وقف جامع تنكز والناصريتين.^(٥)

وقد تعرض جماعة من اليهود من معلمى دار الضرب للحبس فى أيام خايربك بسبب فساد العملة التى صارت كلها غش وزغل، إذ قبض على معلم دار الضرب وبقية المعلمين بها وألزمه بأن يرد إلى الخزائن الشريفة مائة ألف دينار «وأن معلمين دار الضرب قاطبة يتوجهون نحو اسطنبول أو يلتزمون بإصلاح المعاملة فقالو له أرنا مرسوم الخندكار»^(٦) إن كان أرسل يطلبنا وأقاموا أياماً فى السجن بالقلعة»^(٧).

- (١) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٨٩.
- (٢) محمد بن طولون: مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان تحقيق د. محمد مصطفى - القاهرة ١٩٦٤ قسم ٢ ص ٥.
- (٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٥٣.
- (٤) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥ وجاء فى بدائع الزهور أنه وطئ جارية حبشية فحملت منه ووضعت بنتاً فرت بها وأشهرت إسلامها هى وابنتها - بدائع الزهور ج ٥ ص ٢-٤٤٣.
- (٥) محمد بن طولون: المصدر السابق قسم ٢ ص ١٠٩.
- (٦) الخندكار أو الخندكار لقب للسلطان العثمانى معناه السعيد الحسن الخط. د. أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٩٠.
- (٧) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣١. وقد فهم كل من على مبارك ومحمد مختار خطأ أن خايربك أرسل معلمى دار الضرب اليهود لإصلاح العملة العثمانية باستانبول - انظر: التوقيعات الإلهامية ص ٤٦٣ والخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٤٥.

وقد شارك النصارى أيضاً زملاءهم اليهود من أهل الذمة فكان من بينهم المعلمون بدار الضرب، وأشهرهم هو المعلم رزق القبطى كاتب عى بيك الكبير، والذي كان مسئولاً عن دار الضرب أيام على بيك.^(١)

صاحب^(٢) عيار:

كان أهم شخصية فى الضربخانة المصرية ولعله هو نفسه الذى يشار إليه بمعلم دار الضرب لكونه أهم المعلمين بدار الضرب، وكان متولى هذه الوظيفة يقوم بذات المهام التى كان يعنى بها المقدم فى العصر الأيوبي^(٣)، وجماع المهام المنوطة به فى الحفاظ على عيار نقود دار الضرب. ونظراً لأهمية منصب صاحب العيار فقد كانت الدولة العثمانية تبدى اهتماماً باختيار صاحب العيار الذى يشرف على معايير كل عملة بدقة سواء أكانت من الذهب أو الفضة.^(٤) إلا أن تعيين صاحب عيار من قبل الدولة لم يكن دائماً موضع ترحيب من الأمراء والماليك واختيارية الأوجاقات فعندما ورد أغما من الديار الرومية لتولى أمانة الضربخانة ومعه صاحب عيار رفض أمراء الماليك تعيين صاحب العيار فى حين وافقوا على أمين دار الضرب المرسل من إسلامبول^(٥)، ثم أخذوا حجة على الباشا بأن لا يكون صاحب عيار إلا من هذا البلد^(٦).

ويعكس ذلك مدى تواطؤ صاحب العيار المعلم داود الذى كان فى حماية جركس بك شيخ البلد رغم ما عرف عنه من غش للعملة^(٧)، ويبدو أن جركس والماليك كانوا يفيدون من وراء تخفيضه للعيار.

ويرجع سبب إرسال الدولة لهيئة كاملة جديدة لإدارة ضرب مصر فى هذا العام إلى أن الذهب الذى ضرب فيها بمباشرة داود صاحب العيار عندما أرسل إلى السلطان وصفى نقص فى العيار ثمانين كيساً فى عام ١١٣٦ هـ ثم نقص مائة كيس فى السنة التالية فأمر السلطان

(١) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ٥٠.

(٢) ورد لفظ صاحب فى كثير من الكتابات على الآثار العربية وقد بدأ استعماله كعت شخصى ثم استخدم كلقب فخري عام واسم وظيفة - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٦٥١.

(٣) عن المقدم - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٣ ص ١١٢٢.

(٤) د. عراقى يوسف عراقى: الوجود العثماني ص ١٦٧.

(٥) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠.

(٦) أحمد شلبى: أوضح الإشارات ص ٤٤٠.

(٧) د. عراقى يوسف: الوجود العثماني ص ١٦٧.

بعزل صاحب العيار وإرسال من قام بتصفية الذهب إلى مصر ليتولى العيار بدار الضرب ولكنه لم يتمكن من ذلك لقوة جركس شيخ البلد^(١).

وإضافة إلى حماية جركس لداود فقد قام صاحب العيار (داود) بدفع رشوة للبasha وكتخذه ومحمد بيك جركس والمتكلمين قدرها ٢٠ ألف دينار فبقى بمنصبه^(٢)، وفي رواية أخرى أنه دفع ٢٥ ألف زنجيرلي قبل ورود الأغا من إسلامبول فخلع عليه البasha على ما هو عليه صاحب عيار الضربخانة^(٣).

بيد أن ما وقع بعد ذلك من هروب محمد جركس وخيانة داود في إعادة ضرب الجنزري بعد إبطاله كما أسلف القول، أتاح للبasha الذي عاد بدوره للحكم بعد عزله أن يقبض على المعلم داود^(٤) ويودعه في العرقانة إلى أن أرسل في طلبه في ١١ رمضان عام ١١٣٨ هـ، فلما مثل بين يدي الوزير (البasha) قال له «يا داود أغا قد جاء في حقتك خط شريف بقتلك فقال سمعاً وطاعة والحمد لله الذي أنا معلوم عند السلطان ويعرف السلطان اسمي اللهم اجعلها على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله» ثم إن الوزير أمر جماعته أن يودعوه العرقانة وأرسل إلى الوالي فلما حضر أمره أن يقتل داود وأعطاه فرماناً فأخذ الفرمان ونزل العرقانة وأخرجوه له وهو صائم فأعرضوا عليه الشرب فأبى وقال للوالي: والله لا أقابل ربي إلا صائماً ولكن إذا قابلت ولدي فأقرئه مني السلام. ثم إنه توجساً وصلى ركعتين وقال للوالي افعل ما أمرك به مولانا السلطان.. فرمى عنقه^(٥).

وداود صاحب هذه الميتة ولي عيار دار الضرب في تاريخ سابق على عام ١١٢١ هـ (١٧٠٩م) إذ كان صاحباً للعيار عند نقل دار الضرب محل مدق البارود^(٦).

وأشرك على باشا الأزمرلي بينه وبين ابنه في منصب صاحب عيار في ربيع الأول سنة ١١٣٠ هـ (١٧١٨م)^(٧).

وفضلاً عن ابنه كان معه أيضاً في أخريات أيامه «صاحب عيار سيدي موسى سكة زان»^(٨).

(١) أحمد شلي: أوضح الإشارات ص ٤٩١.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ١ ص ١٨٠-١٨١.

(٣) أحمد شلي: أوضح الإشارات ص ٤٤١.

(٤) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٦٨.

(٥) أحمد شلي: أوضح الإشارات ص ٤٩١.

(٦) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ٧٩.

(٧) أحمد شلي: أوضح الإشارات ص ٢٩٢.

(٨) أحمد عزبان: الدرة المصانة ص ١٥٥.

ومن الذين وردت أسماؤهم في وثائق المحكمة كأصحاب عيار بدار الضرب «الجناب العالي السيد الشريف الأمير هاشم حلي صاحب العيار بدار الضرب بقلعة مصر الخروسة»^(١)، والأمير أحمد جرجي طايقة مستحفظان، صاحب عيار بدار الضرب (كذا) بمصر سابقاً^(٢) وهو ما يعنى أن وظيفة صاحب عيار قد شغلها العسكريون أيضاً وليس اليهود أو مسالمتهم (حديثو العهد بالإسلام من اليهود).

ومن أصحاب العيار المرسلين من طرف الدولة العليا، محمد أغا، الذى جاء لمصر ومعه أمر شريف خاقانى بمسئوليته وحده عن شراء الذهب والفضة اللازمة للضربخانة فضلاً عن مهمته الأصلية فى حفظ العيار الذى أصبح «مطلوباً منه وليس لأحد من خدمة الضربخانة عهدة فى ذلك ولا معارضة»^(٣).

العاملون بوزن وعيار الذهب والفضة:

١- معيار الذهب (أو المعاييرجى) الذى يقوم بفحص عيار الذهب وكان الفحص يتم بالقيام بصهر الذهب أولاً باستخدام منفاخ كور ذى تيارين داخل بوتقات من الرصاص ويحتفظ لنفسه مقابل ذلك بكمية صغيرة منه^(٤)، وكان هذا المعاييرجى عند احتلال الفرنسيين لمصر مسيحياً أرمينياً ورث مهنته عن طريق سلسلة متعاقبة من الأجيال فى عائلته وكان يقوم بتحضير المواد اللازمة لفحص عيار الذهب^(٥).

٢- العيار وهو الذى يقوم بفحص أو تعيير خامة الفضة.

٣- الوزن: ويشار بهذا اللفظ إلى المشتغل بالموازين على مختلف أنواعها كالمقاييس وربما استخدم أيضاً لصناع الاسطرلابات وأشباهاها باعتبارها نوعاً من الموازين التى يقدر بها مواضع النجوم^(٦).

وفى نهاية القرن ١٨م كان يعمل بالضربخانة وزانان أحدهما مسيحى والآخر تركى، وكانا يعملان فى وزن المواد والخامات التى تسلم إلى كل شيخ أو رئيس مصنع ويزنان كذلك المواد التى يقوم هولاء بإعادة تسليمها^(٧).

(١) سجلات الباب العالي سجل (٤٩٩) حجة ٤٦١ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٠٢٥هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٣٦٩ حجة (١٥٧) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٣٣هـ.

(٣) سجل الديوان العالي رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٩.

(٥) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٥.

(٦) د. حسن الباشا: الفنون والوظائف الإسلامية ج ٣ ص ١٣٢٢.

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦١.

وكان الشخص المنوط به التحقق من وزن العملة يعرف بالمعاير ويسمى أهل الصنعة مهنته بالتعبير.^(١) وقد أشار الجبرتي إلى اسم أحد الوزانين بالضربخانة وهو أحمد أفندي الذي توفي عام ١٢٠٥هـ (٩٠-١٧٩١م) وكان «إنساناً حسناً جميل الأوضاع مترهف الطباع محتشماً وقوراً ودوداً ومحبباً لجميع الناس»^(٢)

٤- معلم الخك: وقد سبق التنويه إلى طريقة الخك عند الحديث عن تعبير الذهب بدار الضرب ويبدو أن معلم الخك كان مسؤولاً وحده عن تعبير الذهب دون سواه من العاملين بقياس العيار، وربما اختفت هذه الوظيفة بعد السنوات الأولى من الحكم العثماني وأدمجت في مهام صاحب العيار والمعايرجي، إذ أن الإشارة إلى صاحب هذه الوظيفة وردت في ابن إياس بصدد عودة جماعة من أهل الحرف والصناعات الذين أخذوا إلى اسطنبول بعد دخول العثمانيين لمصر، وكان من بين العائدين معهم إلى الإسكندرية في ١٩ شوال سنة ٩٢٦هـ (١٥٢٠م) المعلم حسين معلم الخك بدار الضرب، وربما عاد مرة أخرى إلى اسطنبول حسيماً كانت تقتضى أوامر السلطنة^(٣)، أى أن هذا المعلم كان بين العاملين بدار الضرب منذ العصر المملوكي.

العاملون بصهر المعادن:

وكان هؤلاء يعملون تحت رئاسة شيخ الصهارين أو السباكين^(٤)، ويسمى واحد منهم «سباك»، وهو الصانع الذي يذيب المعادن ليشكلها ويطلق أيضاً على من يقوم بصناعة الآلات أو الأدوات أو الأسلحة لفظ سباك^(٥). ويعمل مع السباكين مجموعة عمال من العميان الذين يتولون تشغيل المناخير لتأجيج نيران فرن الصهر ولا يتقاضى الواحد منهم أكثر من ٤ إلى ٥ أنصاف فضة طول اليوم رغم عملهم الشاق أمام نيران الفرن^(٦).

(١) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٨ وهامش المترجم.

(٢) الجبرتي: عجائب الآثار ج ٢ ص ٣٣٥.

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج ٥ ص ٣٥٤.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢١٦، وكان السباك في العصر الأيوبي يحضر وزن النحاس والفضة قبل طرحهما في البوتقة للسبك ومتى اختل العيار كان هو المأخوذ به - ابن يعرة - الأسرار ص ٩٣.

(٥) د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٥٨٨.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢١٩.

العاملون بإعداد السبائك للضرب :

١- الحدادون : ويرأس هؤلاء فى مشغل الفضة شيخ يراقب عملهم فى تحويل سبائك الفضة إلى قضبان رفيعة بواسطة الطرق عليها^(١)، ويعمل بدار الضرب عدة من الحدادين الذين يقومون بصنع وإصلاح الأدوات والمكينات^(٢)، وهم أنفسهم الذين يقومون بطرق سبائك الذهب بعد تسخينها لتتحول إلى قضبان مستديرة تمهيداً لسحبها^(٣).

٢- المدادون ومفردها مداد وهو الذى يقوم بسحب قضبان الفضة أو الذهب بعد طرقها لإنقاص قطرها^(٤).

٣- الرقاق ويقوم فى مشغل النقود الفضية بالطرق فوق القضبان التى جاءت من معمل السحب ثم يقطعها إلى قطع يتراوح طولها بين ٢٥ و ٣٠ سم مع تحميلتها بالنار^(٥)، أما الذى يقوم بترقيق الذهب بحيث يحقق التناسق فى سمك القطعة الذهبية واستكمال استدارة قطرها قبل عملية الضرب فكان يعرف باسم «منكيس» ويطرق فوق القطعة الذهبية بواسطة مطرقة صغيرة^(٦).

٤- القطاع أو الدوغرمة : يطلق على من يقوم بقص وتقطيع قطع العملة الفضية من رقائق الفضة اسم «دوغرمة» أو ظوغرامق أى يقطع إلى أجزاء صغيرة^(٧) فى حين يسمى العامل المنوط به تقطيع القضبان الذهبية إلى أسطوانات صغيرة (لا يتعدى طولها ٥ أو ٦ ملليمترات) بالقطاع^(٨).

٥- الرصاع : وهو الذى يسطح كل أسطوانة ذهبية صغيرة تحت رصاص قوى سكتته غير مدموغة وذلك قبل أن يسلمها للنكيس الذى يقوم بترقيقها^(٩).

الجملاء : وتقال لمن يضطلع بجملاء الفضة أو تبييضها، وقد ترسل الدولة جملاء من لدنها للعمل بدار الضرب ضمن خدمة الضربخانة التى ترسلها^(١٠)، وقد تطلق أيضاً على الذى

(١) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٢١.

(٢) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٦٢.

(٣) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٦.

(٤) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٦ و ٢٢٢.

(٥) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٢٥.

(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢٤٨ وهامش (١٥).

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٢٧ وهامش (١٠).

(٨) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٧.

(٩) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٧.

(١٠) أحمد شلبي : أوضح الإشارات ص ٤٤٠.

يقوم بجلو القطع الذهبية قبل الشروع فى سكها، وربما عرف الجلاء فى هذه الحالة بفرنجى الذهب، كما قد يفهم مما ورد فى وثائق المحكمة الشرعية عن «فخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى اغطناوى فرنجى الذهب وجلاء الفضجة»^(١)

الحفار أو النقاش:^(٢) يقصد بالنقاش أو الحفار من يقوم بعمل قوالب السك ذاتها، ويذكر ابن بعرة أنه يلزم النقاش «إن لم يكن أميناً أن يختم على يده كجارى العادة ومن لوازمه أن لا يشتغل بشيء سوى نقش السكة ليتمهر فيها بكثرة إدمانه فلا تحاكيه الزغليون وفيه فائدة أخرى أن الصناع لا يجتمعون على سكة جديدة»^(٣).

ويقوم الحفار أو النقاش فى الضربخانة بحفر الحروف والزخارف بواسطة مخصف أو أزميل على حديدة السك^(٤).

الزنجرلى: هو العامل الذى يقوم بعمل زخارف الإطار فى القطع الذهبية المعروفة بالزنجرلى ويتم عمل اطار القطع قبل سكها^(٥).

الضراب: وهو العامل الذى يقوم بضرب العملة أو سكها ويمكن أن يطلق أيضاً «الضراب» على من يضرب النحاس ويصوغه أدوات^(٦)، وأن الضرابون فى العصر العثمانى يعملون على الرقاصات التى تدمج قطع المعدن بالكتابات والزخارف^(٧).

الكاتب: وكان يعمل بدار الضرب عدد من الكتاب، الذين كانوا من أهل الذمة غالباً، وقد صادفنا من أسمائهم ثلاثة يهود هم «إبراهيم وإلياهو وخضر»^(٨) وكان كاتب الضربخانة عند

(١) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٧هـ.

(٢) وردت كلمة نقاش على الآثار العربية بدلالات حرفية مختلفة نابعة من معانيها اللغوية، فالنقش هو تلوين الشيء بلونين أو بأكثر وهو أيضاً استخراج أجسام صغيرة من جسم أكبر ومن ثم استعمل بمعنى الحفر أو النحت ومن ذلك نقش فص الخاتم أما حرفة النقاش فيقال لها النقاشة - انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٣ ص ٢-١٢٨٣.

(٣) ابن بعرة: الأسرار ص ٩٠-٩١.

(٤) وصف مصر ج ٦ ص ٢٥٢.

(٥) المرجع السابق ج ٦ ص ٢٤٩.

(٦) وأقدم إشارة وردت لضراب على الآثار العربية جاءت فى شاهد قبر بتاريخ شهر ذى القعدة سنة ٢٨٥هـ (٨-٨٨٩م) باسم عمر بن محمد الضراب، د. حس الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٧٢٩ - ٧٢٩.

(٧) وصف مصر ج ٦ ص ٢٣٨، ٢٥١. وفى وظيفة الضراب هنا اختلاف واضح عن العصر الأيوبي حين كان الضراب يقوم بتسخين الفضة وطرقها وكان يراعى أن لا يختم على سكة دارسة ومهما نقص من وزن الفضة وقت العمل لزمه أن يقوم به من أجرته - ابن بعرة: الأسرار العلمية ص ٩٣.

(٨) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

دخول الفرنسيين لمصر من الأقباط.^(١)
الساعاتى: وهو عامل ميكانيكى موكل بتحسين وصيانة الماكينات والقطع الدقيقة مثل
السكات أو المربعات والمناظير ومكبس آلات القطع أو القص.^(٢)
الصنعي^(٣): وكان يطلق على بعض العاملين بأعمال الضربخانة اسم الصنعي، وهو ولا
شك من المنوط بهم أعمال ذات طابع فنى بعيدة عن الأعمال اليدوية المعتادة التى يقوم بها
العمال العاديون، وقد عثرنا فى وثائق المحاكم الشرعية على اسم لشخص يدعى «محمد
الصنعي» بدار الضرب بمصر المحروسة^(٤).

معلم دار ضرب الفلوس:

رغم ندرة المعلومات عن عملية صنع النقود النحاسية (الجدد) فإننا نعرف من بين
القائمين عليها هذه الوظيفة التى ورد ذكرها فى وثائق المحكمة فى عقد زواج خاص بابنة «على
بن خلف المعروف والدها بمعلم دار الضرب الفلوس كان»^(٥)
وكان هناك أيضاً جملة من البوابين والحراس الليليين والسقائين وأمين للمخزن وإمام
واعظ لزاوية ملحقة بالضربخانة كان الموظفون الأتراك يذهبون إليها للوضوء والصلاة.
وقد لاحظ صامويل برنار أن ما يقرب من نصف عدد العمال من المسيحيين الأقباط وأن
الأتراك كانوا حريصين على تشغيل أكبر قدر من العمال كى يتيحوا لهم فرصة لكسب
العيش ولذا فقد كان عدد هؤلاء الملحقين بالضربخانة يصل إلى أكثر من مائتين وثمانين
عاملاً بمن فيهم من أبناء العمال (أطفال) الذين كانوا يساعدون فى العمل لقاء أجور زهيدة،
ليكونوا على مقربة من مهنة آبائهم استعداداً لإرثها^(٦).

◆<<<<

-
- (١) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦٢ وكانت مهمته تسجيل كل ما يرد إلى الدار من مواد ومشتريات.
(٢) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦٢.
(٣) عن وظيفة الصانع انظر: د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٦٨٩.
(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٣٢٦) ص ١٠ حجة (١٨) بتاريخ ٢٠ محرم ١٠٢١ هـ.
(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ٣٨ حجة (١٨٥) بتاريخ ٣ جمادى الآخرة سنة ٩٤٣ هـ.
(٦) وصف مصر ج ٦ ص ٢٦١ - ٢٦٣.

الفصل الخامس

الصرافون: أخطاؤهم ودورهم في التداول النقدي

Date	Description	Amount	Balance
1/1/20	Opening Balance	100.00	100.00
1/15/20	Cash Sale	25.00	125.00
2/1/20	Cash Sale	15.00	140.00
2/15/20	Cash Sale	30.00	170.00
3/1/20	Cash Sale	20.00	190.00
3/15/20	Cash Sale	10.00	200.00
3/31/20	Cash Sale	5.00	205.00
4/1/20	Cash Sale	12.00	217.00
4/15/20	Cash Sale	8.00	225.00
4/30/20	Cash Sale	7.00	232.00
5/1/20	Cash Sale	18.00	250.00
5/15/20	Cash Sale	10.00	260.00
5/31/20	Cash Sale	12.00	272.00
6/1/20	Cash Sale	15.00	287.00
6/15/20	Cash Sale	10.00	297.00
6/30/20	Cash Sale	8.00	305.00
7/1/20	Cash Sale	12.00	317.00
7/15/20	Cash Sale	10.00	327.00
7/31/20	Cash Sale	15.00	342.00
8/1/20	Cash Sale	18.00	360.00
8/15/20	Cash Sale	12.00	372.00
8/31/20	Cash Sale	10.00	382.00
9/1/20	Cash Sale	15.00	397.00
9/15/20	Cash Sale	12.00	409.00
9/30/20	Cash Sale	10.00	419.00
10/1/20	Cash Sale	18.00	437.00
10/15/20	Cash Sale	15.00	452.00
10/31/20	Cash Sale	12.00	464.00
11/1/20	Cash Sale	10.00	474.00
11/15/20	Cash Sale	15.00	489.00
11/30/20	Cash Sale	12.00	501.00
12/1/20	Cash Sale	10.00	511.00
12/15/20	Cash Sale	18.00	529.00
12/31/20	Cash Sale	15.00	544.00
Total	Total Sales	544.00	544.00

فى اللغة صرف الشئ، صرفاً، أى رده عن وجهه، والمال أنفقه، والنقد بمثله بدله^(١)، والصراف هو من يبدل نقداً بنقد، وهو أيضاً المستأمن على أموال الخزنة يقبض ويصرف ما يستحق، والصرافة هى مهنة^(٢) الصراف.

والذى يعنينا هنا، هم أولئك نفر من الصرافين الذين يقومون بتبديل النقود بالنقود فى الأسواق لمن يشاء من جمهور المتعاملين Money Exchanger ويقتصر عملهم على تبديل النقود بأنواعها الثلاث المعروفة فى العصر الإسلامى، وهى الذهب والفضة والنحاس^(٣). وقد أشارت كتب الحسبة إلى مهنة الصرافة أو التعيش بالصرف، على أنه «خطر عظيم على دين متعاطيه بل لا بقاء للدين معه إلا بعد معرفة الشرع لتجنب الوقوع فى المخطورات من أبوابه»^(٤).

وكان المحتسب هو المعنى برقابة الصرافين، ولذا فقد أوجبت عليه كتب الحسبة «أن يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم فإن عثر بمن رابى أو فعل فى الصرف ما لا يجوز فى الشريعة عزره وأقامه فى السوق»^(٥).

أما ما لا يجوز أن يقارفه الصيرفى من مخالفة للشريعة فيمكن إجمالها فى ضرورة تجنب الربا إذ لا ربا فى نقد أو طعام والاحتراز من النسيئة فلا يبيع شيئاً من جواهر النقدين (الذهب والفضة) بشئ من جواهر النقدين إلا يداً بيد وفى ذات المجلس، وأيضاً على الصيرفى الاحتراز من الفضل فى ثلاثة أشياء، فى بيع المكسر بالصحيح وفى بيع الجيد بالردىء ثم فى المركبات من الذهب والفضة والدنانير المخلطة من الذهب والفضة إن كان مقدار الذهب

(١) المعجم الوجيز - إصدار مجمع اللغة العربية - القاهرة - ١٩٨٠ ص ٣٦٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٤.

(٣) عرف نظام الالتزام فى الريف المصرى الصرافين، وكانوا عادة من القبط، يعينهم الملتزمون لجمع أموال الضرائب ودفع النفقات الادارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام وقد مارس هؤلاء كافة أنواع المظالم ضد الفلاح المصرى ووصل بهم الأمر إلى تحصيل مال الخراج من الفلاح أكثر من مرة حتى أصبحت عبارة نزلة «الصراف» مصدر رعب لكثير من الفلاحين - انظر: د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر - ص ٤٣ وما بعدها.

(٤) ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشى: كتاب معالم القرية فى أحكام الحسبة. تحقيق د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعى - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٢٧.

(٥) عبدالرحمن بن نصر الشيزرى: كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة - نشرة السيد الباز العرينى - لجنة التأليف والترجمة - القاهرة ١٩٤٦ ص ٧٤.

مجهولاً، لا تصح المعاملة عليه أصلاً إلا إذا كان ذلك نقداً جارياً في البلد^(١).

وقد كانت هذه المخطورات سبباً في ابتعاد المسلمين عن تعاطي الصيرفة كمهنة، وخاصة فيما قبل العصر العثماني، وأصبحت هذه المهنة من المهن التقليدية التي يقوم بها أهل الذمة عامة، واليهود بصفة خاصة، ليس في مصر وحدها وحسب بل وفي كثير من الأقاليم الإسلامية، بالإضافة إلى صياغة الذهب والفضة، وقد أشار الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بجان ليو الأفريقي عند حديثه عن مدينة فاس الجديدة بالمغرب إلى أن المسلمين يعدون بيع المصوغات الذهبية والفضية بضمن أعلى مما يساويه وزنها نوعاً من الربا، ولكن الملوك يسمحون لليهود بالقيام بهذا العمل، وأوضح أن دارسك النقود في المدينة والمسماة بدار السكة تقع بقرب سوق الصاغة اليهود^(٢).

والجدير بالذكر هنا أن اليهود عملوا في التجارة والإقراض بالربا والمصارف بسبب اتصالهم بالتجارة الدولية عبر جالياتهم الممتدة بين الشرق والغرب، ونظراً لاحتكارهم عملية الإقراض نظير فائدة في أوروبا فيما بين القرنين ١٢ و ١٥ م، فقد ارتبط اليهود في الوجدان والواقع الأوروبيين بالنشاطات التجارية والمصرفية حتى أن كلمة يهودي أصبحت مرادفة لكلمة تاجر أو مرابي، وبالموسوعة اليهودية مدخل خاص عن المصارف والصيارفة اليهود^(٣).

وفي مصر ترجع أقدم الإشارات التاريخية للصرافين إلى العصر الفاطمي، عقيب فتح جوهر الصقلي لمصر عام ٣٥٨ هـ (٩٦٩ م) ففي هذا العام، وربما الذي يليه، كانت البلاد تمر بضائقة اقتصادية ومجاعة فضلاً عن محاولة الدولة الفاطمية فرض دينارها بسعر أعلى من الدينار الراضي العباسي لطرده من التعامل، وقد أوكلت مهام ذلك إلى محتسب جديد في عام ٣٥٩ هـ (٩٧٠ م) هو سليمان بن عزة^(٤)، ويبدو أن بعض الصرافين قد خالفوا أوامره فعزلهم، مما دفع بعض الصيارفة إلى إثارة الشغب ورفع راية العصيان على الخلافة الشيعية بصياحهم «معاوية خال علي بن أبي طالب»، وعندئذ هدد جوهر الصقلي بإحراق «رحبة

(١) ابن الأخوة: المصدر السابق ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٢) الحسن بن محمد الوزان الفاسي: وصف أفريقيا - ترجمة عن الفرنسية د. محمد حجي ود. أحمد الأخضر - الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر الرباط - ١٩٨٠ - ج ١ ص ٢١٩.

(٣) د. عبد الوهاب المسيري: الأيديولوجية الصهيونية - سلسلة كتب عالم المعرفة - الكويت ديسمبر ١٩٨٢ - ص ٢٣.

(٤) أحمد السيد الصاوي: مجاعات مصر ص ٣٠.

الصيارف» وكاد يفعلها لولا خوفه على الجامع^(١). ويظهر من ذلك أن رحبة الصيارفة كانت على مقربة من جامع عمرو بن العاص بالفسطاط الذى كان مركزاً ومحوراً لأوجه الحياة المختلفة فى المدينة الإسلامية الأولى بمصر^(٢).

وقد ذكر ترتون نقلاً عن «متز» Mez أنه كان بمصر فى القرن ٤هـ (١٠م) نقابة للصيارفة اليهود^(٣)، ولعلمهم قد لعبوا دوراً رئيسياً فى ترويح الدراهم الفضية الجديدة التى ضربها الحاكم بأمر الله فى عام ٣٩٧هـ (٦-١٠٠٧م) وأمر بتفريقها فى الصيارف لمواجهة أزمة نقدية خطيرة فى هذا العام^(٤).

وكان الصيارفة فى العصر الفاطمى يمارسون عملهم فى حوانيت خاصة، فيشير الرحالة الفارسى «ناصرى خسرو» الذى زار مصر فى منتصف القرن ٥هـ (١١م) إلى أن هؤلاء الصيارفة لا يغلقون أبواب دكاكينهم بل يسدلون عليها الستائر، وأن أحداً لا يجرؤ على مديده إلى شىء منها^(٥).

وبعد تأسيس مدينة القاهرة، أصبح فيها سوقاً للصيارف، ورغم أننا لا نعرف التاريخ الذى ظهر فيه هذا السوق، إلا أن المقرئى فى خطته أشار إلى أنه كان موجوداً فى سوق باب الزهومة عند المدرسة الصالحية النجمية^(٦).

ولم يصلنا من أسماء الصيارفة فى العصر الفاطمى سوى اسم اليهودى أبى نصر هارون بن سهل بن تستر الذى كان يشتغل بالصيرفة إلى جانب نقله للبضائع بين العراق ومصر فى أوائل القرن الرابع الهجرى (١٠م)^(٧).

وبعد زوال الخلافة الفاطمية عام ٥٦٧هـ (١١٧٢-١م) أصبحت حوانيت الصيارف فيما

(١) أحمد بن على المقرئى: اعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين - تحقيق د. جمال الدين الشيال - المجلس الأعلى لرعاية الشؤون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٧ - ج ١ ص ١٣٢

(٢) كان جامع عمرو بن العاص: بالفسطاط هو أساس التنظيم العمرانى للمدينة إذ سيطر على حياة المدينة اجتماعياً واقتصادياً لوقوعه على النيل وإحاطته بالأسواق فكان هو المركز الدينى والاقتصادى والسياسى للفسطاط - محمود حامد الحسينى: التطور العمرانى لعواصم مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة بإشراف د. أمال العمري ود. عبدالعزيز عيدالدائم - ١٩٨٧ - ص ٢٧.

(٣) أ. س. ترتون أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة حسن حبشى - دار الفكر العربى القاهرة ١٩٥٠ ص ٢٧.

(٤) أحمد بن على المقرئى: إغاثة الأمة - ص ١٤.

(٥) د. عبدالرحمن زكى - القاهرة تاريخها وآثارها - الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة ١٩٦٦ ص ٤٢.

(٦) تقى الدين أحمد المقرئى: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - ج ٢ ص ٩٧.

(٧) ترتون: أهل الذمة ص ٢٨-٢٩.

بين الأمشاطيين والصاغة وكان ذلك على الأرجح في بداية العصر المملوكي، إذ ينكر المقرئ أن هذه الحوانيت كانت جارية في أوقاف المارستان المنصوري^(١)، ويزيد فيقول إنه كان هناك خان في موضع المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر برقوق، وعلى بابه من الجانبين حوانيت تجلس فيها الصيارف طول النهار، فإذا كانت عصريات كل يوم جلس أرباب المقاعد تجاه حوانيت الصيارف لبيع أنواع من المأكّل^(٢). ويظهر أن الصيارف انتقلوا إلى الصاغة بعد تشييد مدرسة الظاهر برقوق.

وفي أثناء العصر المملوكي كان الصيارف يتلقون الأوامر ليس من المحتسبين فحسب بل ومن الأمراء الماليك. ففي شهر صفر من عام ٨٢٥هـ جمع الأمير الكبير برساي الدقماقي الصيارف بالإسطنبول السلطاني بعد أن كثر هرش الدراهم المؤبدية ومعنى الهرش أن يُبَرَد من الدرهم الذي زنته نصف درهم حتى يخف ويصير وزنه ربع درهم، وأمر الصيارفة بإبطال المعاملة بالعدد واستقرت المعاملة بها وزناً لا عدداً^(٣).

ويظهر أن الصيارفة كانوا يشترون النقود لترويجها أو بالأدق للتجار فيها إذ أمر السلطان المملوكي في ذي الحجة من عام ٨٤٤هـ (١٤٤١م) بأن دفع الفضة الأشرفية للصيارف بسعرها وهو كل درهم بعشرين درهماً من الفلوس^(٤).

ومن العصر المملوكي، نعرف من أسماء الصيرفة ابن الكازروني اليهودي الذي ارتبط ذكره بواقعة اعتزام السلطان إحراق اليهود والنصارى في عام ٧٥١هـ - ١٣٥٠م بعد سلسلة الحرائق التي اجتاحت القاهرة ونسب تدبيرها لأهل الذمة، إذ برز هذا الصيرفي للسلطان قائلاً: «سألتك بالله لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم وأحرقنا ناحية وحدنا، فضحك السلطان من قوله وخلي سبيلهم جميعاً»^(٥).

ويعتبر العصر العثماني في مصر، بمثابة العصر الذهبي لمهنة الصيرفة التي شهدت رواجاً وازدهاراً ملحوظين منذ بداية تاريخ مصر كولاية عثمانية، وكان اضطراب التعامل النقدي

(١) المقرئ: الخط ج ٢ ص ٩٧.

(٢) نفسه، إذ يشير النص التأسيسي لجموعة المنصور قلاوون التي تضم قبة ومدرسة إلى جانب البيمارستان إلى أن العمل بدأ فيها في شهر ربيع الآخر سنة ٦٨٣هـ (١٢٨٣م) وانتهى في جمادى الأولى سنة ٦٨٤هـ (١٢٨٤م) - انظر: حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية - القاهرة ١٩٤٩م - ج ١ ص ١١٥.

(٣) جمال الدين أبي الحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - تحقيق د. جمال محرز وفيهم محمد شلتوت الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧١. ج ١٤ ص ٢٢٦.

(٤) ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة ج ١٥ ص ٣٤٠.

(٥) ترتون: أهل الذمة: ٤٣.

أحد أهم الأسباب، إن لم يكن هو السبب الأوحـد، وراء تزايد أعداد الصرافين فى العصر العثماني، فى بداية الحكم العثماني تغيرت عملة مصر وموازيتها واحتاج الأمر إلى وجود صرافين يضبطون نسب الإبدال بين النقود الجديدة والنقود القديمة، وتعرض هؤلاء إلى رقابة شديدة من المحسبين الذين ضاعفوا من نشاطهم فى أوائل هذا العصر، حتى إن المحتسب كان يطوف القاهرة كل يوم ثلاث مرات لمراقبة الأسواق^(١).

وتضاعفت أهمية الصرافين فى أخريات العصر العثماني وخاصة فى المائة عام السابقة للحملة الفرنسية، إذ تعددت أنواع النقد المتداول فى مصر، فكانت هناك العملة العثمانية التى طرأت عليها تغيرات كثيرة، كما كانت هناك العملة الأوروبية من الفضة والذهب، وقد أدى ذلك العدد إلى فوضى النقد فى مصر واضطراب المعاملات المالية بين الناس^(٢)، وتزايدت الحاجة بالتالى لوجود الصرافين وخاصة فى عمليات البيع والشراء الكبيرة نسبيا. ويستفاد من سجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة أن الحاجة لوجود صرافين فى عمليات البيع والشراء كانت نادرة خلال القرن العاشر الهجرى (١٦م) والنصف الأول من القرن الحادى عشر الهجرى (١٧م) ثم طفقت أسماؤهم فى تزايد مستمر بسجلات المحاكم وخاصة فى القرن ١٢هـ وبداية القرن ١٣هـ (١٨م).

ويبدو أن الصرافين قد انشغلوا فى بداية العصر العثماني بشراء الذهب لتوريده بسعر عال لدار الضرب، إذ نص قانون نامة الذى وضع سنة ٩٣١هـ فى عهد سليمان القانوني^(٣) على أنه قد «عرض على الأبواب العالية أن الصرافين يخرجون دائما ويطوفون القرى واحدة تلو الأخرى ليشتروا الذهب ممن يجدونه لديه ثم يحفظونه عندهم ومتى احتاج المبرى إلى الذهب لم يجده لدى أحد واضطر إلى اللجوء إلى الصرافين التجار هؤلاء بدورهم يبيعونه بالقيمة التى يرتضونها وهذا أيضا ممنوع وليحرم أمير الامراء وناظر الأموال على الصرافين الخروج إلى النواحي لجمع الذهب بعد اليوم (والمخالف) تصادر أمواله ويوقع عليه العقاب»^(٤).

(١) د. السيد الباز العرينى د. الحسبة والمحتسبون فى مصر - المجلة التاريخية المصرية - القاهرة أكتوبر ١٩٥٠ - (مجلد ٣ العدد الثانى) - ص ١٦٥.

(٢) د. أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر - مطبعة المصرى - الاسكندرية ١٩٦٧ - ص ٣٠٢.

(٣) اشتهر هذا السلطان الذى تولى الحكم من ٩٢٦هـ - ٩٧٤هـ بوضع عدة قوانين تتعلق بالإدارة ولذلك لقب بالقانونى: انظر يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبد الوهاب الجابى - دار البصائر - دمشق ط ٣ - ١٩٨٥ - ص ٧٢.

(٤) قانون نامة مصر - ترجمة وتعليق د. أحمد فؤاد متولى - ص ٩٣.

ومن المرجح أن هؤلاء الصرافين كانوا من اليهود الذين تردد ذكرهم في سجلات المحاكم الشرعية بكثرة في القرن العاشر الهجرى (١٦م)، لاسيما وأن اليهود كانوا الموردين الرئيسيين للذهب الذى تسك منه النقود الذهبية بدار ضرب مصر طوال العهد العثمانى.

ومن بين الصرافين اليهود الذين وردت أسماؤهم في سجلات المحاكم الشرعية في القرن العاشر الهجرى، «مناحم بن مسعود موسى اليهودى الربان الموجى المعروف بالسلاتى الصيرفى تجاه باب الصاغة»^(١). «ومناحم بن إلبا بن اسحق اليهودى الربان الصيرفى بالصاغة»^(٢). «والمعلم موسى داود بن إبراهيم، عرف بابن تبو الصيرفى»^(٣). «ويعقوب بن هارون اليهودى الربان الصيرفى»^(٤).

ولم ينقطع ذكر الصرافين اليهود من سجلات المحاكم حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر، فوردت أسماء مثل «مسعود اليهودى الصراف»^(٥) و«المعلم إسحق بن يعقوب بن إسحق المعروف بابن الكثر الصيرفى بالصاغة»^(٦) والمعلم شوعة بن يعقوب اليهودى الربان الصيرفى»^(٧) و«المعلم إبراهيم بن يوسف اليهودى الصيرفى»^(٨) والمعلم داود بن يعقوب بن سلمون اليهودى الربان الصراف المعروف بالجميعان»^(٩) المعلم إبراهيم بن يعقوب بن شموال اليهودى الربان الصراف المعروف بشانشو»^(١٠) و«عبدالله اليهودى ولد الذمى داود الربان الصيرفى بخط باب الفتوح بجوار مدفن سيدتى عائشة الطوخية»^(١١)، وأصلان الأمرض الصراف بسوق الصاغة»^(١٢) و«يوسف ولد الذمى عيد اليهودى الربان الصراف بوكالة

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) حجة (٥٠) صفحة (١١) بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.

(٢) محكمة بولاق سجل (١) صفحة (٤٧) حجة (٢٠٨) بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٩٤٣هـ.

(٣) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣٠) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

(٤) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣٢) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) صفحة (٣٤٦) حجة (٨١١) بتاريخ ١٩ ذى القعدة سنة ١٠١٦هـ.

(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) صفحة (٣٦٢) حجة (٨٥٠) بتاريخ ٩ ذى الحجة سنة ١٠١٦هـ.

(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) صفحة (١٥٨) حجة (٥٧٩) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٠٢٦هـ.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (٩٠) حجة (٣٤٦) بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٠٤١هـ.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (١٥٠) حجة (٥٦٨) بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ١٠٤١هـ.

(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) صفحة (١٥٠) حجة (٥٦٨) بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ١٠٤١هـ.

(١١) محكمة جامع المحاكم سجل (٥٧٢) صفحة (٥٦) حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

(١٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) صفحة (٦٣) حجة (١٢٣) بتاريخ ٤ غاية ذى الحجة سنة ١٢٠٣هـ.

الصيارف بخط حارة المقاصيص^(١)».

ويلاحظ أن غالبية هؤلاء الصرافين قد تركزت جغرافيا في نطاق سوق الصاغة (عدا واحد بخط باب الفتوح) وأن بعضا منهم لم يكن له حانوت أو مقر ثابت ومعروف يمارس به الصيرفة، ولعل هؤلاء من الصرافين الذين كانوا ينتقلون بين الأسواق أو يخرجون للقرى على حد تعبير قانون نامة.

ومن الملفت للنظر أيضا أنه لم يرد في سجلات المحاكم الشرعية المشار إليها في قائمة مصادر هذا البحث ما يشير إلى اشتغال الصيارفة اليهود (أو غيرهم) بأعمال الصيرفة في النطاق الجغرافي لحارة اليهود، كما لم نعرش على أحد من غير طائفة اليهود الربان بين الصيارفة.

ولم يتخلف النصارى من أهل الذمة عن ممارسة الصيرفة في العصر العثماني، وإن ندرت مشاركتهم في هذه المهنة رغم اشتغال الكثيرين منهم بالصياغة^(٢)، حيث لم نجد لهم ذكرا إلا في سجلات القرن العاشر الهجري مثل «جرجس النصراني الأنباري اليعقوبي الصيرفي»^(٣) و«المعلم جرجس بن إبراهيم بن يوسف النصراني اليعقوبي، عرف بالصيرفي»^(٤).

ولا يعني ما سبق أن المسلمين قد انقطعوا عن الاشتغال بالصيرفة، التيعملوا بها منذ العصر المملوكي على أقل تقدير، إذ تولى أحدهم وهو «عبدالعظيم الصيرفي» في العام التالي لغزو مصر أي عام ٩٢٤هـ (١٥١٨م) وظيفة المحتسب التي شغرت بسفر متوليها الزيني بركات للحجاز، وكان هذا الصيرفي عند حسن ظن «خايربك» ملك الأمراء فصار يطوف بالقاهرة كل يوم ثلاث مرات ويضرب السوق ويهددهم بالشنق وفرض أسعارا للسلع وحصل الرخاء بعد ارتفاع الأسعار^(٥).

وفي بدائع الزهور، أشار ابن إياس إلى أنه نودي في القاهرة على لسان ملك الأمراء في ذي الحجة من عام ٩٢٧هـ «بمنع الصيارف الحجازيين قاطبة أن لا يصرفوا دينارا ذهبيا فإنه قد أشيع

(١) سجلات القسم العربية سجل (١٢٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٠٤هـ. ومن التعبيرات الطريفة التي ترد عادة في سجلات المحاكم الإشارة إلى الميت من أهل الذمة ما في هذه الحالة بوصفه «الهالك إلى حيث يشاء الله» وليس المتوفى أو المرحوم.

(٢) كما في محكمة طولون سجل (٢٠٢) على سبيل المثال صفحة (٤٩٢) حجة (١٦٤٣) بتاريخ ٣ محرم سنة ١٠٦٧هـ.

(٣) محكمة بولاق سجل (٤) حجة (١٣١) بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩٥٤هـ.

(٤) محكمة قوصون سجل (٢٤٥) صفحة (٢٥) حجة (٧٦) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ٩٨٤هـ.

(٥) على باشا مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢٠ ص ١٤٤.

عنهم إن جماعة منهم يضعون الزغل في الذهب والفضة ويطيرونها على الناس في الصرف فمنعوا من ذلك»^(١).

ومن الثابت تاريخياً، حسبما يظهر من سجلات المحكمة، أن مهنة الصيرفة اجتذبت أعداداً متزايدة من المسلمين بدءاً من النصف الأخير من القرن العاشر الهجري فصاعداً، فهجر بعضهم حرفهم الأصلية بحثاً عن الربح مثل المعلم حسين بن علي النحاس الذي تحول إلى الصيرفة ببولاق^(٢) والحاج محمود الصراف بخط المشهد الحسيني الذي عمل قبل ذلك كشيخ لطائفة الجلابة في الرقيق^(٣). ومحسن بن حسين الينبعي الذي تحول من الصيدلة إلى الصرافة بخان الخليلي^(٤).

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن ١٢ هـ (١٨ م) أصبحت الصيرفة مهنة محترمة يتوارثها الأبناء عن آبائهم شأنهم في ذلك شأن باقي أعضاء طوائف الحرف في المجتمع المصري مما يشير إلى استقرارها وتزايد أعداد المستغلين بها^(٥).

ومن أمثلة أولئك الذين ورثوا مهنة الصيرفة عن آبائهم «المكرم محمد بن المرحوم الحاج علي الصراف، هو كوالده» والمكرم محمد الصراف بن المرحوم حسن الصراف كان^(٦) والمكرم محمد الصراف بن الحاج علي الصراف، هو كوالده^(٧) والمكرم سعودى ابن المرحوم أحمد زايد الصراف، هو كوالده كان^(٨)، والشيخ قاسم بن المرحوم علي محرم الصراف، هو كوالده كان^(٩) والمكرم أحمد سعد الصراف، هو كوالده كان^(١٠) والمكرم علي الصراف بن المكرم الحاج محمد علام الصراف^(١١) والمكرم الأمل البدرى حمزة الصراف بن

- (١) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى: بدائع الزهور في وقائع الدهور - ج ٥ ص ٤١٦.
- (٢) محكمة بولاق سجل (١٠) ص ٢٥٩ حجة (١٥٦٢) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ٩٨٤ هـ.
- (٣) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٠٣ حجة (٧٩١) بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١١٨٥ هـ.
- (٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٥٣ حجة (٢٥٧) بتاريخ ١٣ ربيع ثان سنة ١٠٩٢ هـ.
- (٥) سجلات الديوان العالي - سجل (١) ص ٢٠١ حجة (٤٠٦) بتاريخ ١٢ رجب سنة ١١٥٥ هـ.
- (٦) سجلات إسقاطات القرى سجل (٦) ص ٦٦ حجة (١٠٤) بتاريخ ١٩ ربيع الأول عام ١١٦٥ هـ.
- (٧) محكمة قناطر السباع سجل (١٥٢) ص ١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٧٨ هـ وقد توفي والده قبل عام ١١٩٥ هـ كما تشير إلى ذلك الحجة الواردة في صفحة ٨٢ من سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) بتاريخ ١٣ رجب ١١٩٥ هـ.
- (٨) محكمة مصر القديمة سجل (١١١) ص ٦٨ حجة (١٧٤) بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٩٨ هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٣ حجة بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١٩٤ حجة بتاريخ ٤ ذى الحجة سنة ١١٩٤ هـ.
- (١١) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥ حجة (٨) بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٠٤ هـ.

المرحوم على الصراف^(١).

وكسائر أصحاب الحرف والمهن فى المجتمع المصرى^(٢) تجمع الصيارفة فى طائفة خاصة بهم عرفت بطائفة الصيارف. وأول من صادفنا فى سجلات المحكمة من شيوخ هذه الطائفة الحاج عبدالفتاح بن سرور، الذى تولى هذا المنصب فى تاريخ غير محدد وإن كان يقع، على وجه القطع، فيما بينى عامى ١١٤٥هـ (١٧٤١م) و ١١٧٢هـ (١٧٥٩م). فقد أشارت إليه سجلات إسقاطات القرى فى غرة جمادى الآخرة عام ١١٤٥هـ كصراف بخط الدرب الأحمر^(٣)، ثم ظهر اسمه فى هذه السجلات مرة أخرى فى ٢٥ رمضان سنة ١١٧٢هـ وملحقا به ما يفيد أنه كان شيخا سابقا لطائفة الصيارف^(٤) كما ورد اسمه فى سجلات الديوان العالى فى غرة رجب سنة ١١٧٧هـ (١٧٦٤م) مقترنا بوصفه كشيخ سابق للطائفة^(٥).

ومن شيوخ طائفة الصيارف الذين تولوا رئاسة الطائفة قبل عام ١١٦٨هـ (١٧٥٥م) «الاخيارالمكرم الحاج سيد شيخ طائفة الصرافين سابقا بن المرحوم محفوظ»^(٦). أما شيخ الطائفة الذى ورد ذكره فى فترة توليه لهذا المنصب فهو «الحاج صالح بن المرحوم الحاج رجب شيخ طائفة الصيارف بمصر حالا» ومعه أيضا «المكرم الحاج خليل نقيب الطائفة المذكورة» وكان ذلك فى عام ١١٧٧هـ^(٧). ولا شك أن انضواء الصيارفة تحت لواء طائفة خاصة بهم كان يهدف اضافة إلى رعاية أبناء الطائفة، لحماية المهنة من شتى انواع المخالفات التى نبهت إليها كتب الحسبة كما أشرنا إليها آنفا.

ولدينا من سجلات المحكمة أمثلة لبعض النزاعات التى نشبت بين الصيارفة وعملائهم مثل

(١) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ١٧٩ حجة (٣٧٥) بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٠٤هـ
(٢) الطائفة الحرفية تعنى مجموعة من الأشخاص تمارس نفس النشاط الحرفى فى المدينة ولها إطار تنظيمى يكفلها - انظر حسين مصطفى رمضان طوائف الحرفيين دورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة فى الآثار الإسلامية - كلية الآثار - جامعة القاهرة - ١٩٨٧ - ص ٤.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٦ حجة (١٥).

(٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٠١ حجة (٢٤٥).

(٥) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩).

(٦) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٠٩ حجة (٢٣٤) بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١١٦٨هـ.

(٧) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب ١١٧٧هـ.

تلك التي حدثت بين يوسف بن على المغربي البدوي من أهالي ناحية حانوت والصيرفي الذمي عبدالله اليهودي ولد الذمي داود الربان الصراف بخط باب الفتوح، إذا أنكر الأخير أنه استلم من المدعى الأول مبلغ أربعة دنانير ومائة نصف فضة مقاصيص، ولما لم يكن للمدعو يوسف البدوي بيعة تثبت دعواه فقد التمس يمين الصراف اليهودي الذي أقسم أمام القاضي الحنبلي «بالله العظيم الذي لا إله إلا هو منزل التوراة على قلب نبيه موسى عليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام أنه ما تعدا عليه ولا أخذ منه الأربعة دنانير المذكورة ولا الماية نصف المقاصيص المذكورة» مما أوجب على القاضي أن ينبه المدعى إلى عدم التعرض للصيرفي^(١).

وبغض النظر عن مثل هذه المخالفات التي كان يرتكبها الصيارف، فقد لعب هؤلاء أدواراً إضافية غير القيام بتبديل النقود الذي يشار إليه في وثائق المحكمة بثلاثة ألفاظ متواليات «نقد وعدد ووزن»^(٢) أو «نقادة وعدد ووزن»^(٣) وكانوا يقومون بتوريد الذهب إلى دار الضرب، كما جاء في قانون نامة، الذي رغم تجريمه وتحريمه لقيام الصيارفة بتوريد الذهب، إلا أنهم استمروا في إيراد الذهب لدار الضرب كما يظهر من الوثيقة رقم (٢) بالملاحق التي خاطبهم فيها صاحب عيار دار الضرب بوصفهم موردين للذهب والفضة^(٤).

كما كانت السلطات تعول عليهم في مقاومة تزييف العملة، فعندما نودى في عام ١٢٠٣هـ (٨-١٧٨٩م) بإبطال التعامل بالزيوف المغشوشة والذهب الناقص أوجبت الحكومة على الصيارفة أن يتخذوا مقارض يقطعون بها الدراهم الفضة المنحسة والذهب المغشوش الخارج^(٥).

ومهما يكن أمر هذه المهام الفرعية، فقد كان للصيارفة دورهم الخطير في تيسير عمليات البيع والشراء المختلفة عبر حوانيتهم التي انتشرت في تضاعيف أسواق القاهرة المعروفة، حتى ليعد تواجد حوانيت الصرافين في خط بعينه دلالة في حد ذاتها على الازدهار التجاري لهذا الخط.

(١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٦ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٣ حجة (٤)، بتاريخ ١٤ ذى القعدة عام ١١٥٩هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ١٩٢ حجة (٦١٨)، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة عام ١١٤٦هـ.

(٤) سجلات الديوان العالي سجل (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب عام ١١٧٧هـ.

(٥) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢٠ ص ١٥٣.

التوزيع الجغرافي للصيارف بالقاهرة:

تُظهر وثائق المحكمة أن الصرافين لم ينقطعوا عن التواجد بكثافة ظاهرة في المقر التقليدي لهم منذ العصر المملوكي وهو خط الصاغة وما حوله من أخطاط في الجزء الشمالي من القاهرة الفاطمية. وقد اكتسب هذا الخط اسمه من «سوق الصاغة»، الكائن تجاه المدارس الصالحية بخط بين القصرين وكانت مطبخا للقصر الفاطمي يخرج إليه من باب الزهومة وهو الباب الذي هدم وبني مكانه قاعة شيخ الخنابلة من المدارس الصالحية وقد كانت الصاغة في عصر الماليك وقفًا على المدارس الصالحية، وقفها الملك السعيد بركة خان المسمى بناصر الدين محمد ولد الملك الظاهر ركن الدين بيبس البندقداري على الفقهاء المقررين بالمدارس الصالحية^(١).

ويتطابق الوصف الجغرافي الذي أعطاه المقريزي لسوق الصاغة في القرن ٩هـ (١٥م) مع ما جاء في وثائق المحاكم الشرعية من تحديد لخط الصيارف في القرن ١١هـ (١٧م) والذي وصف بأنه «بالقرب من باب الزهومة تجاه باب الكتبيين»^(٢) وهو ما يعني أن خط الصاغة هو بعينه «خط الصيارف» وذلك لكثرة ما به من الصاغة والصرافين. وقد لاحظ جومار Jomard أحد علماء الحملة الفرنسية أن تجار الذهب والفضة المسكوكة يتجمعون في حي واحد وإن ذكر، خطأ، أن اليهود هم فقط الذين يعملون كصرافين^(٣).

وكامتداد لسوق الصاغة أو خط الصيارف، كانت هناك أيضا عطقة الصاغة المقابلة له من ناحية الغرب عبر شارع بين القصرين وهي التي عرفت منذ ولاية الباشا «قرا محمد» (١١١١هـ - ١١١٦هـ)^(٤) بعطقة المقاصيص بسبب قيام الصيارفة اليهود بقص أنصاف الفضة^(٥). ويذكر على مبارك أن شارع المقاصيص هو نفسه حارة العدوى التي تحدث عنها المقريزي في خطته وأنه أصبح في القرن ١٣هـ (١٩م) شارعًا يسكنه الصواغ والحكاكون والصيارف ومركبو الأحجار الجوهريّة وأكثر ما يسكنه اليهود ويعرف بشارع المقاصيص وأن بأوله جامع محمد بيك تغرى بردى الذي يعرف هو أيضا بجامع المقاصيص^(٦).

وطبقا لجومار فإن صرف النقود كان يتم في العديد من الوكالات بخط الصاغة أو الصيارف

(١) المقريزي: الخطط ج ٢ ص ١٠٢.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٦١) ص ١٤٩ حجة (٥٦٣) بتاريخ ٧ ربيع ثان عام ١٠٤١هـ.

(٣) جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل - ص ٩٦، والواقع أن الصيارفة المسلمين عملوا، كما سنرى، في كثير من أسواق القاهرة وحتى في سوق الصاغة.

(٤) تولى قرا محمد باشا ولاية مصر في الفترة ما بين ١٤ ربيع ثان ١١١١هـ وغرة رجب سنة ١١١٦هـ - انظر: أحمد شلبي عبد الغنى المصري: أوضح الإشارات ص ٢٠٦ هامش الخقق.

(٥) أحمد الدمرداش كتنخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة في أخبار الكنانة - ص ٦٤.

(٦) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر القاهرة - ج ٢ ص ٢١-٢٢.

وأن الوكالة التي يكثر تردد الناس عليها لهذا الغرض هي وكالة الملا بالمقاصيص^(١)، وصرافوها من اليهود كما يفهم ضمناً من وصفه وربما كانت هي ذاتها «وكالة الصيارف بخط المقاصيص» التي ورد اسمها في وثاق المحكمة^(٢).

ومن بين أسماء الصرافين الذين عملوا بخط الصاغة، «مناحم بن إلبا بن إسحق اليهودي الريان الصيرفي بالصاغة»^(٣). ومناحم بن مسعود بن موسى اليهودي الريان الموجي المعروف بالسلاطي الصيرفي تجاه باب الصاغة^(٤)، و«أحمد بن مزروع بن أحمد الصيرفي بالصاغة»^(٥)، و«الزيني عثمان بن الشمسي محمد علاء الدين العقرباني الصراف بسوق الصاغة»^(٦). و«الحاج منصور بن الحاج حسام الدين بن الحاج أحمد البكري البرلسي الصراف بسوق الصاغة»^(٧)، و«المعلم إسحق بن يعقوب بن إسحق المعروف بابن الكنتير الصيرفي بالصاغة»^(٨). والزيني منصور بن الحاج حسام الدين محمد البولاقى الصيرفي بالصاغة^(٩)، و«الشمسي محمد بن أحمد المليح الصراف بالصاغة»^(١٠)، و«الحاج إبراهيم الصراف بخط الصاغة بن المرحوم الحاج أحمد»^(١١)، و«المكرم على الصراف بخط الصاغة بن المكرم الحاج محمد علام الصراف»^(١٢)، و«أصلان الأمراض الصراف بخط الصاغة»^(١٣)، و«المكرم الأمثل زين الدين الصراف بخط الصاغة»^(١٤).

(١) جومار: وصف مدينة القاهرة - ص ٢٩٢، وقد تحولت هذه الوكالة في القرن ١٩م إلى بيع الفحم - على مبارك: الخطط ج ٢ ص ٢٢.

(٢) سجلات القسم العربية سجل (١٧) حجة (٣٤٥) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٠١هـ.
(٣) محكمة بولاق سجل (١) ص ٤٧ حجة (٢٨) بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٩٤٣هـ.
(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٤٠) ص ١١ حجة (٥٠) بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ٩٤٣هـ.
(٥) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٨ حجة (٧٦) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٠٠٨هـ.
(٦) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٨٠ حجة (٧٠١) بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٠١٥هـ.
(٧) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٢٨١ حجة (٧٠٣) بتاريخ ٥ رجب سنة ١٠١٥هـ.
(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٣٦٢ حجة (٨٥٠) بتاريخ ٩ ذى الحجة سنة ١٠١٦هـ.
(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٥٢٣ حجة (١٢١٤) بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٠١٧هـ.
وسبق أن ورد اسمه مختصراً «الزيني منصور حسام الدين الصيرفي بالصاغة» في سجلات هذه المحكمة - حجة (٨٠٦) ص ٣٣٤ بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٠١٦هـ.

(١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٨) ص ١٨٨ حجة (٤٨٨) بتاريخ ١٤ رجب سنة ١٠٢٦هـ.
(١١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٥٤ حجة (٣٣٩) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٨هـ.
(١٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥ حجة (٨) بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٠٣هـ.
(١٣) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٦٣ حجة (١٢٣) بتاريخ غاية ذى الحجة سنة ١٢٠٣هـ.
(١٤) محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص ٢١ حجة (٥٠) بتاريخ غاية ذى الحجة سنة ١٢١١هـ.

الصرافون بأخطاط قصبة القاهرة:

المعنى بقصبة القاهرة هنا ذلك الشارع الذى يقسم بامتداده من الشمال إلى الجنوب مدينة القاهرة الفاطمية وظواهرها بدءاً من أول الحسينية إلى المشهد النفيسى، وكانت هذه القصبة فى العصر الفاطمى تمتد من باب الفتوح شمالاً إلى باب زويلة جنوباً، ولا يسمح فيها بمرور حمل تين ولا حمل حطب ولا يسوق أحد فرساً بها ولا يمر بها سقاء إلا وراوئته مغطاة^(١)، ثم ظهرت بها الأسواق منذ نهايات العصر الفاطمى حتى إن المقرئى أحصى منها سبعة عشر سوقاً فيما بين باب الفتوح وباب زويلة إضافة إلى ظواهرهما^(٢).

وعلى الرغم مما مرت به البلاد من أزمات اقتصادية فى العصرين المملوكى والعثمانى فقد ظلت قصبة القاهرة محتفظة بطابعها التجارى إلى منتصف القرن الماضى، حتى إن على مبارك يصفها بأنها لم تنزل محلاً للمواكب والزينات والوقدات وبها أعظم محال التجارة ولا يوجد غيرها من البيع والشراء مثل ما يوجد بها فى جميع فصول السنة ومع تجدد شوارع كثيرة فى جهات مختلفة من مصر لم يخل ذلك بعماريتها والرغبة فيها ورواج أسواقها فيوجد بها على الدوام البضاعة المصرية والشامية والهندية والفرنجية وغيرها من كافة الأنواع^(٣).

وسنبداً هنا بالإشارة إلى تواجد الصرافين بأخطاط وأسواق شمال القاهرة وما يجاورها شرقاً وغرباً داخل حدود القاهرة الفاطمية وتتبع ذلك بالحديث عن جنوب القصبة وما يتفرع منها وننتهى إلى بيان الأخطاط التى عمل بها الصرافون فى ظاهر القاهرة الغربى.

١- خط باب الفتوح، وهو أول ما يصادفنا فى قصبة القاهرة داخل أسوارها الشمالية من ناحية باب الفتوح الذى شيده بدر الجمالى فى القرن ٥ هـ (١١ م)، وبهذا الخط سوق شهيرة هى سوق باب الفتوح التى استحدثت فى أوائل الحكم الأيوبى عندما سكن الأمير قراقوش بحارة بهاء الدين، وتمتد السوق من عند هذه الحارة جنوباً إلى الباب شمالاً، وكان السوق معمور الجانبين فى العصر المملوكى «بحوانيت اللحامين والخضريين والغاميين والشرابحية وغيرهم وهو من أجل أسواق القاهرة واعمرها يقصده الناس من أقطار البلاد لشراء اللحمان والضأن والبقر والمعز ولشراء اصناف الخضروات»^(٤).

أما فى العصر العثمانى، فقد كان بهذا الخط نشاط اقتصادى ملحوظ بحكم موقعه

(١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١٠٧.

(٢) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٥-١٠٠.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢ ص ١٠.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٥.

القريب من حي الحسينية حيث توجد السلخانات وما يرتبط بها من طوائف الجزارين التي نشأت في ذلك الحي^(١)، إضافة إلى أسواق الحسينية العامة^(٢).

كما كان جزءاً كبيراً من حركة المرور بين القاهرة وميناء بولاق يمر بظاهر باب الفتوح ولذا نجد بالقرب من هذا الباب وكالة للحمير وسيلة المواصلات الرئيسية آنذاك^(٣) وقد ذكر على مبارك أنه يوجد بشارع باب الفتوح خمس وكالات منها اثنين لربط الحمير هما وكالة النيلة ووكالة ابراهيم الأرناؤوطي، واثنين لبيع وقلبي الحمص وهما وكالة مصطفى الشوربجي ووكالة سيدنا الحسين، أما الوكالة الخامسة فهي وكالة الثوم المعدة لبيعه، إضافة إلى ثلاث جباسات^(٤).

ومن الصرافين بخط باب الفتوح عبدالله اليهودي ولد الذمي داود الربان، وكان حانوته بجوار مدفن السيدة عائشة الطوخية^(٥).

وإذا ما اتجهنا صوب الجنوب فإننا سنقابل خط بين القصرين وخط البيمارستان المنصوري الذي يعد من جملة خط بين القصرين. وهذا الخط أعمر أخطاط القاهرة وأزهرها كان يمر فيه بالعصر المملوكي أعيان وأماثلهم في الليل مشاة لرؤية ما هناك من السرج والقناديل ولرؤية ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين^(٦). وقد عرف هذا الخط في نهاية العصر العثماني بالنحاسين لوجود عدة دكاكين من الجانبين لبيع النحاس (وهي مازالت أى التسمية مستخدمة إلى الآن) ومن وكالات هذا الخط وكالة خان اللونة وهي معدة لبيع الدهانات وغيرها^(٧).

ونجد في وثائق المحكمة ذكراً لصرافين عملوا بهذا الخط، من أمثال «المكرم الحاج عودة بن الحاج علي الصراف بخط البيمارستان المنصوري»^(٨) و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط بين القصرين بن المرحوم محمد رمضان»^(٩).

(١) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية - ص ٢٧٢.

(٢) عن أسواق الحسينية انظر أمل أحمد أمين المصري: حي الحسينية في العصرين المملوكي والعثماني - رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآثار جامعة القاهرة - بإشراف د. عبدالدايم ود. رأفت البراوي - القاهرة ١٩٩٠.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص ٥٥.

(٤) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٨.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٩٦ حجة (٤٦١) بتاريخ ١٥ شوال سنة ١٠٩٢هـ.

(٦) المقرئ: الخطط ج ٢ ص ٢٨.

(٧) علي مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ١١-١٢.

(٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ١٢ حجة (٣١) بتاريخ ٢٥ جماد الأولى ١١٥٥هـ.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٢٦٠ حجة (٥٤٢) بتاريخ ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٠٥هـ.

وإلى الشرق من القصبة الشمالية ومحاذاتها تماماً نجد عدداً لا بأس من الصرافين الذين توزعوا بين أخطاط هذا الجزء من القاهرة الفاطمية بصورة تعكس على المستويين الجغرافى والتاريخى منحى التطور العمرانى فى هذه المنطقة خلال العصر العثمانى، وهو منحى يعد فى حد ذاته استطراداً منطقياً لتطورها فى العصر المملوكى.

ويبدأ هذا الخط العمرانى، كما هو الحال فى القصبة، من الشمال بأحد أبواب القاهرة الفاطمية وهو باب النصر الذى اتصلت العمارة بين داخله وخارجه منذ الثلث الأول من القرن ٧هـ (١٣م). وقد كان خارج هذا الباب فضاء فى العصر الفاطمى وليس فيه سوى مصلى العيد، وعندما توفى الوزير الفاطمى بدر الجمالى وبني له تربة خارج باب النصر أخذ أهل الحارات خارج باب الفتوح فى بناء التربة حول قبر الجمالى. فلما كان عام ٧٣٢هـ شيد الأمير سيف الدين الحاج آل ملك جامعاً وحماماً وداراً فى هذه الجهة فتزايد العمران بها وأصبح فيها أيام المقرئى سبعة أسواق جليلة منها سوق اللفت وسوق زاوية الخادم وسوق جامع آل ملك وسوق السناطة وسوق أبى ظهير وسوق العرب^(١).

وشارع باب النصر يعرف أيضاً بشارع الجمالية أوله من باب النصر شمال القاهرة وينتهى إلى السكة الحديد تجاه المشهد الحسينى^(٢). وقد شهد حى الجمالية عند نهاية القرن ١٧م وبداية القرن ١٨م ازدهاراً ملحوظاً، وهو عائد ولا ريب إلى ازدياد واتساع النشاط الاقتصادى للتجار الشوام بالقاهرة وإلى رواج تجارة البن والتوابل، وقد كان هذا الازدهار أحد الملامح البارزة فى التاريخ الحضرى للمدينة أثناء الحكم العثمانى^(٣).

وكان من أثر إنشاء العديد من المنشآت التجارية بهذا الحى أن تعرضت بنيته لتغيير مضطرد، فقد شيدت وكالة ذو الفقار كتحداً مستحفظان فوكالة^(٤) وسبيل أودا باشى وسبيل^(٥) وكتاب أودا باشى فى عام ١٠٨٤هـ (١٦٧٣م). وفى عام ١١٠٦هـ (١٦٩٤م) أنشئت وكالة وسبيل عباس أغا^(٦) ثم وكالة بازرة ووكالة الكخيا وفى عام ١١٥٧هـ

(١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٨-١٣٩، وكان بخارج باب النصر رقعة أيضاً ورد ذكرها فى وثائق محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) حجة ١٩١ بتاريخ شهر صفر سنة ١٠٩٢هـ.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٦٥.

(٣) أندرية ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص ٧٤.

(٤) أثر رقم (١٩).

(٥) وهو بحارة المبيضة - أثر رقم (١٧).

(٦) أثر رقم (٣٩٦).

(١٧٤٤م) سبيل وكتاب عبدالرحمن كتحذا وفي حوالى عام ١١٥٨هـ-١٧٤٠م) وكالة وزواية محسن رضوان^(١).

ومن أهم أخطاط الجمالية خط وكالة الصابون الذى يمتد من باب النصر إلى قراقول (نقطة شرطة) الجمالية بأول شارع وكالة التفاح^(٢)، وعرف بهذا الاسم نسبة لوكالة الصابون من أجل بيع الصابون بها وهى فى الأصل وكالة قوصون التى ذكرها المقرئى^(٣). وكانت هذه الوكالة من أهم المنشآت التجارية بالقاهرة، وكانت مخصصة للتجار الشوام ينزلون فيها ببضائع بلادهم من الزيت والشيرج والصابون واللبس والفسق والجوز واللوز والخرنوب والرب ولكنها تأثرت باضطراب أحوال الشام بعد غزو تيمور لنك لها عام ٨٠٣هـ^(٤)، وانتهى بها الأمر فى العصر العثمانى إلى تخصصها وفى بيع الصابون وحده^(٥). وبعد خط خليل الطيلاوى من جملة حى الجمالية، وبه درب الطيلاوى الذى يضم دار محمود محرم أو المسافر خانة^(٦). وينتهى خط الجمالية بخط المشهد الحسينى الذى يضم شارع سيدنا الحسين وأوله من مسجد الحسين شمالاً إلى شارع السكة الجديدة جنوباً وعرف بهذا الاسم لأن به ضريح الإمام الحسين، ثم شارع المشهد الذى بدأ من آخر شارع سيدنا الحسين بلصق سبيل الشورىجى وينتهى عند أول شارع الباب الأخضر وبه وكالة الضانى^(٧) ويعكس التواتر التاريخى لأسماء الصرافين بخط الجمالية مدى تكاثف الحركة التجارية به منذ منتصف القرن ١٢هـ (١٨م)، تلك الحركة التى بدأت حثيثة الخطى فى القرن السابق له. ونعرف من هؤلاء الصرافين، الحاج جبارة بن عجلان الصراف بخط وكالة الصابون^(٨)، والمكرم اسماعيل الصراف بخط الجمالية بن المرحوم محمد البليسى^(٩)، والمكرم الحاج سليمان بن المرحوم الحاج داود الصراف برأس وكالة الصابون الكاينة بخط

(١) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٧٥.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٧٠.

(٤) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٣.

(٥) ذكر أندريه ريمون (المرجع السابق ص ٧٥) أن وكالة الصابون أنشئت عام ١١٥٨هـ (١٧٤٥م) وهو خطأ تشهد به وثائق المحكمة التى تشير كما سنرى لاحقاً إلى وجود وكالة الصابون منذ عام ١٠٩١هـ (١٦٨٠م) على أقل تقدير.

(٦) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ٢٤٠.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٧٧، ٧٩.

(٨) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢) ص ٢٣ حجة (١١٠) بتاريخ ٦ ذى الحجة سنة ١٠٩١هـ.

(٩) سجل القسم العسكرية رقم (١٥٠) ص ١٩٣ حجة (٣٢٤) بتاريخ غاية جمادى الثانية سنة ١١٥٤هـ.

الجمالية»^(١) و«المكرم الحاج أحمد بن المرحوم حسن الصريف بالجمالية»^(٢) و«المحترم الحاج خضر الصراف بخط باب النصر»^(٣) و«المكرم الحاج أحمد الصراف بخط باب النصر»^(٤) وأيضاً «الحاج محمد بن محمد رمضان الصراف بخط الجمالية»^(٥) و«الحاج محمود الصراف بخط المشهد الحسيني وشيخ طائفة الجلابة في الرقيق سابقاً»^(٦) و«المكرم الحاج صالح الصراف بخط خليل الطيلاوي»^(٧) و«المكرم مصطفى الصراف بخط الجمالية ابن المرحوم الحاج سليمان اللدادي»^(٨) و«الحاج أحمد الصراف بخط المشهد الحسيني بن المرحوم مصطفى»^(٩) و«الحاج إبراهيم الصراف بخط الجمالية بن المرحوم الحاج محمد رمضان»^(١٠).

وإضافة إلى خط الجمالية وما تفرع منه، فقد كانت هناك، مجموعة من الأخطاط التي اشتهرت منذ العصر المملوكي بأسواقها العامرة وجميعها يقع إلى الشرق من القصبة الشمالية وبالتحديد إلى الجنوب من خط الصاغة، وهي خط الخراطيين وخط الصنادقيين الذي ينتهي عند خط الجامع الأزهر، إلى جانب خان الخليلي.

وبخط الخراطيين سوق قديمة أشار إليها المقرئ في خطه، على أنها كانت في العصر الفاطمي تعرف بعقبة الصباغين ثم بسوق القشاشين وكانت فيما بين دار الضرب والوكالة الأمرية وبين المارستان وأصبح هذا السوق سوقاً لخراطى الأخشاب في العصر المملوكي، حافلاً بالخوانيت المعدة لبيع المهده الذي يربى فيه الأطفال وخوانيت الخراطيين وصناع السكاكين وصناع الدوى، وكانت بعض حوانيت السوق وقفاً على مدرسة جمال الدين الأستاذ دار وتربة الناصر فرج بن برقوق بخارج باب النصر^(١١).

- (١) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٢٢ حجة (٥٠) بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١١٦٧هـ.
- (٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٤٠ حجة (٨٨) بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٦٧هـ.
- (٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٠٢ حجة (٢١٩) بتاريخ ٩ صفر سنة ١١٦٨هـ وكذلك في ص ١٧٧ حجة (٣٣٩) بتاريخ ١٥ رجب سنة ١١٦٨هـ.
- (٤) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٣٤ حجة (٢٨٨) بتاريخ ١٨ ربيع ثان سنة ١١٦٨هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٦ حجة (١٢) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٢هـ.
- (٦) محكمة بابي سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٠٣ حجة (٧٩١) بتاريخ ٨ ذى الحجة سنة ١١٨٥هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٨٩ حجة بتاريخ ٨ ربيع ثان سنة ١١٩٣هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٨ حجة بتاريخ ١٦ ذى القعدة سنة ١١٩٧هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ١٥٣ حجة بتاريخ ١٣ ذى الحجة سنة ١١٩٩هـ.
- (١٠) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٥٢ حجة (١٠١) بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٤هـ وأشرنا آنفاً إلى شقيق له بنفس الخط.
- (١١) المقرئ: الخطوط ج ٢ ص ١٠٣.

أما سوق الصنادقيين فهو تجاه المدرسة السيوفية وكان موقعه من جملة المارستان ثم عرف في زمن المماليك بفندق الدبابليين وأيضاً بسوق الصنادقيين حيث كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة مما يعمل من الخشب^(١)، وهو ينتهي شرقاً عند الجامع الأزهر، وكان به إلى منتصف القرن الماضي عدة وكائل أهمها وكالة السحاحير ووكالة الجلابة من إنشاء السلطان الغورى ووكالة الصناديق ووكالة وقف المناطيلي ووكالة السقط ووكالة إسماعيل افندى ووكالة السلطان إينال اليوسفى ووكالتان من إنشاء جوهر اللالا ووكالة محمد بيك أبى الذهب^(٢).

كما كان خط الجامع الأزهر حافلاً بالحرركة التجارية والعمرانية، فبه الجامع الأزهر بمدرسيه وطلبة العلم من شتى الأقطار الإسلامية التى تركت أثرها على تسميات أروقة الجامع^(٣)، فضلاً عن ثلاثة وكائل هى وكالة فتوح بك ووكالة وقف الدردنلى ووكالة قايتباى تجاه باب الشوام^(٤)، وعلى مقربة من الجامع وبشارع التبليطة كانت هناك أيضاً وكالة الغورى التى أنشأها السلطان الغورى فيما بين سنتى ٩٠٩ و٩١٠ هـ (١٥٠٤-١٥٠٥ م)^(٥).

ومن الأسواق التى كانت بهذه الناحية من القاهرة، سوق خان الخليلى، وكان موقعه تربة القصر الفاطمى الشرقى التى فيها قبور الخلفاء الفاطميين المعروفة بتربة الزعفران. وقد أنشأ هذا الخان الأمير جهاركسى الخليلى أمير اخور الملك الظاهر برفوق بعدما نبش قبور الموتى وأخرج عظامهم إلى المزابل، وجعله وقفاً على عمل خبز يفرق بمكة على الفقراء وان صار يحمل مالاً إلى مكة بدءاً من عام ٨٠٦ هـ^(٦).

وقد أمر السلطان الغورى فى ربيع الآخر سنة ٩١٧ هـ - ١٥١٠ م) بهدم خان الخليلى وأنشأ مكانه حوانيت ورباعاً ووكالات يؤدى إليها ثلاث بوابات^(٧). وكان بهذا الخان فى العصر العثمانى عدد كبير من تجار الأتراك والتجار الأجانب الذين يمتلكون محلات فى خان

(١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١٠٢.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٨٥.

(٣) والرواق عبارة عن غرفة أو مجموعة غرف يقيم فيها جماعة من طلاب جهة واحدة أو جهات مختلفة بعضها أروقة مخصصة للبلاد المصرية والبعض الآخر للغرباء كرواق الأتراك والمغاربة والشوام... انظر د.

عاصم الدسوقى مجمع علماء الأزهر فى مصر القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٦، ٣٤.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ٩٢.

(٥) د. حسن الباشا: مدخل إلى الآثار الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٩ م - ص ١٩٤.

(٦) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٩٤.

(٧) د. حسن الباشا: المدخل ص ١٩٩.

الخليلى رغم عدم استقرارهم فى القاهرة معظم الوقت^(١).

أما الصرافون بهذه الأسواق والأخطاط، فمنهم «المحترم محسن بن حسين الصيدلانى الخلفانى ينبغى الصراف الآن بخان الخليلى»^(٢)، والمكرم سليمان بن الحاج يوسف الصراف بخط الجامع الأزهر»^(٣)، والحاج حسن الصراف بخط الأزهر»^(٤)، والمكرم الحاج محمد بن المرحوم عمر الصراف بخط الخراطين»^(٥)، والحاج حسن بن المرحوم خليل الصراف بخط خان الخليلى»^(٦)، والمكرم الحاج على الصراف بخط الجامع الأزهر ابن المرحوم الحاج حسن خاطر»^(٧)، والمكرم محمد الصراف بخط الأزهر ابن المرحوم الشيخ حجازى»^(٨)، والمكرم الحاج ابراهيم الصراف برأس خان خليلى ابن المرحوم مصطفى البليسى»^(٩). والسيد الشريف أحمد الصراف بخط الصنادقية»^(١٠).

ذلك عن الجانب الشرقى للقنصة الشمالية، أما الجانب الغربى، من القاهرة الفاطميين فقد عثرنا على أسماء لصرافين اتخذوا من سوق أمير الجيوش وهو السوق الذى برأس حارة برجوان ويمتد إلى رأس سويقة أمير الجيوش وهى من أكبر أسواق القاهرة فى عصر المماليك، وكانت حافلة بخوانيت الملبوسات كخوانيت الرفائين والحياكين والغريين والبزازين والخلعيين، إضافة إلى عدة من بياعى الأقباع»^(١١). ويطلق العامة عليها «سويقة مرجوش» وكان بها فى العصر العثمانى عدة وكالات أحصى منها على مبارك ١٤ وكالة^(١٢) مما يومئ إلى ازدهار النشاط التجارى فى هذا الخط.

(١) علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر - ج ١ ص ٢٠.

(٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٢٠) ص ٥٣ حجة (٢٥٧) بتاريخ ١٣ ربيع ثان سنة ١٠٩٢هـ.

(٣) مبايعات الباب العالى سجل (١٨٥) ص ٩٣ حجة (٤٨٩) بتاريخ ١٨ صفر سنة ١١١٤هـ.

(٤) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٣٥٥ حجة (٨٧٨) بتاريخ ٢٠ شوال ١١٣٥هـ، ولعله هو نفسه الذى أشير إليه باسم الحاج حسن بن حافظ الصراف بخط الجامع الأزهر - سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٦٦ حجة ٨٥ بتاريخ ١٤ شوال سنة ١١٤٥هـ.

(٥) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٤٠ حجة (١٠٧) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٤٥هـ.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٤ حجة (٨) بتاريخ ١٢ ربيع ثان سنة ١١٤٥هـ.

(٧) مبايعات الباب العالى سجل (٢٦٣) ص ٢٤ حجة (٣٦) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١١٧٧هـ.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ١٧ حجة بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١١٩٥هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٥٦ حجة بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(١٠) محكمة الصالحية سجل (٥٣٤) ص ٧١ حجة (١٤٥) بتاريخ ٢٧ صفر سنة ١٢٠٤هـ.

(١١) المقرئى: الخطوط ج ٢ ص ١٠١.

(١٢) على مبارك: الخطوط الجديدة لمصر القاهرة - ج ٣ ص ٢٤.

ومن صيارفة هذا السوق «المكرم الحاج على بن المرحوم الحاج عمر درغام الصراف برأس سوق أمير الجيوش»^(١) و«فخر أمثاله الحاج عبيد بن المرحوم الحاج عمر الصراف برأس سوق أمير الجيوش»^(٢) ولعله شقيق الأول.

وإذن ما يهمننا شطر باب زويلة، فإننا سنجد عدداً كبيراً من الصرافين الذى عملوا فى خدمة عمليات التبادل التجارى المزدهرة فى هذا الجزء من قصبة القاهرة داخل وخارج باب زويلة.

ففى هذا الجزء من القصبة نجد خط الغورية، وبه شارع الغورية المنسوب لعمائر السلطان الغورى بهذه المنطقة وهو من أعظم شوارع القاهرة وأبهجها وهو عامر دائماً وبه الخانات والخوانيت والوكائل المشحونة بالبضائع^(٣).

وكانت الغورية فى بداية العصر العثمانى، كما لاحظ ليون الأفريقى مليئة بحوانيت بائعى القماش، حيث كانت تباعاً أنواع القماش من نسيج الموصل وبعلبك^(٤)، وظلت محافظة على وضعها كأكبر سوق للأقمشة بالقاهرة فى القرن ١٢هـ (١٨م)^(٥).

ويحاور شارع الغورية، شارع التريئة وشارع الفحامين الذى يسكنه كثير من العطارين^(٦) وكثير من تجار المغاربة الذين يبيعون الطرايش والبطانيات والأحزمة ونحو ذلك، وبها وكالتان إحداها معدة لبيع أصناف العطارة ونحوها والأخرى لبيع أصناف البضائع المغربية^(٧).

والى الشرق من الغورية خيطان من أعمر أخطاط القاهرة المشتغلة بالتجارة وهما خط البندقيين وخط الحمزاوى.

وخط البندقيين كان يعرف قديماً باصطبل الجميزة أحد إصطبلات الخلفاء الفاطميين فلما

(١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٤٢٠ حجة (١٠٥٥) بتاريخ ١٦ رجب سنة ١١٣٦هـ وقد ورد اسمه مرة أخرى فى سجلات هذه المحكمة على أن شهرته هى درغام وهو ما جعلنا نرجح انه شقيق للحاج عبيد بن عمر - محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ١٢٨ حجة (٣١٤) بتاريخ ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١١٤٦هـ.

(٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ١١٤ حجة (٢٨٩) بتاريخ ٢٢ ربيع الأول سنة ١١٤٦هـ.

(٣) على مبارك: الخطط الجديدة - ج ٢ ص ٢٥.

(٤) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ١٩٦.

(٥) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص ١٧.

(٦) ورد بالمحكمة أسماء العديد من العطارين بالفحامين منهم على سبيل المثال «الشيخ على العطار بسوق الفحامين» - محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ٥٩ حجة (١٣٩) بتاريخ ١١ شعبان سنة ١١٥٥هـ.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٣٨-٦.

زالت دولتهم اختط وصارت فيه مساكن وسوق به عدة دكاكين لعمل قسي البندق فعرف الخط بالبندقانيين لذلك، كما كان يعرف بسوق بشر زويلة وبه أيضاً كثير من أرباب المعاش المعدين لبيع المأكولات ورغم أن هذا الخط قد احترق في عام ٧٥١هـ (١٣٥٠م) في جملة الحرائق التي عمت القاهرة ونسبت للنصارى^(١)، إلا أنه عاد للازدهار تدريجياً واحتفظ بتسميته في العصر العثماني بالرغم من إقامة جملة من العطارين وغيرهم به، في عدة وكائل ودكاكين منها وكالة الإبر ويقال لها وكالة العقبي وهي معدة لبيع العطرة ونحوها ومنها أيضاً وكالة خان سعيد^(٢).

وشهد خط البندقيين في العصر العثماني تركيز عدد من الزياتين في حوانيته^(٣). ويتصل بخط البندقيين، خط الحمزاوى، وهو منسوب إلى جانب الحمزاوى أحد أمراء السلطان سليم بن عثمان لما أنشأ به الخان الكبير المعروف بالحمزاوى في القرن ١٠هـ (١٦م) وكان أصله بيتا لابن السلطان الغورى، وبشارع الحمزاوى عدة دكاكين مشحونة بالأقمشة الثمينة كالخوخ والأطلس وأنواع الحرير والمقصبات وبه أيضاً عدة وكالات أخرى^(٤).

ومن أخطاط هذا الجزء خط العقادين، وكان به طائفتان حرفيتان إحداهما للعقادين البلدى (المصريون) والأخرى للعقادين الرومى (الأتراك)^(٥)، وشارع العقادين من الشوارع الكبيرة المشهورة العامرة وبه جملة من حوانيت العقادين وغيرهم وبه جامع الفاكهاني وسبيل محمد على المعروف بسبيل العقادين^(٦).

ويليه مباشرة المغربلين الممتد إلى باب زويلة، وكانت هذه الخطة تعرف بسوق الغرابليين والمناخليين لأن بها حوانيت كانت تعمل بها مناخل الدقيق والغرابيل^(٧).

- (١) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٣١ و ٤-١٠٥.
- (٢) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٣-٣٤. وجاء في وثائق المحكمة أنها وكالة المرحوم قلنطاني العثماني تعرف بخان سعيد بخط البندقيين محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) حجة ٥٣١ بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٠٤١هـ.
- (٣) من هؤلاء الزياتين حجازى بن شرف الدين بن خفاجى الزيات - محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ١٤٩ حجة (٥٦٣) بتاريخ ٧ ربيع ثان سنة ١٠٤١هـ.
- (٤) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٣٤.
- (٥) كان لطائفة العقادين طائفة حرفية لها شيخ ونقيب حسبا ورد في وثائق المحكمة - محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) سنة ١١٤٤ - ١١٤٨هـ حجة رقم (٤٤٦) والصالحية النجمية سجل (٥١٩) من سنة ١١٥٥هـ - ١١٥٦هـ حجة (٢٨)، وقد ارتبط انشاء حوانيت العقادين الرومى في هذا الخط بقيام أحمد كتحدا الخربوطلى ببناء مسجد الفكهاني (١١/ ١٧٣٥م) - اندريه زيمون المرجع السابق ص ١٧٤.
- (٦) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ٢٨ و ٣٠.
- (٧) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ٣١-٣٢.

وبهذا الخط تنتهى الأسواق التجارية القائمة بالقاهرة الفاطمية (داخل باب زويلة)، ومن وردت أسماؤهم من الصرافين بهذه الأحياء التجارية فى وثائق المحكمة الشرعية، «الحاج محمد بن مرة بن مسراب الحمارى الشهير بالسفيني الصراف بخط البندقيين»^(١) و«المكرم مسلم الصراف بخط العقادين البلدى»^(٢) و«الحاج منتصر بن المرحوم الحاج ناصر الصراف برأس عطفة المغربلين»^(٣) و«المكرم محمد بن عمر الصراف بخط العقادين البلدى»^(٤)، و«الحاج على الصراف بخط الغورية ابن المرحوم حسن»^(٥) و«الشمسى محمد بن الحاج على الصراف بالغورية»^(٦) و«الحاج مصطفى سرور والحاج على بن الحاج رجب» وكلاهما صراف بخط البندقيين^(٧) و«المكرم على الصراف ابن حسن بخط الحمزاوى»^(٨) و«المكرم أحمد الصراف بخط البندقيين»^(٩).

أما خارج باب زويلة، فقد كانت هناك عدة أخطاط عامرة بالتجارة والحرف الصناعية مما استوجب تواجد مكثف للصيارفة فيها، والأخطاط التالية مباشرة للباب هى خط باب زويلة (أو خارج باب زويلة) وخط الخيمية.

وقد عمر هذا الجزء من خارج باب زويلة فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون وكثرت به العمائر، ويطلق على الشارع خارج باب زويلة الشارع الأعظم الذى ينتهى إلى جامع ابن طولون^(١٠). وبشارع باب زويلة الذى يمتد غرباً إلى أول شارع تحت الربع وكالة الشماشجى وقراقول باب زويلة^(١١). وقد عرف باب زويلة ببوابة المتولى لوجود متولى الشرطة فى هذا المكان حيث كان ينفذ أحكام الإعدام شتقاً على باب زويلة القريب من القراقول^(١٢).

أما الخيامية فقد كانت تعرف فى العصر المملوكى باسم الموازين (الموازينيين)، وفى عام

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٨٢) ص ٧٣ حجة (١٩٤) بتاريخ ١٠ ربيع ثان سنة ١٠٠٩هـ.

(٢) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ٣ حجة (٩) بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١١٥٥هـ.

(٣) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٠٣ حجة (٦٥٢) بتاريخ ١٣ جمادى الأولى سنة ١١٥٧هـ.

(٤) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٠٥ حجة (٦٥٦) بتاريخ ٦ جمادى الأولى سنة ١١٥٧هـ.

(٥) سجل اسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٩ حجة (٥٨٣) بتاريخ ٨ ربيع ثان سنة ١١٦٦هـ.

(٦) محكمة الجامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٨٩ حجة (١٩٣) بتاريخ ١٥ محرم سنة ١١٦٨هـ.

(٧) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٧٧هـ.

(٨) سجل الديوان العالى رقم (٢) ص ٣١ حجة (٤٧) بتاريخ ٨ شوال سنة ١١٧٨هـ.

(٩) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ١٦٦ حجة (٣٤٩) بتاريخ ٥ ذى القعدة سنة ١٢٠٤هـ.

(١٠) المقرئى: الخطوط ج ٢ ص ١٠١.

(١١) على مبارك: الخطوط الجديدة ج ٣ ص ٥٠.

(١٢) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص ٤٠.

١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م أنشأ الأمير رضوان بك الفقارى بأول خط الموازين مجموعة من المنازل والخوانيت بالإضافة إلى زاويتين، فأطلق عليها «قصة رضوان» وجنوبها استقر مجموعة من صناع الخيام فسمى الجزء الذى يقيمون به بالخيمية أو الخيامية^(١).

ومن حارات خط الخيامية التى عمل بها صرافون، حارة الدالى حسين وهى حارة قديمة عرفت فى عصر المماليك بالهلالية ثم بدرب النجمة فى العصر العثمانى حتى سكنها الوزير حسين باشا المعروف بدالى حسين (قتل عام ١٠٧٢هـ - ١٦٦٢م) فعرفت به^(٢).

ومن الصرافين بهذه الناحية «أحمد الصراف خارج باب زويلة»^(٣) و«الناصرى محمد بن الأجل المكرم الحاج سليمان بن سبع الصيرفى بخط باب زويلة»^(٤) و«الحاج ناصر الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم الحاج سليمان»^(٥) و«الأجل المكرم الحاج محفوظ الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم الحاج حسن السكرى»^(٦) و«العلائى على الصراف بخط الخيمية ابن المرحوم العناني»^(٧) و«الشهابى أحمد الصراف بخط باب زويلة بن محمد»^(٨) ولعله هو نفسه أحمد الصراف خارج باب زويلة و«الجمالى يوسف الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم شاهين»^(٩) و«فخر أمثاله المكرم بدوى الصراف برأس درب الدالى حسين بالخيمية بن المرحوم على»^(١٠) و«المكرم أحمد الصراف بخط باب زويلة ابن المرحوم حسين جلى»^(١١) و«المكرم حسان الصراف بخط باب زويلة ابن المكرم الحاج صالح»^(١٢).

(١) على أحمد الطائش: العمائر المركسية الباقية بشارعى الخيامية والسروجية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة بإشراف د. حسنى نوبصر ود. عبدالعزيز عبدالدايم - القاهرة ١٩٨٩ - ص ١٧-٢٠.

(٢) المرجع السابق ص ٢٨ - ٢٩.

(٣) سجل مبيعات الباب العالى برقم (١٨٥) ص ٣٧ حجة (١٥٣) بتاريخ ١٢ محرم سنة ١١١٣هـ.

(٤) محكمة جامع الصالح سجل (٣٤١) ص ٧٧٨ حجة (٢٤٦٥) بتاريخ غرة رجب سنة ١١١٤هـ.

(٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٤ حجة (٧) بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١١٤٥هـ وقد جاء اسمه ايضا فى سجل إسقاطات القرى رقم (٦) مرتين: الأولى فى ١٩ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ ص ٦٦ حجة ١٠٣ والثانية فى ١٩ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ (ص ٢٤٦ حجة ٥٤٣).

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٠ حجة (٨٣) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ وايضا فى سجل (٦) ص ٦ حجة (٨) بتاريخ ١٩ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.

(٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص (٦٣) حجة (٩٧) بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٤١ حجة (٩٦) بتاريخ غاية رجب سنة ١١٧٢هـ.

(٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص ٣٦٥ حجة بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١١٨١هـ.

(١٠) محكمة باب سعادة سجل (٤٣١) ص ٤٢٢ حجة (١١٣٥) بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١١٨٦هـ.

(١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٩٢ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.

(١٢) محكمة جامع الصالح طلائع سجل (٣٦٩) ص ٦٠ حجة (٢) بتاريخ ٢٥ من المحرم سنة ١٢٠٧هـ.

وإلى الغرب من شارع باب زويلة، نشأت عبر الخليج عدة أخطاط بدءاً من العصر المملوكي، وتدل كثرة أسماء الصرافين ممن عملوا بها والتي وصلتنا في سجلات المحاكم الشرعية، على اضطراب العمران في هذه الأخطاط خلال العصر العثماني وازدهار النشاطات التجارية والاقتصادية بها.

وتبدأ هذه الأخطاط بخط باب الخرق (باب الخلق) من آخر شارع تحت الربع إلى أول شارع غيط العدة^(١)، وإلى الشمال منه خط قنطرة أمير حسين، وهو من جملة بساتين الوزيرية وقد عمر فيه الأمير شرف الدين حسين ابن أبي بكر بن إسماعيل بن حيدرة بيك الرومي مسجداً وفتح خوخة (باب) في سور القاهرة الغربي ليمر الناس عبرها إلى جامعة فيعمر^(٢). وقنطرة الأمير حسين التي أنشأها الأمير ليعبر المارة عليها. الخليج باتجاه جامعة، انشئت في عام ٧١٩هـ (١٣١٩م) بعد تشييد الجامع، وظلت قائمة إلى سنة ١٨٩٧م التي تم فيها ردم الجزء الأول من الخليج من جهة قنطرة غمصرة إلى ميدان باب الخلق وفي تلك السنة ردمت القنطرة على الخليج ومكانها اليوم في الزاوية البحرية الغربية بميدان باب الخلق تجاه مدخل حارة الأمير حسين^(٣).

ومن الأخطاط بهذه الجهة خط قوصون وعرف بهذا الاسم لوجود جامع الأمير قوصون الذي بدأ في عمارته سنة ٧٣٠ (١٣٣٠)، وكان موضعه دار بجوار حارة المصامدة من جانبها الغربي تعرف بدار «آقوش غيلة» ثم عرفت بدار الأمير جمال الدين قتال السباع الموصلى فأخذها قوصون من ولده وهدمها واستخدم شاد العمائر الأسرى في تعمير هذا الجامع^(٤)، الذي لم يبق منه إلا بوابته الشرقية التي بشارع السروجية وبوابته الغربية التي بداخل درب الأغوات، وقد اختفى جزء من هذا الجامع الذي يعرف لدى العامة بجامع قيسون أثناء شق شارع محمد علي أو القلعة^(٥).

وحتى القرن ١٢هـ (١٨م) كان خط قوصون من الأحياء التي يسكنها الصفوة من العسكريين نظراً لقربها من القلعة وكان بها بعض قصور البكوات^(٦).

(١) علي مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٥١.

(٢) المقرئزي: الخطط ج ٢ ص ٤٧-٤٨.

(٣) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٩ - ص ٦٣ هامش (١) للمحقق.

(٤) المقرئزي: الخطط ج ٢ ص ٣٠٧.

(٥) د. عبد الرحمن زكي: القاهرة من ١٢٣ هامش (٤).

(٦) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ١٩٧٠.

وبخارج باب الخرق نجد خط السلان شاه المعروف الآن بقيط العدة^(١)، وبهذا الخط جامع سلطان شاه شيدده المقر السيفى الأمير سلان شاه بن قرا أمير الطبلخاناه فى دولة السلطان شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون وقد توفى فى سنة ٧٧٦هـ (١٣٧٤م) ودفن فى مسجده هذا^(٢).

وعند نهاية خط السلان شاه، نجد خط حارة عابدين، وكانت هذه الحارة تمتد من آخر شارع غيط العدة ثم امتد شارع عابدين إلى قرب دار الحجر فى عصر الخديوى اسماعيل^(٣). وبهذا الخط أنشأ الأمير عابدين بك جامعة تجاه درب الملاحفة^(٤).

وليس هناك ما هو أدل على ازدهار العمران بالأحكار المملوكية القديمة على الناحية الغربية للخليج، من كثرة ورود أسماء لصرافين عملوا بهذه الأخطاء التى شهدت كثافة عمرانية وسكانية ملحوظة فى العصر العثمانى، وأهم هذه الخطط:

١- سوق السباعين، وهى قديمة ذكرها المقرئى فى خططه على أنها قرب حكر الخليلي^(٥)، عرفت بذلك لوجود بركة تسمى بركة السباعين لأنه اتخذ عليها داراً للسباع ولم يبدأ العمران فى هذه البقعة إلا بعد عام ٧٠٥هـ (١٣٥٠م)^(٦). وفى هذه السوق عمر الأمير آق سنقر شاد العماثر السلطانية جامع آق سنقر على البركة الناصرية^(٧).

٢- خط جامع مسكاه (مسكة) المشيد بحكر مسكة بسوق السباعين، وكان من جملة حكر الزهرى ثم أفرد وصار بستاناً تنقل إليه جماعة كثيرة، فلما عمرت الست مسكة وهى من جوارى الملك الناصر محمد بن قلاوون، جامعها بهذا الحكر بنى الناس حوله حتى صار متصلاً بالعمارة من سائر جهاته وسكنه الأمراء والأعيان وأنشأوا به الحمامات والأسواق^(٨).

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٥٣.

(٢) حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية ج ١ ص ٢٦٧.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٨٨.

(٤) على مبارك: الخطط الجديدة لمصر والقاهرة - ج ٥ ص ٤٦.

(٥) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١١٥.

(٦) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٩٠.

(٧) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٣٠٩.

(٨) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١١٦ وقد ذكر عن الست مسكة أنها وأخرى تعرف بالست حدق كانتا من جوارى الناصر محمد نشأتا فى داره وصارتا قهرمانتين لبيت السلطان، بينما يرى د. عبدالرحمن زكى أن هذين الاسمين هما لسيده واحدة هى الست حدق التى اشتهرت بالست مسكة - القاهرة ص ١١٩ هامش (٤).

٣- خط سوقية اللالا: وشارع اللالا هو الممتد الآن من باب عطفة عمر شاه الموصلة إلى شارع الهياثم بالحنفى بحى الناصرية^(١). ويتفرع منه حارة العراقي وبها ضريح يعرف صاحبه بالشيخ محمود ، وزاوية تعرف بزاوية الست لالا كانت خربة وجددت سنة ١٢٩٥ هـ ويعمل بها مولد كل سنة للست لالا المدفونة بها وبها أيضاً جامع الكردي^(٢).

ومن خطط القاهرة: فى ظاهرها الغربى، جنوباً، والتي عرفت حوانيتاً للسيارة فى العصر العثمانى، خط قنطرة آق سنقر ويتوصل إليها من خط قبوة الكرمانى ومن حارة البديعيين المعروفة بالحبانية^(٣) وهذه القنطرة أنشأها عبر الخليج الأمير آق سنقر شاد العمانى السلطانية عندما أنشأ جامعة فى البركة الناصرية^(٤).

وهناك أيضاً خط درب الجماميز، وكان يعرف فى العصر المملوكى بخط قبو الكرمانى على الضفة الشرقية للخليج وكان يسكنه جماعة من الفرنج والأقباط ويرتكون القبائح به فلما بنى جامع بشتاك تحولوا عنه، وإن بقيت هناك حارة كبيرة معمورة تعرف بحارة النصارى فهى من بواقي ما كان يسكن منهم بهذا الخط^(٥).

وكذلك خط الداودية، المشيد به مسجد الملكة صفية^(٦) وبه شارع الداودية القبلى عن يسار المار من شارع سوقية عصفور قبلى مسجد الست صفية وبه إلى اليسار سكة الداودية غرب مسجد الست صفية يسلك منها لشارع الداودية البحرى وهو من جملة خط المدايع القديم ودرب الفواخير^(٧).

أما النهاية الجنوبية لهذا الجزء من القاهرة فى العصر العثمانى والتي عمل بها صرافون فتشمل خطى قناطر السباع وطولون وقناطر السباع التى أعطت اسمها لهذا المكان من حى السيدة زينب الحالى أنشأها الملك الظاهر بيبرس البندقدارى لأنه كان يكره سكنى القاهرة

(١) حسن عبدالوهاب: تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها - من محاضرة ألقى بالجمع العلمى المصرى فى ٤ أبريل ١٩٥٥ - مطابع دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٥٧ ص ٢٨.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٩٣.

(٣) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١٤٧.

(٤) عبدالرحمن عبدالنواب: منشآت المائة عبر التاريخ - القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٣.

(٥) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ١٠.

(٦) عن تاريخ هذا الجامع الذى شيد فى نهاية الثلث الأول من القرن ١١ هـ انظر: هدايت على تيمور: جامع الملكة صفية. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الآثار الإسلامية بكلية الآثار - جامعة القاهرة ١٩٧٧ ص ١٠ وما بعدها.

(٧) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٤ - ٦٥.

مخافة من حواشيه على الرعية فأنشأ دوراً كثيرة بظاهر القاهرة وأنشأ الجسر الأعظم والقنطرة التي على الخليج وهي قنطرة السباع^(١). وهي ذاتها التي عرفها العامة بقنطرة السيدة^(٢) لقربها من ضريح ومسجد السيدة زينب، أو بالأحرى أمام هذا المسجد، وكان عليها رنك الظاهر ببيرس وهو الفهد منحوتاً بأحجارها ورغم أنه أعيد تشييدها كاملة في زمن الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٣٥هـ (١٣٢٥م) إلا أن السلطان الناصر محمد أمر بإعادة نقش رنك الفهد عليها بعدما لهج العامة بأن غرضه من إعادة تشييد القنطرة هو إزالة رنك الظاهر ببيرس^(٣).

ويذكر محمد رمزي في تحقيقه لكتاب النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى أن هذه القنطرة كانت تتكون من قنطرتين إحداهما توصل بين شارع الكومي وشارع السد والثانية بين مراسينا والكومي، وفي سنة ١٨٩٨م ردم الجزء الأوسط من الخليج وبردمه اختفت القنطرة من تلك السنة تحت ميدان السيدة الذي دخل فيه جزء من شارع الكومي وآخر من مراسينا^(٤).

وكانت قناطر السباع هي الحد الجنوبي لعمران القاهرة المملوكية كما وصفها المقرئ في القرن ٨هـ (١٤م)^(٥).

والى الشرق من قناطر السباع نشط جماعة من الصيارفة في خدمة الحركة التجارية بحى طولون الذى عرف فى وثائق المحكمة بأسماء عدد من خططه، فيقال «خط طولون» وخط الصليبة الطولونية أو الصليبة فحسب وخط حدرة الحناء أو خط الحدرة أو خط حدرة طولون. وكانت هذه الأخطاط عامرة بالتجار المغاربة على وجه الخصوص كما يتضح ومن وثائق محكمة الجامع الطولونى.

وكان فى هذا الخط عدة قيساريات تحدد بالجامع الطولونى ذاته مثل قيسارية الجامع الطولونى وموضعها كان جزءاً من دار الإمارة عمرها القاضى تاج الدين المناوى سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٩م) من فائض مال الجامع الطولونى وزاد عمرانها ثم أنشأ قاضى القضاة جلال الدين

(١) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٧ ص ١٩١.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ١٥.

(٣) عبدالرحمن عبدالنواب: منشآت المائة ص (٢١-٢٢).

(٤) ابن تغرى بردى: المصدر السابق ج ٧ ص ١٩١ هامش (٥) للمحقق.

(٥) المقرئ: الخطط ج ٢ ص ١٣٥. وكان عند هذه القناطر بالعصر العثماني مناخ للجبال ومخطة للحمير - أندريه ريمون المرجع السابق ص ٥٦.

عبدالرحمن بن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني قيسارية أخرى من مال الجامع في سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م) «فرغب الناس في سكناها لوفور العمارة بذلك الخط»^(١).

أما شارع الصليبة فيبدأ من جهة المنشية وينتهي عند أول شارع حدرة الحناء قبالة بئر الوطاويط، وحدرة الحناء تنتهي بدورها إلى مسجد الجاولي بأول شارع مراسينا^(٢). وربما أشير إلى حدرة الحناء بخط الحدرة على سبيل الاختصار أو خط حدرة طولون من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء.

وأغلب صياغة هذه الأخطاء القائمة بشرق القاهرة وجنوبها الشرقي عملوا هناك منذ أواسط القرن ١٢هـ (١٨م) عدا أربعة من القرن الحادي عشر للهجرة هم: «السيد الشريف حمودة بن السيد الشريف شاهين الصراف بالصليبة الطولونية»^(٣) و«الحاج عسر بن المرحوم حرب بن المرحوم محمد الصراف بطولون»^(٤). و«الحاج عبدالرؤف بن الحاج حسن الصراف بطولون»^(٥). و«الحاج هاشم الصراف بخط باب الخرق»^(٦).

ومن صياغة النصف الأول من القرن ١٢هـ «المكرم محمد بن إبراهيم الصراف بخط حارة عابدين»^(٧)، و«المكرم الحاج محمد بن الحاج محمد الصراف بخط باب الخرق»^(٨)، والمكرم الأمثل الحاج عبدالرحمن بن المرحوم الحاج نجا الصراف طولون والمكرم الأمثل الحاج محمد بن عبدالكريم الصراف بخط درب الجماميز»^(٩) و«رمضان الصراف بخط باب الخرق»^(١٠). أما الصيارف منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر للهجرة، فهم كثر، وأهمهم «الحاج محمد بن صالح الصراف بخط سويقة السباعين»^(١١) و«السيد الشريف علي بن السيد

(١) المقرئ: الخطط ج ٢ ص ٩١.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٥-١٢٦.

(٣) محكمة الجامع الطولوني سجل (١٩٥) ص ٨٠ حجة (٢٩٠) بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٠٣٤هـ.

(٤) محكمة الجامع الطولوني سجل (١٩٥) ص ٢٠٤ حجة (٧٢٣) بتاريخ ٨ محرم سنة ١٠٣٥هـ.

(٥) محكمة الجامع الطولوني سجل (٢٠٢) ص ١٢٥ حجة (٣٥٢) بتاريخ ٢ محرم سنة ١٠٦٥هـ.

(٦) سجل مبيعات الباب العالي رقم (١٧٣) ص ١٦٦ حجة (٤٦٠) بتاريخ ٤ محرم سنة ١٠٩٩هـ.

(٧) سجل مبيعات الباب العالي رقم (١٨٥) ص ٢٣٩ حجة (١١٥٨) بتاريخ ١٢ جماد أول سنة ١١١٤هـ.

(٨) محكمة باب الشعربة سجل (٦٣٤) ص ٣٢٥ حجة (٧٩٥) بتاريخ ٢٤ جماد أول سنة ١١٣٥هـ.

(٩) عبدالرحيم عبدالرحمن: المغاربة في مصر العصر العثماني - ص ١٥٤ نقلا عن محكمة طولون سجل (٢١٩) ص ٢٢٨ حجة ٥٤٩ بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٣٨هـ.

(١٠) سجل اسقاطات القرى رقم (٣) ص ١٩٢ حجة (٦١٨) بتاريخ ١٨ جماد الآخرة سنة ١١٤٦هـ.

(١١) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٨ حجة (١٤) بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.

محمد الصراف بخط الصليبة»^(١) و«الحاج محمد سرور الصراف بخط درب الحماميز»^(٢) و«المكرم علي بن خضر الصراف بخط قنطرة سنقر»^(٣) و«المكرم الحاج مصطفى ابن المرحوم درويش محمد الصراف بخط درب الحماميز»^(٤) و«المكرم الحاج شاهين بن المرحوم حمزة الصراف بخط الصليبة»^(٥) و«المكرم محمد بن المرحوم الحاج علي الصراف هو كوالده بخط درب الحماميز»^(٦) و«الحاج حسين علام الصراف بخط قناطر السباع»^(٧) و«المكرم الحاج أحمد بن عطا الله الصراف بخط قناطر السباع»^(٨).

ومعهم أيضاً «الشهابي أحمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر بن سعد»^(٩).

ومن بعدهم «المكرم مصطفى بن محمد الصراف بخط قوصون»^(١٠) و«الحاج حسن الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم محمد الحلاق»^(١١) و«المكرم مصطفى الصراف بخط سوق السباعين ابن المرحوم محمد»^(١٢). والزيني إسماعيل الصراف بخط حدرة الحناء ابن المرحوم الشيخ محرم»^(١٣) و«السيد الشريف علي الصراف بخط الصليبة»^(١٤). والشهابي أحمد الصراف بخط الصليبة ابن المرحوم الحاج علي»^(١٥) و«الحاج أحمد الصراف بخط قناطر السباع»^(١٦) و«المكرم محمد الصراف بخط السلطان شاه ابن المرحوم الحاج حسن الصراف كان»^(١٧) و«المكرم سليمان بن المرحوم الحاج حسين علام الصراف بخط

- (١) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ١٤ حجة (٢٣) بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.
- (٢) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ١٧ حجة (٣١) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.
- (٣) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٢٥ حجة (٤٣) بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٥٤هـ.
- (٤) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٣٤ حجة (٦٧) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١١٥٤هـ.
- (٥) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ١٣٧ حجة (٢٩٥) بتاريخ غرة صفر سنة ١١٥٥هـ.
- (٦) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٢٠١ حجة (٤٠٦) بتاريخ ١٢ رجب سنة ١١٥٥هـ.
- (٧) سجل الديوان العالي رقم (١) ص ٢٤٩ حجة (٥٣١) بتاريخ ٢ صفر سنة ١١٥٦هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٣ حجة (٤) بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١١٥٩هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٠ حجة (٨٣) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٥ حجة (٩٧) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٥٩ حجة (١١٧) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٦٤هـ.
- (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٩ حجة (١٢) بتاريخ ٢١ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.
- (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٥٥ حجة (٧٩) بتاريخ غرة المحرم سنة ١١٦٥هـ.
- (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٣ حجة (٣٢) بتاريخ ١٧ من محرم سنة ١١٦٥هـ.
- (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٥٧ حجة (٨٣) بتاريخ غرة ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.
- (١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٣) بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.
- (١٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٦٦ حجة (١٠٤) بتاريخ ١٩ ربيع الأول سنة ١١٦٥هـ.

قناطر السباع»^(١) و«المحترم أحمد الصراف بخط سويقة السباعين ابن محمد»^(٢) و«المحترم محمد خطاب الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»^(٣) و«الحاج رجب بن المرحوم حسن الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»^(٤) و«المحترم محمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر بن المرحوم علي»^(٥) و«السيد الشريف مصطفى الصراف بخط الصليبة»^(٦) و«المكرم إسماعيل الصراف بخط حدرة طولون ابن أدهم»^(٧) و«الشيخ عبدالحليم بن المرحوم الشيخ أحمد الصراف بخط سويقة اللالا»^(٨).

ويضاف إلى الصرافين السابق ذكرهم كل من: «المكرم محمد مصطفى الصراف بخط حارة عابدين»^(٩) و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن علي»^(١٠) والشيخ عبدالحكيم بن المكرم الشيخ أحمد الصراف بخط سويقة اللالا»^(١١) و«السيد الشريف حسن الصراف بخط الصليبة ابن السيد محمد مكى»^(١٢) و«الزبني مصطفى الصراف بخط قوصون ابن محمد»^(١٣) و«الحاج محمد الصراف بخط قنطرة أمير حسين ابن محمد»^(١٤) و«المكرم أحمد سلامة الصراف بخط قنطرة درب الحماميز»^(١٥) و«المكرم محمد الصراف بن الحاج علي الصراف هو كوالده بخط قناطر السباع»^(١٦).

ومن الصرافين الذين عملوا بهذه الأخطاط في العقدين الأخيرين من القرن ١٢ هـ (١٨ م) الجمالي يوسف الصراف بخط باب زويلة ابن المرحوم الحاج شاهين^(١٧)، وفخر أمثاله المكرم

- (١) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ١٧٤ حجة (٣٤٨) بتاريخ ١٠ شوال سنة ١١٦٥ هـ.
- (٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ١٧٥ حجة (٣٥١) بتاريخ ١٩ شوال سنة ١١٦٥ هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٥) بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١١٦٦ هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٥٣ حجة (٥٦٥) بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١١٦٦ هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٣ حجة (٤) بتاريخ ٩ جمادى الآخرة سنة ١١٦٦ هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٢ حجة (٢) بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة سنة ١١٦٦ هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٤ حجة (٧) بتاريخ غاية جمادى الآخرة سنة ١١٦٦ هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ١٩٦ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الأول سنة ١١٦٧ هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٥٨ حجة (١٤٢) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١١٧٢ هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٩٤ حجة (٢٣٥) بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١١٧٢ هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٠١ حجة (٢٥٣) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١١٧٢ هـ.
- (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٠١ حجة (٢٥٣) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١١٧٢ هـ.
- (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٦٠ حجة (٣٩٧) بتاريخ ١٧ ذى القعدة سنة ١١٧٢ هـ.
- (١٤) سجل مبيعات الباب العالي رقم (٢٦٣) ص ٤٤ حجة (٥٦) بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٧٧ هـ.
- (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٠) ص ١٦ حجة بتاريخ ١٦ ذى الحجة سنة ١١٧٧ هـ.
- (١٦) محكمة قناطر السباع سجل (١٥٢) ص ١ حجة (٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٧٨ هـ.
- (١٧) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٣٦٥ حجة بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١١٨١ هـ.

شعراوى (ابن المرحوم سليمان) الصراف بخط باب الخرق^(١) و«المكرم على الصراف بخط الخرق بن محمد المرخم»^(٢) و«فخر الأشراف الكرام السيد الشريف إبراهيم الصراف بخط حذرة الحناء»^(٣) وفخر أمثاله المكرم زايد الصراف بخط جامع مسكاة ابن المرحوم رزق^(٤) و«المكرم محمد الصراف بخط سويقة السباعين ابن المرحوم الحاج صالح»^(٥) و«المكرم على الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم مصطفى»^(٦) و«فخر أمثاله المكرم محمد الصراف بخط قنطرة آق سنقر ابن المرحوم محرم»^(٧) و«المكرم الحاج محمد الصراف بخط حارة عابدين ابن المرحوم مصطفى»^(٨) و«أحمد الشعراوى الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم سليمان»^(٩) و«فخر أمثاله الحاج على الصراف بخط قوصون ابن المرحوم عمر القباني»^(١٠) و«الحاج عيسى الصراف بخط الصليبة»^(١١) و«المكرم فرج الصراف بخط سويقة اللالا»^(١٢) و«السيد عبدالفتاح الصراف بخط قوصون ابن الشيخ مصطفى الصفى»^(١٣) و«المكرم محمد الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم الشيخ إبراهيم أبو العطاء»^(١٤) و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن الشيخ مصطفى»^(١٥) (لعله شقيق السيد عبدالفتاح)، و«الشيخ قاسم ابن المرحوم على محرم الصراف بخط طولون هو كوالده»^(١٦)، والمكرم ابراهيم الصراف بخط

- (١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٣٦ حجة (٥٥٨) بتاريخ ٧ شعبان سنة ١١٨٥ هـ وبقيّة الاسم من ص ٢٨١ حجة (٧٠٨) بتاريخ ٣ ذى القعدة سنة ١١٨٥ هـ.
- (٢) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٥٤ حجة (٦٢٢) بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١١٨٥ هـ.
- (٣) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣١٦ حجة (٨٣٤) بتاريخ ١٥ ذى الحجة سنة ١١٨٥ هـ.
- (٤) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٣٦ حجة (٥٥٩) بتاريخ غرة شعبان سنة ١١٨٥ هـ. وجاء أنه بخط سويقة السباعين فى سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٣٢٦ بتاريخ ١٩ شعبان ١١٩٣ هـ.
- (٥) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٥٢ حجة (٦١٦) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٨٥ هـ.
- (٦) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٣١ حجة (٨٨١) بتاريخ ١٢ صفر سنة ١١٨٦ هـ.
- (٧) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٣٧ حجة (٩٠٢) بتاريخ ١٦ صفر سنة ١١٨٦ هـ.
- (٨) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٥٤ حجة (٩٥٢) بتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١١٨٦ هـ.
- (٩) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٣٩٦ حجة (١٠٦٧) بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١١٨٦ هـ.
- (١٠) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٤١٩ حجة (١١١٩) بتاريخ ١٥ جمادى الثانية سنة ١١٨٦ هـ.
- (١١) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٨ حجة بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١١٩٢ هـ.
- (١٢) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٩ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٢ هـ.
- (١٣) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٢٨ حجة بتاريخ ١١ صفر سنة ١١٩٣ هـ.
- (١٤) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٧٩ حجة بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ.
- (١٥) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٦ حجة بتاريخ ١٦ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ.
- (١٦) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٣ حجة بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٩٣ هـ.

قوصون ابن المرحوم الشيخ على المنصوري^(١) و«الشيخ عبدالرحمن الصراف بخط حدرة طولون»^(٢) و«الحاج محمد الصراف بخط قناطر السباع»^(٣) و«الشمسي محمد الصراف بخط حدرة الحناء ابن الشيخ العمدة الأكمل شهاب الدين أحمد الجيزي»^(٤) و«المكرم الحاج مصطفى الصراف بخط قوصون ابن المرحوم الحاج محمد»^(٥) و«السيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط الحدرة ابن السيد الشريف إسماعيل المغربي الشهير بالحساني»^(٦) وربما كان هو نفسه الشيخ عبدالرحمن الصراف بخط حدرة طولون و«السيد الشريف حسن الصراف بخط الصليبة»^(٧) و«المكرم عبدالرحمن الصراف بخط قنطرة الأمير حسين ابن مصطفى»^(٨) و«الشمسي محمد الصراف بخط الصليبة ابن الشهابي أحمد»^(٩) و«المحترم خليل الصراف بخط درب الجماميز ابن الحاج علي»^(١٠) و«المكرم محمد الصراف بخط قنطرة الأمير حسين ابن المكرم خطاب» و«المكرم عبدالرحيم بن المرحوم الحاج مصطفى الصراف بخط قنطرة الأمير حسين»^(١١) و«المكرم شاهين الصراف بخط حارة عابدين ابن أدهم»^(١٢).

أما صيارفة القرن ١٣ هـ فمنهم «المكرم خليل الصراف بخط قنطرة درب الجماميز ابن المرحوم نجم الحايك»^(١٣) و«المكرم حسين سرور الصراف بخط قوصون»^(١٤) و«السيد الشريف محمد شلا الصراف بخط قوصون»^(١٥) و«المكرم حسين الصراف بخط درب الجماميز ابن المرحوم حسن»^(١٦) و«المكرم مصطفى الصراف بخط باب الخرق ابن المرحوم

- (١) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٢٢٨ حجة بتاريخ ١٣ رجب سنة ١١٩٣ هـ.
- (٢) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٣ حجة بتاريخ ١١ ربيع الثاني سنة ١١٩٥ هـ.
- (٣) سجلات إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٨٢ حجة بتاريخ ١٣ رجب سنة ١١٩٥ هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢ حجة بتاريخ غرة ذي القعدة سنة ١١٩٧ هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣ حجة بتاريخ غرة ذي القعدة سنة ١١٩٧ هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١٠٢ حجة بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١١٩٨ هـ، وجاء أيضا في ص ٣٨٣ حجة بتاريخ ٥ رجب سنة ١١٩٨ هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١١٨ حجة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١١٩٨ هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢٧٨ حجة بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١١٩٨ هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٥٩ حجة بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة سنة ١١٩٨ هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٧٥ حجة بتاريخ ٣ رجب سنة ١١٩٨ هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٦١ حجة بتاريخ ١٥ ذي القعدة سنة ١١٩٩ هـ.
- (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٠ حجة بتاريخ ١٦ ذي القعدة سنة ١١٩٩ هـ.
- (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٠ حجة بتاريخ غرة صفر سنة ١٢٠٠ هـ.
- (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٤ حجة بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٢٠٠ هـ.
- (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٥ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠ هـ.
- (١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٦ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠ هـ.

على حجازي^(١) و«عثمان بن حسن الصراف بخط قنطرة درب الحماميز»^(٢) وكان معه شقيقه حسين بن حسن و«الحاج محمد الصراف بخط سوقة اللال ابن المرحوم الشيخ أحمد»^(٣) و«المكرم محمد الصراف بخط قوصون ابن حجازي»^(٤) و«المكرم الأمل الحاج ابراهيم الصراف بخط الداودية ابن المرحوم موسى الشويخ»^(٥).

الصرافون في شرق خط باب زويلة:

عمرت هذه الأخطاط الواقعة إلى الشرق من خارج باب زويلة في بداية القرن الثامن الهجري (١٤م) وهي تبدأ من باب زويلة وتنتهي إلى قلعة صلاح الدين وأولها خط درب الأحمر^(٦). ويبدأ من بوابة المتولى إلى المفارق بأول شارع التبانة بجوار جامع عارف^(٧) ونظراً لمتاخمة الدرب الأحمر للأسواق القريبة من المدخل الجنوبي للقاهرة الفاطمية فقد كان به موقف للحمارة^(٨).

ويتفرع من هذا الخط، خط التبانة الذي ينتهي عند أول شارع باب الوزير بجوار جامع إبراهيم أغا^(٩). وبجوار خط التبانة يوجد خط المارداني أو خط جامع المارداني (المارديني). وكان مكانه أولاً مقابر أهل القاهرة ثم عمر مساكن فلما كان في سنة ٧٣٨هـ (٧-١٣٣٨م) أخذت الأماكن من أربابها وبني مكانها جامع المارداني، شيده الأمير الطنينا المارداني الساقى زوج ابنة الملك الناصر محمد بن قلاوون^(١٠).

ويتصل خط المارداني بشارع سوقة العزى^(١١)، وقد جاء في الخطط للمقريزي أنها خارج

- (١) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤٨ حجة بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
- (٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٦٢ حجة بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٠٠هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٣٢٥ حجة بتاريخ غاية ربيع الأول سنة ١٢٠٠هـ.
- (٥) المحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٦٩ حجة (١٣٩) بتاريخ ١٧ صفر سنة ١٢٠٤هـ.
- (٦) المقريزي: الخطط ج ٢ ص ١١٠.
- (٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ١٠١.
- (٨) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ص ٥٦.
- (٩) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ١٠٢ وجامع إبراهيم أغا هو جامع آق سنقر الناصري انتهى من تشييده عام ٧٤٨هـ (١٣٤٧م) وجدد فيه إبراهيم أغا مستحفظان سنة ١٠٦٢هـ (١٦٥٢) نعرف باسمه وهو يعرف أيضاً بالجامع الأزرق - حسن عبدالوهاب تاريخ المساجد ج ١ ص ١٥٣-٢.
- (١٠) المقريزي: الخطط ج ٢ ص ٣٠٨ وعن هذا الجامع انظر: د. حسن الباشا و(آخرون) القاهرة: تاريخها آثارها - فنونها - القاهرة - ١٩٧٠ ص وما بعدها.
- (١١) على مبارك: المرجع السابق ج ٢ ص ١٠٢.

باب زويلة قريباً من قلعة الجبل كانت من جملة المقابر التي خارج القاهرة فيما بين الباب الجديد والحدائق وبركة النيل وبين قلعة الجبل ، فلما اختطت هذه الجهة عرفت هذه السوقية بالأمير عز الدين أبيك العزى نقيب الجيوش الذي استشهد على عكا عندما فتحها الأشرف خليل بن قلاوون سنة ٦٩٠ (١٢٩١م) وكانت هذه السوقية عامرة بالنشاط التجارى فى القرن ٩هـ (١٥م)^(١).

وكانت سوقية العزى تشغل الجزء الجنوبى من شارع سوق السلاح الحالى فى المسافة الواقعة بين شارع غندور وشارع محمد على (القلعة) ، وفى العهد العثمانى قُسم شارع سوق السلاح إلى قسمين أحدهما وهو البحرى فى المسافة ما بين شارع التبانة عند زاوية عارف باشا إلى حارة حلوات عرف بشارع سوقية العزى أى فى جهة غير التى كان بها المكان الأصلي لهذه السوقية ، والثانى وهو القبلى الذى كانت فيه السوقية المذكورة (بين حارة حلوات وشارع محمد على) عرف بشارع سوق السلاح ويعرف الشارع كله الآن بشارع سوق السلاح وبذلك اختفى اسم سوقية العزى^(٢).

ولقرب هذه السوقية من مقر الحكم بالقلعة فقد كانت وحتى نهاية القرن ١٨م سكناً مفضلاً لكثير من ضباط الأوجاقات العثمانية^(٣).

ومن الأسواق القريبة من القلعة والتي اشتغل بها صرافون ، سوق السلاح ، وهو غير سوق السلاح القديم الذى كان عند خط بين القصرين بشمال القاهرة الفاطمية فيما بين المدرسة الظاهرية ببيرس (أثر ٣٧) وبين قصر بشتاك (أثر ٣٤) ، وجعل سوقاً لبيع القسي والنشاب والزرديات بعد زوال الخلافة الفاطمية^(٤).

ويبدو أن هذا السوق الذى تركزت فيه صناعة وبيع الأسلحة فى العصر العثمانى قد انتقل بقرب القلعة لأسباب اجتماعية ، حيث كان موطن وسكنى عدد كبير من العسكريين والأوجاقات لإشباع احتياجاتهم^(٥) ، ولا نعرف على وجه الدقة التاريخ الذى ظهر فيه سوق السلاح بالقرب من القلعة ، وإن كان لدينا حجة بوثائق المحكمة الشرعية تشير إلى وظيفة

- (١) المقربرى: المصدر السابق ج ٢ ص ٦-١٠٧.
- (٢) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٨ ص ٢٠٤ هامش (٣) للمحقق ، ويبدو أن ذلك قد تم قبل عام ١٢٦٢هـ (١٨٤٧) حسبما يتضح من أمر تسمية الشوارع الصادر فى ذلك العام انظر: حسن عبدالوهاب: تخطيط القاهرة - ص ٣٠.
- (٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص ١٧٥.
- (٤) المقربرى: الخطوط ج ٢ ص ٩٧.
- (٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٧٦.

«النقيب بسوق السلاح وخان الخليلي» في عام ١١٥٦هـ (١٧٤٣م)^(١) مما يرجح أن هذا السوق كان في مكانه القديم بالقاهرة الفاطمية حتى هذا التاريخ أو على أقل تقدير كان مازال يعرف بتسميته القديمة.

وتجاء القلعة نصادف آخر الأخطاط المحيطة بمقر الحكم في العصر العثماني وهو خط الرميطة، نسبة إلى ميدان الرميطة، المعروف الآن بميدان صلاح الدين. وكان يعرف بالميدان السلطاني أو ميدان القلعة وسمى أيضاً قرّة ميدان أي الميدان الأسود، وكان في الجزء الشمالي منه سوق الخيل تجاه مدرسة السلطان حسن، وتعرف الرميطة اليوم بالمنشية^(٢).

وقد عني بهذا الميدان السلطان الغوري في سنة ٩٠٩هـ (١٥٠٤م) فغرس فيه أنواع الفواكه والزهور وأقام بوسطه بركة كبيرة أطلق فيها فرس البحر وأنشأ فيه أبنية جديدة، وبعد وفاة الغوري أهمل الميدان وأقيمت به الأسواق في العصر العثماني^(٣). ولعلها نشأت لتلبية احتياجات العسكريين القاطنين بهذه الجهة.

ومن الأسواق بخط الرميطة سوق البرادعية لصناعة برادع الدواب^(٤) ورقعة القمح التي كان بها عدد كبير من الخواصل كما يظهر من حادث اجتياح العامة لها ونهبها في الحرم سنة ١١٠٧هـ^(٥) (١٦٩٥م)، وارتبط بهذه الرقعة وجود وكالة للحمير وطائفة لشيالي الحبوب بالرميطة^(٦)، كما انتقل سوق البارودية من محلات الباسطية للرميطة في عام ١١١٤هـ (١٧٠٣م)^(٧).

وصيارفة هذه الأخطاط هم: «الحاج عبدالفتاح سرور الصراف بخط الدرب الأحمر»^(٨)، و«المكرم علي بن زايد الصراف بخط الرميطة»^(٩) و«الحاج علي بن حسن الصراف بخط الرميطة»^(١٠) و«المكرم علي بن حسن الصراف بخط الدرب الأحمر»^(١١) و«السيد أحمد

(١) محكمة الصالحية النجمية سجل ٥١٩ حجة ٤٧٩.

(٢) د. عبدالرحمن زكي: قلعة صلاح الدين الأيوبي وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ ص ١٥.

(٣) حسن عبدالوهاب: جامع السلطان حسن وما حوله - القاهرة ١٩٦٢ ص ٦.

(٤) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة - ٧٦.

(٥) أحمد شليبي: أوضح الإشارات ص ١٩٣.

(٦) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٥٦.

(٧) المرجع السابق ص ٨٠.

(٨) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٦ حجة (١٥) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٤٥هـ.

(٩) سجل الديوان العالي (١) ص ١٩ حجة (٣٢) بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر سنة ١١٥٤هـ.

(١٠) سجل الديوان العالي (١) ص ٢٠ حجة (٣٥) بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١١٥٤هـ.

(١١) سجل الديوان العالي (١) ص ٢٦ حجة (٤٨) بتاريخ غرة جمادى الأولى سنة ١١٥٤هـ.

الصراف بأن السيد رضوان بخط الدرب الأحمر^(١)، والحاج على بن حسن الصراف بخط التبانة^(٢) (وبما كان هو المذكور بالدرب الأحمر) والحاج حسن الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم محمد الحلاق^(٣)، والزيني محمود الصراف بخط الدرب الأحمر ابن سرور^(٤) (لعله شقيق للحاج عبدالفتاح) والحاج إبراهيم الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم على^(٥)، والحاج على الصراف بخط سويقة العزى ابن محفوظ^(٦)، والمكرم عثمان بن أحمد الصراف بخط الدرب الأحمر^(٧).

والمكرم محمد بن أحمد الصراف بخط سويقة العزى^(٨)، والمكرم سعودى بن المرحوم أحمد زايد الصراف بخط الرملية هو كوالده كان^(٩)، والمكرم سليمان علام الصراف بخط الرملية^(١٠)، والمكرم حسن الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم إسماعيل^(١١)، والمكرم على سبيع الصراف بخط سويقة العزى^(١٢)، والسيد الشريف بدوى الصراف بخط الدرب الأحمر ابن مصطفى^(١٣)، وعبدالله الصراف بخط الدرب الأحمر ابن محمد^(١٤)، والسيد الشريف عبدالرحمن الصراف بخط الماردانى ابن المرحوم السيد الشريف أحمد^(١٥)، والمكرم على الصراف بخط سويقة العزى ابن المرحوم عبدالله^(١٦).

- (١) محكمة القسمة العسكرية سجل (١٥٠) ص ١٩٦ حجة (٣٢٨) بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١١٥٤هـ.
- (٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ١٠ حجة (١٤) بتاريخ ١٠ ذى القعدة سنة ١١٥٩هـ.
- (٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٥٩ حجة (١١٧) بتاريخ غرة جمادى الآخرة سنة ١١٦٤هـ.
- (٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢ حجة (١) بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١١٦٤هـ.
- (٥) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ١٢ حجة (١٦) بتاريخ ٢٧ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ، وورد اسمه أيضا فى سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ٦٠ حجة (١٤٦) بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١١٧٢هـ، وكذلك فى ص ١٣٦ حجة (٣٤٢) بتاريخ ٢٨ شوال ١١٧٢هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٦٠ حجة (٥٨٥) بتاريخ غاية ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.
- (٧) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص ٣٥ حجة (١٤) بتاريخ غرة جمادى الأولى سنة ١١٨١هـ.
- (٨) سجل إسقاطات القرى رقم (١٢) ص ٣٧٦ حجة بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١١٨٢هـ.
- (٩) محكمة مصر القديمة سجل (١١١) ص ٦٨ حجة (١٧٤) بتاريخ ١٠ رجب سنة ١١٨٩هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٩ حجة بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٩٢هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٢٦ حجة بتاريخ ١١ صفر سنة ١١٩٣هـ، وجاء اسمه مرة أخرى فى سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ١١٨ - حجة بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١١٩٨هـ.
- (١٢) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٥٤ حجة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١١٩٣هـ.
- (١٣) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ١٧٩ حجة بتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١١٩٣هـ.
- (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (١٦) ص ٢٩٦ حجة بتاريخ ٢٥ الأول رجب ١١٩٣هـ.
- (١٥) سجل إسقاطات القرى رقم (١٧) ص ٨ حجة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر سنة ١١٩٥هـ.
- (١٦) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٢٦٤ حجة بتاريخ ٢ جمادى الأولى سنة ١١٩٨هـ، ويبدو أنه نفس الصراف الذى رورد اسمه كاملا (على سبيع بن عبدالله) فى سجل إسقاطات القرى (٢٢) ص ٢ حجة بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.

وهالحاج على الصراف بسوق السلاح ابن المرحوم عبد الجواد^(١) والسيد صالح الصراف بخط الدرب الأحمر ابن المرحوم الشيخ محمد اللقاني^(٢) وأخيراً من صياغة القرن ١٤ هـ، الحاج أحمد سبيع الصراف بخط سويقة العزى^(٣) ويظهر أنه أخ لعلى سبيع بن عبدالله الصراف بنفس الخط.

الصياغة بظاهر القاهرة الغربى:

كان لوقوع هذا الجزء من ظاهر القاهرة فى وسط المسافة بين المدينة الفاطمية وبولاق ثغر القاهرة التجارى أكبر الأثر فى ازدهار العمران واتصاله منذ العصر المملوكى، وتشهد الكثرة من أسماء الصرافين التى عثرنا عليها بين سطور احكام الشرعية بمدى قوة النشاط التجارى فى أخطاط هذه الناحية خلال العصر العثمانى.

وأهم الخطوط التى انتشر فيها الصرافون:

١- خط ميدان الغلة أو خط الميدان: ويقع خارج باب القنطرة، متصلاً من شرقه بعدوة الخليج ومن غربيه بالمقس ذكره المقرئى باسم ميدان القمح وميدان الغلة. وقد اشتهر بهذا الاسم لانه كان موقعا للغلال أيام كان المقس ساحل القاهرة وكانت صبر القمح وغيره من الغلال توضع من جانب المقس إلى باب القنطرة عرضاً، ثم أصبح هذا الميدان فى القرن ٩ هـ (١٥ م) سوقاً تباع فيه القشة من النحاس العتيق والحصر وغير ذلك وفى بعضه سوق الغزل وبه جامع يشرف على الخليج^(٤).

٢- خط باب الشعرية أو خط الشعرانى وأيضاً خط الدشطوطى خارج باب الشعرية. وباب الشعرية أحد أبواب القاهرة فى سورها البحرى الذى أنشأه صلاح الدين غربى الخليج المصرى وقد سمي باسم طائفة من البربر يقال لهم بنو الشعرية^(٥). وكان تجاه هذا الباب قنطرة باب الشعرية على الخليج الكبير التى عرفت فى العصر المملوكى بقنطرة الخروبى،

(١) سجل إسقاطات القرى رقم (١٩) ص ٣٨١ حجة بتاريخ ٦ رجب سنة ١١٩٨ هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ١٠٦ حجة بتاريخ ١٣ ذى الحجة سنة ١١٩٩ هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٦٣ حجة بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٠٠ هـ، وجاء اسمه على هذا النحو: أحمد الصراف بسويقة العزى بن المرحوم الحاج أحمد سبيع، فى محكمة الصالحية النجمية سجل (٥٣٤) ص ٢٨ حجة (٥٠) بتاريخ ٤ بتاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٠٣ هـ.

(٤) المقرئى: الخطوط ج ٢ ص ٤-١٢٥ وكان عند باب القنطرة، الذى يشغله الآن المكان المسمى بالخرنفش قنطرة مرتفعة بحيث تمر المراكب من تحتها وكانت تسد بأبواب خوفاً من الوصول للقاهرة عن طريقها - عبد الرحمن عبد التواب: منشآتنا المائية ص ٢٦.

(٥) د. عبد الرحمن زكى: القاهرة ص ١٢٥ وهامش (٣).

ويمشى من فوقها الى أرض الطبالة^(١).
أما خط الدشطوطى، فهو ينسب لضريح سيدى عبدالقادر الدشطوطى داخل الجامع الشهير به فى هذه الخطة وقد أنشئ فى عام ٩٢٤هـ (١٥١٨م) وبهذا الخط جملة من مقابر الأولياء، ويقع جامع الدشطوطى بشارعه وهو عن يمين المار من شارع الفجالة تجاه شارع باب الشعرية^(٢).

ولوقوع هذه الخطط على الطريق بين شمال القاهرة وبولاق، فقد كان عند باب الشعرية وكالة للحمير^(٣)، كما كانت بها بعض الوكالات مثل وكالة الشكلى وهى من وقف حسن كتحدا وأخرى تعرف بوكالة الزيت وهى من وقف حسن كتحدا الشعرانى، وقد بنيت عام ١١٩١هـ (١٧٧٧م)^(٤).

٣- حارة النصارى: وقد ذكر على مبارك أنه توجد حارة للنصارى قرب خط قنطرة آق سنقر عند خط قبو الكرمانى^(٥)، إلا أن الصراف الذى جاء اسمه مرتبطاً بالعمل فى خط حارة النصارى، إنما ورد فى سجلات محكمة الزاهد، وكان مقرها فى العصر العثمانى جامع الزاهد الذى شيده عام ٨١٨هـ (١٤١٥م) الشيخ أحمد الواعظ الزاهد بخط المقس خارج القاهرة كما جاء فى الخطط المقرزية^(٦). وجاء فى على مبارك أن حارة النصارى هى ذاتها شارع خميس العدس المتوصل إليها من جهة الخرنفش وهى تجاه القنطرة الجديدة^(٧). ومعروف أن هذه القنطرة قد شيدت سنة ٧٢٥هـ (١٣٣٥م) على الخليج الكبير وكانت توصل إلى أرض الطبالة ومنية السيرج ومكانها الآن بشارع الظاهر عند تلاقيه بشارع الخليج المصرى^(٨).

وهو ما يعنى أن خط حارة النصارى كان فى هذه الجهة التى عرفت بالمقس وبخط المقسم

(١) المقرزى: الخطط ج ٢ ص ١٤٧.

(٢) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٧٢ والدشطوطى من متصوفة العصر المملوكى ويقال إنه كان لا يقيم الصلاة أبداً، انظر: د. توفيق الطويل: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٨ - ص ٥٣.

(٣) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٥٥.

(٤) على مبارك: المرجع السابق ج ٣ ص ٧٦.

(٥) المرجع السابق ج ٣ ص ١٠.

(٦) المقرزى: الخطط ج ٢ ص ٧-٣٢٨.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٣ ص ٢٧.

(٨) عبدالرحمن عبدالنواب - منشآتنا المائية - ص ٢٦.

المبارك» في وثائق المحكمة الشرعية وعادة ما كان سكان هذا الخط من الأقباط^(١).

٤- خط الموسكى: نسبة إلى قنطرة الموسكى التى أنشأها الأمير عز الدين موسك قريب السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب ويتوصل إليها من باب الخوخة وباب القنطرة ويمر فوقها إلى بر الخليج الغربى^(٢).

٥- خط الأزبكية: كان هذا الخط فى العصر العثمانى من الأحياء المفضلة لدى البرجوازية من التجار والمشايخ^(٣)، وقد شيدت بيوت الخط حول بركة الأزبكية التى عرفت باسم الأمير أزيك من طوطخ كبير أمراء السلطان قايتباى. إذ عني بها فأزال كيائها وأعاد حفر البركة وأجرى إليها الماء من الخليج المصرى ثم أنشأ مناحاً لجماله كما أنشأ قصراً له فعرف بالأزبكية نسبة إليه وما أن أتم عمرائها حتى أنشأ بها مسجداً كبيراً وأنشأ حوله حماماً ووكالة وقياسر للتجارة وانتهى من ذلك جميعه عام ٨٨٢هـ (١٤٧٧م)؛ وكان من جراء حفر البركة وعمل رصيف حولها أن رغب سراة مصر فى سكنى الأزبكية فامتلات بالقصور والحدائق التى تبارى الشعراء فى وصفها^(٤).

وبدأ من القرن ١٢هـ (١٨م) أصبح حى الأزبكية من الأحياء التى يقبل على الإقامة بها ضباط الأوجاقات والبكوات فنقل كثير منهم مقر إقامتهم إلى ضواحي بركة الأزبكية حيث أصبحت الحى الأرستقراطية المفضل^(٥).

ومن الجدير بالذكر أن بونابرت لما دخل القاهرة فى ١٠ صفر عام ١٢١٣هـ، لم يجد فيها سكناً يقيم به أفضل من بيت محمد بيك الألفى بالأزبكية بخط الساكت^(٦).

٦- خط الجامع الأحمر: والجامع الأحمر حسبما يذكر على مبارك فى حارة القبيلة برأس الشارع قريباً من ميدان الأزبكية وهو قديم جدده الأمير سليمان أغا السلحدار أحد رجال محمد على^(٧).

والصرفون الذين وردت أسماءهم فى بعض سجلات المحاكم الشرعية ممن مارسوا

(١) من ذلك ما ورد بسجلات محكمة الصالحية النجمية (سجل ٤٨٨ لسنة ١٠٢٦هـ) عن المعلمة مريم بخت المقسم المبارك خارج باب القنطرة حجة ٥٢٠ و ٥٩١.

(٢) عبدالرحمن عبدالنواب: المرجع السابق ص ٢٤ وعن الأمير موسك انظر: المقرئى ج ٢- ١٤٧.

(٣) أندريه ريمون: فصول من تاريخ القاهرة ص ١٨٢.

(٤) حسن عبدالوهاب: تخطيط القاهرة ص ٤٠.

(٥) أندريه ريمون: المرجع السابق ص ٧٨.

(٦) عبدالرحمن الجبرتي: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٣ ص ١٣.

(٧) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٢ ص ٥٤.

نشاطاتهم بظاهرة القاهرة الغربية هم ، « الشمس محمد بن سليمان الزقيني الصراف بخط الموسكى »^(١) و« السيد الشريف سالم بن السيد ناصر الصراف بخط الدشطوطى خارج باب الشعرية »^(٢) و« فخر أمثاله الكرام كمال أقرانه العظام البدرى حسن بن المرحوم الأمير يوسف شطرفيل البليسى الصراف بخط باب الشعرية »^(٣) و« الحاج محمد بن مصطفى الصراف بخط باب الشعرية »^(٤) و« فخر أمثاله الحاج مصطفى بن المرحوم محمد جاويش شندل الصراف هو بخط ميدان الغلة »^(٥) و« فخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى الصراف بخط للموسكى بن الحاج عبدالرحمن البليسى »^(٦) و« الحاج محمد بن الحاج مصطفى الصراف بخط ميدان الغلة »^(٧) و« المحترم المكرم الحاج حسن بن المحترم مصطفى شندل الصراف بخط الميدان »^(٨) وهو أحد أبناء مصطفى بن محمد جاويش شندل الذين عملوا بالصرافة و« المكرم على الصراف بخط الأزيكية ابن المرحوم خليلي »^(٩) و« المكرم الحاج يوسف الصراف بخط باب الشعرية ابن المرحوم الحاج حسن »^(١٠) و« الحاج ابراهيم شطرفيل الصراف بخط باب الشعرية »^(١١) و« المكرم الحاج محمد الصراف بخط الجامع الأحمر »^(١٢) و« الأمل المكرم الحاج حجازى الصراف بخط ميدان الغلة ابن المرحوم الحاج محمد »^(١٣) ويضاف إلى هؤلاء كل من « الحاج أحمد محمود الصراف بخط ميدان الغلة »^(١٤) و« فخر

- (١) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ٤٧ حجة (١٢٥) بتاريخ ١٠ ربيع الثانى سنة ١١٣٢هـ.
- (٢) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١٥٠ حجة (٣٤٨) بتاريخ ١٠ غرة ربيع الأول سنة ١١٣٣هـ.
- (٣) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٤) ص ١٨٨ حجة (٤٤٤) بتاريخ ٧ شعبان سنة ١١٣٣هـ، وتردد اسمه كصراف بخط الشعراني فى سجل محكمة باب الشعرية رقم (٦٣٧) ص ٦ حجة (١٩) بتاريخ غرة ذى القعدة سنة ١١٤٤هـ.
- (٤) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٧٥ حجة (٤٧١) بتاريخ غرة جمادى الثانية سنة ١١٤٢هـ.
- (٥) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٤١ حجة (١١٢) بتاريخ ٣ ربيع ثان سنة ١١٥٤هـ، وايضا فى ص ١١٦ حجة ٢٩٢ بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١١٤٦هـ.
- (٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٣) ص ٦١ حجة (١٦٩) بتاريخ ٤ شوال سنة ١١٤٥هـ.
- (٧) محكمة باب الشعرية سجل (٦٣٧) ص ٢٢٩ حجة (٥٦١) بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١١٤٧هـ.
- (٨) محكمة الصالحية النجمية سجل (٥١٩) ص ٤٥ حجة (١١٢) بتاريخ ١٨ رجب سنة ١١٥٥هـ.
- (٩) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٧ حجة (٩) بتاريخ ١١ شوال سنة ١١٥٩هـ، وجاء اسمه مرة أخرى فى سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٨٠ حجة (١٨٣) بتاريخ ١٠ شوال سنة ١١٦٦هـ.
- (١٠) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٤٢ حجة (٨٦) بتاريخ ١٩ جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
- (١١) سجل إسقاطات القرى رقم (٥) ص ٥٧ حجة (١١٣) بتاريخ أواسط جمادى الأولى سنة ١١٦٤هـ.
- (١٢) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ٤١ حجة (٩٠) بتاريخ ١٩ شوال سنة ١١٦٧هـ.
- (١٣) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١١٠ حجة (٢٣٥) بتاريخ غرة رجب سنة ١١٦٨هـ.
- (١٤) سجل إسقاطات القرى رقم (٧) ص ٦ حجة (١٣) بتاريخ ٦ رجب سنة ١١٧٢هـ.

أمثاله الشهابي أحمد الصراف بخط الموسيقى^(١) وفخر أمثاله المكرمين سليمان الصراف بخط الأزيكية بن المرحوم الحاج علي^(٢) و«المكرم محمد الصراف بخط الموسيقى ابن المكرم أحمد»^(٣) ثم «المكرم الحاج بدوى الصراف بحارة النصارى ابن المرحوم الحاج أحمد»^(٤).

الصرافون في بولاق القاهرة:

بولاق أو بولاق القاهرة هو ميناؤها الداخلى في عصر العثمانيين وكان به جمر ك لتحصيل الرسوم على الوارد من بضائع مصر والخارج للاستهلاك في العاصمة، وتدل القوائم التي أوردها كتاب وصف مصر عن حجم وأنواع البضائع الوارد عبر بولاق وأيضاً ما يتحصل عليها كرسوم^(٥) على أننا بصدد حى تجارى كبير، يعد وجود الصرافين به ضرورة ملحة لتيسير عمليات البيع والشراء.

وكان العمران قد بدأ بناحية بولاق منذ عام ٧١٣هـ (١٣١٣م) فعمرت القصور العظيمة والبساتين وأصبح ببولاق عدة جوامع وحمامات ورباع وغيرها^(٦).

وقد رآها ليون الأفريقى وقال عنها إنها ملتقى تجار القمح والزيت والسكر تزخر بالمساجد والدور والمدارس^(٧)، وكان فيها ساحل الفلة على النيل ومكانه اليوم شارع ساحل الغلال في بولاق وما فى امتداده شمالاً من شارع ماسبيرو حتى نهايته البحرية وقد استمر فى مكانه المذكور إلى سنة ١٨٩٩م وفيها نقل إلى ساحل روض الفرج^(٨)، وظلت بولاق ثغراً لمدينة القاهرة منذ سنة ٧١٣هـ (١٣١٣م) حتى أيام الوالى سعيد حينما أنشأ أول خط سكة حديد بين القاهرة والإسكندرية عام ١٨٥٦م^(٩).

وأشير فى سجلات المحكمة الى عدة أماكن بها مثل خط الخضره وسوق ربع الباشا وقيسارية الوزير الأعظم سنان باشا ببولاق. وقد تولى سنان باشا ولاية مصر مرتين، الأولى

(١) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ١٢٦ حجة (٢٨٧) بتاريخ ١٤ ربيع أول سنة ١١٨٥هـ. وذكر مرة ثانية فى ص ٢٩٠ حجة (٧٤٢) بتاريخ ١٦ شوال سنة ١١٨٥هـ.

(٢) محكمة بابى سعادة والخرق سجل (٤٣١) ص ٢٢٤ حجة (٥٢٩) بتاريخ ١٥ رجب سنة ١١٨٥هـ.

(٣) سجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٢٤١ حجة بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٠٠هـ.

(٤) محكمة جامع الزاهد سجل (٧٠١ مكرر) ص ٢١ حجة (٥٠) بتاريخ ١٢ رمضان سنة ١٢١١هـ.

(٥) علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر ج ٥ ص ١٢ وما بعدها.

(٦) المقرئى: الخطط ج ٢ ص ١٣١.

(٧) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ١٩٦.

(٨) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٤٤ هامش (١) للمحقق.

(٩) د. عبدالرحمن زكى: القاهرة ص ١٣٤.

فى ٢٤ شعبان سنة ٩٧٥هـ إلى ١٣ جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ والثانية من صفر سنة ٩٧٩هـ الى آخر ذى الحجة سنة ٩٨١ جمادى الآخرة سنة ٩٧٦هـ. وهو سنان باشا ابن على بن عبدالرحمن^(١). وقد أنشأ سنان باشا فى ولايته الثانية مسجده ببولاق عام ٩٧٩هـ وهو ثانى المساجد المنشأة فى مصر على الطراز العثمانى البحت والأول هو مسجد سليمان باشا داخل القلعة^(٢).

وقد أوقف سنان باشا على جامعہ سبيلاً ومكتباً وخاناً كبيراً بجوار المسجد بوسطه مصلى وآخرين أحدهما مقابلاً للجامع وبيتاً وحماماً بجوار الجامع يتبعه أروقة وحوانيت^(٣) ولعل قيساريته هى إحدى هذه الخانات.

ومن بين الصرافين ببولا: اغترم سليمان بن بدير الصراف ببولاق القاهرة^(٤) و«الشمسى محمد بن المرحوم الحاج أحمد بن المرحوم الحاج شحادة الصراف هو بباب قيسارية الوزير الأعظم سنان باشا ببولاق»^(٥)، و«السيد الشريف محمد عبدالفتاح الصراف بخط سوق الخضره ببولاق»^(٦) و«الحاج أحمد فتوحى الصراف ببولاق»^(٧) و«البرهاني بن عبدالله الصراف بسوق ربع الباشا ببولاق»^(٨) و«الحاج محمد رابع الصراف بخط الخضره ببولاق»^(٩) و«المكرم عبده الصراف بسوق ربع الباشا ببولاق القاهرة»^(١٠) و«الحاج عبده بن المرحوم إبراهيم النقلي الصراف هو ببولاق»^(١١)، و«السيد الشريف حسن بن المرحوم عبدالله الصراف بخط الخضره ببولاق»^(١٢) و«المكرم سليمان بن خضر الصراف ببولاق»^(١٣).

(١) على مبارك: الخطط الجديدة ج ٥ ص ١٩.

(٢) حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية ج ١ ص ٣٠٣.

(٣) على مبارك: المرجع السابق ج ٥ ص ٢٠.

(٤) محكمة الصالحية النجمية سجل (٤٩٦) ص ٩٩ حجة (٣٧٨) بتاريخ ١١ صفر سنة ١٠٤١هـ.

(٥) محكمة بولاق سجل (٥) ص ٦٥ حجة (١٢٩) بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١٠٧٠هـ.

(٦) محكمة بولاق سجل (٦٣) ص ١٢٠ حجة (٣٦٣) بتاريخ ٢٠ ذى القعدة سنة ١١٢٨هـ وتكرر اسمه فى ص ١٧٣ حجة (٥٢٨) بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١١٢٩هـ.

(٧) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٤٦ حجة (١١٨) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١١٤٠هـ.

(٨) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٥٥ حجة (١٤٣) بتاريخ ١٨ رجب سنة ١١٤٠هـ.

(٩) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ٩٠ حجة (٢٣٩) بتاريخ ١٤ ربيع الأول سنة ١١٤١هـ.

(١٠) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٧٢ حجة (٤٦١) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ.

(١١) محكمة بولاق سجل (٦٦) ص ١٧٤ حجة (٤٦٦) بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى سنة ١١٤٢هـ.

(١٢) محكمة القسم العسكرية سجل (١٥٠) ص ٩ حجة (١٨) بتاريخ ١٨ ربيع الأول سنة ١١٥٤هـ.

وأشير اليه فى سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢ حجة (١) بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١١٦٤هـ.

(١٣) سجل الديوان العالى رقم (١) ص ٢٩٩ حجة (٦٤١) بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١١٥٧هـ.

و«المكرم محمد الصراف ببولاق القاهرة بسوق ربع الباشا ابن المرحوم محمد»^(١) و«المكرم السيد ابراهيم بن السيد داود الصراف ببولاق»^(٢).

ولاشك أن جزءاً كبيراً من مهمة تسيير المعاملات التجارية الكبيرة كان يقع على عاتق هؤلاء الصرافين وأمثالهم لما يتسمون به من دراية بأنواع النقود المتداولة وأقيامها، وكان الصرافون يحضرون عمليات البيع والشراء التي تسجل بالحاكم بوصفهم شهود للعقد يوثق بهم من الطرفين وقد يحدث أن يوجد أكثر من صراف واحد في عمليات البيع والشراء، وربما يعود ذلك إلى كبر حجم النقدية المدفوعة أو إلى أن كلا من طرفي البيع والشراء قد اصطحب معه إلى المحكمة صرافاً من لدنه.^(٣)

ويشير كتاب وصف مصر إلى أن الصرافين والعاملين في تبديل العملات مشهود لهم في مصر بالنزاهة والاستقامة وأنهم يحوزون سمعة طيبة جداً في مجال التجارة وأن لديهم وسائل مشروعة كثيرة يصلون بواسطتها إلى تكوين ثروة كبيرة دوغما حاجة منهم إلى الغش وهم يستطيعون أن يتركوا عملهم هذا في بضع سنوات أو يستمرون فيه حسب مزاجهم، ذلك أن هذا الوقت القصير يكفى عادة لكي يجعل منهم أناساً بالغى الشراء^(٤).

إن هذه الملاحظة التي وردت في «وصف مصر» نجد صدى لها في سجلات المحكمة، مثل ما قام به «الحاج سيد شيخ طايغة الصرافين سابقاً بن المرحوم الحاج محفوظ بوقف مكان بخط بهاء الدين قراقوش على أخته وأولادها وبعض أقاربه»^(٥)، بل إن بعضهم شارك في حيازة التزام الأراضي الزراعية كالحاج «محفوظ الصراف بخط باب زويلة بن المرحوم الحاج حسن السكري الذي حاز إسقاطاً من الأمير أحمد جوريجي كومليان بن عبدالله تابع المرحوم محرم جليبي الشهير بيشبك حصة قدرها قيراطان اثنان من أصل ٢٤ قيراطاً بولاية البهنساوية مقابل ثلاثمائة دينار وثلاثون ديناراً ذهب محبوب»^(٦).

◆◆◆◆◆

(١) سجل إسقاطات القرى رقم (٤) ص ٢ حجة (٢) بتاريخ ٨ شوال سنة ١١٥٩هـ.

(٢) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٧٨ حجة (١٢٧) بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر سنة ١١٦٥هـ.

(٣) كما في سجل إسقاطات القرى رقم (٨) ص ١٣٦ حجة (٣٤٢) بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١١٧٢هـ.

وسجل إسقاطات القرى رقم (٢٢) ص ٦١ حجة بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٩٩هـ.

(٤) وصف مصر ج ١ ص ٤٦.

(٥) محكمة جامع الحاكم سجل (٥٧٥) ص ١٠٩ حجة (٢٣٤) بتاريخ ٨ ربيع الأول سنة ١١٦٨هـ.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم (٦) ص ٢٤٦ حجة (٥٤٣) بتاريخ ٣ ربيع الأول سنة ١١٦٦هـ.

Date	Description	Amount	Balance
1/1/20	Opening Balance		100.00
1/5/20	Deposited	50.00	150.00
1/10/20	Withdrawal	20.00	130.00
1/15/20	Deposited	75.00	205.00
1/20/20	Withdrawal	30.00	175.00
1/25/20	Deposited	40.00	215.00
1/30/20	Withdrawal	15.00	200.00
2/5/20	Deposited	60.00	260.00
2/10/20	Withdrawal	25.00	235.00
2/15/20	Deposited	80.00	315.00
2/20/20	Withdrawal	35.00	280.00
2/25/20	Deposited	55.00	335.00
2/30/20	Withdrawal	20.00	315.00
3/5/20	Deposited	70.00	385.00
3/10/20	Withdrawal	30.00	355.00
3/15/20	Deposited	90.00	445.00
3/20/20	Withdrawal	40.00	405.00
3/25/20	Deposited	65.00	470.00
3/30/20	Withdrawal	25.00	445.00
4/5/20	Deposited	85.00	530.00
4/10/20	Withdrawal	35.00	495.00
4/15/20	Deposited	100.00	595.00
4/20/20	Withdrawal	45.00	550.00
4/25/20	Deposited	75.00	625.00
4/30/20	Withdrawal	30.00	595.00
5/5/20	Deposited	95.00	690.00
5/10/20	Withdrawal	40.00	650.00
5/15/20	Deposited	110.00	760.00
5/20/20	Withdrawal	50.00	710.00
5/25/20	Deposited	80.00	790.00
5/30/20	Withdrawal	35.00	755.00
6/5/20	Deposited	105.00	860.00
6/10/20	Withdrawal	45.00	815.00
6/15/20	Deposited	120.00	935.00
6/20/20	Withdrawal	55.00	880.00
6/25/20	Deposited	90.00	970.00
6/30/20	Withdrawal	40.00	930.00
7/5/20	Deposited	115.00	1045.00
7/10/20	Withdrawal	50.00	995.00
7/15/20	Deposited	130.00	1125.00
7/20/20	Withdrawal	60.00	1065.00
7/25/20	Deposited	100.00	1165.00
7/30/20	Withdrawal	45.00	1120.00
8/5/20	Deposited	125.00	1245.00
8/10/20	Withdrawal	55.00	1190.00
8/15/20	Deposited	140.00	1330.00
8/20/20	Withdrawal	65.00	1265.00
8/25/20	Deposited	110.00	1375.00
8/30/20	Withdrawal	50.00	1325.00
9/5/20	Deposited	135.00	1460.00
9/10/20	Withdrawal	60.00	1400.00
9/15/20	Deposited	150.00	1550.00
9/20/20	Withdrawal	70.00	1480.00
9/25/20	Deposited	120.00	1600.00
9/30/20	Withdrawal	55.00	1545.00
10/5/20	Deposited	145.00	1690.00
10/10/20	Withdrawal	65.00	1625.00
10/15/20	Deposited	160.00	1785.00
10/20/20	Withdrawal	75.00	1710.00
10/25/20	Deposited	130.00	1840.00
10/30/20	Withdrawal	60.00	1780.00
11/5/20	Deposited	155.00	1935.00
11/10/20	Withdrawal	70.00	1865.00
11/15/20	Deposited	170.00	2035.00
11/20/20	Withdrawal	80.00	1955.00
11/25/20	Deposited	140.00	2095.00
11/30/20	Withdrawal	65.00	2030.00
12/5/20	Deposited	165.00	2195.00
12/10/20	Withdrawal	75.00	2120.00
12/15/20	Deposited	180.00	2300.00
12/20/20	Withdrawal	85.00	2215.00
12/25/20	Deposited	150.00	2365.00
12/30/20	Withdrawal	70.00	2295.00
1/5/21	Deposited	175.00	2470.00
1/10/21	Withdrawal	80.00	2390.00
1/15/21	Deposited	190.00	2580.00
1/20/21	Withdrawal	90.00	2490.00
1/25/21	Deposited	160.00	2650.00
1/30/21	Withdrawal	75.00	2575.00
2/5/21	Deposited	185.00	2760.00
2/10/21	Withdrawal	85.00	2675.00
2/15/21	Deposited	200.00	2875.00
2/20/21	Withdrawal	95.00	2780.00
2/25/21	Deposited	170.00	2950.00
2/30/21	Withdrawal	80.00	2870.00
3/5/21	Deposited	195.00	3065.00
3/10/21	Withdrawal	90.00	2975.00
3/15/21	Deposited	210.00	3185.00
3/20/21	Withdrawal	100.00	3085.00
3/25/21	Deposited	180.00	3265.00
3/30/21	Withdrawal	85.00	3180.00
4/5/21	Deposited	205.00	3385.00
4/10/21	Withdrawal	95.00	3290.00
4/15/21	Deposited	220.00	3510.00
4/20/21	Withdrawal	105.00	3405.00
4/25/21	Deposited	190.00	3600.00
4/30/21	Withdrawal	90.00	3510.00
5/5/21	Deposited	215.00	3725.00
5/10/21	Withdrawal	100.00	3625.00
5/15/21	Deposited	230.00	3855.00
5/20/21	Withdrawal	110.00	3745.00
5/25/21	Deposited	200.00	3945.00
5/30/21	Withdrawal	95.00	3850.00
6/5/21	Deposited	225.00	4075.00
6/10/21	Withdrawal	105.00	3970.00
6/15/21	Deposited	240.00	4210.00
6/20/21	Withdrawal	115.00	4095.00
6/25/21	Deposited	210.00	4305.00
6/30/21	Withdrawal	100.00	4205.00
7/5/21	Deposited	235.00	4440.00
7/10/21	Withdrawal	110.00	4330.00
7/15/21	Deposited	250.00	4580.00
7/20/21	Withdrawal	120.00	4460.00
7/25/21	Deposited	220.00	4680.00
7/30/21	Withdrawal	105.00	4575.00
8/5/21	Deposited	245.00	4820.00
8/10/21	Withdrawal	115.00	4705.00
8/15/21	Deposited	260.00	4965.00
8/20/21	Withdrawal	125.00	4840.00
8/25/21	Deposited	230.00	5070.00
8/30/21	Withdrawal	110.00	4960.00
9/5/21	Deposited	255.00	5215.00
9/10/21	Withdrawal	120.00	5095.00
9/15/21	Deposited	270.00	5365.00
9/20/21	Withdrawal	130.00	5235.00
9/25/21	Deposited	240.00	5475.00
9/30/21	Withdrawal	115.00	5360.00
10/5/21	Deposited	265.00	5625.00
10/10/21	Withdrawal	125.00	5500.00
10/15/21	Deposited	280.00	5780.00
10/20/21	Withdrawal	135.00	5645.00
10/25/21	Deposited	250.00	5900.00
10/30/21	Withdrawal	120.00	5780.00
11/5/21	Deposited	275.00	6055.00
11/10/21	Withdrawal	130.00	5925.00
11/15/21	Deposited	290.00	6215.00
11/20/21	Withdrawal	140.00	6075.00
11/25/21	Deposited	260.00	6335.00
11/30/21	Withdrawal	125.00	6210.00
12/5/21	Deposited	285.00	6495.00
12/10/21	Withdrawal	135.00	6360.00
12/15/21	Deposited	300.00	6660.00
12/20/21	Withdrawal	145.00	6515.00
12/25/21	Deposited	270.00	6785.00
12/30/21	Withdrawal	130.00	6655.00
1/5/22	Deposited	295.00	6950.00
1/10/22	Withdrawal	140.00	6810.00
1/15/22	Deposited	310.00	7120.00
1/20/22	Withdrawal	150.00	6970.00
1/25/22	Deposited	280.00	7250.00
1/30/22	Withdrawal	135.00	7115.00
2/5/22	Deposited	305.00	7420.00
2/10/22	Withdrawal	145.00	7275.00
2/15/22	Deposited	320.00	7600.00
2/20/22	Withdrawal	155.00	7445.00
2/25/22	Deposited	290.00	7735.00
2/30/22	Withdrawal	140.00	7595.00
3/5/22	Deposited	315.00	7910.00
3/10/22	Withdrawal	150.00	7760.00
3/15/22	Deposited	330.00	8090.00
3/20/22	Withdrawal	160.00	7930.00
3/25/22	Deposited	300.00	8230.00
3/30/22	Withdrawal	145.00	8085.00
4/5/22	Deposited	325.00	8410.00
4/10/22	Withdrawal	155.00	8255.00
4/15/22	Deposited	340.00	8600.00
4/20/22	Withdrawal	165.00	8435.00
4/25/22	Deposited	310.00	8745.00
4/30/22	Withdrawal	150.00	8595.00
5/5/22	Deposited	335.00	8930.00
5/10/22	Withdrawal	160.00	8770.00
5/15/22	Deposited	350.00	9120.00
5/20/22	Withdrawal	170.00	8950.00
5/25/22	Deposited	320.00	9270.00
5/30/22	Withdrawal	155.00	9115.00
6/5/22	Deposited	345.00	9460.00
6/10/22	Withdrawal	165.00	9295.00
6/15/22	Deposited	360.00	9655.00
6/20/22	Withdrawal	175.00	9480.00
6/25/22	Deposited	330.00	9810.00
6/30/22	Withdrawal	160.00	9650.00
7/5/22	Deposited	355.00	10005.00
7/10/22	Withdrawal	170.00	9835.00
7/15/22	Deposited	370.00	10205.00
7/20/22	Withdrawal	180.00	10025.00
7/25/22	Deposited	340.00	10365.00
7/30/22	Withdrawal	165.00	10200.00
8/5/22	Deposited	365.00	10565.00
8/10/22	Withdrawal	175.00	10390.00
8/15/22	Deposited	380.00	10770.00
8/20/22	Withdrawal	185.00	10585.00
8/25/22	Deposited	350.00	10935.00
8/30/22	Withdrawal	170.00	10765.00
9/5/22	Deposited	375.00	11140.00
9/10/22	Withdrawal	180.00	10960.00
9/15/22	Deposited	390.00	11350.00
9/20/22	Withdrawal	190.00	11160.00
9/25/22	Deposited	360.00	11520.00
9/30/22	Withdrawal	175.00	11345.00
10/5/22	Deposited	385.00	11730.00
10/10/22	Withdrawal	185.00	11545.00
10/15/22	Deposited	400.00	11945.00
10/20/22	Withdrawal	195.00	11750.00
10/25/22	Deposited	370.00	12120.00
10/30/22	Withdrawal	180.00	11940.00
11/5/22	Deposited	395.00	12335.00
11/10/22	Withdrawal	190.00	12145.00
11/15/22	Deposited	410.00	12555.00
11/20/22	Withdrawal	200.00	12355.00
11/25/22	Deposited	380.00	12735.00
11/30/22	Withdrawal	185.00	12550.00
12/5/22	Deposited	405.00	12955.00
12/10/22	Withdrawal	195.00	12760.00
12/15/22	Deposited	420.00	13180.00
12/20/22	Withdrawal	205.00	12975.00
12/25/22	Deposited	390.00	13365.00
12/30/22	Withdrawal	190.00	13175.00
1/5/23	Deposited	415.00	13590.00
1/10/23	Withdrawal	200.00	13390.00
1/15/23	Deposited	430.00	13820.00
1/20/23	Withdrawal	210.00	13610.00
1/25/23	Deposited	400.00	14010.00
1/30/23	Withdrawal	195.00	13815.00
2/5/23	Deposited	425.00	14240.00
2/10/23	Withdrawal	205.00	14035.00
2/15/23	Deposited	440.00	14475.00
2/20/23	Withdrawal	215.00	14260.00
2/25/23	Deposited	410.00	14670.00
2/30/23	Withdrawal	200.00	14470.00
3/5/23	Deposited	435.00	14905.00
3/10/23	Withdrawal	215.00	14690.00
3/15/23	Deposited	450.00	15140.00
3/20/23	Withdrawal	225.00	14915.00
3/25/23	Deposited	420.00	15335.00
3/30/23	Withdrawal	210.00	15125.00
4/5/23	Deposited	445.00	15570.00
4/10/23	Withdrawal	220.00	15350.00
4/15/23	Deposited	460.00	15810.00
4/20/23	Withdrawal	230.00	15580.00
4/25/23	Deposited	430.00	15990.00
4/30/23	Withdrawal	215.00	15775.00
5/5/23	Deposited	455.00	16230.00
5/10/23	Withdrawal	225.00	15995.00
5/15/23	Deposited	470.00	16465.00
5/20/23	Withdrawal	235.00	16230.00
5/25/23	Deposited	440.00	16670.00
5/30/23	Withdrawal	220.00	16450.00
6/5/23	Deposited	465.00	16915.00
6/10/23	Withdrawal	230.00	16685.00
6/15/23	Deposited	480.00	17165.00
6/20/23	Withdrawal	240.00	16925.00
6/25/23	Deposited	450.00	17375.00
6/30/23	Withdrawal	225.00	17150.00

خاتمة

شكر الله تعالى على ما آتانا من نعمه، ونسبحه على ما خلقنا به، ونسبحه على ما خلقنا به، ونسبحه على ما خلقنا به.

وبعد ، فقد كان ذلك بحثاً في النقود المتداولة بمصر إبان العصر العثماني انتهت فيه إلى أن نقود الدولة العثمانية كانت قابلة للتداول بولاية مصر خاصة تلك المضروبة في العاصمة (القسطنطينية) وبلاد الشام والولايات المغربية الخاضعة للحكم العثماني بسبب العلاقات السياسية أو الاقتصادية الحميمة بين مصر وهذه المناطق .

ورغم سيطرة العثمانيين على مصر إلا أن ذلك لم يؤثر في البداية على طرز النقود العثمانية المضروبة في مصر ، إذ ظلت محافظة إلى بداية عهد سليمان القانوني على تقاليد الطرز الملوكية من ناحية الشكل مع خضوعها من حيث مضمون الكتابات لتوجيهات السلطان العثماني بعدم نقش الآيات القرآنية على النقود كما منحت مصر للنقود الذهبية العثمانية حتى المضروبة منها في الأستانة تسمية « الشريفي » التي تعد تحويراً للأشرفي المملوكي .

ومنذ عهد السلطان سليمان القانوني أصبح سك النقود بمصر وغيرها من الولايات العثمانية خاضعاً للأوامر الشريفة التي تحدد وزن وعيار و طراز النقود المطلوب ضربها فضلاً عن إرسال قوالب السك من الأستانة للاسترشاد بنقوشها عند ضرب العملات .

وكان من نتيجة ذلك أن النقود العثمانية اكتسبت طابعاً موحداً في أنحاء الدولة العثمانية وهو طابع لا تنفي وحدته بعض الاختلافات اليسيرة في ترتيب الكلمات والحروف تبعاً لمهارة نقاشي قوالب السك .

فالنقود الذهبية العثمانية سككت وفق عدة طرز ، أقدمها طراز الزر محبوب الذي عرف أيضاً بالشريفي والسلطاني وهو يتميز بكتابات النسخية التي تشغل وجهي القطعة في سطور أفقية . وحتى عام ٩٨٢ هـ كان هذا الطراز يحمل اسم السلطان على الوجه وعبارة « ضارب النضر ... على الظهر ثم ظهرت صيغة جديدة في بداية عهد مراد بن سليم « الثالث » على الدنانير المضروبة في مصر وهي صيغة « سلطان البرين وخاقان البحرين ... » وتناوب هاتان الصيغتان فيما بينهما احتلال كتابات الظهر في النقود الذهبية المضروبة بطراز الزر محبوب أو الشريفي .

وبدأ من عام ١٠٩٩ هـ أخذت الطغراء في الظهور على العملات العثمانية ولكنها اختفت بعد استخدامها في كتابة اسم السلطان سليمان بن إبراهيم « الثاني » لبعض الوقت ثم عادت للظهور في نقود مصطفى بن محمد « الثاني » التي عرفت دنائره لذلك بالطرلي وبأبي طرة وأيضاً بالطغري ، وفيها كان اسم السلطان يكتب على الوجه بالطغراء ومعه العبارة الدعائية

«عز نصره» وسنة ومكان الضرب أما الظهر فبه صيغة «سلطان البرين» المعروفة في دنانير الزر محبوب.

ثم ظهر طراز ثالث في عهد السلطان أحمد بن محمد «الثالث» عندما سك بعض دنانيره بنقش الطغراء منفردة على الوجه وقد عرف هذا الطراز في بداية سكه بالزنجيرلى نسبة للحبيبات المتماسكة التي تزخرف هامش القطعة وتظهر كسلسلة «زنجير أو جنزير» إزاء الطغراء التي تحتل مركز القطعة وإن عرفت دنانير الطغراء بعد ذلك بالفندقلي.

وقد سك العثمانيون نقودهم الذهبية من فئات الدينار ومضاعفاته كالجوز «الضعف» وأيضاً من فئات الأنصاف «النصفية» وأرباع الدنانير «الرابعة» وكانت أجزاء الدينار كثيراً ما تضرب في دور الضرب المغربية الخاضعة للحكم العثماني.

ومن الجدير بالملاحظة أن طريقة تسجيل التواريخ على النقود العثمانية قد تباينت باختلاف العهود وأماكن الضرب، ففي البداية كانت تسجل سنة الضرب الفعلية ثم مع استخدام الطغراء نقشت سنة صعود السلطان إلى كرسي العرش وفي بعض الأحيان كان يظهر على القطعة تاريخ السك الفعلي إما باستخدام رقمي الآحاد والعشرات من تاريخ الضرب أو بالإشارة إلى ترتيب سنة السك بين سنوات حكم السلطان وإن ظلت دور الضرب المغربية تستخدم تاريخاً واحداً في نقوش مسكوكاتها وهو تاريخ الضرب وحده.

أما النقود الفضية العثمانية التي لم تحمل ضمن نقوشها ما يفيد نوعها فقد تم تداول أنواعها المختلفة في مصر التي امتنعت عن سك بعض أنواع النقد الفضي العثماني.

وفضلاً عن تداول النقود العثمانية، فقد عرفت مصر تداول عدة أنواع من النقود الأخرى من بينها نقود الممالك الذهبية والفضية التي استنكر العثمانيون نقش آيات القرآن عليها واتخذوا ذلك مسوغاً لمحاربة دولتهم وقد استمرت متداولة بالأسواق خلال القرن العاشر الهجري «١٦م».

ونظراً لوقوع مصر على طريق التجارة الدولية بين الشرق والغرب فقد وجدت بعض أنواع النقود المستخدمة في هذه التجارة طريقها إلى أسواق التداول النقدي وخاصة النقود الأوروبية التي اتسمت بثبات الوزن والعيار ودقة الصناعة.

ومن أهم النقود الذهبية الأوروبية التي تم تداولها بمصر دوكلات البندقية المعروفة بالبندقى والأسكودو الأسباني الذي عرف في وثائق المحكمة الشرعية بالكرونة أو الأقرونة وأيضاً بالمغربى الأندلسي كما عرفت مصر عدة أنواع من النقود الفضية الثقيلة التي ضربتها بعض

ممالك أوروبا وعلى رأسها نقد البندقية الفضى «قروش بنادقة» الذى انفردت ورائق المحكمة وحدها بالإشارة إلى تداوله بمصر .

ومن الأنواع الهامة التى تعاقبت على سيادة نطاق الدفع بالفضة فى العمليات التجارية الكبيرة، الريال الهولندى «أبو كلب» والريال الأسباني «المشط أو المغربى» وتالبر الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذى اشتهر باسم أبى طاقة وأصبح عملة حسابية فى نهاية فترة البحث .

وقد حاولت فى هذا البحث استقصاء تطور القيم النقدية المختلفة لأنواع النقود المتداولة بما فى ذلك قيمتها الاسمية وأسعار إبدالها تجاه بعضها البعض ومنحى تطور قوتها الشرائية إزاء السلع الغذائية واستعنت فى سبيل ذلك بالجداول الإحصائية والرسوم البيانية التى تبين بجلاء انهيار قيمة النقود العثمانية أمام النقود الأوروبية وضعف قوتها الشرائية تجاه السلع الغذائية بمرور الوقت .

ومن أهم العوامل التى أثرت فى التداول النقدى بمصر دار الضرب بها التى تأثرت بالأحوال السياسية السائدة فى ولاية مصر فتغلب على أمورها الباشا ثم الإنكشارية وبعد ذلك مشايخ البلد من بكوات الممالك وقد أثر ذلك على درجة استجابتها لأوامر السك السلطانية ، وقد أمكن فى سياق هذا البحث التوصل إلى معلومات كافية إلى حد ما عن نظام العمل بدار الضرب والهيئة الوظيفية العاملة بها .

ونتيجة لتعدد أنواع النقود المتداولة واختلاف أسعار الصرف ظهرت الحاجة الملحة لوجود الصرافين فى عمليات البيع والشراء الكبيرة نسبياً وشهدت بداية العصر العثمانى تحولاً من أصحاب بعض الحرف إلى الاشتغال بالصيرفة مزاحمين بذلك أهل الذمة وخاصة اليهود الذين احتكروا هذه المهنة بسبب موقف الشرع منها وتدريباً أصبح جل الصيارفة من المسلمين الذين انتشروا بحوانيتهم فى الأحياء التجارية بالقاهرة وأصبح لمهنة الصيرفة طائفة لها شيخها ونقيبها بل وصارت مهنة يتوارثها الأبناء عن الآباء .

وبالإضافة إلى نتائج هذا البحث فقد قمت بنشر عدد من القطع النقدية التى لم يسبق نشرها من مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة ومتحف كلية الآثار فضلاً عن وثيقة تسعير من ورائق الديوان العالى تنشر لأول مرة فى هذا البحث .



الملاحق

ملحق رقم (١)

وثيقة بتسعير مواد غذائية وتجارية

محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٧٣٣ تاريخ

رقم الميكروفيلم ٣٥٢٨٣

(من وثائق الديوان العالي)

عدد الصفحات : صفحة واحدة

- ١- هو أنه بالديوان العالي بمصر اغروسة بحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم المشير المفخم الدستور المكرم مدير أمور جمهور العالم بأعلى الهمم مشيد أركان الدولة والإقبال مدد عنوان الصولة ذا الجلال (كذا) مولانا الوزير محمد باشا يسر الله له ما يريد في ما يشاء محافظ مصر احمية دامت سعادته السنية من سيدنا.
- ٢- ومولانا المولى الأعظم ذا التحرير الأفخم الأكرم علامة العرب والعجم شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء (قطع) للأعزة الكرام الناظر في الأحكام الشرعية قاضى القضاة بمصر احمية الموقع خطه الكريم أعلاه انه بحضرة سيدنا ومولانا فخر أعزة السادة الأشراف.
- ٣- العظام صفوة الصفوة من آل عبد مناف الفخام السيد الشريف يحيى أفندى نقيب السادة الأشراف بمصر اغروسة حالا وسيدنا ومولانا فرع الشجرة الصديقية وطراز العصاة النقية عين اعيان آل بنى الصديق وكوكب مجدهم على التحقيق ابي العباس شهاب الدين احمد البكرى الصديقى الاشعري.
- ٤- سبط آل الحسن شيخ السجادة حالا وكل من سيدنا ومولانا العلامة الأوحد الفريد شمس الدين محمد السجيني الشافعى ومولانا العلامة المحقق علم الدين سليمان المنصوري الحنفى وسيدنا ومولانا بركة المسلمين عمدة المحققين الشيخ زين الدين مصطفى العزى الشافعى ومولانا العلامة الأوحد الشيخ.
- ٥- زين الدين عبدالله الشبراوى الشافعى عين اعيان مشايخ الإفتى (كذا) والتدريس بالجامع الأزهر كل منهم أدام الله النفع بوجودهم وكل من قدوة الأمراء الكرام أصحاب القدر والاحتشام مولانا المقر العالي الأمير ذو الفقار بيك أمير اللواء والحاج الشريف المصرى حالا ومولانا المقر العالي الأمير على بيك أمير اللواء.
- ٦- والدفتر دار بمصر اغروسة حالا ومولانا المقر العالي الأمير محمد بيك مير (كذا) الحاج الشريف المصرى سابقا الصغير ومولانا المقر العالي الأمير محمد بيك مير (كذا) الحاج سابقا ابن المرحوم إسماعيل بيك الدفتردار بمصر كان والمقر العالي الأمير محمد بيك مرجان جوز ومولانا المقر العالي الأمير على بيك أمين الأنبار سابقا.
- ٧- والأمير يوسف بيك الصغير والمقر العالي الأمير إسماعيل بيك بن المرحوم قيطاس بيك والأمير سليمان بيك تابع المرحوم إسماعيل بيك المرقوم والأمير مصطفى بيك بلغيا وكل من فخر الأعيان العظام عمدة أعزة ذوى الشأن الفخام الأمير عبدالله أغا كتخدا الأنبار حالا والأمير على أغا متفرقة باشى حالا.
- ٨- والأمير عزاز أغا ترجمان الديوان العالي حالا والأمير رضوان أغا طايقة جمليان حالا والأمير حسن اغا طايقة تفكجيان حالا والأمير سليمان أغا طايقة الجراكسة حالا والأمير سليمان أغا طايقة مستحفظان حالا والأمير خليل اغا طايقة عزبان حالا دام توقيهم وكل من فخر الأماثل والأقران الأمير.
- ٩- محمد أغا ابدال باش اختيار أمراء المتفرقة حالا والأمير على أغا والأمير حسن أغا والأمير أحمد أغا اختيار طايقة المتفرقة كل منهم والأمير حسن أغا والأمير على أغا الجلبى والأمير إسماعيل أغا الدوجمى اختيار جاويشان كل منهم والأمير جوريجى باش جاويش جمليان والأمير على جوريجى.
- ١٠- والسيد الشريف محمد جوريجى والأمير رضوان جوريجى والأمير إبراهيم جوريجى اختيار طايقة جمليان كل منهم والأمير حسن جوريجى باش تفكجيان حالا والأمير على جوريجى والأمير ولى جوريجى اختيار طايقة تفكجيان كل منهم والأمير شاهين جوريجى باش جاويش طايقة الجراكسة حالا والأمير على جوريجى والأمير إبراهيم.
- ١١- جوريجى اختيار الجراكسة كل منهما وفخر الأعيان العظام الأمير محمد كتخدا طايقة مستحفظان حالا

الدردنلى والسيد الشريف سليمان كتحدا مستحفظان سابقا الخريطللى والأمير على بيو كتحدا مستحفظان سابقا والسيد الشريف محمد كتحدا مستحفظان سابقا الملا والأمير على كتحدا مستحفظان سابقا القاطن بالأزبكية.

١٢- اختيار طايغة مستحفظان كل منهم والأمير على كتحدا طايغة عزبان حالا الجلبى والأمير حسن كتحدا طايغة عزبان سابقا البولاقى والأمير يوسف كتحدا طايغة عزبان سابقا وغيرهم من الأمراء والأغوات والأعيان واختيارية السبع بلكات والجهم الغفير والجمع الكبير ممن يطول ذكرهم دام توقيهم.

١٣- صدر التوافق والتراضى بين السادة البكرية والسادة العلماء والسادة الأشراف والأمراء والأغوات السبع واختيارية السبع بلكات والأعيان المشار إليهم بالجلس الشرعى المعقود بالديوان العالى المشار إلى معرفة مشايخ أرباب الحرف والأسواق والأصناف.

١٤- على أن اللحم الضانى كل رطل بنصف واحد ونصف نصف وربع نصف فضة، واللحم الجاموسى والبقرى والماعز كل رطل بنصف واحد وربع نصف فضة، والرطل اللية بنصفين فضة، والدهن الستم كل رطل بنصف واحد ونصف نصف فضة، والعشرة أرتال السمن من الفلاح بثلاثة وثلاثين نصف فضة.

١٥- ومن الزيات بستة وثلاثين نصف فضة، والعشرة أرتال السمن الزيد من الفلاح بخمسة وعشرين نصف فضة، ومن الزيات بثلاثين نصف فضة، والعشرة أرتال الجين الجاموسى من الفلاح بعشرة أنصاف فضة ومن الزيات باثنى عشر نصف ونصف فضة، والقنطار الجين الحالوم الطيب باثنين وستين.

١٦- نصف فضة من الفلاح ومن الزيات بخمسة وستين نصف فضة والجين الجاموسى القريش القنطار بأربعين نصف فضة والقنطار الجين الحالوم القريش بثلاثين نصف فضة، والقنطار الجين المنصورى من الفلاح بمائة نصف وعشرة أنصاف فضة ومن الزيات بمائة نصف وعشرين نصف فضة والقنطار الجين الكشكيان.

١٧- من محلة بمائة نصف وثمانون نصف فضة ومن الزيات بمائتين نصف فضة والقنطار الجين الزرابى بمائة نصف واحدة فضة والقنطار السرج من السرجة بمائتين وثلاثين نصف فضة ومن الزيات بمائتين وخمسين نصف فضة والعلة (كذا) الزيت الحار من المعصرة بمائة نصف وثمانون نصف فضة عنها كل رطل واحد.

١٨- بنصف واحد ونصف نصف فضة، ومن الزيات كل رطل بنصف واحد ونصف نصف وربع نصف فضة والقنطار الطحينة من السرجة بمائة نصف وخمسة وعشرين نصف فضة ومن الزيات بمائة نصف وخمسين نصفاً فضة والقنطار الزيت الطيب من الوكالى بمائتين وخمسون نصف فضة ومن الزيات بمائتين وخمسة.

١٩- وسبعين نصف فضة، والقنطار الزيتون الخالص بمائة نصف واحدة فضة والرطل الشمع الرشيدى بثلاثة أنصاف ونصف فضة، والرطل الشمع البلدى بثلاثة أنصاف فضة والقنطار الشمع السكندرى الخام بألف نصف واحد فضة والقنطار الشمع السكندرى المصنوع بألف نصف ومائتين نصف فضة.

٢٠- والقنطار العسل النحل السقر بثلاثمائة نصف فضة والقنطار العسل النحل السائل بمائتين نصف فضة والقنطار السكر الخام بمائتين وعشرين نصف فضة والقنطار السكر المعتاد بثمانيه نصف فضة والقنطار السكر القبيح بستماية نصف فضة والقنطار السكر الحيرة بخمسمائة نصف فضة والقنطار السكر النبات بألف نصف.

٢١- واحد فضة والقنطار العسل المعتاد بمائتين نصف فضة والقنطار العسل التبغ بمائة نصف وخمسين

نصف فضة والقنطار العسل القصب بثمانين نصف فضة والقنطار العسل الصعيدي بستين نصف فضة والقنطار الصابون من الوكالي بأربعماية نصف فضة ومن الطواف بأربعماية نصف وخمسين نصف فضة.

٢٢- والبن القلب الأخضر كل رطل من التجار بتسعة عشر نصف فضة ومن المتسبب في الدكان بعشرين نصف فضة والبن المدقوق كل رطل بواحد وعشرين نصف فضة، والحملة الحطب الرومي بثمانية عشر نصف فضة والحطب السنط كل حملة باثني عشر نصف فضة والحملة الحطب البلدي بعشرة أنصاف فضة والقنطار الفحم الدقم بخمسة.

٢٣- وثلاثين نصف فضة والقنطار الفحم الصعيدي بثلاثين نصف فضة والإردب الأرز المنزلاوى بمائة نصف وثمانين نصف فضة وأجرة العربية الطحين مع الوهة ثلاثة أنصاف فضة والآقة الدخان الدمك بخمسة عشر نصف فضة والآقة الدخان السلست بعشرة أنصاف فضة والعشرة أرطال اللبن الحليب بنصفين فضة والأربعة أرطال اللبن الحامض.

٢٤- في زديتين نصف فضة والأربعة أرطال قلقاس غرباوى بنصف فضة وستة أرطال قلقاس بلدي بنصف فضة وثمانية أرطال فول أخضر بنصف واحد فضة والقنطار البصل ستة أنصاف فضة والقنطار العجوة السالم الفراوى بخمسين نصف فضة والقنطار العجوة الرملى بأربعين نصف فضة والقنطار العجوة السيوى بتسعين نصف فضة والرطل.

٢٥- القزدير باثني عشر نصف فضة والرطل النشادر بعشرة أنصاف فضة والرطل الفلفل بأحد عشر نصف فضة والثوب البطانة الشيعاني (كذا) بثلاثين نصف فضة والثوب البطانة الحزاري (كذا) بخمسة وعشرين نصف فضة والثوب البطانة الخياطى بعشرين نصف فضة وأن الجبس المصيص كل أردب بستة عشر نصف فضة والجبس الفراوى كل أردب بعشرة أنصاف فضة.

٢٦- والقنطار الجير بأربعة أنصاف فضة والألف طوبة أحمر بعشرة أنصاف فضة وأن البطة الدقيق العلامة بخمسة عشر نصف فضة وأن البطة الدقيق للكشكار باثني عشر نصف فضة وأن الرغيف المخبوز العلامة النار بالنار أربعة أواق ودرهمين بجديد والرغيف الكشكار خمسة أواق بجديد وأن الجرة الخل المخبوز بستة أنصاف فضة.

٢٧- والجرة المفرد بثلاثة أنصاف فضة والرطل الخلاوة بنصفين اثنين ونصف فضة وأن رست الورق العشرات بسبعة أنصاف فضة والرست الأقرع بأربعة أنصاف فضة والرست الأربعطاشرى بأربعة أنصاف فضة والرست الإطناشرى بخمسة أنصاف فضة وأن الرطل الحديد المصنوع بأربعة أنصاف فضة والحديد.

٢٨- الغشيم كل رطل بنصفين فضة وأن تعليقة نعل الحصان باثني عشر نصف فضة وتعليقة نعل الحمار بستة أنصاف فضة وتعليقة نعل البغل بثمانية أنصاف وأن القنطار الرصاص بثلاثماية نصف فضة والقنطار البارود بخمسمائة نصف فضة والبارود الدرق بستماية نصف فضة وأن الرطل النحاس.

٢٩- الأحمر الرومي بثمانية عشر نصف فضة والرطل النحاس البلدي بستة عشر نصف فضة والرطل النحاس القراضة بعشرة أنصاف فضة والقنطار القطن الطيب من الوكالي بثلاثماية نصف فضة والقنطار القطن الرومي من الوكالي بمائتين وأربعين نصف فضة والرطل القطن المندوف بستة أنصاف فضة من المتسبب.

٣٠- وعلى أن الرطلين الحرير الخام بمائة نصف وأربعة وعشرين نصف فضة والحرير الملون كل درهم بنصف

واحد ونصف نصف فضة والدرهم الحرير الكوازي بنصفين اثنين بنصفين اثنين فضة والقيطان الحرير الملون كل درهم بنصفين فضة والقيطان الكوازي كل درهم بنصفين ونصف فضة وأن تركيبة الأزرار اللقمة.

٣١- بنصف نصف وربع نصف فضة، وتركيبية الأزرار الأرخوطى بنصف واحد فضة، وأن النقال القصب الأبيض بثمانية أنصاف فضية، والنقال الخيش الأصفر بأربعة عشر نصف فضة والنقال الخيش الأبيض بثلاثة عشر نصف فضة وأن الذراع الصندل.

٣٢- البلدى باثنين وعشرين نصف فضة والذراع الصندل الإسلامبولى بسبعة عشر نصف فضة وأن القنطار الكتان من الوكالى بمائتين نصف فضة والقنطار الكتان من المنسب بمائتين وخمسين نصف فضة والرابعة الكتان بنصفين فضة والبابوج الإسلامبولى مع الزد بخمسة وثلاثين نصف فضة والبابوج سلامبولى.

٣٣- مع التزليك (كذا) بثلاثين نصف فضة وأن الجلد البقرلى الكبير بخمسين نصف فضة وكل جوزة جلد كبير بثمانية أنصاف فضة وكل جوزة جلد صغير بخمسة أنصاف فضة وأن القنطار اللوز القلب بأربعماية نصف فضة والقنطار البندق القلب بثلاثماية نصف فضة والقنطار الجوز بمائة نصف وخمسون نصفاً فضة ولغة القمر الدين بتسعة أنصاف فضة.

٣٤- والرطل المشمش الحموى بثلاثة أنصاف فضة والقنطار الزبيب الرازقى بمائة نصف وخمسون نصفاً فضة والقنطار البندق بقشرة بمائة نصف فضة والفرخة العلوفة العرقة بنصفين ونصف نصف فضة وكل اثنى عشر بيضة بنصف واحد فضة والطن القصب من محله بخمسة أنصاف فضة والرطل القشطة بنصفين فضة وأن كل ثلاثة.

٣٥- قناديل بلدى بنصف واحد فضة وأن كل مائة بلاطة مجوز ثمانين نصف فضة والمائة بلاطة صغيرة بأربعين نصف فضة وأن الإردب الملح بعشرين نصف فضة وأجرة حمل الإردب من بولاق بنصف واحد ونصف نصف فضة وأجرة حمل الإردب من الانبار بمصر القديمة بثلاثة أنصاف فضة وأن الحمل التين الحمل باثنى عشر نصف فضة.

٣٦- وحمل الحمار من التين بأربعة أنصاف فضة وحمل الحمار التين الأسود بثلاثة أنصاف فضة والرى (كذا) الماء الحمل بثلاثة أنصاف فضة وأن ذلك كله بالديوانى بالنقود القارين عليها المنادة والاتفاق فى تاريخه من ذهب وريال وفندقى جديد وغروش أسدى وفضة جديدة وفلوس جدد نحاس جديدة.

٣٧- وفلوس جدد نحاس قديمة وتكون النقود جارية بين الناس حكم الخط الشريف الوارد قبل تاريخه من قبل مولانا السلطان نصره الله تعالى، كل دينار زنجرلى مائة نصف وسبعة أنصاف فضة والدينار الزنجرلى المعروف بالبندق بمائة نصف وأربعة وثلاثين نصفاً فضة والقرش الريال باثنين وستين نصف فضة.

٣٨- والقرش الكلب الأسدى بخمسة وأربعين نصف فضة وإن تكون النقود الزنرلى (كذا) من ذهب وغروش ريال وغروش أسدى وفضة جديدة وفضة قديمة وفلوس جدد جديدة وفلوس جدد قديمة الذى قبضه حكم ذلك واحد ويكون ذلك حكم المنادة فى تاريخه ويكون النصف الفضة بثمانية جدد ولا زائد.

٣٩- على ذلك وأن لا أحد يتعاطى قبض شئ من النقود بالزائد عن السعر المذكور فى النقود لنفسه ويدفعها لأحد بزيادة عن السعر المذكور وكل من قبض شيئاً من النقود المذكورة بأنواعها على الحكم المذكور يدفعها فيما هو مطلوب منه فى أى جهة، كانت بالسعر المعين أعلاه.

- ٤٠- وأن لا يخالف هذا الاتفاق بوجه مطلقاً ، وعلى أن فخر الأعيان العظام كمال ذوى الشأن الآن سليمان أغا طايقة مستحفظان المشار إليه أعلاه يركب ويدور ويطوف بمصر انحرسة وبولاق ومصر القديمة وصحته نايب من طرف الشرع الشريف وجاويش من باب .
- ٤١- النقاية ومن كل وطاق واحد منهم ويجهر النداء فى الأزقا والأسواق بتسجير الأصناف المشروحة أعلاه حكم ما وقع عليه الاتفاق وأن ينسب أرباب الأصناف المذكورين على ذلك بحكم هذا الاتفاق ويفتح الدكاكين ومحللات البيع والشراء وأن المتسجين .
- ٤٢- يتعاطون البيع والشراء على الحكم المذكور وكل من حصل منه بعد ذلك مخالفة لهذا الاتفاق ولم يعمل بالأسعار المشروحة وباع بالزائد عن ذلك يخرج أغاة طايقة مستحفظان مما حقه بعد ضربه بمعرفة الشرع الشريف ولا أحد يطلع لمن يصدر منه مخالفة لهذا الاتفاق .
- ٤٣- مصاحباً من الأمراء والأعيان والأغوات واختيارية السبع بلكات بل إذا حصل من أحد مخالفة لهذا الاتفاق يؤدب بالتأديب اللائق بحالة وأن لا أحد من العسكر ولا من الرعايا ولا من أتباع الأمراء ولا من العسكر يعارض أرباب الأصناف والفلاحين بشيء مخالف لهذا .
- ٤٤- الاتفاق ولا يخرج لملاقاة الأسمان والأجبان والأدهان وكامل الأصناف بل يحضر ذلك صاحبه إلى تحت القبانى ويسمع ذلك بالسعر الواقع عليه الاتفاق المرقوم وبأن لا أحد يتعاطى خزن أى من الأصناف فى الوكايل ولا فى غير ذلك ولا يحجر على قوت المسلمين بل يباع ذلك .
- ٤٥- بالأثمان وان كامل طايقة القبانى لا يتعاطون إلا الوزن فقط ولا يتعاطى أحد منهم خزن السمن والجن وغير ذلك من خالف هذا الاتفاق ويخرج لملاقاة المجلوب يقبض عليه الأغا فإن كان عسكرياً يسلمه لضابطه وإن لم يكن عسكرياً يخرج الأغا بنفسه من حقه وأن .
- ٤٦- الحمانيات بطالة وكل من حامى لأحد من أرباب الأصناف وطلع له مصاحباً يخرج من حقه وأن كل ما ورد للملتزمين من بلادهم برسم المأكول من أى صنف كان لا يأخذ على ذلك جمركا ولا يأخذ شيئاً زائداً فى الجمرك عن الأمر المعتاد وعلى ان أغاة طايقة مستحفظان .
- ٤٧- المشار إليه يتفحص عن الأشقياء والمفسدين فى محلات الفساد وكل من رآه متجسلاً بآلات السلاح يقبض عليه ويرسله لضابطه ليخرج من حقه ويؤديه الأدب اللائق به وإن لم يكن عسكرياً يخرج الأغا من حقه وأن لا أحد يتجمل بآلة السلاح ولا يتزيا بزي العسكرية .
- ٤٨- بل كل أحد يمشى فى أدبه حسبما توافقوا وتراضوا الجميع على ذلك وأن يمشى على هذا المنوال من الناس ومن أعان على ذلك وأجرأه على الحكم جازاه الله بأحسن الجزاء وختم له بالسعادة الذى (كذا) هى الغاية القصوى ومن خالف هذا الاتفاق أو سعى فى إبطاله أو .
- ٤٩- إبطال شيء فيه كان الله يجازيه بفعله وعليه من الله الانتقام « فمن بدله بعدما سمعه فإنما أثمه على الذين يسدلونه إن الله سميع عليم » وعلى ما جرى وقع التحرير فى ثامن عشر جماد أول سنة تسع وثلاثين ومائة وألف من هجرة من له العز والشرف وحسبنا الله ونعم الوكيل .
- ٥٠- توقيعات .

ملحق رقم (٢)

المصدر: سجلات الديوان العالي سجل (٢)

الصفحة ٧ - الخجة ٨

التاريخ غرة رجب ١١٧٧ هـ

النص

هو أنه بالديوان العالي بين يدي مولانا نايب أفندي بحضرة كل من فخر الأغوات المكرمين مصطفى أغا خازندار حضرة مولانا الوزير المعظم الدستور المكرم مولانا كتنخدا محمد باشا محافظ مصر المخروسة حالا أدام الله تعالى إجلاله الموجه إليه من طرف مولانا الوزير المشار إليه النظر على الضربخانة السلطانية بالديوان العالي وفخر الأمائل والأقران الحاج عبدالرحمن جوريجي ملتزم الصاغة وقاعة السكلخانة بمصر وفخر أمثاله المكرم الحاج صالح بن المرحوم رجب شيخ طايقة الصيارف بمصر حالا والمكرم الأمثل الحاج عبدالفتاح شيخ طايقة الصيارف بمصر سابقاً والمكرم الحاج خليل نقيب الطايقة المذكورة حالا والحاج مصطفى سرور والحاج على بن الحاج رجب الصراف كل منهم بخط البندقيين والحاج على سرع والحاج حسن الصراف كل منهما بمصر والمكرم الأمثل أحمد بن المرحوم محمد الدمغجي بالصاغة واطلاعههم على ما يأتي ذكره فيه دام توقيهم.

أشهد على نفسه فخر الأغوات المكرمين معتمد الملوك والسلطين محمد أغا صاحب عيار بالضربخانة بمصر من طرف الدولة العلية خلد الله ملك مالكيها وثبت قواعد أيام دولتها إلى يوم الدين بموجب الأمر الشريف الخاقاني اخلد تحت يده شهوده الإشهاد الشرعي وهو باكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه هو الذي يتعاطى سواق الذهب والفضة من التجار والوراد بدار الضرب المعروفة بالضربخانة وصاغة مسكوكاوات عيار الذهب والفضة مطلوب منه وعهدته وليس لأحد من خدمة الضربخانة وهم كل من فخر أمثاله مصطفى أغا القيصرى الترجاب بالضربخانة وفخر أرباب الأقلام إسماعيل أفندي الكبير وإسماعيل أفندي الصغير الكاتب كل منهما بالضربخانة وكامل الصياغ بالضربخانة وفخر أمثاله المكرمين الحاج مصطفى زغطناوى فرنجي الذهب وجلاء الفضة والذمي إبراهيم والذمي إليهاو والذمي خضر اليهودي كل منهم والكاتب كل منهم بالضربخانة المذكورة معارضة في ذلك ولا مدخل ولا خطاب والجواب والعيار مطلوب منه وليس لأحد من خدمة الضربخانة عهدة في ذلك ولا معارضة وليس لهم إلا ما جرت به العادة من أجرة خدمة أقلامهم وأجرة الصناعات حكم المعتاد القديم وصدقه على ذلك كل من الجماعة المذكورين وقبلوا ذلك منه لأنفسهم ولباقى الخدمة تصديقاً وقبولاً شرعيين وتصادقوا على ذلك إنه إن ورد أمر من طرف الدولة العلية بسبب ذلك كان على حضرة محمد أغا المشهد جوابه الصادق الشرعي المقبول. وثبت الأشهاد بذلك بين يدي مولانا نايب أفندي المومي إليه تصديقاً بين يديه شفاهة ووجاهة ثبوتاً شرعياً تاماً تحريراً شرعياً وأشهد على نفسه بذلك وبه شهدوا وحرروا في غرة شهر رجب سنة سبع وسبعين ومائة وألف.

قائمة المراجع

أولاً، الوثائق

• أرشيف :

الحاكم الشرعية المحفوظ بمصلحة الشهر العقارى ويشمل محاكم مدينة القاهرة والفسطاط ومبايعات الباب العالى وسجلات الديوان العالى وسجلات إسقاطات القرى .
• حجج الأوقاف المحفوظ بأرشيف وزارة الأوقاف .

ثانياً المصادر العربية

أ- مخطوطات :

محمد بن أبى السرور الصديقى البكرى : كتاب الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المخرّصة مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٦١ تاريخ .

ب- مصادر مطبوعة :

- إبراهيم بن أبى بكر الصوالى العوفى العنبلى :
تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٨٦ .
- أحمد الدمرداش كتنخدا عزبان (الأمير) : كتاب الدرّة المصانة فى أخبار الكنانة . تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن : المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية - القاهرة ١٩٨٩ .
 - أحمد الرمال (الشيخ ابن زنبيل) .
 - وقعة الغورى والسلطان سليم وما جرى بينهما - تحقيق عبد المنعم عامر - القاهرة ١٩٦٢ .
 - أحمد شلبى بن عبد الغنى المصرى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات تحقيق د . عبد الرحيم عبد الرحمن - الخانجى - القاهرة ١٩٧٨ .
 - أحمد بن على (تقي الدين المقرئى) : كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - طبعة بالأوفست عن طبعة بولاق فى جزئين - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة (د . ت) .
 - إغاثة الأمة بكشف الغمة - دار الوليد - حمص سوريا ١٩٥٧ .
 - اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين خلفاء . تحقيق د . جمال الدين الشيال - الجزء الأول المجلس الاعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٦٧ .
 - أسعد بن مهذب بن مينا (أبو المكارم ابن ممتى) :
كتاب قوانين الدواوين - نشر : عزيز سوريال عطية القاهرة ١٩٤٣ .
 - الحسن بن محمد الوزان الفاسى (ليون الأفريقى) : وصف أفريقيا - ترجمة عن الفرنسية د . محمد حجي ود . أحمد الأخضر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - الجزء الأول - الرباط ١٩٨٠ .
 - عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - ٤ أجزاء - مطبعة الأنوار المحمدية القاهرة (د . ت) .

- عبدالرحمن بن نصر الشيزرى : كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة . نشره السيد الباز العرينى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٤٦ .
- على بن محمد اللخمي الأشبيلي : الدر المصان فى سيرة المظفر سليم خان - تحقيق د. هانس إرنست - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٦٢ .
- محمد بن أحمد بن إياس الحنفى .
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ٥ أجزاء - تحقيق د. محمد مصطفى - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٤ .
- محمد بن طولون (شمس الدين) :
مفاكهة الخلال فى حوادث الزمان - تحقيق د. محمد مصطفى . المؤسسة المصرية العامة للتأليف - القسم الثانى - القاهرة ١٩٦٤ .
- محمد بن محمد بن أحمد القرشى (ابن الأخوة) : كتاب معالم القرية فى أحكام الحسبة . تحقيق د. محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعى - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦ .
- منصور بن بكرة الذهبى الكاملى :
كتاب كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية - تحقيق د. عبدالرحمن فهمى محمد - القاهرة ١٩٦٦ .
- يوسف آصاف : تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبدالوهاب الجابى - دار البصائر - دمشق (ط ٣) ١٩٨٥ .
- يوسف بن تغرى بردى الأتابكى (جمال الدين أبى المحاسن) : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . الجزء ٦٤ تحقيق د. جمال محرز وفهيم محمد شلتوت والجزء ١٥ تحقيق د. على ابراهيم طرخان - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧١ .

ثالثاً : المراجع العربية

- أحمد أحمد الحنة «دكتور» : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر - مطبعة المصرى - الإسكندرية ١٩٦٧ .
- أحمد السعيد سليمان «دكتور» : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتنى من الدخيل - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ .
- أحمد السيد الصاوى : مجاعات مصر الفاطمية - أسباب ونتائج - دار التضامن - بيروت ١٩٨٨ .
- أحمد تيمور : الأمثال العامة - مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة الطبعة الرابعة ١٩٨٦ .
- أحمد فؤاد متولى «دكتور» : قانون نامة مصر - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٦ .
- السيد الباز العرينى «دكتور» : الحسبة واقتصاديون فى مصر - المجلة التاريخية المصرية - مجلد (٣) العدد (٢) القاهرة - أكتوبر ١٩٥٠ .
- أمين سامى : تقويم النيل - الجزء الثانى - القاهرة ١٩٢٨ .
- أمين مصطفى عفيفى عبدالله «دكتور» : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥١ .
- آن ريفيلين (هيلين) : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر - ترجمة د. أحمد

- عبدالرحيم ومصطفى الحسينى - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨ .
- أنستاس الكرملى «الأب»: النقود العربية وعلم النميات - القاهرة ١٩٣٩ .
- بروكلمان «كارل»: تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي - دار العلم للملايين - بيروت الطبعة العاشرة ١٩٨٤ .
- تروتون «أ.س»: أهل الذمة فى الإسلام - ترجمة حسن حبشى - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٥٠ .
- توفيق إسكندر: بحوث فى التاريخ الاقتصادى - دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٦١ .
- توفيق الطويل «دكتور»: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى - الهيئة العامة للكتاب القاهرة (ط٢) ١٩٨٨ .
- جب (هاملتون) ويووين (هارولد): المجتمع الإسلامى والغرب - ترجمة د. أحمد مصطفى عبدالرحيم - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٩ .
- جرجى زيدان: تاريخ مصر الحديث - جزاء - مطبعة الهلال - القاهرة (ط٢) ١٩١١ م .
- جومار: وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل . نقله عن الفرنسية د. أيمن فؤاد سيد - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨ .
- حسن الباشا «دكتور»: الفنون الإسلامية والوظائف - أجزاء - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٥ .
- الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨ .
- مدخل إلى الآثار الإسلامية - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٩ .
- قاعة بحث فى العمارة والفنون الإسلامية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ .
- حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية - جزاء - القاهرة ١٩٤٩ .
- تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها - محاضرة أقيمت فى المجمع العلمى المصرى فى أبريل ١٩٥٥ مطابع دار النشر للجامعات المصرية - القاهرة ١٩٥٧ .
- حسن محمود الشافعى: العملة وتاريخها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ .
- حسين عبدالرحمن: العملة المصرية - القاهرة (ط٢) (١٩٤٦) .
- حسين عمر «دكتور»: النقود والائتمان - دار المعارف - القاهرة (ط٣) ١٩٦٦ .
- حسين مصطفى رمضان: طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة ١٩٨٧ .
- دائرة المعارف الإسلامية - الترجمة القاهرة ١٩٣٤ .
- راشد البراوى «دكتور» ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث - النهضة المصرية القاهرة (ط٤) ١٩٤٩ .
- رأفت محمد محمد النبراوى: مسكوكات الممالك الجراكسة فى مصر - نظمها وقيمها النقدية - رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الآثار الإسلامية - قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار - جامعة القاهرة بإشراف أ.د. حسن الباشا - القاهرة ١٩٨١ .
- رمزى زكى «دكتور»: مشكلة التضخم فى مصر - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ .
- ريمون (أندريه): فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية - ترجمة زهير الشايب - دار روز اليوسف القاهرة - ١٩٧٤ .

- سهام محمد المهدي سليم: دار ضرب الإسكندرية ونقودها الإسلامية من الفتح العربي وحتى القرن ١٥ م . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار جامعة القاهرة - بإشراف أ.د. حسن الباشا - القاهرة ١٩٨٥ م.
- سعد زغلول عبد الحميد «دكتور»: الإسلام والتürk في العصر الإسلامي الوسيط - مجلة عالم المعرفة الكويت ١٩٨٤ .
- سليم عرفات المبيض: النقود العربية الفلسطينية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٩ .
- شفيق غربال: مصر عند مفترق الطرق - المقالة الأولى في ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية الروزنامة في عهد الحملة الفرنسية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - المجلد الرابع - الجزء الأول - القاهرة مايو ١٩٣٦ .
- صلاح أحمد هريدي «دكتور»: دور الصعيد في مصر العثمانية - دار المعارف الإسكندرية ١٩٨٤ .
- عادل زيتون «دكتور»: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى - دمشق - ١٩٨٠ .
- عاصم دسوقي «دكتور»: مجتمع علماء الأزهر في مصر - القاهرة للثقافة الجديدة القاهرة ١٩٨٠ .
- عبدالرحمن زكي «دكتور»: القاهرة - تاريخها وآثارها - الدار المصرية للناليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٦ .
- قلعة صلاح الدين وما حولها من الآثار - القاهرة ١٩٧١ .
- عبدالرحمن عبدالنواب: منشآتنا المائية عبر التاريخ - القاهرة ١٩٦٣ .
- عبدالرحيم عبدالرحمن «دكتور»: المغاربة في مصر في العصر العثماني تونس ١٩٨٢ .
- الريف المصري في القرن الثامن عشر - مكتبة مذبولى - القاهرة (ط٢) ١٩٨٦ .
- عبدالعزيز سليمان نوار «دكتور»: الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفتوحة عليها - ٤ أجزاء - مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ٨٣ - ١٩٨٦ .
- عبدالقادر حسن على: العملة - القاهرة (ط٢) ١٩٦٤ .
- عبدالوهاب بكر «دكتور»: الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن ١٨ م دار المعارف - القاهرة ١٩٨٢ .
- عبدالوهاب المسيري «دكتور»: الأيديولوجية الصهيونية - الكويت ١٩٨٢ .
- عراقي يوسف محمد «دكتور»: الوجود العثماني المملوكي في مصر - دار المعارف القاهرة ١٩٨٥ .
- علماء الحملة الفرنسية - وصف مصر - ترجمة زهير الشايب ٩ أجزاء - مكتبة مذبولى - القاهرة (د.ت) .
- على أحمد الطائش: العمائر الجركسية الباقية بشارعى الخيامية والسروجية رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار جامعة القاهرة - القاهرة ١٩٨٩ .
- على مبارك: الخطة الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (٢٠ جزء) - مطبعة بولاق - القاهرة ١٣٠٣ - ١٣٠٥ هـ .
- عماد عبدالسلام رءوف العطار: بعض العملات المستعملة في الموصل في العهد العثماني وإقامها. مجلة المسكوكات العدد (٥) بغداد - ١٩٧٤ .
- غالب جاسم الدجيلي: نقود السلطان عبدالحميد الأول في المتحف العراقي - مجلة المسكوكات العدد (٨-٩) بغداد ٧٧ - ١٩٧٨ .

- فؤاد حسنين على : الدخيل في اللغة العربية - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة - مجلد ١١ - ج ٢ - ديسمبر ١٩٤٩.
- فؤاد هاشم عوض «دكتور» : اقتصاديات النقود والتوازن النقدي - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٤.
- ليلي عبداللطيف أحمد «دكتورة» : الإدارة في مصر في العصر العثماني - مطبعة جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٨.
- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز - القاهرة ١٩٨٠ م.
- محمد أبو الفرج العشي «دكتور» : مصر القاهرة على النقود العربية الإسلامية - (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة) ١٩٧١.
- النقود العربية الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطني - ج ١ - قطر - الدوحة - ١٩٨٤.
- محمد خليل برعي «دكتور» : مقدمة في النقود والبنوك . القاهرة ١٩٧٦ م.
- محمد رفعت رمضان : على بك الكبير - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٥٠.
- محمد زكي شافعي «دكتور» : مقدمة في النقود والبنوك - دار النهضة العربية - القاهرة - (ط ٥) ١٩٦٢.
- محمد عبدالمنعم الراقد (ود. أحمد أحمد الختة) : الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية ١٩٧٢.
- محمد العزبي «دكتور» : بداية الحكم المغربي في السودان الغربي - بغداد ١٩٨٢.
- محمد فهمي لهيطة «دكتور» : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة - النهضة المصرية - القاهرة (ط ٢) ١٩٤٥.
- محمد فؤاد شكرى (وآخرون) : نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر - الأجلو المصرية - القاهرة (د.ت).
- محمد مختار : التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية - مطبعة بولاق - القاهرة ١٣١١ هـ.
- محمود عباس حمودة «دكتور» : المدخل إلى دراسة الوثائق العربية - دار الثقافة - القاهرة (ط ٢) ١٩٨٤.
- مصطفى كمال وصفي «دكتور» : مصنفه النظم الإسلامية - مكتبة وهبي - القاهرة ١٩٧٧.
- ناصر خسرو علوي : سفرنامه - ترجمة وتعليق د. يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٤٥.
- ناهد حمدي أحمد : وثائق التكايا في العصر العثماني - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في شعبة الوثائق بكلية الآداب جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٤.
- نجاتي أقطاش (وعصمت بينارق) : الأرشيف العثماني - ترجمة صالح سعداوى صالح - الجامعة الأردنية - عمان ١٩٨٦.
- نظير حسان سعداوى «دكتور» : دولة البرين والبحرين - مجلة التاريخ المصرية - مجلد ١٣ - القاهرة ١٩٦٧ م.
- نعيم زكي فهمي «دكتور» : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣.
- هانتس (فالتر) : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى - ترجمة كامل العسلي الجامعة الأردنية - عمان ١٩٧٠.

- هدايت على تيمور: مسجد الملكة صفية - رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآثار الإسلامية من قسم الآثار الإسلامية كلية الآثار - جامعة القاهرة - القاهرة ١٩٧٧
- يوسف صلاح الدين عبدالسلام «دكتور»: دراسة لبعض العملات التركية من واقع الوثائق والوقفيات الأثرية ومن كنوز متحف الفن الإسلامي بالقاهرة - مجلة دراسات آثارية إسلامية - المجلد الأول - القاهرة ١٩٧٨ .

رابعاً، المراجع الأجنبية

- Artuk (Ibrahim) and Gevriye: Istanbul Arkeolagji Muzeleri Teshirdeki Islami Sikkeler Katalogue - 2 Vols. Istonbul - 1974.
- Artuk (I) Early Ottoman Coins of Orhan Ghazi Near Eastern NU. Iconography Epigraphy and History Studies in Honour of George Miles - A.V.B U.S.A - 1974.
- Ashtor (E):L Les Metaux Précieux et la Balance des payment du Parche - Qrient á la Basse Epoque - Paris 1971.
- Bacharch (J), El Nabarawy (R), Nicol (N): Catalog of the Islamic Coins, Gloss Weights, Deis and Medals in the Egyption National Library, Cairo - American Center in Egypt - cairo 1982.
- Bacharch (J.) The Dinar versus the Ducat Int. J. Middle Eest. Stud. 4 (1972).
- Casanova (P): Inventaire Sammaire de la Collection des Monnoies Musulmanes de S.A la Princene Ismail - Paris 1896.
- Dotey (R): Supplément aux Dictionnaires Arabes 2 Tom. Deuxième Édition - Paris 1927.
- Grierson (P): Numismatic, Oxford 1975.
- Ives (Hervert) and Grierson (Philip): The Venetian Gold Ducot and its Imitations - The American Numismatic Society New - York 1954.
- Lane - Poole (S): Catalogue of Oriental Coins in the British Museum - 10 vols. London 1873-1890.
- Lane - Poole: (S.) Catalogue of the collection of Arabic Coins - London 1897.
- Olcer (G): Sovyet Rusya Muzelerindeki (Moskovua ve Leningrad) Nadir Osmanli Medeni Paralar Istambul 1975.
- Pere (N): Osmanhlarde Medeni Paralar. Istanbul. 1968.
- Porteous (J): Coins in Gistory , London 1969.
- Raymand (A): Artis Aux Caire Au XV III e Siécle. Tome T.
- Institut Fnançais de Dames. Damas 1973.
- Seham El Mahdi: Coins Struck in Egypt in the name of Selim 1517-1519 (922-9264H.) The Turkish Numismatic S Society - Istambul 1988.
- Sotyeby's: Catalogue of Gold Coins of the Ottoman Empire and the Republic of Turkey - London 1982.
- Suhle (A): Die Munze. Leipzig.
- Ziya (A): Catalogue of Islamic Coins - Constantipole - 1910.

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الوجه	الظهر	الرقم	الوصف
١	١٧٦٣٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج. ٧٥	٥٥ مم	المركز:	هامش:	سليم بن بايزيد خان	إطار من حبيبات متماسة المركز: (ع) مز نصره بضر (قسطه) طينية ١٩١٨		
٢	١٧٦٣٧/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج. ٦٧	٥٥ مم	المركز:	المركز:	سلطان (ن) سليم شاه بن بايزيد خان	عز ٨٨ بضر قسطنطينية سنة ١٩١٨		
٣	١٧٦٤٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج. ٧٠	٧٧ مم	المركز:	هامش:	سلطان سليم بن بايزيد	إطار من حبيبات متماسة المركز: بضر تونس		
٤	١٧٦٣٧/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	ج. ٦٨	٨٨ مم	المركز:	المركز:	سلطان سليم بن بايزيد خان	حيره بضر		

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم الترتيب	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٥	١٧٣٦٦/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٦	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسية المركز: شا مخلط سليمان بن سليم خان عز نصره بمصر ضرب سنة ٩٣٠	المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر		
٦	١٧٣٦٦/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٥١	١٩ مم	المركز: سلطان سليمان شاه بن سليم خان عز نصره ضرب في مصر سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر	١	
٧	٢٥٢/ع	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	ذهب	٣,٢٠	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسية المركز: شاه سلطان سليمان بن سلطان سليم خان عز نصره ضرب بمصر ٩٣٤	هامش: إطار من حبيبات متماسية المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر	٢	

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		رقم القطعة	الفترة
						الوجه	الظهر		
٨	١٧٣٦٦/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٨	٢٠	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب (٠٠٠٠) سى خاينة سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النظر صاحب العز والنصر في البر والبحر		
٩	١٧٣٦٦/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٥	١٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر في البر والبحر		
١٠	١٧٣٦٦/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٦	٢٠	المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب في جزاير سنة ٩٣٤	المركز: ضارب النصر صاحب العز والنصر في البر والبحر		

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١١	١٧٣٦٦/٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٥٤	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضربه سيرة قيس سنة (٩٠٠)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النضر صا العز والنصر في البر والبحر		
١٢	١٧٣٧٩/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٧٣	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سليمان شاه بن سليم سلطان عز نصره	هامش: ضرب سنة خلد الله المركز: بمصر	غير منتظمة السك	
١٣	١٧٣٦٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧٠		المركز: سلطان سليمان بن سليم	المركز: ضرب سنة ٩٢٨	٣٦ قطعة يدور متوسط وزنها بين ٦٨ ج. و ٧٠ ج. جميعها منقوش وغير منتظم الشكل	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الآلية	العلامات
						الوجه	الظهر		
١٤	١٧٣٦٧ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧٠	٦,٥ مم	المركز: سلطان سليمان بن خان سليم	المركز: ضرب سدره قيس ٩٣٤		
١٥	١٧٦٤٧ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٨	٧ مم	المركز: سليمان بن سليم شاه	المركز: ضرب تو ✖ سنة ٩٣٤		
١٦	١٧٣٧١ / ٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧٢	٦ مم	المركز: سلطان سليمان شاه	المركز: عز نصره ✖ سنة ٩٣٥		
١٧	١٧٣٧١ / ٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١٨	١٤ مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: عز نصره ضرب بمصر ٩٣٨	مثقوبة	
١٨	١٧٣٧٩ / ٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٧	١٧,٥ مم	المركز: سلطان عز نصره سليم ٩٣٩	المركز: تونس ضرب		

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الدرجة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٩	١٧٦٤٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٩	٦ مم	المركز: شلتا سليخا شاه بن سليم	المركز: ضرب ✕ (٠٠٠٠) رطل سنة ٩٣ (٠٠)		
٢٠	٢٠٩٧٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣٢	٩ مم	المركز: سلطان سليمان سليم	المركز: ضرب — سدره سدره سنة ٩٣ (٠٠)		بها آثار قص
٢١	ع/٢٥٤	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	فضة	١/٢١٠	١٥ مم	المركز: سلطان سليمان (ن) بن سليم	المركز: نصر ب عزه ضرب مصر سنة ٤٣ (٩)	٣	
٢٢	ع/٢٥٥	متحف كلية الآثار	فضة	١,١٨٠	١٥ مم	(سلطان) سليمان بن سليم شاه	عز ضرب (ب) نصر (هـ) سنة ٩٥١	٤	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٢٣	١٧٣٧/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩٣,٩٣	١٦,٥ مم	المركز: ن. سليمان شا بن هـ سليم	المركز: عز نصره ضرب بمصر	بيضاوية مقلوبة
٢٤	١٧٧٧٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧٢,٧٢	٧ مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم	المركز: عز نصره ضرب سيرة قيس منة	
٢٥	١٧٤٢٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٥,٦٥	٥ مم	المركز: سلطا سليمان بن سليم	المركز: عز نصره ضرب دسكويه	
٢٦	١٧٣٧١/٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٦٥,٦٥	٦ مم	المركز: سلطا سليمان شاه سليم بن	المركز: عز نصره ضرب (دم) شق	مكورة
٢٧	١٧٣٧١/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٥٧,٥٧	٥ مم	المركز: سلطا(ن) سليمان = شاه	المركز: ضرب ش	مفرومة


م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٢٨	١٧٣٧١ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٠	١٧ مم	المركز: سلطان عز ن نصره سليم	المركز: ضرب (٠٠) خلد الله ملكه	
٢٩	١٧٣٧١ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٤,٣١	٢١ مم	المركز: سلطان سليمان شاه سليم	المركز: سلطان (ن) سليمان (ن) السلطان عز نصره	
٣٠	١٧٣٧٧ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٧١,٠	٦ سم	المركز: سلطان (سليمان) (ب) - بن سليم شاه خان	المركز: (عز) نصره ضرب سنة (٠٠) سوار	
٣١	١٧٣٧٩ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٩٢	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان (سليمان) بن سلطان سليم عز نصره	هامش: في إطار من حبيبات متماسة خلد الله (ملكه) المركز: ضرب مصر	٥

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الوجه	الآحضان
						الوجه	الظهر		
٣٢	١٧٣٦٧/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٧٤	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: نسلطان سل (يمان) عز نصره شاه بن سلطان سليم	هامش: في إطار من حبيبات متماسة خلد الله ملكه وسلطانه المركز: تونس ضرب	مقصورة	
٣٣	١٧٣٦٧/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٤	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سل (يمان) عز نصره بن سلطان سليم	هامش: (خلد الله) ملكه وسلطانه المركز: بغداد ضرب		
٣٤	٢٧٩٣٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	المركز: ضرب بمصر سنة ٩٣٠	المركز: 	كتابات الظهر مطبوعة	
٣٥	١٧٤٥٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٧ مم	المركز: سلطان سليمان بن سليم	المركز: بدمشق (٩)٣٤		

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	الوصف
						الوجه	الظهر		
٣٦	٢١٤٠٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: عز نصره ضرب سلطان سليمان	المركز: زخرفة توريق عربية سنة ٩٥٧		
٣٧	٢١٣٩٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: قسطنطينية ٩٦٦	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ٩٦٦	منقوشة	
٣٨	١٩٧٢٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٦ مم	هامش: بمصر سبعين المركز: سليمان سلطان	المركز: لا اله الا الله محمد رسول الله	كتابات الظهر بالخط الكوفي	
٣٩	١٧٣٦٧/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٦٤	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: البرين سليمان شاه البحر (ين)	هامش: خلد الله ملكه وسلطانه المركز: ضرب بغداد		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	الحالة
						الوجه	الظهر		
٤٠	١٧٧٩٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٢ مم	المركز: مصر ضرب ٩٧٧	زخرفة من خطوط متقاطعة	٦	سيكة
٤١	٥٠٧٥	متحف صنعاء الوطني اليمن	ذهب	٣,٤٤	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان سليم بن شاه سليمان خان عز نصره ضرب في مصر سنة ٩٧٤	المركز: ضارب النظر حبيب الغز والنصف البر والبحر	٧	
٤٢	١٧٣٦٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٥	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان بن سليم سليمان خان عز نصره ضرب جزاير في سنة ٩٧٠ (٠٠)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النظر حبيب الغز والنصف البر والبحر	٨	

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٤٣	١٧٣٩٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٥	١٩,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد شاه بن سليم خان <u>عز نصره ضرب في</u> قسطنطينية ٩٨٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: <u>ضارب النصر</u> شاه العز والنصر في البر والبحر	
٤٤	١٧٣٩٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٥	٢٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد بن سليم خان عز <u>نصره ضرب في</u> مصر سنة ٩٨٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	

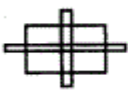
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٤٥	٢١٥٢٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٤	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مراد بن سليم خان عز (نصره ضرب في مصر سنة ٩٨٠)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان السلطان	قص غير جيد	
٤٦	١٧٣٧٩ / ٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٨٨	١٧,٥ مم	المركز: سلطان (مراد بن) سليم خان عز نصره	هامش: خلد (الله ملكه) وسلطانه سنة ٩٨٨ المركز: ضرب مصر	قص غير جيد	١٠
٤٧	١٧٧٥٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٧٨	١٩ مم	المركز: سلطان مراد بن سلطان سليم شاه عز نصره	هامش: خلد الله المركز: 		١١
٤٨	١٧٣٧٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٨١	٢٠ مم	المركز: مراد خان بن السلطان سليم عز نصره			

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٤٩	١٧٤٥٤/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس	٣,٩٠	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان مراد بن السلطان سليم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: كتابة غير واضحة		
٥٠	١٧٤٥١/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٩ مم	المركز: مراد سليم خلد الله...	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان خلد الله		
٥١	١٧٤٥١/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		٢٠ مم	كالسابق	كالسابق		
٥٢	٢٤٣٧١/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٤	٢٠ مم	المركز: سلطان محمد بن مرادخان عز نصره ضاب في قسططينية ١٠٠٣ سنة	المركز: ضارب النصر صا العز والنصر في البر والبحر	١٢	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالليمتر مم	الوصف		الرقم	العلامات
						الوجه	الظهر		
٥٣	٢١٧٦٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤١	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان محمد مراد خان (عز) بن نصره ضرب في مصر سنة ١٠٠٣	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البر (بن) لخاقان البحرين السلطان السلطان	١٣	
٥٤	١٧٣٧٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٧	٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن مراد خان عز نصره ضرب في سدة قيسى سنة ١٠٠٣	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر		
٥٥	١٧٣٥٤ / ٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩٩	٧ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: محمد بن مراد خان عز نصره	هامش: (في مناطق) خلد ملكه ضرب أدرته	مقصورة	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		اللاوحة	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٥٦	١٧٣٥٤/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١١	٦ مم	المركز: مراد بن محمد	هامش من حبيبات متماسة المركز: <u>خلد ملكه</u> ضرب أدونة		
٥٧	١٧٣٤٥/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١	٦ مم	هامش: (بن) مراد خان عز نصره المركز: <u>محمد</u>	هامش من حبيبات متماسة <u>خلد ملكه</u> ضرب أدونة		
٥٨	١٧٨١١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٨٥	٩ مم	هامش: في إطار من حبيبات متماسة محمد بن مراد خان عز نصره المركز:	هامش: إطار من حبيبات متماسة خلد ملكه ضرب أدونة المركز:		
٥٩	١٧٣٥٤/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٩٣	٥ مم	هامش: مراد خان عز نصره المركز: محمد بن	هامش: خلد ملكه المركز: زخرفة هندسية	١٤	
٦٠	١٧٣٥٤/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٩٣	٥ مم	المركز: محمد بن مراد خان عز نصره ٦٧٩ (?)	المركز: خلد ملكه ضرب		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	العلامة
						الوجه	الظهر		
٦١	١٧٨٧٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	المركز: سلطان محمد بن مراد خان	المركز: ضرب قسطنطينية		
٦٢	١٧٨٣٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	هامش: محمد بن مراد خان عز نصره المركز: *	هامش: خلد ملكه ضرب برسة المركز: *		
٦٣	١٧٤٥٤ / ٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: محمد بن مراد خان عز نصره المركز: *	هامش: ضرب أدونة المركز: *		
٦٤	١٧٤٥٤ / ٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	المركز: محمد بن مراد	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: *		
٦٥	١٧٤٥٤ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٤ مم	هامش: حول دائرة صغيرة سلطان (ب) بن مراد خان عز نصره	هامش: خان		١٥
٦٦	١٧٤٥٤ / ٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٥ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة (محمد) مراد	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: *		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		رقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٦٧	٢٠٩٨٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		١٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: → (محمد)			
٦٨	١٧٣٧٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	١٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان أحمد بن محمد خان عن نصره ضرب ب قم سنة سومات	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضار النصر صا العز والنصر البر والبحر	١٦	
٦٩	١٧٣٨٦/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٣٠	١٧,٥	المركز: طغراء باسم السلطان أحمد بن محمد خان	المركز: ثلاثة مناطق أفقية بها كتابة غير مقروءة	١٧	
٧٠	١٧٣٨٦/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٢٩	١١ مم	المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان	المركز: خلد ملكه قره ام		
٧١	٢٤٣٧٠/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٩	٢٢ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان عثمان بن أحمد خان عز نصره ضرب قم	المركز: سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	١٨	نادرة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
٧٢	١٧٣٨٥ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١	١١ مم	المركز: سلطان عثمان بن	المركز: عز نصره  ضرب سنة	بيضاوية
٧٣	١٧٣٨٥ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٩	١٦ مم	هامش: ضرب قسطنطينية خلد المركز: عثمان	المركز: خاقان السلطان بن السلطان	بها نحاس
٧٤	١٦٤١٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٨	٢٢ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان إبراهيم بن أحمد خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٤٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البحرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	١٩
٧٥	٢٤٣٧١ / ٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	٢٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان إبراهيم بن أحمد خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٤٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البحرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٧٦	ع/٢٥٣	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	فضة	٨٨	١٣ مم	المركز: طغراء السلطان إبراهيم بن أحمد خان	المركز: خلد الله ضرب قسطنطينية (١٠٤)٩	٢٠	
٧٧	١٧٣٨٤/٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٣٩	١٨ مم	المركز: سلطان إبراهيم بن أحمد خان (ن)	المركز: عز نصره ضرب دمشق	٢١	
٧٨	١٧٣٨٤/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢١	١٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان (ن) إبراهيم (بن) أحمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب قسطنطينية		
٧٩	٦٩٠٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٠	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن إبراهيم خان (ع) عز نصره ضرب فسخ مصر سنة ١٠٥٨	المركز: سلطان البحرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٢	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الآلية	الإحضان
						الوجه	الظهر		
٨٠	٢١٥٢٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٢	٢٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في مصر سنة ١٠٥٨	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين و خاقان البحرين السلطان بن السلطان		
٨١	٢١٥٢٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٤٣	٢٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمد بن إبراهيم خان عز نصره ضرب في طرابلس سنة ١٠٧٢	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: (ضارب النظر) عز نصره ضرب في البر والبحر	٢٣	
٨٢	٢٥٤٠١/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٩	١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء غير واضحة	المركز: (ضرب) مصر سنة ١٠٧١	منقوشة	
٨٣	٢٥٤٠١/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣١	١٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء مطموسة	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب في مصر (١٠٧١)		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الرقم التسلسلي	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٨٤	٧٢٧١ / ١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢,٥٥	٢١ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمد خان ١٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: خلد الله شرب ١٤ حلب	٢٤	منقوبة
٨٥	١٣٥٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,١٢	٧ مم	هامش: السلطان بن الغزلطان محمد بن إبر (أهيم)	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: شرب خلد الله ملكه		
٨٦	١٧٩٨٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٩,٩	٤٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان سليمان بن إبراهيم شاخا دام ملكه شرب قسطنطينية ١٠٩٩	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخالقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٥	
٨٧	١٧٨٠٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٥٠	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان سليمان ابن إبراهيم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: شرب قسطنطينية ١٠٩٩		منقوبة وبها نحاس

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الآلية	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٨٨	٢٩٧٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٤	١٩,٥	المركز: طغراء السلطان مصطفى خان في عز نصره ضر سنة مصر ١١٠٦	المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان السلطان	٢٦	
٨٩	٥٧٧١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٩,٣٠	٢٧,٥	هامش: إطار من حبيبات متجاورة المركز: سلطان محمد مصطفى بن خان دام ملكه نصر قسطنطينية ١١٠٦	هامش: إطار من حبيبات متجاورة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٢٧	
٩٠	١٧٣٩٨	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩,٢٩	٢٩ م	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مصطفى بن محمد خان دام ملكه نصر قسطنطينية ١١٠٠	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان		
٩١	١٧٣٩٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٤,٢٤	٢٤ م	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان مصطفى بن محمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب اسلامبول		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم التسلسلي	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٩٢	٢١٣٩٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس		٢٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ٧ (٠٠) ضرب تونس سنة		
٩٣	٢٥٩٩٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١٦,٦٩	٢٤ مم	هامش: إطار من خطوط تشبه الجدائل المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان عز نصره قسطنطينية ١١١٥	هامش: إطار من خطوط تشبه الجدائل المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ب	٢٨	تذكارية
٩٤	١٧٩٧٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٦,٨٣	٣٣ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان عز نصره مصر سنة ١١١٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان		الكتابة في مساحة صغيرة بوسط العملة

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الآلية	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٩٥	١٧٣٨٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٢١	٢٣ مم	هامش: إطاران خطيان بداخلهما حييات المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان ف ب عز نصره مصر سنة ١١١٥	هامش: إطاران خطيان بداخلهما حييات المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان		مشقوبة
٩٦	٢٤٦١٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٣٥	١٨,٥	هامش: إطار من حييات متماسة المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان	هامش: إطار من حييات متماسة المركز: ضرب مصر سنة ١١١٥		
٩٧	١٧٨٢٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٢٠	٢٤,٥	هامش: إطار من حييات متماسة المركز: سلطان أحمد بن محمد خان عز نصره ضرب الجزائر ١١٣٦	هامش: إطار من حييات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان	٢٩	مشقوبة

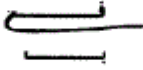
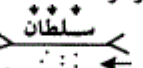
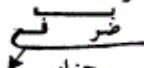
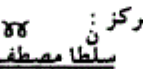
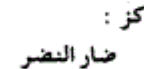
م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم الترتيب	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
٩٨	١٧٨٢٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٢٤	١٠ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان أحمد بن محمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب في قسنطينية ١١١٥	٣٠	
٩٩	٢٥٩٩٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١٥,٢٤	٤٢ مم	هامش: إطار خارجي مجدول ثم إطار عريض من الأرابيسك يليه إطار مجدول محصور بين إطارين خطيين المركز: طغراء السلطان محمود ابن مصطفى خان	هامش: كالطارات الوجه المركز: ضرب في اسلامبول ١١٤٣	تذكارية	
١٠٠	٤٣٨٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٦٩	١٣,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان سنة	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب في مصر سنة ١١٤٣	٣١	مشقوبة

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٠١	٧١٢٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٦٠	٢٠,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان عز نصره ضر مصر سنة ١١٤٣	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان	٣٢
١٠٢	١٧٤٠٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٤٨	١٨ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمود خان عز نصره ضر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: واير (?) ضرب ٥٨ في جزاير ١١٤٥	مثقوبة ٣٣
١٠٣	١٧٤٠٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٧٢	١٥ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان محمود خان عز نصره ضر	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب ٢٣ في تونس ١١٦٦ سنة	مثقوبة ٣٤

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٠٤	١٧٤٢٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٥٩	١٥ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان محمود بن مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب في مصر سنة ١١٤٣	٣٥	منقوبة
١٠٥	١٧٤٠٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٩٤	٢٢ مم	المركز: (سلطان) البرين وخاقان البحرين السلطان محمود بن	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: (...) ضرب ١١٨٤ في تونس	٣٦	
١٠٦	٢٠٥٣٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	نحاس	١٥,٥		هامش: محمود خان عز نصره المركز: *	هامش: كتبة غير مقروءة يظهر منها ود بن المركز: *		
١٠٧	١٧٩٧٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١٧,١٩	٤٩ مم	هامش: إطار خارجي مجدول يليه إطار عريض من الأرابيسك ثم إطاران خطيان يحصران إطاراً من جدائل المركز: طغراء السلطان العثمان بن مصطفى خان	هامش: كإطار الوجه المركز: ضرب في مصر	٣٧	تذكارية

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٠٨	١٧٤١١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٨	٢١ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان قس عز نصره ضر اسلامبول ١١٦٨	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان الرحيم وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	مشقوبة
١٠٩	١٦٥٦٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٨	٢٠ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان عز نصره ضر مصر سنة ١١٦٨	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	مشقوبة

م	رقم السجل	الجمموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		التأريخ	الاعتقان
						الوجه	الظهر		
١١٠	١٧٤١٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٩	٢١ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: ★ طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان ف ب عز نصره ضر مصر سنة ١١٦٨	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ص السلطان	قص غير جيد	
١١١	١٧٤٢٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٠,٥٢	١٤,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان عثمان بن مصطفى خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب فح قسطنطينية ١١٦٨	مشقوبة	
١١٢	١٣١٦٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٥٢	١٩ مم	هامش: إطاران خطيان بينهما حبيبات المركز: طغراء السلطان مصطفى أحمد خان ف ب عز نصره ضر مصر سنة ١١٧١	هامش: إطار خطيان بينهما حبيبات المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	٣٨	

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١١٣	١٧٤١٠	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٠,٩٠	١٦ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: طغراء السلطان مصطفى بن أحمد خان  عز نصره مصر سنة ١١٧١	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان	مشقوبة
١١٤	١٧٤٤٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,٥٨	١٧ مم	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز:  سلطان مصطفى خان عز نصره	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز:  عز نصره جزاير ١١٨٠	مشقوبة ٣٩
١١٥	١٦٧٣٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	١,١٨	١٧ مم	هامش: إطاران خطيان بينهما حبيبات المركز:  سلطان مصطفى بن أحمد عز نصره خا ضرب فع مصر سنة ١١٧١	هامش: إطاران خطيان من حبيبات المركز: ضار النضر  صاحب العز والنصر فع البر والبحر ٨٦	٤٠

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١١٦	١٧٩٧٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٩	٢٧ مم	هامش: مساحة خالية كبيرة في الخارج يليها إطار من حبيبات متماسة المركز: ٥٥ <u>سلطان مصطفى</u> بن أحمد عز نصره <u>خا ضرب فع</u> مصر سنة ١١٧١	هامش: كإطار الوجه المركز: ضار النظر ٥٥ صاحب العز والنصر فع البر والبحر ٨٦	مشقوبة
١١٧	١٧٤٠٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١,٦٨	١٨,٥	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش: إطار خطي داخلي وحبيبات خارجي المركز: <u>ضرب فع</u> اسلامبول ١١٧١	مشقوبة
١١٨	١٧٨٥٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣٨	١٤,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: <u>ضرب فع</u> قسطنطينية ١١٧١	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١١٩	١٧٤٢٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٤,٩٠	٣٤ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان مصطفى (خان) عز نصره	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: ضرب تونس ١١٨٣ سنة	٤٢
١٢٠	١٧٤٢١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٩,٤٩	٣٠ مم	هامش: إطار داخلي خطي وخارجي حبيبات المركز: طغراء السلطان مصطفى ابن أحمد خان	هامش: إطار داخلي خطي وخارجي حبيبات المركز: ضرب اسلامبول ١١٧١	
١٢١	٧١٣١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٣٩	٢٢ مم	هامش: إطار داخلي خطي وخارجي من حبيبات المركز: السلطان حمد ن عبد الحميد ابن خا عز نصره ضرب فم مصر سنة ١١٨٧	هامش: كإطار الوجه المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ٣ السلطان	٤٣ مثقوبة

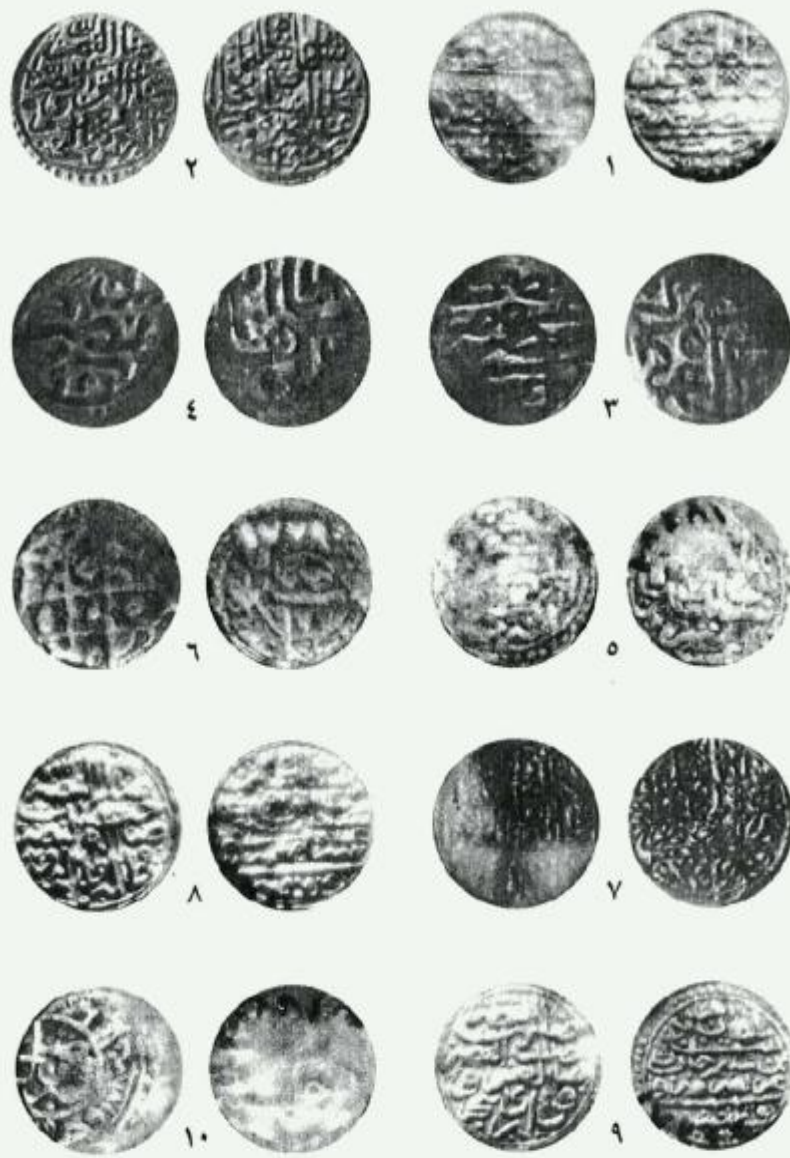
م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٢٢	١٦٥٣٩	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٧	٢١,٥	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان محمد بن عبد الحميد ابن خا عز نصره ضرب فع مصر سنة ١١٨٧	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ٣ السلطان		
١٢٣	١٧٣٩٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٢,٤٧	٢١,٥	كالسابق	كالسابق		
١٢٤	١٧٨٨٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	ذهب	٣,٦٦	٣٤,٥	هامش: مساحة خالية كبيرة يليهها إطار خارجي من حبيبات وداخلى خطى المركز: كالسابق	هامش: مساحة خالية كبيرة يليهها إطار خارجي من حبيبات وداخلى خطى المركز: كالسابق	مثقوبة	
١٢٥	١٨٠٠١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	١٦,٤٧	٣٩ مم	هامش: إطار من حبيبات متماسة المركز: السلطان محمد بن أحمد خان ضرب فع قسطنطينية ١١٨٧	هامش: كإطار الوجه المركز: سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن ١ السلطان	مقصورة	٤٤

م	رقم السجل	الجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		الرقم	ملاحظات
						الوجه	الظهر		
١٢٦	١٧٨٨١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٤٥	٢٣ مم	هامش: خطى داخلي وخارجي حبيبات المركز: طهراء السلطان سليم ابن مصطفى خان	هامش: كإطار الوجه المركز: ضرب ^٧ فتح اسلامبول ١٢٠٣	٤٥	
١٢٧	١٧٨١٧	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٣,٣١	٢٧ مم	هامش: إطار داخلي خطى وخارجي من حبيبات المركز: سلطان * سليم * ابن * مصطفى خان دام ملكه	هامش: كإطار الوجه المركز: ضرب ^١ فتح طرابلس غير * ١٣١٠	٤٦	
١٢٨	٢٥٩/ع	متحف كلية الآثار جامعة القاهرة	نحاس		١٩ مم	مركز: مصر الخروسة	مركز: مركز: خطوط متقاطعة بأركانها رسم ورقة ثلاثية	٤٧	سميكة
١٢٩	١٦٥٣٧/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٦٧	٤٠ مم	هامش: R.IMP. HJ. BO. REG. M. THERE- SIA. D. G. مركز: صورة جانبية لامرأة	هامش: ARCHID. AVS. BU. COM. TYRA. 1757. T. DUX. مركز: رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه يتوسط جسده درع ينتهي بشاح ويوجد تاج آخر في نهاية الرأسين والدرع مقسم إلى ثلاثة مناطق أفقية بها رسوم لأسود وأفاع مع نسر في الوسط ناشر جناحيه.		

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٣٠	٦٩١٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩٢	٣٩ مم	كالسابق	<p>هامش: ARCHID. AVST. DUX. BURG. CO. TYR. 1780.</p> <p>مركز: رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه وحول كل رأس هالة وفوقها تاج. بوسط جسد النسر درع مقسم إلى منطقتين بالعلوية رسم لأسد يقف على قوائمه الخلفية وأمامه تاج وصليب وفي السفلى رسم لنسر ناشر جناحيه ومنطقة مقسمة بواسطة خطوط مائلة.</p>	٤٨
١٣١	١٦٥٣٧/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٥	٤٠ مم	كالسابق	<p>هامش: كالسابق</p> <p>مركز: رسم لنسر برأسين ناشر جناحيه وفوق رأسه تاج وبوسط جسد النسر درع ينتهي بتاج والدرع مقسم إلى قسمين بالعمود رسم لأسد والسفلى مقسم إلى مناطق بخطوط مائلة.</p>	

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٣٢	١٦٥٣٧/٣	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩٠	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق	٤٦
١٣٣	١٦٥٣٧/٤	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٩١	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق	
١٣٤	١٦٥٣٧/٥	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٢	٤٠ مم	هامش: M. THERESIA D. G. S. F. R. IMB. HU. BO. RAG. مركز: كالسابق	هامش: كالسابق مركز: نسر ناشر جناحيه بوسطه درع وفوق رأسه تاج.	
١٣٥	١٦٥٣٧/٦	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٧,٨٤	٤٠ مم	كالسابق	هامش: كالسابق مركز: رسم لنسر ناشر جناحيه بوسط جسده درع مقسم إلى قسمين رئيسيين ينتهي بتاجين والقسم العلوي للدرع به رسم لأسد أمام صليب.	٤٩

م	رقم السجل	المجموعة	النوع	الوزن بالجرام	القطر بالمليمتر مم	الوصف		ملاحظات
						الوجه	الظهر	
١٣٦	١٦٥٥٨/١	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٦,٨٥	٣٨ مم	هامش: CAROLOUS III. DET. GRATIA 1787. المركز: صورة نصفية في وضع جانبي للملك	هامش: I.N.D.R.E.X.F.8. رسم تاج RP.R HISPAN.ET.	
١٣٧	١٦٥٥٨/٢	متحف الفن الإسلامي بالقاهرة	فضة	٢٦,٧٦	٤٠ مم	كالسابق	كالسابق	





۱۲



11



31



13



17



١٥



1A



iv



Y.



19









الفهرس

٥	الإهداء
٧	المقدمة
١٢	تمهيد
١٧	الفصل الأول : النقود العثمانية المتداولة في مصر
٢١	أولاً : النقود الذهبية العثمانية
٧٨	ثانياً : النقود الفضية العثمانية
١٢٣	ثالثاً : النقود النحاسية العثمانية
١٣٥	الفصل الثاني : النقود غير العثمانية المتداولة بمصر
١٣٩	أولاً : النقود المملوكية
١٤٥	ثانياً : النقود الأجنبية
١٤٨	أ - النقود الذهبية الأجنبية
١٥٥	ب - النقود الفضية الأجنبية
١٧٥	الفصل الثالث : القيم النقدية للنقود المتداولة
١٧٩	أولاً : أسعار إبدال النقود المتداولة
١٨٥	أ - أسعار صرف النقود العثمانية بالأنصاف
٢٠٠	ب - أسعار صرف النقود غير العثمانية
٢١٦	ثانياً : القيم الشرائية للنقود
٢١٩	الفصل الرابع : دار ضرب مصر
٢٢١	موقع دار الضرب
٢٢٧	نظام دار الضرب
٢٣٠	مخالفة دار الضرب لأوامر السلطان
٢٣٣	مصادر معادن النقود
٢٣٩	العمل في دار الضرب
٢٤٨	الهيئة الوظيفية لدار الضرب
٢٥٩	الفصل الخامس : الصرافون، أخطاطهم ودورهم في التداول النقدي
٢٧١	التوزيع الجغرافي للصرافين بالقاهرة
٢٧٣	الصرافون بأخطاط قصبة القاهرة
٢٩٣	الصرافون في شرق خط باب زويلة
٢٩٧	الصرافون بظاهر القاهرة الغربية
٣٠١	الصرافون في بولاق القاهرة
٣٠٥	خاتمة
٣٠٩	الملاحق
٣١٩	المراجع